الجمهوريـــــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة

وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي

جامعة **8** ماي **1945** قالمـــــــــــة

الكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

القسم التاريخ

مخبر التوطين **مخبر التاريخ للأبحاث والدراسات المغاربية**

أطروحـــة

لنيل شهـــــادة الدكتـــــوراه في الطور الثالث

الميـــدان: العلوم الإنسانية الشعبـــة: العلوم الإنسانية

الاختصاص:الأوضاع الاقتصادية في بلاد المشرق الإسلامي1/7هـ/13/7م

من إعـــداد:

حزام لطفي

بعنـــوان

دور السلطة المركزية في تنمية النشاط التجاري للدولة العباسية
(العصر العباسي الأول أ نموذجا 132 - 232 هجري / 749 – 847 ميلادي)

بتاريخ: 20 نوفمبر 2024 **أمام لجنة المناقشة المكونة من:**

الاسم واللقب الرتبة			
السيد .كمال بن مارس	أستاذ التعليم العالي	بجامعة **8** ماي **1945** قالمة	رئيسا
السيد أولاد ضياف رابح	أستاذ التعليم العالي	بجامعة **8** ماي **1945** قالمة	مشرفا ومقررا
السيد عطابي سناء	أستاذ التعليم العالي	بجامعة **8** ماي **1945** قالمة	عضوا
السيد باقة رشيد	أستاذ التعليم العالي	بجامعة الحاج لخضر باتنة **1**	عضوا
السيد بكاي عبد المالك	أستاذ التعليم العالي	بجامعة لمين دباغين سطيف **1**	عضوا
السيد يوسف أحلام	أستاذ محاضر أ	بجامعة **8** ماي **1945** قالمة	عضوا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير:

- أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى حضرة الأستاذ الدكتور أولاد ضيافة رابح الذي أشرف على هذه الأطروحة ووجهني بتصويباته العلمية والمنهجية القيمة وصبره عليا إلى أن أخرجت هذا العمل العلمي المتواضع إلى النور الذي بين أيدي القراء من باحثين ومتخصصين.

كما أشكر كل من ساهم من طلبة دكتوراه وأساتذة والقائمين على المكتبات في المساعدة لإتمام أطروحتي راجيا من المولى عز وجل أن تكون صدقة جارية تخدم طلبة العلم ويستفيد منها كل باحث متخصص في التاريخ.

- اِهداء:

أهدي ثمرة جهدي الجهيد وعصارة فكري التليد ومشوار علمي المديد وسنوات بحثي المجيد اِلى روح والدي **عبد المجيد** رحمه الله وطيب ثراه وأسكنه الفردوس الأعلى مع الصديقين الأبرار.

كما أهدي سنوات عمري البحثية والتي تمخض عنها الوصول اِلى مرتبة دكتور اِلى والدتي **حفيصة** طيبة الذكر حفظها الله وأطال عمرها سائلا المولى عزوجل أن يجعل أجلي قبل أجلها لأنها سندي الوحيد والداعمة لي في كل الظروف والأوقات والتي تحثني على حسن التعامل الخلقي وترافقني دائما بدعواتها المستجابة .

أقدم هذا العمل المتواضع اِلى أخي وأختاي وكل من أحبنا في الله وأحببناه فيه ، كما أهدي هذا العمل العلمي اِلى طلبة البحث في مجال التاريخ الاِقتصادي الاِسلامي وأسأل الله أن يكون صدقة جارية في ميزان حسناتي .

- لطفي-

خطة الدراسة:

مقدمة:

الفصل الأول: الوضع التجاري للدولة العباسية في عصرها الأول:

المبحث 1: أهم المراكز التجارية:

أولا: مدينة بغداد ودورها التجاري.

ثانيا: مدينتي البصرة والكوفة ومكانتهما التجارية.

ثالثا: مصر وأهميتها التجارية.

رابعا: مدينة سيراف ومدى أهمية تمركزها التجاري.

- خامسا: مدينتي البحرين وعمان ودورهما التجاري.

-المبحث 2: طرق التجارة العباسية:

- أولا: الطرق التجارية الداخلية:

- 1: الطريق البري نحو المشرق.

- 2: طريق بغداد – البصرة.

- 3: طريق نهر الفرات.

- 4: طريق بغداد – الموصل.

- 5: طريق الحج.

- ثانيا: الطرق التجارية الخارجية:

- 1: طريق الفرنجة في البحر الغربي.

- 2: طريق الفرنجة – أنطاكية.

- 3: طريق بحر قزوين.

- 4: الطريق البري.

- المبحث 3: علاقة السلطة بأهل السوق.

- الفصل الثاني: العلاقات التجارية للعباسيين مع الأقاليم المجاورة:

- المبحث 1: النشاط التجاري الداخلي:

- أولا: أشهر الأسواق التجارية.
- ثانيا: المنشآت التجارية:

1: الوكالات.

2: الخانات.

3: القيساريات.

- ثالثا: السلع المصدرة والمستوردة.
- المبحث2: نظام الحسبة ودورها في ضبط العملية التجارية.
- المبحث 3: النشاط التجاري الخارجي:
- أولا: التجارة مع الهند والصين.
- ثانيا: التجارة مع البيزنطيين.
- ثالثا: التجارة مع الفرنجة "فرنسا" وروسيا.
- رابعا: التجارة مع المغرب والأندلس
- الفصل الثالث: المعاملات المالية المتداولة في النشاط التجاري خلال العصر العباسي الأول:
- المبحث 1: المقايضة.
- المبحث 2: السفتجة "الحوالة".
- المبحث 3: الصكوك.
- المبحث 4: عشور التجارة.
- الفصل الرابع: عوامل تطور النشاط التجاري في الدولة العباسية خلال عصرها الأول:
- المبحث 1: الإلتزام بمبادئ الدين الاسلامي في المعاملات التجارية.
- المبحث 2: توفر الأمن والإستقرار المساعد على النشاط التجاري.
- المبحث 3: إزدهار نظام الصيرفة.
- المبحث 4: الموقع الإستراتيجي لمدينة بغداد محور النشاط التجاري.

- المبحث 5: تخصص الأسواق التجارية.
- الفصل الخامس: جهود الخلفاء العباسيين الأوائل في تنمية النشاط التجاري.
- المبحث1: تمهيد السبل التجارية.
- المبحث2: الإهتمام بالمنشآت التجارية.
- المبحث3: توسيع آفاق التجارة نحو الخارج.
- المبحث4: ضبط النشاط التجاري.
- المبحث5: سياسة المساندة والدعم للتجار.
- المبحث6: التخفيف من الضرائب وإلغاء ضريبة العشور.
- خاتمة.
- ملاحق.
- قائمة المصادر والمراجع.
-قائمة الفهارس
-ملخص الدراسة

قائمة المختصرات:

ط	طبعة
ج	جزء
د ط	دون طبعة
تح	تحقيق
تع	تعليق
تر	ترجمة
م	مجلد
ت	توفي
ص	صفحة

مقدمة

مقدمة:

بسم الله ذو العزة والملكوت والصلاة والسلام على رسول الله محمد صلى الله علية وسلم نبي الأمة ومفرج الغمة والهادي اِلى الملة المبعوث رحمة للعالمين وبعد.

تعتبر الدولة العباسية أحد أهم الدول التي قامت في بلاد المشرق الاِسلامي على أنقاض الدولة الأموية ، شهدت اِمتدادا جغرافيا وزمانيا دام لمدة تزيد عن خمسة قرون ونصف تداولت عليها عدة طوائف مختلفة الأجناس وفي مقدمتها العنصر الفارسي مشكلة بذلك بنى اِجتماعية وعنصرية متباينة ، ويعد العصر العباسي الأول من أزهى وأرقى عصور الدولة وهو محور دراستي حيث تميز بتوطيد أركان الدولة وتثبيت أقدام العباسيين في الحكم حيث أنها اِكتملت فيه معالم نضج الحضارة العربية الاِسلامية .

وتميزت بطابعها الحضاري وخاصة في مجال الاِهتمام بتنمية وتطوير النشاط التجاري الذي اِزدهر خلال ق2ه/8م وذلك نتيجة السياسة الراشدة والحكيمة المنتهجة من قبل الخلفاء واِهتمامهم بتنمية النشاط التجاري للدولة العباسية الفتية وذلك من خلال اِقامة المشاريع الهادفة لتطوير هذا القطاع من خلال التشجيع على ممارسة التجارة وتقديم التسهيلات والجهود المبذولة من قبل الخلفاء لتنمية النشاط الاِقتصادي بصفة عامة والنشاط التجاري بصفة خاصة .

واِرتبط تطور النشاط التجاري خلال العصر العباسي الأول بوجود العديد من المراكز التجارية التي ساعدت على النهوض بالتجارة ، وفي مقدمتها مدينة بغداد قطب العالم الاِسلامي والسوق التجارية التي تحمل لها مختلف السلع والبضائع من شتى الأقاليم كما أن مدينة البصرة والكوفة لم تكونا أقل أهمية من مدينة بغداد فقد أعتبرتا بمثابة المنطقة الصناعية التي راجت فيها التجارة بفضل المشاريع والاِجراءات التنموية التي اِتخذها خلفاء العصر العباسي الأول لتطوير التجارة ، ضف اِلى ذلك مدينة سيراف التي أعتبرت الميناء التجاري التي تبحر منه جميع السفن ومرسى لتفريغ السلع والبضائع التي تأتي من مختلف الأرجاء ليتم تسويقها في مدن العالم الاِسلامي وفي مقدمتها مدينة بغداد .

كان للأمن والاِستقرار الذي سعى الخلفاء العباسيين الأوائل لتحقيقه والتعامل بشدة وحزم لكل من يثير الفتن والقلاقل حتى تسير التجارة في طرق آمنة بعيدة عن قرصنة ولصوصية العيارين والشطار الذين يتعرضون للقوافل التجارية وبالتالي يهددون كيان الدولة على اِعتبار أن التجارة بمثابة الدعامة الأساسية التي تعبر عن قوة الدولة العباسية لذلك عمل الخلفاء العباسيين الأوائل جاهدين لحمايتها وتطويرها من خلال الخفارة وحراسة القوافل التجارية ومنع كل من تسول له نفسه المساس بهيبة الدولة العباسية ، ونظرا للمجهودات التي يقوم بها الخلفاء العباسيون الأوائل لصالح النشاط التجاري والتجار باِعتبار أن التجار طبقة مهمة في المجتمع العباسي لوقوفهم اِلى جانب السلطة العباسية ومساعدتهم لها في الأوقات الحرجة وذلك من خلال اِقراض الدولة عند حدوث عجز مالي .

ونتيجة للسياسة القويمة للخلفاء العباسيين الأوائل وسعيهم لتطوير التجارة وتحقيق الرقي والاِزدهار تطورت الدولة وتحقق الاِكتفاء الذاتي للمجتمع العباسي بعد ذلك عمد الخلفاء العباسيين اِلى توسيع آفاق التجارة نحو الخارج مع مختلف الأقاليم المجاورة بغية الترويج لمختلف السلع والبضائع التي تنتجها الدولة العباسية والاِستفادة من جلب البضائع التي تنتجها مختلف الدول وفي مقدمة هذه الدول التي ربطتها علاقات تجارية مع الدولة العباسية خلال عصرها الأول هي الهند والصين وفرنسا وروسيا وبيزنطا هذه الأخيرة تميزت العلاقات التجارية معها بالعداء تارة وبالسلم تارة أخرى وكل هذه المعاملات في اِطار المصالح المشتركة وفي مجال عملية الاِستيراد والتصدير لمختلف البضائع .

وبرز دور الأسواق في تنمية تجارة الدولة العباسية باِعتبار أن السوق هو آخر مكان تستقر فيه مختلف السلع والبضائع الواردة من كل حدب وصوب من أجل البيع والشراء ، ولتنظيم الأسواق والسعي على أن تتم عملية البيع والشراء في اِنضباط محكم ظهر نظام الحسبة على الأسواق من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومنع المعاملات المشبوهة والمحرمة من غش وتدليس وتطفيف وكل ذلك منوط بشخص المحتسب .

وكانت المعاملات المتداولة داخل السوق التي تكون بين البائع والمشتري تتم عن طريق المقايضة وعملية الدفع بطريقة السفاتج لمنع نهب التجار وسرقة أموالهم ضف اِلى ذلك طريقة الدفع بالصكوك وكذلك تنظيم وفرض الضرائب على السلع الواردة والصادرة على حدود الدولة العباسية من خلال ضريبة المكس أو عشور التجارة وكل ذلك في اِجراءات تطوير النشاط التجاري.

ونتيجة اِلتزام الدولة العباسية بمنهج الكتاب والسنة في سبيل تطوير التجارة وذلك من خلال اِقامة العدل وتطبيق نظام الحسبة الذي يقوم على الأمر بالمعروف اِذا ظهر تركه والنهي عن المنكر اِذا ظهر فعله والسهر على أن تكون جميع المعاملات صحيحة لاتشوبها أي شبهة محرمة وكذلك توفر الأمن المساعد على ممارسة التجارة في ظروف مستقرة وهادئة بعيدة عن السرقة والنهب ، كما اِزدهر النشاط التجاري في ظل تطور النظام المصرفي من خلال عملية اِقراض التجار والموقع المهم والاِستراتيجي لعاصمة الدولة العباسية بغداد التي راجت فيها مختلف السلع والبضائع واِزدهرت أسواقها التجارية من خلال التخصص في كل صنعة أو حرفة كلها عوامل ساعدت على تفتح وتطور النشاط التجاري للدولة العباسية خلال عصرها الأول .

فضلا عن ذلك برز جليا الدور المهم والفعال للخلفاء العباسيين الأوائل في سبيل تطوير هذا النشاط التجاري وذلك من خلال تسهيل سبل ممارسة التجارة من خلال توفير الأمن والاِستقرار واِقامة المشاريع الاِقتصادية التي تهدف لتطوير النشاط التجاري والاِهتمام باِقامة وتشييد المنشآت التجارية من خلال بناء المدن والخانات وتصليح طرق سير القوافل التجارية والاِهتمام بالبريد لمعرفة جميع الأخبار عن الأقاليم والولاة وتوسيع المبادلات التجارية مع مختلف الدول في اِطار عملية الاِستيراد والتصدير واِلغاء الكثير من الضرائب وكل ذلك في اِجراءات تسهيل سبل ممارسة التجارة وتنميتها .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذا الموضوع أنه يندرج ضمن الدراسات التاريخية الاِقتصادية والتي تتناول الحديث عن دور السلطة المركزية في تنمية النشاط التجاري للدولة العباسية خلال عصرها الأول ، حيث تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على اِنجازات وجهود الخلفاء العباسيين الأوائل للنهوض بالنشاط التجاري ، كذلك كونه موضوع يبحث في الجوانب الاِقتصادية للدولة العباسية والبحث في هذا النوع من المواضيع قليلا نوعا ما لذلك فالبحث في هكذا شكل من الدراسات مهم بالنسبة للباحثين ويقدم اِضافة نوعية تخدم طلبة العلم في مجال اختصاص التاريخ الاِقتصادي ، كذلك أن أهمية هذا الموضوع تبين مدى توفر الأمن والاِستقرار في الدولة من عدمه باِعتباره أحد العوامل المساعدة على ممارسة النشاط التجاري في ظروف ملائمة .

طرح الاِشكالية :

ولمعالجة هذا الموضوع والبحث في ثناياه لابد من النظر في بعض الاِشكاليات المتعلقة به والاِجابة عن بعض التساؤلات التي قد تراود ذهن الباحث وهويدرس ويبحث في هذا الموضوع والتي ينبغي أن تجيب عنها هذه الدراسة وهذا يدفعنا اِلى طرح الاِشكاليات والتساؤلات التالية:

ماهي مساعي الخلفاء العباسيين الأوائل للنهوض بالنشاط التجاري؟ وهل سياسة وجهود الخلفاء سمحت بتطور التجارة بالفعل؟ وماهي عوامل هذا التطور؟ وماهي أبرز اِنجازات خلفاء العصر العباسي الأول لتطوير هذا القطاع الهام؟

أسباب اِختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اِختياري لهذا النوع من الدراسات للبحث فيه هو الميل اِلى مثل هذه الدراسة التي تختلف عن المعالجة الكلاسيكية التي تعرضت لدراسة التاريخ الاِسلامي من الناحية السياسية والعسكرية بشكل عام ، بالاِضافة اِلى الرغبة في التخصص في التاريخ الاِقتصادي الاِسلامي وكذا المساهمة في عرض تاريخ الحضارة الاِسلامية في العصر

العباسي الأول عصر القوة والمجد ناهيك عن الكشف عن دور النظام الاِقتصادي للدولة العباسية في مجال النشاط التجاري الذي وفر لها الظروف الملائمة لاِستقرار الدولة واِستمرارها .

المنهج المعتمد في الدراسة :

ولتغطية هذا النوع من المواضيع بالبحث والدراسة سلكت في ذلك منهجين ، الأول هو المنهج التاريخي الوصفي كون المنهج التاريخي يقوم على اِسترداد واِعادة أحداث الماضي وربطه بوصف وسرد مختلف الجهود والمساعي التي قام بها الخلفاء العباسيين الأوائل لتطوير النشاط التجاري للدولة ، أما المنهج الثاني كان المنهج التحليلي لتحليل مختلف النصوص والأقوال الواردة في المصادر وتبسيط المادة الخبرية التي تحتويها أمهات الكتب .

حدود الدراسة:

تمثلت حدود دراسة الموضوع في الحدود الموضوعية والزمانية والمكانية ، حيث تمثلت الحدود الموضوعية لنطاق هذه الدراسة أنها تبحث في موضوع " دور السلطة المركزية في تنمية النشاط التجاري للدولة العباسية – العصر العباسي الأول أنموذجا–" خلال الفترة الممتدة132–232ه/749–847م باِعتبارها فترة الدراسة بالمشرق الاِسلامي .

الدراسات السابقة:

بعد الاِطلاع والبحث عن الدراسات التي تخدم موضوع بحثي ولو بشكل جزئي ، وبعد الاِسترشاد العلمي والقراءات المطولة والمستمرة حول الموضوع توصلت لبعض الدراسات التي تخدم موضوع دراستي والتي اِستفادت منها هذه الدراسة المتواضعة وهي كالتالي :

النشاط التجاري في عهد الخليفة هارون الرشيد للباحث سعد رمضان محمد بلال الجبوري وهي عبارة عن رسالة ماجيستير نوقشت بجامعة الموصل بالعراق حيث تطرق فيها الباحث اِلى اِبراز جهود الخليفة هارون الرشيد للنهوض بالتجارة وهي تعتبر جزء من

دراستي على اِعتبار أني تناولت موضوع جهود الخلفاء العباسيين الأوائل لتطوير النشاط التجاري وبلغ عددهم تسع خلفاء من بينهم الخليفة الخامس هارون الرشيد وعليه قام الباحث بإبراز أهم المساعي والمجهودات والاِجراءات التي قام بها هارون الرشيد لتنمية تجارة الدولة العباسية والفرق بين هذه الدراسة وموضوع بحثي كونها دراسة جزئية سلطت الضوء على دور خليفة واحد بعينه واِبراز سياسته لتطوير التجارة .

التجار. مكانتهم ومساهمتهم الحضارية في الدولة العربية الاِسلامية 132-447ه/749-1055م للباحث عمار مرضي علاوي الجميلى وهي عبارة عن رسالة ماجيستير نوقشت بجامعة العراق ، حيث بين فيها الباحث مكانة التجار في المجتمع العباسي ودورهم الحضاري مبرزا علاقتهم بالسلطة الحاكمة من خلفاء ووزراء وولاة ومدى الأهمية والمكانة التي يحضون بها ، حيث أن نقاط التشابه بين هذه الدراسة وموضوع بحثي هو من حيث موضوع البحث حيث نلتقي في جزئية صغيرة تتمثل في علاقة السلطة بأهل السوق ، أما نقاط التباين هو من حيث توسيع فترة البحث والتي شملت ثلاثة قرون من الزمن وهي تعتبر دراسة عمودية عامة على غرار موضوع بحثي كان مختص بالبحث في فترة قدرت بقرن من الزمن وهي دراسة مركزة ومختصة من 132-232ه باِعتبارها فترة بحثي .

التجارة في بلاد الشام حتى نهاية العصر العباسي الأول للباحث خالد أحمد سلمى زبيد وهي عبارة عن رسالة ماجيستير نوقشت بجامعة الأردن سنة 1992م حيث تناول فيها الباحث التجارة في اِقليم محدد في بلاد الشام خلال فترة العصر العباسي الأول مبرزا مدى مساهمة النشاط التجاري في تطوير اِقتصاد الدولة العباسية في اِقليم بلاد الشام باِعتباره أحد أقاليم الدولة ، وبين الباحث كذلك الاِجراءات التي اِتخذها الخلفاء العباسيين للنهوض بالتجارة من خلال التشجيع واِقامة المشاريع الهادفة التي تسمح للتجار بممارسة هذا النشاط نظير التسهيلات التي قدمتها الدولة لمن له رغبة في ممارسة التجارة .

بالاِضافة اِلى بعض المقالات التي نشرت في مجلات علمية محكمة صنف ج منها **دور العراق التجاري مع دول الشرق في العصر العباسي ، كذلك التجارة الداخلية والخارجية في الدولة العربية الاِسلامية** وبطبيعة الحال هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تخدم طلبة العلم في مجال اِختصاص التاريخ الاِقتصادي الاِسلامي .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة اِلى محاولة الاِجابة عن الاِشكاليات المطروحة من خلال اِبراز جهود الخلفاء العباسيين الأوائل لتنمية النشاط التجاري بِاعتباره موضوع البحث هذا من جهة ومن جهة أخرى تقديم اِضافة علمية في مجال الدراسات التاريخية الاِقتصادية كون البحث في هذا الجانب قليل لأن أغلب الباحثين يتصدرون للبحث في الجانب السياسي مبتعدين عن الجانب الاِقتصادي والاِجتماعي لتاريخ دولة ما في فترة زمنية معينة من فترات التاريخ.

خطة الدراسة:

ولمعالجة هذا الموضوع قمت بتقسيم هذا البحث اِلى مقدمة وخمسة فصول وكل فصل مقسم اِلى مباحث ومطالب وخاتمة عرضت فيها أهم النتائج المتوصل اِليها من دراسة هذا الموضوع، بالاِضافة اِلى ملاحق وقائمة بالمصادر والمراجع المعتمد عليها وقد كانت الخطة على النحو التالي :

الفصل الأول خصص لعرض الوضع التجاري للدولة العباسية في عصرها الأول تطرقت فيه اِلى ثلاث مباحث وكل مبحث مقسم اِلى عناصر، حيث تناولت في المبحث الأول أهم المراكز التجارية تناولت فيه مدينة بغداد ودورها التجاري وكذا مدينتي البصرة والكوفة ومكانتهما التجارية ومصر وأهميتها التجارية بالاِضافة اِلى مدينة سيراف ومدى أهمية تمركزها التجاري علاوة على ذلك مدينتي البحرين وعمان ودورهما التجاري ، أما المبحث الثاني كان بعنوان طرق التجارة العباسية منها الداخلية والخارجية ، تمثلت طرق التجارة الداخلية في الطريق البري نحو المشرق، وطريق بغداد– البصرة ، وطريق نهر

الفرات وطريق بغداد الموصل ، بالاِضافة اِلى طريق الحج ، أما طرق التجارة الخارجية تمثلت في طريق الفرنجة في البحر الغربي وطريق الفرنجة أنطاكية ، وطريق بحر قزوين ، وكذا الطريق البري ، وتعرضت في المبحث الثالث اِلى علاقة السلطة بأهل السوق .

والفصل الثاني خصص لدراسة العلاقات التجارية للعباسيين مع الأقاليم المجاورة قسمته اِلى ثلاث مباحث ، حيث تناولت في المبحث الأول النشاط التجاري الداخلي الذي خصص لعرض أشهر الأسواق التجارية وكذا المنشآت التجارية من وكالات وخانات وقيساريات بالاِضافة اِلى السلع المصدرة والمستوردة ، أما المبحث الثاني تناولت فيه عرض لنظام الحسبة ودورها في ضبط العملية التجارية ، علاوة على ذلك تطرقت في المبحث الثالث اِلى النشاط التجاري الخارجي من خلال اِبراز علاقة العباسيين التجارية مع الهند والصين والبيزنطيين والفرنجة وروسيا وكذلك علاقتها مع المغرب والأندلس .

تعرضت في الفصل الثالث اِلى المعاملات المالية المتداولة في النشاط التجاري قسمته اِلى أربع مباحث، كان المبحث الأول بعنوان المقايضة ، والمبحث الثاني تناولت فيه السفتجة والمبحث الثالث بعنوان الصكوك أما المبحث الرابع خصص لدراسة عشور التجارة.

أما الفصل الرابع خصص لدراسة عوامل تطور النشاط التجاري في الدولة العباسية خلال عصرها الأول تناولت فيه خمسة مباحث ، حيث تطرقت في المبحث الأول اِلى الالتزام بمبادئ الدين الاِسلامي في المعاملات التجارية والمبحث الثاني تناولت فيه توفر الأمن والاِستقرار المساعد على النشاط التجاري ، أما المبحث الثالث تعرضت فيه اِلى اِزدهار نظام الصيرفة و المبحث الرابع تناولت فيه الموقع الاِستراتيجي لمدينة بغداد محور النشاط التجاري أما المبحث الخامس والأخير خصص لدراسة تخصص الأسواق التجارية كلها عوامل ساعدت على تطور التجارة في الدولة العباسية .

أما الفصل الخامس والأخير تعرضت فيه لسبل الستار عن جهود الخلفاء العباسيين الأوائل في تنمية النشاط التجاري تناولت فيه بالدراسة ستة مباحث، كان المبحث الأول حول تمهيد السبل التجارية والمبحث الثاني خصص لعرض الاِهتمام بالمنشآت التجارية أما المبحث الثالث تطرقت فيه اِلى توسيع آفاق التجارة نحو الخارج والمبحث الرابع ضبط النشاط التجاري مبرزين في ثنايا هذا الفصل كذلك المبحث الخامس حول سياسة المساندة والدعم للتجار بالاِضافة اِلى المبحث السادس والأخير كان حول التخفيف من الضرائب واِلغاء ضريبة العشور.

عرض لأهم مصادر البحث ومراجعه:

ولدراسة موضوع بحثي وتغطيته بالدراسة فقد اِستندت على مادة علمية متمثلة في المصادر والمراجع التي تبحث وتتناول بالدراسة موضوع الاِقتصاد الاِسلامي بداية بكتب الحسبة والاِقتصاد وكذا كتب التاريخ العام والحولي التي اِتبع فيها الباحثون منهج التأريخ حسب السنين، بالاِضافة اِلى مصادر الرحلة والجغرافيا ومصادر أخرى التي تبحث في التاريخ الاِقتصادي للدولة الاِسلامية وهي كما سيأتي ذكرها على نحو مايلي :

أولا : المصادر :

1: كتب الحسبة والاِقتصاد :

الجاحظ وكتابه التبصر بالتجارة "ت255ه/871م" :

يعتبر هذا الكتاب من أهم المصادر التي تناولت بالدراسة موضوع الاِقتصاد الاِسلامي وهو مصدر قيم وثري في معلوماته ومادته الخبرية التي يحتويها اِستفدت منه في موضوع بحثي خاصة فيما يخص أهم السلع والبضائع المصدرة والمستوردة من واِلى مختلف الأقاليم والدول وعلى رأسها الهند والصين .

الدمشقي أبي الفضل جعفر بن علي وكتابه الاِشارة اِلى محاسن التجارة "570ه/1175م:

يعتبر الدمشقي من أهم المؤرخين في فترة العصر الوسيط حيث تناول موضوع التجارة وشمل كتابه هذا دراسة مفصلة للنشاط التجاري وهو مصدر قيم ومهم في الدراسات

التاريخية الاِقتصادية ولا يمكن لأي باحث في التاريخ من عدم الرجوع اِليه ، حيث تناول بين دفات هذا المصدر المهم أصناف التجار وممارساتهم التجارية وكذا تنقلاتهم بين مختلف أقاليم العالم بغرض التبادل التجاري أو ما يعرف بعملية الاِستيراد والتصدير .

الشيزري عبد الرحمان بن نصر وكتابه نهاية الرتبة في طلب الحسبة:"ت590ه/1193م"

مصدر قيم في معلوماته ورواياته يندرج ضمن مصادر الحسبة التي تعد ملجأ كل باحث في التاريخ الاِسلامي الوسيط حيث تناول الشيزري بالدراسة دور جهاز الحسبة في تنظيم وضبط النشاط التجاري في الأسواق ، حيث تناول هذا المصدر موضوع الحسبة باِعتبارها أمر بالمعروف ونهي عن المنكر أي الحسبة على مستوى جميع المجالات في المجتمع والاِقتصاد لأن وظيفة الحسبة هي وظيفة شاملة لضبط النظام في المجتمع من خلال تقويم سلوكه وفق نظام الحسبة ، ودرس هذا المؤرخ التطور الكرونولوجي لنظام الحسبة منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وصولا اِلى فترة دراستي وما بعدها .

الماوردي أبي الحسن وكتابه الأحكام السلطانية والولايات الدينية"ت450ه/1085م":

يعتبر الماوردي من أبرز المؤرخين في فترة العصر الوسيط ومصدره الثري هذا مزيج بين التاريخ والفقه الاِقتصادي حيث تناول بالدراسة مصادر دخل الدولة من زكاة وخراج وجزية وعشور التجارة وفيء وغنائم وغيرها، حيث ساهم هذا المصدر المهم في تغطية مبحث من موضوع بحثي وهو يخص عشور التجارة باِعتبارها ضمن عائدات الدولة التي يجب أن يحصلها من وكل بأمر هذه الوظيفة بشكل دوري أي سنويا مرة واحدة من خلال الماكس أو العشار .

2: كتب الخراج :

القاضي أبو يوسف وكتابه الخراج"ت182ه/798م" :

يعتبر أبو يوسف أحد تلاميذة الاِمام أبو حنيفة النعمان صاحب المذهب الحنفي عين أبو يوسف قاضي القضاة من قبل الخليفة العباسي هارون الرشيد وطلب هذا الأخير من أبو يوسف أن يدون له كتاب شامل لكل ما يخص مصادر دخل الدولة وطرق جبايتها على

الوجه الذي يحدده الشرع فدون له أبو يوسف كتاب الخراج الذي يعتبر من أهم المصادر في التاريخ الاِقتصادي للدولة العباسية اِذ يبرز للقاريء منذ الوهلة الأولى من قراءة العنوان أنه كتاب يتناول موضوع الخراج فقط لكن يحمل في ثناياه معلومات قيمة في كل ما يخص جوانب الحياة السياسية ، الاِجتماعية الاِقتصادية والفقهية وكل ما تعلق بشأن الحياة العامة التي يمكن أن يرجع اِليها الفقيه القاضي ، الخليفة والمؤرخ والمحتسب وصاحب الشرطة لفظ مختلف القضايا .

3: كتب التاريخ العام :

الطبري أبي جعفر محمد بن جرير وكتابه تاريخ الرسل والملوك"ت310ه/922م" :

يعتبر مصدر مهم في نقله لنا كما وفيرا من الروايات التاريخية وخاصة التي تعنى بفترة العصر العباسي الأول وهو أول مصدر في التاريخ اِتبع فيه الطبري المنهج الحولي أي ترتيب الأحداث وفق السنين وهو يدخل ضمن مصادر التاريخ العام التي لا يمكن لأي باحث في التاريخ بمختلف فتراته التخلي عنه ومن عدم الرجوع اِليه ، تضمن هذا المصدر 11 جزءا منذ بدء الخليقة وهو سيدنا آدم عليه السلام وصولا اِلى فترة وفاته .

المسعودي وكتابه مروج الذهب ومعادن الجوهر"346ه/957م" :

يعتبر من أهم المصادر التي اِستفاد منها البحث وذلك لما يتميز به هذا المصدر من سرد للروايات المتعلقة دائما بهذا العصر المتناول بالدراسة فهو يجمع بين كونه سردا تاريخيا للأحداث على مدار السنوات ، ضم هذا المصدر 4 أجزاء قيمة كل جزء يتناول أحداث لسنوات بطريقة شاملة وبأسلوب سهل وسلس يجعل الباحث في متعة وهويتصفح ويبحث عن فترات موضوع دراسته بين ثنايا هذا المصدر المهم .

اِبن الجوزي جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمان بن علي وكتابه مناقب بغداد"ت597ه/1202م" :

يعتبر اِبن الجوزي من أهم وأبرز المؤرخين وكتاباته دائما تكون بأسلوب جيد وكتابه هذا المتمثل في مناقب بغداد كتاب قيم وثري في معلوماته حيث بين فيه المؤرخ موقع

مدينة بغداد جغرافيا ومكانتها سياسيا واِقتصاديا وتطورها كرونولوجيا وبداية تأسيسها ومؤسسها على اِعتبار أن مدينة بغداد قطب العالم الاِسلامي خلال العصر الوسيط اِستفادت دراستي من هذا المصدر القيم بشكل كبير في أغلب فصول البحث .

اِبن الأثير أبي الحسن وكتابه الكامل في التاريخ "ت630ه/1232م" :

يحتوي هذا المصدر على 11 مجلدا ، حيث عالج فيه اِبن الأثير مختلف وأهم المحطات التاريخية وتاريخ العالم الاِسلامي منذ فجر الاِسلام حتى عصره تتبع فيه المؤرخ المنهج الحولي حيث يورد في ثنايا المصدر بقوله" ودخلت سنة كذا" ، حيث ساعدني هذا المصدر المهم في اِستقراء جميع حوادث العصر العباسي خلال فترة موضوع بحثي وهي العصر العباسي الأول.

4: كتب الرحلة والجغرافيا :

اِبن خردذابة وكتابه المسالك والممالك :"ت300ه/912م"

مصدر قيم في معلوماته وهو بمثابة العمود الفقري الذي قامت عليه دراستي وخاصة في جزئية مهمة حول طرق التجارة العباسية الداخلية والخارجية والتي تناولها المؤرخ بشكل مفصل وواضح وأرفق مصدره المهم هذا بخريطة توضح حدود العالم بجهاته الأربعة .

المقدسي شمس الدين أبي عبد الله محمد وكتابه أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم:"ت380ه/990م"

يندرج هذا الكتاب ضمن مصادر الرحلة والجغرافيا باِعتبارها أهم المصادر لباحث التاريخ حيث تعرض فيه المؤرخ اِلى دراسة مختلف الأمصار والبلدان سياسيا ، اِجتماعيا واِقتصاديا كما قام بتقسيم العالم اِلى أقاليم وأفرد كل اِقليم وما يحتويه من بلدان بدراسة تفصيلية جغرافيه.

الاِدريسي وكتابه نزهة المشتاق في اِختراق الآفاق :"ت560ه/1166م"

مصدر غني في مادته العلمية ويندرج ضمن مصادر الرحلة والجغرافيا باِعتبارها من أهم المصادر التي لاغنن عنها تتبع فيه المؤرخ دراسة كل اِقليم دراسة تفصيلية جغرافية

من حيث الموقع والمكانة السياسية والاِقتصادية والاِجتماعية اِستفدت منه في موضوع بحثي في جانب الوصف الاِقتصادي لبعض الأمصار.

محمد بن عبد المنعم الحميري وكتابه الروض المعطار في خبر الأقطار"300ه/917م":

وهو عبارة عن معجم جغرافي قيم تتبع فيه مؤلفه منهج قويم من خلال دراسة وتفسير كل مصر من الأمصار حسب حروف الهجاء بدءا بالهمزة ووصولا اِلى الياء .

هذا ذكر لأهم المصادر التي كان الاِعتماد عليها كثيرا وبشكل مستمر لدراسة موضوع بحثي وهو على سبيل الذكر لا على سبيل الحصر فتوجد مصادر أخرى قيمة لا تقل أهمية عن سابقتها من المصادر لكن لا يسعنا ذكرها كلها.

ثانيا: المراجع:

محمد حسن العيدروس وكتابه تطور الحياة الاِجتماعية والاِقتصادية والفكرية :

ويعد هذا الكتاب دراسة نوعية ومتميزة اِستفدت منها في موضوع بحثي حيث تناول العيدروس في كتابه هذا مظاهر الحياة الاِجتماعية والاِقتصادية والفكرية في الدولة الاِسلامية بدايتا بمظاهر الحياة الاِجتماعية من زواج وتكوين الأسرة وطبقات المجتمع وغيرها وبعد ذلك تطرق لمظاهر الحياة الاِقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة حيث رجعت اِليه في عنصر التجارة حيث أبرز الكاتب كيفية ممارسة النشاط التجاري مبينا دور الخلفاء العباسيين لتطوير هذا القطاع ، وفي الأخير أتم كتابه هذا بمظاهر الحياة الفكرية من علوم وتفسير وفقه وحديث لذلك فاِن هذا المرجع يعتبر أبرز عون اِستفادت منه هذه الدراسة .

صالح أحمد العلى وكتابه معالم بغداد الاِدارية والعمرانية –دراسة تخطيطية– :

يعتبر صالح أحمد العلى من أبرز المؤلفين وكتاباته تتميز بأسلوب سلس وبسيط ويعد كتابه هذا دراسة مرجعية متخصصة بفترة العصر العباسي ، حيث بين الكاتب مكانة مدينة بغداد من دول العالم من حيث التخطيط والهندسة والبناء الحضاري المدور لهذه العاصمة الفتية مبرزا كذلك كيفية اِدارة هذه المدينة الجديدة من دواوين مستحدثة باِعتبارها عاصمة

الخلافة العباسية في عهد الخليفة المنصور ، حيث أن هذا المرجع ساهم بقسط وفير في تغطية موضوع بحثي وخاصة في المبحث الأول من الفصل الأول عندما وضح لي المكانة التجارية لمدينة بغداد وما جاورها من البلدان والأقاليم .

بالاِضافة اِلى كتابه الآخر والذي بعنوان" التنظيمات الاِجتماعية والاِقتصادية في البصرة في القرن1ه :

وهو كتاب قيم لا يقل أهمية عن المرجع الذي سبقه وهذا الكتاب يتناول بالدراسة موضوع بحث مركز على مدينة البصرة ، حيث بين فيه الكاتب الضوابط الاِجتماعية ومظاهر الحياة الاِقتصادية التي تسير عليها مدينة البصرة في فترة زمنية محددة وهي فترة القرن1ه .

عبد العزيز الدوري وكتابه العصر العباسي الأول. دراسة في التاريخ السياسي والاِداري والمالي:

تضمن هذا المرجع دراسة شاملة للعصر العباسي الأول في جوانبة السياسية والاِدارية والمالية ، وقد أبرز المؤلف الثورات التي ظهرت في هذا العصر والتي تسببت في عرقلة النشاط التجاري ، لكن الخلفاء العباسيون قاموا باِبادتهم والقضاء على جميع الثورات الشيء الذي ساهم في اِنتعاش وتطور النشاط التجاري على اِعتبار أن توفر الأمن والاِستقرار أبرز عامل يساهم في التنمية التجارية ، كما تناول الدوري بالدراسة كذلك الجوانب الاِدارية من دواوين الخلافة وغيرها وكذلك قام بدراسة الجانب المالي للدولة العباسية في عصرها الأول من زكاة وجزية وخراج وعشور التجارة ، وقد اِستفدت كثيرا من هذا الكتاب في موضوع بحثي .

كذلك كتاب تاريخ العراق الاِقتصادي في القرن الرابع الهجري عبد العزيز الدوري :

لديه العديد من الدراسات القيمة والمفيدة لطلبة البحث في التاريخ ويعد كتابه هذا دراسة شاملة ومفصلة للتاريخ الاِقتصادي بالعراق خلال فترة ق4ه ، حيث تناول المؤلف بين ثنايا هذا الكتاب مختلف أنواع الضرائب الشرعية التي كانت تحصل لبيت المال سواء منها

بشكل دوري أو غير دوري ثم تناول بالدراسة الأنشطة الاِقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة بالتفصيل ، حيث فصل في النشاط الزراعي والصناعي والتجاري ، وتعد هذه الدراسة المهمة بمثابة العمود الفقري واللبنة الأساسية التي قام عليها موضوع بحثي في جميع فصوله والشيء الذي لاحظته في هذه الدراسة القيمة هو طريقة الكتابة والمنهج البسيط البعيد عن التعقيد الذي اِتبعه الكاتب في جميع فصول كتابه ، فهذا المرجع دراسة متخصصة ومركزة وهادفة وموضحة لأبرز مظاهر الاِقتصاد الاِسلامي .

حمدان عبد المجيد الكبيسي وكتابه أسواق بغداد حتى بداية العصر البويهي145-334ه/762-945م:

يعتبر هذا الكتاب من أهم المراجع التي ساهمت في تغطية موضوع بحثي حيث تعرض فيه الكاتب بالدراسة لفترتين من مراحل العصر العباسي وهما فترة العصر العباسي الأول أو عصر النفوذ الفارسي وفترة العصر العباسي الثاني وهو عصر النفوذ التركي ، حيث وضح فيه المؤلف الأسواق التي كانت تزخر بها مدينة بغداد مبرزا الدور السياسي والاِقتصادي والحضاري للأسواق ومدى مساهمتها في تنمية وتطوير النشاط التجاري باِعتبار أن السوق هو آخر مكان تستقر فيه مختلف السلع والبضائع ، كما وضح المؤلف كذلك التنظيمات التي كانت تشهدها أسواق مدينة بغداد من خلال تخصص الأسواق وكذا مختلف المعاملات التجارية التي تحدث في أسواق مدينة بغداد من مقايضة وسفتجة وغيرها ، كما بيَّن المؤلف كذلك الجانب السلبي للأسواق باِعتبارها وكر لأعمال الشغب واِثارة الفتن والقلاقل التي تتسبب في تدهور أمن الدولة ، وعليه فاِن هذا المرجع دراسة متخصصة وجزئية ساهمت في دراسة مركزة لموضوع الاِقتصاد الإسلامي من جانب دور الأسواق .

صبحي الصالح وكتابه النظم الاِسلامية. نشأتها وتطورها:

مرجع مهم في البحث حيث تعرض فيه الكاتب بالدراسة لمختلف النظم التي قامت عليها الدولة الإسلامية من النشأة وصولا اِلى تطورها عبر مختلف فترات حكمها من نظم مختلفة

سياسية ، عسكرية ، مالية واِقتصادية وكل ما من شأنه يكون قوام الدولة ، حيث اِستفدت من هذا الكتاب في جانب النظم المالية وخاصة في جزئية عشور التجارة باِعتبارها ضمن المعاملات المالية المتداولة في النشاط التجاري للدولة العباسية .

وديعة طه النجم وكتابها الجاحظ والحاضرة العباسية :

يعتبر هذا المرجع من الدراسات القيِّمة والمتميزة حيث تناولت فيه المؤلفة دراسة شخصية الجاحظ باِعتباره من أبرز الشخصيات التي ظهرت في العصر العباسي ولديه العديد من المؤلفات المهمة منها: كتاب البخلاء ، التبصر بالتجارة وكذلك كتاب البيان والتبيين وعرجت المؤلفة بعد ذلك بدراسة حاضرة الدولة العباسية بغداد مبرزتا دورها السياسي والحضاري باِعتبارها عاصمة الدولة العباسية حيث وضحت المؤلفة مكانة بغداد ودورها الحضاري قياسا بدول العالم الأخرى التي سبقت نشأتها وفي مقدمتها القسطنطينية حاضرة الدولة البيزنطية ، حيث أن هذه الدراسة التي قدمتها وديعة طه النجم هي عبارة عن بحث توضيحي عن حضارة الدولة العباسية من خلال مدينة بغداد العاصمة الجديدة الفتية .

عادل محيي الدين الألوسي وكتابه تجارة العراق البحرية مع أندونيسيا حتى أواخر ق7ه/13م :

دراسة قيمة ومركزة تناول فيها المؤلف جانب مهم من موضوع العلاقات التجارية للدولة الاِسلامية بالعراق مع أندونيسيا مبرزا دور مثل هكذا علاقات في تطور النشاط التجاري بين الدول من خلال عملية الاِستيراد والتصدير لمختلف السلع والبضائع أو مايعرف بعملية التبادل التجاري، اِستفدت من هذه الدراسة في موضوع بحثي خاصة في فصل العلاقات التجارية للدولة العباسية مع الأقاليم المجاورة .

كما لا يسعنا ذكر جميع المراجع في هذا المقام وهي لا تقل أهمية عن سابقتها، كما أن الدراسات الاِستشراقية كان لها الدور البارز والمهم في تغطية موضوع بحثي منها: **كتاب الجغرافية التاريخية للعالم الإسلامي خلال القرون الأربعة الأولى لمؤلفه موريس لومبار**

وكذا كتاب الإسلام في مجده الأول لنفس المؤلف، وكذلك **كتاب هارون الرشيد وعصره لأندري كلو** وغيرها من الدراسات الاِستشراقية الأخرى التي تحوي مادة خبرية قيمة .

صعوبات البحث :

كأي باحث أكاديمي فقد واجهتني مجموعة من الصعوبات أثناء دراسة موضوع بحثي هذا نذكر منها :

1: اِحجام المصادر في بعض الأحيان عن التفصيل في الحدث وتلجأ اِلى التعميم وهذا ما يصعب علينا تقدير وفهم الخلفيات والسياق التاريخي للحدث.

2: كون الكتابة في المواضيع الاِقتصادية شحيحة مما يتطلب القراءة بين السطور لفهم عنصر معين وتغطيته بالدراسة.

3: اِعتماد المصادر أحيانا على نفس الرواية.

الفصل الأول:

الوضع التجاري للدولة العباسية

خلال عصرها الأول

الفصل الأول: الوضع التجاري للدولة العباسية خلال عصرها الأول:

المبحث1: أهم المراكز التجارية:

تطور النشاط التجاري للدولة العباسية خلال عصرها الأول بفضل وجود العديد من المراكز التجارية التي لعبت دورا بارزا في تطور هذه الدولة منها مدينة بغداد ، الكوفة والبصرة ومدينة سيراف ومصر والبحرين وعمان .

أولا: مدينة بغداد ودورها التجاري:

في عهد الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور تم بناء المدينة المدورة سنة 145ه-762م وأصبحت غنية حتى صارت معدن التجارة فأقبل عليها الناس من مختلف الأماكن وعلى إختلاف مشاربهم وألوانهم، وصارت كعبة الأدباء ومحط رجال العلماء... " [1].

وعندما عزم الخليفة المنصور على بناء مدينة بغداد شاور في ذلك فجمعت له صفات الموقع الإستراتيجي لمكان البناء وما ستكون عليه المدينة بقوله: "... وأنت ياأمير المؤمنين على الصراة تجيئك الميرة في السفن من الشام والرقّة والغرب في طرائف مصر وتجيئك الميرة[2]من الصين والهند والبصرة وواسط وديار بكر والروم والموصل وغيرها في دجلة وتجيئك الميرة من أرمينية وما إتصل بها في تامرا حتى يتصل بالزاب فأنت بين أنهار لا يصل إليك عدوك إلا على جسر[3] أو قنطرة [4]، فإذا قطعت الجسر وخربت القنطرة لم يصل إليك، ودجلة والفرات والصراة خنادق هذه المدينة، وأنت

---

[1]- دروني مكاي، مدن العراق القديمة، ترجمة وتعليق يوسف يعقوب مسكوني، ط2، مطبعة شفيق، بغداد، 1952 ص12 ،13 .

[2]- الميرة: يقصد بها الطعام. " أنظر إبن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق وتعليق محمود الأرناؤوط ط1، دار إبن كثير، بيروت، 1988، مجلد2، ص141 ".

[3]- الجسر: يبنى عادة من الخشب على قوارب ضخمة تثبت بسلاسل ويصف عليه ألواح الخشب ليتيسر السير عليها وعبورها."صالح أحمد العلي، معالم بغداد الإدارية والعمرانية، ص 294 ".

[4]- القنطرة: هي عبارة عن أزج يبنى بالآجر وبالحجارة على الماء يعبر عليه. " صالح أحمد العلي، معالم بغداد الإدارية والعمرانية، ص 294."

- أنظر الملحق رقم1 ص215.

متوسط للبصرة والكوفة وواسط والموصل والسواد وأنت قريب من البر والبحر والجبل "، وبعد كل هذا الوصف إزداد عزم المنصور على إختيار هذا الموضع [1].

بعد هذا الوصف التفصيلي لمدينة بغداد من قبل الدهقان يرى إبن الطقطقا أن مدينة بغداد تتميز بموقع جغرافي ممتاز أهلها بأن تكون عاصمة للخلافة العباسية، حيث أنها تتوسط مدينة البصرة والكوفة وواسط والموصل والسواد وهي قريبة من البر والبحر والجبال[2].

وهي بذلك تعتبر سوقا تجارية تصرف فيها مختلف السلع والبضائع القادمة من الموصل وواسط والبصرة، حيث يصفها الذهبي بقوله: "... وكان في هذا الوقت رخاء الأسعار بالعراق حتى بيع الكبش بدرهم، والحمل بأربعة دوانق والتمر ستون رطلا بدرهم، والزيت ستة عشر رطل بدرهم والسمن ثمانية بدرهم... أنا رأيت ينادى في حيانة كنده[3]: لحم الغنم ستون رطلا بدرهم والعسل عشرة بدرهم ".[4]

يتضح لنا مما سبق ذكره أن مدينة بغداد كانت تتميز بوفرة كبيرة في مختلف المنتجات مما أهلها بأن تكون مركز تجاري مهم للعباسيين وسوقا عالميا ترد إليه مختلف السلع والبضائع، وهو الشيء الذي وفر مختلف السلع وبالتالي رخص أسعارها.

وصفت المصادر التاريخية مدينة بغداد بما نصه: " ومن مناقبها المياه العذبة الغدقة والفواكه الكثيرة الدمئة ،... والحذق في كل صنعة... وإجتماع ثمار الأزمنة في زمن

---

[1]– إبن الأثير. عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد أبي عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني"ت630ه" **الكامل في التاريخ**، تح عمر عبد السلام تدمري، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2012، ص 133.

[2]– إبن الطقطقا، **الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية**، ط1، دار صادر، بيروت، دس، ص162.

[3]– حيانة كنده: كند هي مدينة من عمل فرغانة " **أنظرمحمد عبد المنعم الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار تحقيق إحسان عباس، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1984، ص495**".

[4]– **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت 1991، ص34.

واحد... ثم عيون التجار المجهزين والسلاطين المعظمين"[1] ووصفها الخطيب البغدادي كذلك بما نصه:" لم يكن لبغداد في الدنيا نظير في جلالة قدرها، وفخامة أمرها...، وعظم أقطارها وسعة أطرارها وكثرة محالها وأسواقها وسككها وأزقتها... وخاناتها وطيب هواءها..."[2].

يقول أبو الوفاء بن عقيل في حديثه عن مدينة بغداد: سألني صدر من صدور طريق خراسان عن بغداد فقلت: " أذكر لك محلتي وهي واحدة من عشر محال، كل محلة كبلد من بلاد الشام... ومن الجانب الغربي أعني جانب سوق يحي الدكاكين العالية، والدروب العامرة من دقاقين وخبازين وحلاوين... فأما دواخلها فأوائلها العرصة التي هي رحبة الجسر وتنقسم إلى شارعين عظيمين أحدها للأساكفة، ثم سوق الطير وهو سوق يجمع الرياحين..."[3].

وفي مدينة بغداد كانت الأسواق مرتبة حسب كل صنعة، حيث كانت أسواق الكرخ وباب الطاق لا يختلط العطارون فيها بأصحاب الروائح المنكرة، ولا أرباب الأنماط بأرباب الأسفاط وكان لأرباب المروءات دروب تخصهم، ودرب الزعفران بالكرخ لا يسكنه أرباب المهن بل يسكنه أهل البز والعطر، ودرب سليمان في الرصافة[4] مقصورة على القضاة والشهود وكبار التجار[5].

---

[1]– الخطيب البغدادي. أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت"ت463ه/1070م" ، **تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها**، تحقيق وتعليق بشار عواد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، مجلد1، ص354.

[2]– نفسه، ص354، 440.

[3]– إبن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمان بن علي "ت597ه"، **مناقب بغداد**، تعليق محمد بهجة الأثري البغدادي، ط1، مطبعة دار السلام، بغداد، 1342، ص25، 26.

[4]– الرصافة: وهي كثيرة منها: رصافة هشام بن عبد الملك بالشام، والرصافة التي تقع شرقي بغداد وفيها إختط الخليفة المهدي قصره، ورصافة أخرى بالأنبار بناها أبو العباس وأخرى بقرطبة وأخرى ببلنسية " **أنظر الروض المعطار في خبر الأقطار**، ص269".

[5]– إبن الجوزي، **مناقب بغداد، المصدر السابق**، ص 26.

وتعتبر مدينة بغداد من أبرز المدن التجارية لمكانتها الإقتصادية الكبيرة حيث تقع على الطرق والممرات البرية والبحرية المتصلة ببقية أنحاء الدولة، ووتتميز بخصوبة أراضيها لوقوعها بين نهري دجلة والفرات، حيث أن نهر دجلة يسقيها مباشرة لوقوعها على ضفته الغربية، كذلك يتصل بها نهر الفرات عن طريق قنوات متعددة [1]، حيث يصفها أحد الكتاب الغربيين بقوله: " أنها تقع في قلب المنطقة الزراعية الغنية والشبكة التجارية الواسعة المدى... " [2].

ويصفها ياقوت الحموي في كتابه: "معجم البلدان " **بقوله: " أم الدنيا وسيدة البلاد** " وقيل إن مدينة بغداد كانت من قبل سوقا يقصدها تجار الصين بتجاراتهم فيربحون الربح الوفير حيث كان إسم ملك الصين **بغ** فكانوا إذا رجعوا إلى ديارهم قالوا **بغ داد** أي بمعنى هذا الربح جاء بفضل عطية الملك [3].

مدح أحد الفضلاء مدينة بغداد بما نصه: " بغداد جنة الأرض ومدينة السلام وقبة الإسلام ومجمع الرافدين وغرة البلاد وعين العراق ودار الخلافة ومجمع المحاسن والطيبات ومعدن الظرائف واللطائف وبها أرباب الغايات في كل فن " [4].

كانت مدينة بغداد أحد أبرز مدن العراق وقصبتها ومستقر الخلفاء، حيث يعبر نهر الدجلة في وسطها وقد أقيم على هذا النهر جسر لعبور السفن، وكان يصدر من مدينة بغداد الثياب، القطن، الإبرسيم، الزجاج المخروط، أدوات الزينة، الأدهان، الأشربة والمعاجين والتي تحمل لمختلف البلدان[5].

---

[1]– أحمد مختار العبادي، **في التاريخ العباسي والفاطمي**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، دس، ص 54، 55.

[2]– ألبرت حوراني، **تاريخ الشعوب العربية**، ترجمة ومراجعة نبيل صلاح الدين وعبد الرحمان عبد الله الشيخ، ط1 الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997، ج1، ص 127.

[3]– **معجم البلدان**، تعليق فريد عبد العزيز الجندي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990، ج1، ص 541 542.

[4]– نفسه، ص 547.

[5]– مؤلف مجهول "372ه"، **حدود العالم من المشرق إلى المغرب**، تحقيق يوسف الهادي، ط1، الدار الثقافية للنشر القاهرة، 1999، ص144.

ونظرا للمكانة المهمة التي تتمتع بها مدينة بغداد وصفها إبن الفقيه الهمذاني في كتابه البلدان على لسان أحد الأدباء فقال: " هي سهلية جبلية برية بحرية، صيدها غزير وخيرها كثير، طيب هواءها، يسر فناؤها دائم رخاؤها فضلها على سائر البلدان كفضل ماء الأنهار على البحار"[1]، كما يواصل ويقول: "... وهي محل الخلفاء ومسكن الوزراء... الواسعة الدور الكثيرة القصور... جنة من جنان الدنيا. دجلة في وسطها والصراة عن يمينها ونهر الملك أمامها ونهر عيسى مخترق لها ونهر كرخايا يتخلل طرقاتها ونهر الخندق دائر بها..."[2].

ويضيف إبن الفقيه كذلك عن مدينة بغداد: " وحسبك ببلدة قد جمع الله فيها ما فرقه في غيرها من البلدان من أنواع التجارات وأصناف الصناعات، فهي سلة الدنيا وخزانة الأرض..."[3].

ومن أهم العوامل التي جعلت من مدينة بغداد على أن تكون سوقا تجارية لمختلف أصناف السلع الواردة إليها من كل البلدان هي سهولة المواصلات بينها وبين بلدان الشرق والغرب الثراء الكبير الذي بلغه الخلفاء العباسيين وتأثرهم بالعادات الفارسية، محاولة الطبقات العامة تقليد الطبقات الغنية مما ترتب عنه كثرة الدائن والمدين، شغف أهل العراق بالأسفار البعيدة خاصة أهل البصرة، إتساع رقعة الدولة الإسلامية ووحدة النقد بالإضافة إلى أمن طرقها التجارية [4].

وتعتبر مدينة بغداد قطب النشاط الإقتصادي للعالم الإسلامي، حيث تركزت فئة اليهود وإستقرت في مابين النهرين وعملت على تدعيم كيانها الديني، وكانت الجماعات الرئيسة

---

[1]- إبن الفقيه. أبو عبد الله أحمد بن محمد بن إسحاق الهمذاني، **كتاب البلدان**، تحقيق يوسف الهادي، ط1، عالم الكتب بيروت، 1996، ص310.

[2]- نفسه ، ص310، 311.

[3]- نفسه، ص311.

[4]- مروان عاطف ربيع الضلاعين، **السلع التجارية في أسواق بغداد في العصر العباسي الأول "145-247ه/762-861م"**، العدد3، كلية الكرك، الأردن، 2009، مجلد36، ص 619.

لليهود تقطن بحي الكرخ في بغداد تحت مسؤولية الراس جالوت[1] الذي يعتبر هو المسؤول الأول عن هذه الجماعات اليهودية التي تقطن ببغداد [2].

وإختص اليهود الردانية بالتجارة البرية والبحرية، وهؤولاء اليهود يتاجرون بكل شيء وفي مقدمة هذه السلع الأقمشة، النسيج، الحرير والديباج وكذا الحبوب والسكر التي تصدرها إلى مدينة بغداد [3]، حيث جاء وصف مدينة بغداد على لسان اليعقوبي في كتابه البلدان قائلا: " وكذلك مايأتي من الموصل وديار ربيعة... مما يحمل في السفن في دجلة، وما يأتي من ديار مضر والرقة... مما يحمل في السفن في الفرات... "[4].

والشيء الذي جعل من موقع مدينة بغداد مكان إستراتيجي هو وقوعها على الطرق التجارية، لأن ذلك يكفل تموينها بمختلف السلع والبضائع ويسهل الإتصال ببنها وبين أنحاء وأقاليم الدولة، ويشجع التجارة الداخلية والخارجية[5]، ولمدينة بغداد أهمية إقتصادية كبيرة وظلت قلب العالم الإسلامي حتى بعد سقوطها على يد المغول وكانت أعظم مدن العالم بعد القسطنطينية[6].

ومازاد من أهميتها فضلا عن كونها عاصمة الخلافة فهي ملتقى للكثير من الطرق التجارية حيث تتميز بصلاحيتها للملاحة وهو ماسهل إنسيابية حركة السفن وإزدهار

---

[1]– الراس جالوت: هو أمير المنفى، وهو زعيم جماعات اليهود في بلاد الغربة، إقتضت الحاجة أن يكون من سلالة داود حيث يدير شؤون بني جلدته تدبيرا مستقلا، كما له أتباع مسلحون وشرطة وجباية خاصة وقضاء مدني وديني مستقل." أنظر أندري كلو، هارون الرشيد وعصره، ص213".

[2]– موريس لومبارد، **الإسلام في مجده الأول من ق2-5ه/8-11م**، ترجمة وتعليق إسماعيل العربي، ط3، دار الآفاق الجديدة، المغرب، 1990، ص311.

[3]– نفسه ، ص313، 314.

[4]– **البلدان**، دط، ص4.

[5]– عبد العزيز الدوري، **العصر العباسي الأول. دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي**، ط3، دار الطليعة بيروت، 1997، ص76

[6]– السيد عبد العزيز سالم، **دراسات في تاريخ العرب. العصر العباسي الأول**، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 1993، ج3، ص252.

التجارة في مدينة بغداد مما إنعكس بالترف على أرباب الدولة خاصة، وكذا العامة من الناس[1].

وصفها إبن الكردبوس بقوله: "... فلم يجد أحسن هواء ولا أوسع فضاء ولا أعذب ماء من موضع بغداد إذ لكونه بين دجلة والفرات... فالأمثال تضرب بها في جميع الآفاق لأنه "أي الخليفة المنصور" بنى فيها مائة ألف حمام وستمائة ألف حانوت، وكان يذبح فيها كل يوم خمسون ألف رأس من الغنم سوى البقر والصيود والطيور... "[2].

وصارت مدينة بغداد من أكبر الأسواق للتجارة العالمية تحدد فيها أثمان كثير من السلع بالإضافة إلى كونها حاضرة الخلافة العباسية وملتقى طرق القوافل التجارية[3]. حيث يعتبر نهري دجلة والفرات من أهم الأنهار يجريان على حافة مدينة بغداد، حيث وصفه شيخ الربوة مانصه: " والفرات النهر الثاني ويسمى أحد الرافدين... حيث يجري نهر الدجلة من الشرق والفرات من الغرب، فتأتي المراكب إلى بغداد في دجلة من الصين فما بعده ومن اليمامة فما بعدها ومن الهند والزنج فما بعدهما وتأتي الأكلاك أيضا إلى بغداد في الفرات من أرمينية... ومن الروم والشام ومن المغرب ومصر وما بعدهما..."[4].

وإشتملت مدينة بغداد على العديد من الأسواق القديمة منها سوق العطارين، سوق النحاسين، سوق الصاغة، سوق النجارين والحدادين، وكانت تجمع بين الزراعة والصناعة وبين المياه وبين الحضر والبادية، وهي مركز مهم للتجارة المحلية، الإقليمية والدولية [5].

---

[1]– محمود اللهيبي وإيمان عبد الجبار محمود، **التجارة الداخلية والخارجية في الدولة العربية الإسلامية**، العدد57 2017، ص184.

[2]– **الإكتفاء في أخبار الخلفاء**، تحقيق صالح بن عبد الله الغامدي، ط1، الجامعة الإسلامية، السعودية 2008، ج3 ص1349، 1350.

[3]– محمد حسن العيدروس، **تطور الحياة الإجتماعية والإقتصادية والفكرية في العصر العباسي**، ط1، دار الكتاب الحديث الكويت، دس، ص121

[4]– **نخبة الدهر في عجائب البر والبحر**، ط1، مكتبة المثنى، بغداد، 1923، ص93.

[5]– حسان حلاق، **مدن وشعوب إسلامية**، ط1، دار الراتب الجامعي، بيروت، 1992، ج1، ص109، 111.

وإنتشرت تجارة الرقيق في المملكة الإسلامية خلال العصر العباسي الأول، حيث كان في مدينة بغداد شارع يسمى "بشارع الرقيق" الذي أنتهب خلال فتنة الأمين والمأمون وسمي تاجر الرقيق نخاسا الذي كان يطلق في الأصل على بائع الدواب وذلك لتحول تجارته من تجارة الدواب إلى بيع الرقيق والجواري، كما إشتهر في مدينة بغداد الكثير من النخاسين ويرجع سبب شهرتهم هو حسن جوارهم لأنهم يأوي إليهم الشعراء والأدباء، حيث كلف عامل يراقب تجار الرقيق يسمى "قيِّم الرقيق" يشرف على أعمالهم ويراقب تجارتهم[1].

وقد عرف الرقيق عدة أنواع وأصناف منهم السود وكانت أهم أسواقهم مصر، جنوب جزيرة العرب وشمال إفريقيا وكانت القوافل تأتي بهم وبالذهب من الجنوب، ومنهم البيض وأشهرهم الصقالبة والأتراك الذين تركزوا في مدينة سمرقند[2] التي كانت أهم مركز لتجارتهم[3].

- ثانيا: مدينتي البصرة والكوفة ومكانتهما التجارية:

1: البصرة:

تعد مدينة البصرة[4] من أبرز المدن التجارية للعباسيين بالعراق وقد بلغت أوج تطورها بعد ق1ه-7م وأصبحت باب بغداد الكبير ومدخل دجلتها المتدفق بضروب المتاع وأنواع السلع المجلوبة من أطراف الدنيا نظير مدينة مرسيليا اليوم بالنسبة إلى فرنسا أو جنوة الإيطالية وإمتازت على تلك المراسي بنصيب أوفر وحظ أكبر، إذ كانت مقصد القوافل

---

[1]- أحمد أمين، ضحى الإسلام، ط7، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1933، ج1، ص83-85.

[2]- سمرقند: هي مدينة من خراسان " أنظر الروض المعطار في خبر الأقطار، ص322"

[3]- أحمد أمين، ضحى الإسلام، المرجع السابق، ص85.

[4]- البصرة: يقصد بها الحجارة الرخوة تضرب إلى البياض وسميت البصرة لأن أرضها بين العقيق وأعلى المربد بها حجارة رخوة وهو الموضع الذي يسمى الحزيز." أنظر الأندلسي. أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري "ت487ه" معجم ماأستعجم من أسماء البلاد والمواضع، تح مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، دس، ج1، ص254".

القادمة من كل حدب وصوب ومحط رحال الشرق والغرب، حيث أنها كانت في عصر العباسيين الذهبي سوق العالم قاطبة [1].

وصارت مدينة البصرة أحد أهم مراكز التجارة الداخلية ونحو الخارج وذلك بحكم موقعها الجغرافي الممتاز، حيث كانت السفن القادمة من عمان ترسوا بميناءها، وتمر بها القوافل التجارية القادمة من جزيرة العرب وتتصل بأواسط آسيا عن طريق الأهواز، وكان تجار البصرة ينقلون منتجاتهم وفي مقدمتها التمر الذي إشتهرت به، حيث جاء على لسان الخليفة الرشيد قوله: " نظرا إلى كل ذهب وفضة على وجه الأرض لايبلغ ثمن دخل البصرة"[2] ونظرا لتميز مدينة البصرة بموقع جغرافي ممتاز والشيء الذي زاد في أهميتها الحربية والإقتصادية وفرة الأنهار القريبة منها خاصة نهر سيحان نسبة للبرامكة وهم الذين سموه بهذا الإسم [3].

وأكدت بعض الدراسات الحديثة أن من أهم العوامل التي ساهمت في تمصير مدينة *البصرة هي تلك الطبيعة الإستراتيجية التي إشتملت عليها إذ أنها تقع على طريق المدينة المدورة الذي يصل إلى عمق العراق وفارس وليس بينهما وبين عاصمة الخلافة أي عائق طبيعي، كما كان في خليج مدينة البصرة عدد كبير من المراكز المهمة التي إستفادت هي الأخرى من تحول التجارة الهندية أهمها صحار

ووصف ابن حوقل[4] المدينة: " وللبصرة من إستفاضة الذكر بالتجارة والمتاع والمجالب والجهاز إلى سائر أقطار الأرض مايستغنى بشهرته عن إعادة ذكر فيه... والأبلة من بينها، عامرة وبها أسواق صالحة ".

---

[1]– سعيد الأفغاني، **أسواق العرب في الجاهلية والإسلام**، ط4، مكتبة دار العروبة، الكويت، 1993، ص178 ، 179.

[2]– القزويني. زكرياء بن محمد بن محمود، **آثار البلاد وأخبار العباد**، ط1، دار صادر، بيروت، دس، ص309..

[3]– سناء عبد الله عزيز الطائي، **البصرة من خلال كتب الرحالة في القرنين الثالث والرابع الهجريين التاسع والعاشر الميلاديين**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، ص 1–12.

[4]- صورة الأرض ، دار مكتبة الحياة ، ط1 ، بيروت ، 1996 ، ص213-214.

وكتب أحد الرحالة حين زارها: " ومدينة البصرة إحدى أمهات العراق... الفسيحة الأرجاء... ذات البساتين الكثيرة والفواكه الأثيرة، توفر قسمها من النضارة والخصب... وليس في الدنيا أكثر نخلا منها، فيباع التمر في سوقها بحساب أربعة عشر رطلا عراقية بدرهم ودرهمهم ثلث النقرة..." [1]، واِحتوت مدينة البصرة على ثلاث محلات. الأولى محلة هذيل وكبيرها الشيخ الفاضل علاء الدين بن الأثير وهو من الكرماء الفضلاء يقول عنه إبن بطوطة أنه إستضافه، وبعث إليه بالثياب والدراهم. والثانية محلة بني حرام، أما المحلة الثالثة محلة العجم...[2].

ويصفها المقدسي في كتابه " أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم" مانصه: " هي قصبة سرية أحدثها المسلمون أيام الخليفة عمر بن الخطاب وشق لها نهران من الدجلة أحدهما الأبلة والآخر نهر معقل... وأسواقها ثلاث، قطع الكلأ على النهر، سوق الكبير وباب الجامع، وكل أسواقها حسنة... "[3] وهي تعتبر أول مدن الدنيا وقاعدة العراق وموسم التجار[4]. وهي ثغر العراق الباسم، وهي من أبرز الموانئ العربية ومحط رحال التجار، ومركز حركة تبادل السلع المستوردة من الهند والصين إلى مصر وأفريقية، وكانت تلك البضائع المصدرة تنقل من البصرة إلى سيراف[5] ومنها تشحن بالسفن الكبيرة إلى موانيء الهند والصين والجدير بالذكر أن مدينة البصرة تعتبر مبتدأ الطرق التجارية البحرية[6]، وقد أشار إلى ذلك اليعقوبي بقوله: " والبصرة كانت أم الدنيا

---

[1]– إبن بطوطة ، **تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، تحقيق عبد الهادي التازي، ط1، أكاديمية المملكة المغربية المغرب، 1997، مجلد2، ص11.

[2]– نفسه ، ص11– 12.

[3]– **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، ط2، مطبعة ليدن، دب، 1906، ص117.

[4]– إسحاق بن حسين المنجم، **آكامر المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان**، عالم الكتب ، ط1، بيروت 1988، ص7.

[5]– سيراف: في بلاد فارس وهي من مدن سابور، وهي على ساحل البحر الفارسي وتتوفر على تجار مياسير" **أنظر الحميري، المصدر السابق ص333.**"

[6]– محمود اللهيبي وإيمان عبد الجبار محمود، **المرجع السابق**، ص185.

ومعدن تجارتها وأموالها..."[1] ، كما تعتبر أحد أهم مراكز التجارة والباب الكبير لمدينة بغداد حيث تتدفق إلى أسواقها مختلف أنواع السلع والبضائع، لذلك كثر بها العمران والمصانع والصنائع وصارت واسطة العرب والعجم[2].

وكانت مدينة الأبلة أحد أهم المراكز التجارية لفترة طويلة قبل بناء مدينة البصرة، وبدأت أهميتها بالتلاشي تدريجيا خاصة بعد بناء هذه المدينة الأخيرة، وبرزت في مدينة الأبلة الفروقات الإجتماعية نتيجة نمو الفعاليات الإقتصادية وتباين صنائع الناس ومهنهم[3].

إحتكرت مدينة البصرة جزءا كبيرا من عمليات البيع والشراء بين العراق وفارس وجزيرة العرب، وكانت تمثل حلقة وصل بين الطريق الرابط بينهما وبين عبادان ومنهما إلى البلدان الخارجية لنقل السلع والبضائع[4] حيث وصفت بما نصه: " أما البصرة فإن أسفلها قصب وأوسطهما خشب وأعلاها رطب، نحن أكثر ساجا وعاجا وديباجا ونحن أكثر نقدا. والله ماآتي البصرة إلا طائعا، ولا أخرج منها إلا كارها "[5]، وقال آخرون: " مارأينا أرضا مثل الأبلة أقرب مسافة... ولا أربح لتاجر. وقيل: " العراق عين الدنيا والبصرة عين العراق والمربد عين البصرة "[6].

ومدينة البصرة من كبريات العواصم ومركز المعاملات المالية يلتقي فيها النصارى اليهود، الفرس ،العرب والهنود، وهي مدينة صناعية يتم فيها بناء سفن الأسطول التجاري ومعامل تنتج السكر وتنسج الأقمشة [7].

---

[1]– **تاريخه**، تحقيق عبد الأمير مهنا، ط1، شركة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 2010، مجلد2، ص4.

[2]– أمينة بيطار، **تاريخ العصر العباسي**، ط1، جامعة دمشق، سوريا، دس، ص369.

[3]– وديعة طه النجم، **الجاحظ والحاضرة العباسية**، ط1، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1965، ص57، 58.

[4]– طيبة صالح الشذر، **ألفاظ الحضارة العباسية في مؤلفات الجاحظ**، ط1، دار قباء، القاهرة، 1998، ص 257.

[5]– المسعودي. أبو الحسن علي بن الحسين بن علي"ت346ه"، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، مراجعة كمال حسن مرعي، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 2005، ج3، ص274، 275.

[6]– إبن قتيبة الدينوري. أبو محمد عبد الله بن مسلم "ت276ه"، **عيون الأخبار**، دار الكتاب العربي، بيروت، دس مجلد1، ص221، 222.

[7]– أندري كلو، **هارون الرشيد وعصره**، ترجمة وتعليق محمد الرزقي، سراس للنشر، تونس، 1986، ص 282.

ونظرا للموقع الجغرافي الممتاز الذي كانت تتمتع به مدينة البصرة حيث أنها ملتقى البحر والسهل الخصيب والصحراء، وكانت باب العراق ومحط التجارة الشرقية وملتقى القوافل الآتية من الصحراء، وكان المربد مركز تجارة البصرة مع الصحراء وهو يقع عند باب البصرة الغربي على طرف الصحراء وكانت في بداية أمره سوقا للجمال ثم تطور بعد ذلك حتى أصبح مركزا نشيطا للأعمال التجارية، وكانت الأبلة مرفأ البصرة ومركز تجارتها البحرية وكان بها عدد كبير من الأسواق والخانات، وكان نهر الأبلة مرصوفا بالسفن بصورة دائمة[1].

ونظرا لموقع مدينة البصرة الإستراتيجي أصبحت محطة عبور تجاري بين مختلف الدول والمقاطعات المجاورة خاصة والشرق الأوسط بصفة عامة، حيث أسست مدينة البصرة علاقات تجارية مع المقاطعات الشرقية منذ الفتح الإسلامي وذلك من خلال واردات البصرة التي تركزت في النقود التي كانت ترد من المقاطعات التي فتحها أهالي البصرة، بالإضافة إلى المنسوجات وكان إستيراد هذه المقاطعات الشرقية مقتصر على السلع الرخيصة أو المواد الأولية لأن مدينة البصرة لم تكن منتجة للسلع[2].

وإنعكس حسن موقعها على تطور النشاط التجاري ومختلف التجارات التي كانت تمر بمدينة البصرة يرجع بعض المؤرخين أهمية موقعها إلى القدم وبعضهم إلى التطورات الحاصلة على إثر توسع الدولة الإسلامية، أما أهميتها المعروفة منذ القدم والتي إزداد أثرها بعد تطور الدولة الإسلامية فإنها ترجع إلى أن مدينة البصرة كانت تقع على رأس الخليج العربي الذي تمر به أقصر الطرق البحرية إلى المحيط الهندي وتتميز سواحله وخاصة الغربية منها بأنها خالية من الصخور التي تهدد الملاحة وتقل فيها العواصف العاتية التي

---

[1]– عبد العزيز الدوري، **تاريخ العراق الإقتصادي في القرن الرابع الهجري**، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1995، ص156 – 158.

[2]– صالح أحمد العلي، **التنظيمات الإجتماعية والإقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري**، ط1، مطبعة المعارف بغداد، 1953، ص227.

تهدد السفن الشراعية، فضلا على أن كثرة المياه في سواحله ضحلة والأراضي الممتدة على طولها مستوية يتيسر فيه إقامة الموانئ[1].

ونظرا لإتساع رقعة الدولة الإسلامية زادت خيرات البلاد وإزدهر معها النشاط التجاري والإقتصادي في الحجاز وأصبحت لها وفرة في الثروات وإرتفع مستوى المعيشة وكثر الطلب على منتجات كل من بلاد الأهواز، فارس وخراسان، وكانت هذه السلع وخاصة المنسوجات القطنية، الحريرية والصوفية كانت تمر أولا بمدينة البصرة فتضيف إلى نشاطها التجاري قوة ونموا[2].

ومدينة الأبلة هي المخرج الرئيسي لتجارة العراق حيث يرجع تاريخها إلى الإسكندر الأكبر، حيث زارها البحارة نيارجس في المئة الرابعة قبل الميلاد ووصفها بمستودع تجارات الخليج، وترجع أهميتها للموقع الجغرافي الممتاز الذي تتمتع به، حيث أنها تقع في نهاية الرأس الجنوبي لنهري الدجلة والفرات الصالحين للملاحة وعلى زاوية الخليج الذي يدخل بقناة إصطناعية إلى مدينة البصرة[3].

سماها الخليفة أبا بكر رضي الله عنه بفرج الهند، وهي تعتبر حاضرة ميناء البصرة، وتقع عند ملتقى أهم طرق التجارة من إيران، العراق وبلاد العرب وأكثر قاطنيها الجالية التجارية اليهودية، وبها فنارات لإرشاد السفن ليلا الآتية من عمان وسيراف ويوجد بها

---

[1]– صالح أحمد العلي، **خطط البصرة ومنطقتها**، ط1، مطبعة المجمع العلمي العراقي، العراق، 1986، ص247–248.

[2]– نفسه ، ص249.

[3]– نعيم زكي فهمي، **طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب آواخر العصور الوسطى**، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973، ص123.

وكالات وفنادق تجارية[1]، كما تتميز مدينة الأبلة بقربها من مدينة بغداد وقابلية ميناؤها لإستيعاب السفن البحرية ساعدها بأن تكون نقطة الإتصال البحري بين عدة مناطق [2].

إلا أن مدينة الأبلة بدأت تتراجع مكانتها وأهميتها التجارية بعد بناء مدينة البصرة لذلك أصبح دورها ثانويا متمثلا في أنها ميناء للتجار البصريين ورصيفا للسفن المتوسطة وبرزت مدينة البصرة كميناء تجاري عالمي خاصة مع الهند والصين وسرنديب وأندونيسيا[3].

مدينة البصرة هي عين الدنيا وفرضة البحر ومطرح البحر، وصارت مركزا إداريا لجنوب العراق ومركزا تجاريا عالميا في سواحلها ترسوا بها جميع السفن محملة بأصناف البضائع والسلع ومنها تخرج السفارات والتجارات إلى الهند والصين وأندونيسيا وسرنديب، كما أنها ملتقى ومحطة لمختلف طرق التجارة البرية والبحرية، وتضخمت فيها الأموال والملكيات والتجارات حتى غدى التاجر البصري أغنى التجار وأكثرهم مكسبا، حيث أن ثروة أحد تجار المراكب في البصرة بلغت عشرون مليون دينار، وأن إبن سيرين عقد صفقة تجارية مع تجار الشرق لشراء خشب الساج بلغت قيمتها عشرون ألف درهم [4].

وبناء على ذلك فإن مدينة البصرة تعتبر من أهم المراكز الإدارية لمقاطعات واسعة غنية تقدم سنويا قيمة معتبرة من الضرائب ساعدت على تطور الحياة الإقتصادية في الدولة العباسية، هذا فضلا عن وقوعها عند الطرف الشمالي من الخليج وعلى أطراف

---

[1]– نعيم زكي فهمي ، **المرجع السابق** ، ص123.

[2]– لمياء بنت عبد الرحمان عثمان الصالح، **أثر نشأة بغداد على نمو النشاط التجاري في موانيء الخليج العربي حتى نهاية العصر العباسي الأول**"145–232ه/762–847م"، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 41، 2015 ص11، 12..

[3]– عادل محي الدين الألوسي، **تجارة العراق البحرية مع أندونيسيا حتى آواخر ق7ه/13م**، ط1، دار الشؤون الثقافية والنشر، العراق، 1984، ص61، 65.

[4]– نفسه ، ص 67، 68.

الصحراء هذا الموقع أهلها بأن تكون مصدرا للربح[1]، بالإضافة إلى ذلك أن مدينة البصرة هي بوابة بغداد على الخليج العربي والمحيط الهندي، ومابلغه المجتمع العباسي من تطور وزيادة إحتياجاته ساعد على التجارة والملاحة في موانيء الخليج العربي خلال العصر العباسي الأول[2].

ونظرا لتميز أهل البصرة بالتنقل وحب المغامرة والتجوال في مختلف البقاع والأمصار وخاصة التجار جاء وصفهم على لسان الهمذاني مانصه: " أبعد الناس نجعة في الكسب بصري وخوزي ومن دخل فرغانة القصوى والسوس الأقصى فلابد أن يرى بها بصري أو خوزي أو حيري" [3].

وللإشارة فإن مدينة البصرة تعتبر أهم ميناء بحري، حيث إشتركت النساء في تنمية الحركة التجارية بها حيث كانت في بلاد فارس حركة البيع في المنازل، وإشتهر كل قطر في الدولة العباسية ببيع سلع معينة وغدت تحتل المرتبة الأولى عالميا في التجارة [4].

وتميز أهالي مدينة البصرة بإستخدام حركة المد والجزر فأنشئوا عليها الأرحية لأن المد والجزر يحدثان عندهم مرتين في كل يوم وليلة، حيث أنه أثناء المد يدخل الماء إلى الأنهار وأثناء الجزر ينحسر الماء فعمدوا إلى أرحية أقاموها على أفواه الأنهار أما الجهات التي ليس بها أنهار فكانوا يستعملون الدواب في إدارة الطواحين [5].

وتضخمت ثروة مدينة البصرة خلال العصر العباسي لإجتماع التجار فيها، حيث نشطت تجارتها مع الصين والهند شرقا حتى وصلت غربا إلى بلاد المغرب وجنوبا إلى الحبشة حيث كانت السفن ترسوا في ميناءها وتحمل مختلف أنواع السلع والبضائع من أقمشة

---

[1]– صالح أحمد العلي، **التنظيمات الإجتماعية والإقتصادية في البصرة في ق1ه**، المرجع السابق، ص207.

[2]– لمياء بنت عبد الرحمان عثمان الصالح، **المرجع السابق**، ص10.

[3]–إبن الفقيه الهمذاني، **المصدر السابق**، ص234.

[4]– رشا السر علي عبيد، **النهضة الحضارية في العصر العباسي الأول "132–232ه/750–879م"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الإسلامي، إشراف سلوى إبراهيم عمر علي، جامعة الجزيرة، 2017، ص120.

[5]– أحمد أمين، **ظهر الإسلام**، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2013، ج2، ص440.

وأطياب وغيرها ويرجع نماء دخل مدينة البصرة إلى إزدياد التجار الوافدين إليها للتجارة أو للإقامة فأنشأوا فيها القصور والحدائق والميادين والبرك، وكانت مياه مدينة البصرة مرسى لمئات السفن القادمة للتجارة وكانت تحقق أرباحا طائلة جراء ماتجبيه من الضرائب المفروضة على السفن، حيث بلغت جباية أحد التجار نحو مائة ألف دينار في السنة وقس على ذلك غيره من التجار[1].

2: الكوفة:

أحد أبرز المراكز التجارية للعباسيين بالعراق وذلك نتيجة تمتعها بموقع جغرافي ممتاز، وقد أكد على ذلك المقدسي بقوله: " قصبة جليلة خفيفة حسنة البناء جليلة الأسواق، كثيرة الخيرات جامعة..." [2].

بنيت مدينة الكوفة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه من قبل سعد بن أبي وقاص بأمر منه، وكل رمل خالطه حصى فهو كوفة [3] حيث أسست كحامية سنة 17ه/638م من قبل المسلمين الفاتحين بعد فتح العراق وكانت منطقة لإنتاج القطن والحبوب، حيث يصفها إبن بطوطة بقوله: " وهي إحدى أمهات المدن العراقية... وأسواقها حسان وأكثر مايباع فيها التمر والسمك..." [4].

وهي من المدن الكبرى بالعراق والمصر الأعظم وقبة الإسلام، وهي تقع على طول نهر الفرات الذي منه شراب أهل الكوفة، حيث سميت بجبل صغير في وسطها كان يقال له كوفان وعليه رسمت معالم المدينة، واِحتوت مدينة الكوفة على ضياع ومزارع ونخل كثير

---

[1]- جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، ط1، دار مكتبة الحياة، بيروت، دس، مجلد1، ص426.

[2]- المقدسي، المصدر السابق، ص 116.

[3]- نفسه ، ص116.

[4]- إبن بطوطة، المصدر السابق، ص54.

وأهلها مياسير ومياهها عذبة الشيء الذي أهلها بأن تكون مركزا تجاريا مهما في الدولة العباسية [1].

وقد أشار إلى أهمية مدينة الكوفة الإدريسي أنها : " على شاطيء نهر الفرات ذات بناء حسن وأسواق عامرة وحصن حصين، ولها ضياع ومزارع ونخل كثير وأهلها مياسير..." [2].

وتقع مدينة الكوفة على طرف الواد الخصيب قرب الصحراء، وكانت محطة مهمة في طريق الحج وملتقى القوافل القادمة من الصحراء وتحتوي على مركزان تجاريان هما: دار الرزق والكناسة. أما دار الرزق فكانت على الضفة اليمنى للفرات وكانت في بداية أمرها مركز لجمع غنائم الحرب وبيعها ثم تطورت تدريجيا إلى مركز تجاري وكانت أسواقها مغطاة وتمتد من جسر الكوفة إلى مركز المدينة[3]، أما الكناسة فهي موجودة عند الباب الغربي للمدينة وكانت مركزا للتجارة مع الجزيرة العربية وكان بها سوق البراذين الذي تباع فيه المواشي والبغال ويوجد بها سوق الغنم كذلك[4] وقد كانت في مستوى مدينة بغداد من حيث التطور والإزدهار التجاري[5]، وإشتهرت مدينة الكوفة بنسج الصوف الرقيق الذي يسمى "الكوفية" والخز الناعم [6].

---

[1]– محمد بن عبد المنعم الحميري، **المصدر السابق**، ص501.

[2]– **نزهة المشتاق في إختراق الآفاق**، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002، مجلد1، ص381.

[3]– كما تعتبر دار الرزق من الدور الكبيرة، حيث أنها في كثير من الأحيان كانت تسمى "مدينة الرزق أو قرية الرزق" وسعتها ضرورية لإستيعاب مايحفظ فيها من حبوب لتوزع على الناس في بداية كل شهر. " **أنظر صالح أحمد العلي خطط البصرة ومنطقتها، المرجع السابق، ص154**"

[4]– عبد العزيز الدوري، **تاريخ العراق الإقتصادي، المرجع السابق**، ص159.

[5]– المقدسي، **المصدر السابق**، ص117.

[6]– عبد الجبار الجومرد، **هارون الرشيد. حقائق عن عهده وخلافته**، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت، 2002، ص303، 304.

ولذلك فإن مدينة الكوفة تعتبر من المحطات التجارية المهمة للتجار الروس[1] الخارجين من الأندلس بعد مرورهم بدمشق ومنها يتوجهون إلى بغداد ثم إلى البصرة وصولا إلى بلاد فارس، كما كان هناك طريق بري آخر يربط مدينة الكوفة بدمشق عن طريق الحيرة[2] وتميزت مدينة الكوفة بوقوعها على طريق الحج النشط سنويا، كما يوجد طريق بري آخر يربط مدينة الكوفة بالبصرة بواسطة بادية الكوفة وبادية البصرة[3]، ويبدو أن الطريق النهري كان غير مرغوب فيه، إذ أنها كانت تقع على بطائح الكوفة التي وصفت بكثرة تعرجاتها وتشعباتها مما يصعب السير فيها بالقوارب، لذلك إشتهرت أهميتها في الطرق البرية وإختصت مدينة الكوفة بصناعة الأنسجة والعطور وزراعة الفواكه والتمور [4].

يتضح على أن أغلب المصادر تطرقت لذكر الأسواق العامرة بمختلف المنتوجات والسلع والبضائع التي تتمتع بها مدينة الكوفة، وهذا راجع لحسن موقعها مما أهلها أن تكون مدينة تجارية بامتياز، وجعلها قبلة لمختلف التجار الوافدين إليها من كل حدب وصوب بغية التجارة ونقل مختلف السلع والمنتجات التي تتمتع بها مدينة الكوفة وفي مقدمتها السمك والحبوب في إطار عملية الإستيراد والتصدير أو ما يعرف بعملية التبادل التجاري.

وكانت مدينة الكوفة في الجنوب الغربي مركز التجارة المهم في أطراف الصحراء وكانت أنشط ماتكون في مواسم الحج، فهي تعتبر رأس الطريق إلى أراضي الحج المقدسة وملتقى القوافل التجارية في الجزيرة العربية [5].

---

[1]– الروس: وهم جنس من الصقالبة يقومون بحمل جلود الخز، الثعالب السود والسيوف من أقصى صقلية إلى البحر الرومي فيعشرهم صاحب الروم " **أنظر إبن خرداذبة، المسالك والممالك، ط1، مطبعة بريل، ليدن، 1889، ص154**".

[2]– إبن خرداذبة، **المصدر السابق**، ص99.

[3]– إبن رسته. أبو علي أحمد بن عمر، **الأعلاق النفيسة**، ط1، مطبعة بريل، ليدن، 1892، مجلد7، ص180.

[4]– عبد الجبار ناجي، **دراسات في تاريخ المدن العربية الإسلامية**، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 2001، ص201.

[5]– صبحي الصالح، **النظم الإسلامية. نشأتها وتطورها**، ط1، منشورات الشريف الرضى، إيران، 1997، ص396.

- ثالثا: مصر وأهميتها التجارية:

هي من المحطات التجارية المهمة خلال ق 2ه/8م، حيث اِبن اِياس وصف محاسن مصر بما نصه: " بها من الفواكه الزهري وهو لا يوجد إلا بها والعنب البحيري وهو أصدق حلاوة من العنب الشامي، وبها التفاح السكري والكمثري البلدي والرمان المنزلاوي[1]... "[2].

ومن أهم المنتجات التي تتمتع بها مدينة مصر: الأترج" الكباد"[3]، النارنج، الحماص الشعيري وله منافع مفيدة والليمون وله منافع جمةً هو الآخر لإقماع الصفراء" وبها نخيل البلح..."[4]، كذلك تنتج مدينة مصر البطيخ الصيفي حيث قيل أنه نقل من الهند إلى مصر بالإضافة إلى اللفت، الجزر، الإسفانج الكرتب ، القرع، الباذنجال، القلقاس، الفول الأخضر والحمص...[5].

وجاء في وصف مصر مانصه: " مصر هي إقليم العجائب ومعدن الغرائب وكانت مدنا متقاربة على الشطين كأنها مدينة واحدة والبساتين خلف المدن متصلة كأنها بستان واحد والمزارع من خلف البساتين..."[6]، كما عرفت إنتاج العديد من المحاصيل منها الفواكه كالبطيخ بأصنافه الثلاثة الهندي،الصيني والخراساني، الموز،القصب والخوخ[7]

---

[1]- يتضح لنا مما سبق ذكره أن مدينة مصر كانت تتمتع بجودة ووفرة في المنتجات الزراعية الشيء الذي أهلها بأن تكون سوق نجارية رائجة تتوفر على مختلف المحاصيل وبالتالي أصبحت وجهة القوافل التجارية للبيع والشراء في أسواقها من خلال بيع منتجاتهم في أسواق مصر وأخذ المنتجات المصرية والعودة بها.

[2]- **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، تحقيق محمد مصطفى، ط1، مكتبة دار الباز السعودية، دس، ج1، ص41.

[3]- الأترج: شجر وثمر من جنس الليمون يسمى عند العامة بالكباد " **أنظر جبران مسعود، الرائد معجم لغوي عصري ط7، دار العلم للملايين، بيروت، 1992، ص17**".

[4]- حيث يقول عنها آدم متز في كتابه " الحضارة الإسلامية في ق4ه" مانصه: " **وكانت مصرا بلدا تجاريا** ". أي بمعنى غلبة النشاط التجاري في مختلف الأنشطة الإقتصادية.

[5]- إبن إياس، **المصدر السابق**، ص 42، 46.

[6]- السيوطي. جلال الدين عبد الرحمن، **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط1، 1968، ج1، ص ص23 و 429.

[5]- نفسه، ص23 و 429.

بالإضافة إلى كثير من أنواع الحبوب المقتاتة وغيرها كالبر والشعير والذرة والأرز والباقلي الحمص والعدس، وكذا الألبان، الأجبان، العسل الذي لايضاهى في الحسن ولا يشبهه غيره من سائر الأعسال والسكر الكثير من المكرر... ومنها يجلب إلى أكثر البلاد ، أما مواشيها ففيها الإبل المستجادة والبقر والأغنام المستطابة اللحوم والخيول المسومًة والبغال النفيسة[1] وكان يجلب من مصر: الثياب الرقاق، القراطيس، دهن البلسان ومن المعدن الزبرجد الفائق[2].

ومدينة الفسطاط أحد أهم المدن المصرية التي كان لها وزنها التجاري وذلك نتيجة تميزها بالكثير من المحاسن، حيث يصفها المقدسي بقوله: " هو مصر في كل قول لأنه جمع الدواوين... فهو مصر مصر وناسخ بغداد ومفخر الإسلام ومتجر الآنام وأجل من مدينة السلام، خزانة المغرب ومطرح المشرق... عجيب المتاجر والخصائص حسن الأسواق والمعايش... ولقياسيره لباقة وبهاء... كثيرة الموز والرطب، غزير البقول والحطب خفيف الما... والمحتسب كالأمير" [3].

وقد أشار إلى أهمية الفسطاط الإصطخري فقال: "... والفسطاط مدينة كبيرة نحو الثلث من بغداد [4]...والفسطاط على غاية العمارة والخصب"[5].

لايمكننا أن نغفل عن المكانة التجارية لمدينة الإسكندرية بإعتبارها أحد أهم المرافيء التجارية المهمة بمدينة مصر وذلك لتوفرها على العديد من السلع والمنتجات، حيث وصفت بأنها:" بأنها الثغر المحروس والقطر المأنوس، العجيبة الشأن ،... وهي الجامعة

---

[1]– القلقشندي. أبو العباس أحمد، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1914، ج1، ص 311، 313، 314.

[2]– الجاحظ، **التبصر بالتجارة**، تعليق حسن حسني عبد الوهاب التونسي ، ط3، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1994 ص6.

[3]– المقدسي، المصدر **السابق**، ص 197.

[4]–هكذا يمكننا القول أن مدينة الفسطاط تتميز بسعة حجمها مما جعلها تنافس مدينة بغداد في الكبر والمكانة التجارية التي كانت تتمتع بها مدينة الفسطاط جعلها تنافس عاصمة الخلافة العباسية في الأسواق والرخاء التجاري.

[5]– **المسالك والممالك**، دط، ص 24.

لمفترق المحاسن لتوسطها بين المشرق والمغرب..."، وتحتوي مدينة الإسكندرية على عمود السواري يتميز بالإرتفاع ودقة النحت وأقيمت فوق قواعده حجارة مربعة عبارة عن دكاكين[1].

وكانت أسواق مدينة الإسكندرية مقنطرة ولايصيب أهلها المطر، وهي تعتبر أحد أعظم المدن تتميز بسعة طرقها وشوارعها. وهي مدينة برية وبحرية في نفس الوقت، بها وفرة في النعم والأرزاق والفواكه مالايتوفر في بلد آخر[2].

أما الثياب المنسوجة بمدينة الإسكندرية لانظير لها وترفع إلى جميع أقطار الأرض وهناك مايباع منها، حيث أن الكتان يصنع منها ثياب الشرب كان زنة درهم بدرهم فضة وما يدخل في الطرز فيباع بنظير وزنه مرات عديدة[3]، ومدينة الإسكندرية من أبرز المراكز التجارية حيث كان يجلب منها الخز، الديباج، عمائم السكب ومطارف الخز إلى بلاد اليمن، الهند والصين، ومنها يجلب السكر والطيب وهي موجودة على ضفة الفرات[4]. حيث وصفها إبن الوردى بقوله: " فهي آخر مدن الغرب وبهذه المدينة تصنع الثياب الفاخرة كل عجيب، ومن الأعمال الباهرة كل غريب وهي مزدحم الرجال ومحط الرحال ومقصد التجار من سائر القفار والبحار "[5].

وإشتهرت مصر بصنع السفن للتجارة والأساطيل للحروب، بالإضافة إلى ذلك أنها برزت في صناعة الذهب والفضة وتحضير الأدوية والعقاقير ونسج ثياب "البدنة"

---

[1]– إبن بطوطة، **المصدر السابق**، ص179، 183.

[2]– مؤلف مراكشي"ق6ه–12م"، **كتاب الإستبصار في عجائب الأمصار**. وصف مكة والمدينة ومصر وبلاد المغرب تعليق سعد زغلول عبد الحميد، ط1، دار النشر المغربية، المغرب، 1985، ص 93، 100.

[3]– المقريزي. تقي الدين أحمد بن علي، **المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار**، تحقيق محمد زينهم ومديحة الشرقاوي ط1، مكتبة مدبولى، القاهرة، 1997، ج1، ص457.

[4]– الزهري. أبو بكر أبي عبد الله محمد "ت أواسط ق6ه"، **كتاب الجغرافية**، تحقيق محمد حاج صادق، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، دس، ص 53.

[5]– **خريدة العجائب وفريدة الغرائب**، تحقيق أنور محمود زناتى، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة 2008، ص71 .72

المنسوجة بخيوط ذهبية عالية الجودة كان يلبسها الخليفة والأمراء والميسوري الحال، حيث أن قيمة الثوب كانت تصل في كثير من الأحيان إلى مئات الدنانير[1]، كذلك برزت مدينة مصر بتجارة المنسوجات بالإضافة إلى شهرتها في إستخراج المعادن وتصديرها للأقاليم المجاورة وخاصة معدن الزمرد وكان مركز إستخراج هذا المعدن النفيس هي مدينة وحيدة بالصعيد حيث كان يستخرج من الجبال القريبة منها[2].

ومدينة الإسكندرية من أهم الموانئ المصرية وقد كانت عاصمة البلاد قبل الفتح وظلت أهميتها بعد تحويل العاصمة إلى الفسطاط، وظلت ملتقى التجارة العالمية ترد إليها وتخرج منها مختلف السلع والبضائع الواردة أو الصادرة إلى غرب البحر الأبيض المتوسط[3].

والجدير بالذكر أن مدينة الإسكندرية كانت الميناء الكبير لإعادة توزيع التوابل والعقاقير في كل جهات حوض البحر الأبيض المتوسط وباتجاه قرطبة ونحو الغرب النصراني وبيزنطا حيث حاول الإمبراطور البيزنطي "ليون الأرمني 813-820م" في وقت ما أن يوقف هذه التجارة عارضا بنفسه نباتات عطرية وصفها بأنها كالتي تأتينا من بلاد الهند[4]، وذلك في مبادرة منه لتوقيف عملية إستيراد هذه السلع والعقاقير وإنتاجها في بلاده وذلك لتوفر شروط الإنتاج وتكون كمثيلاتها في الهند.

وشهد ميناء الإسكندرية حالة من الرخاء والنشاط التجاري كما هو الحال في موانيء الهند والصين والقسطنطينية على البحر الأسود، وإشتملت مدينة الإسكندرية كذلك على أشهر أسواق البهارات في العالم التي كانت تأتيها من آسيا وكذلك الأخشاب والأقمشة من أوروبا والسجاد من فارس والذهب من السودان، لذلك كانت مدينة الإسكندرية نقطة

---

[1]- عبد الجبار الجومرد، **المرجع السابق**، ص303.

[2]- محمد حمدى المناوى، **التجارة في مصر الإسلامية**، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد3، السنة 3 مكة، دار الكتب الوطنية، تونس، ص44.

[3]- نفسه ، ص46.

[4]- موريس لومبارد، **الجغرافية التاريخية للعالم الإسلامي خلال القرون الأربعة الأولى**، ترجمة عبد الرحمان حميدة ، ط2 دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، 1998، ص292.

إرتكاز التبادل التجاري العالمي حيث تستقبل مختلف السفن التجارية من أوروبا والسفن العربية والمغربية[1].

وكون مصر تتمتع بموقع جغرافي ممتاز أهلها بأن تكون من أهم المراكز التجارية، حيث أنها تقع على تخوم إفريقية وأرض السودان وبحر الحجاز والشام وهي في برزخ بين البحرين حيث يرفع لها جميع السلع والبضائع المحيطة بهاذين البحرين من أنواع الأمتعة والطرائف والتحف من الطيب، الآفاوية، العقاقير، الجوهر والرقيق... وغير ذلك من أنواع المآكل والمشارب والملابس، فجميع البلدان تحمل إليها وتفرغ مختلف السلع والبضائع ونيلها العجيب أمره الشريف [2]، وإمتازت كذلك بإنتاج بعض المواد منها: ورق البردي، نسيج الصوف والكتان، أنواع الحيوانات، صياغة الذهب والفضة وصناعة الأدوية والعقاقير[3].

ونقل المصريون صناعة الورق عن الصين ولكن طوروا هذه الصناعة بواسطة تنقية الورق مما يعلق به من ورق التوت ونحوه، وإنتشرت صناعته في دمشق، طبرية، طرابلس وسمرقند، ولولا كثرته ماإنتشرت العلوم كانتشارها في هذا العصر [4].

وعليه فإن كل من مدينة بغداد، البصرة، الكوفة ومصر وغيرها أسواقا لما يحيط بها من أسواق وأرياف فهي مخازن لإنتاجها ومراكز تبيع لها ماتحتاج إليه من مواد، وكان القرويون يأتون إلى الأسواق الإعتيادية أو يحضرون إلى أسواق تعقد في أيام خاصة من

---

[1]– رابح أولاد ضياف، **طرق التجارة ومسالكها بالمشرق الإسلامي وأهميتها في حركة التجارة العالمية أواخر العصر الوسيط**، مجلة الإبراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد2، العدد2، جامعة برج بوعريريج، 2021، ص64.

[2]– المسعودي. أبو الحسن علي بن الحسن بن علي، **التنبيه والإشراف**، ط1، مطبعة بريل، ليدن، 1893، ص20.

[3]– حسين الحاج حسن، **النظم الإسلامية**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1987م ص294.

[4]– أحمد أمين، **ظهر الإسلام**، المرجع السابق، ص440.

الأسبوع فمثلا كان يعقد في ضاحية من ضواحي مدينة الموصل سوق الأحد حيث كان يجتمع التجار والفلاحون والأكراد الرحل للبيع والشراء[1].

- رابعا: مدينة سيراف ومدى أهمية تمركزها التجاري:

وهي من أهم المراكز التجارية في الخليج العربي، فهي مهمة لبلاد فارس الهند والصين وميناء سيراف هو من المخازن الكبيرة لمختلف السلع والبضائع، لذلك فإن رحلات التجار إليه تكون دائمة من أجل عملية البيع والشراء، والشيء الذي زاد من أهمية المدينة حب أهلها للعمل في التجارة وركوب البحر وتحملهم مشاق الأسفار البعيدة [2].

تمثل مدينة سيراف أكبر وأشهر مرافيء الخليج في العصر العباسي، ويعتبر محمد بن بابشاد من أشهر أصحاب السفن وهو من أهل سيراف، ويذكر أن ملك الهند أمر أن ترسم له صورة لأنه كان من أكبر التجار ورئيس في مهنته، لأنه من عادات ملوك الهند إقامة صور لكل من يتميز في حرفته[3]، ونظرا للمركز المهم الذي تمتعت به مدينة سيراف هو أن إشتهرت اللغة الفارسية وأصبحت لسان حال يتكلم بها التجار المسلمون الذين يتوجهون إلى الهند وشرق آسيا، وظلت اللغة العربية إلى اليوم تحتوي على كثير من الإصطلاحات البحرية الفارسية مثل: ناشدا " ناخذه" وهو صاحب السفينة[4].

ومدينة سيراف هي من أعظم مدن بلاد فارس، وهي مركز إنزال وإقلاع لمختلف المراكب وكان جميع تجارها يتميزون برغد العيش وسعة المال والثروة، حيث أورد أبو الفداء أن الرجل من التجار ينفق على عمارته فوق ثلاثين ألف دينار[5]، كما إشتهرت مدينة

---

[1]- عبد العزيز الدوري، **تاريخ العراق الإقتصادي**، المرجع السابق، ص160.

[2]- فراس سليم حياوي وماجد عبد زيد أحمد الخزرجي، **الصلات التجارية بين العراق وساحل عمان والبحرين132-656م**" ،مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، العراق، دس، ص 652، 653.

[3]- هرمزي. بزرك بن شهريار الناخذاه الرام، **كتاب عجائب الهند. بره وبحره وجزايره**، ط1، مطبعة إبريل، ليدن ، 1883 ص73.

[4]- حسين محمد فهيم، **أدب الرحلات**، ط1، عالم المعرفة، الكويت، 1989، ص 203، 204.

[5]- **تقويم البلدان**، ط1، دار صادر، بيروت، دس، ص ص 327.

سيراف بتجارة اللؤلؤ والبهار، حيث يتميز أهلها أنهم أمهر مافي البلاد الإسلامية من نوافذه وبحاره وأقدر الناس على ركوب البحر وتحمل مخاطره [1].

شهد ميناء سيراف نشاطا تجاريا ظل لمدة تزيد عن خمسمائة عام حتى ق5ه/11م وبلغت مدينة سيراف عصرها الذهبي في ق3ه/9م بعد تحول مركز التجارة العالمية من البحر الأحمر إلى الخليج العربي والعراق وذلك بعد أن أصبحت مدينة بغداد قطب النشاط الإقتصادي وأصبحت الوجهة الأولى لجميع التجار لذلك عزم الخليفة الرشيد جعلها حاضنة تجارية حتى يضمن من أن تصب جميع السلع والبضائع في مدينة بغداد وتصبح السوق العالمية الأولى وأصبحت مدينة سيراف من أهم مدن الشرق التجارية تنافس مدينة البصرة في الثراء، الأسواق، العمارة والجوامع، وإشتغل أهل سيراف بالتجارة فاستغنوا كثيرا، حيث أحضر أحدهم من الصين بضاعة بلغت نصف مليون دينار ومنهم من بلغت ثروته ما يزيد على أربعة ملايين دينار إكتسبها من تجارة البحر[2].

ومدينة سيراف هي من أبرز المحطات التجارية، تقع على ساحل إيران جنوبي شيراز حيث كانت تتوفر فيها جميع البضائع الغربية أكثر من أي مركز تجاري على الخليج الفارسي حيث يصلها تجار البحر المتوسط، العراق وإيران، لذلك كانت مركز لتبادل السلع الشرقية والغربية، ومن أسباب إزدهار النشاط التجاري في هذه المدينة هو صعوبة الملاحة عند مصب نهري دجلة والفرات لذلك إتجهت السفن النهرية إلى مدينة سيراف بدل مصب النهرين[3].

ولذلك فإن مدينة سيراف هي من أكثر المدن المرتادة من قبل التجار حيث أن أكثر السفن الصينية تشحن من سيراف، وأن المتاع يحمل من البصرة وعمان وغيرها إلى سيراف فتعبيء السفن هناك وذلك راجع لكثرة الأمواج في هذا البحر، وهي مدينة جليلة

---

[1]– أندري كلو، المرجع السابق، ص 282.

[2]– عادل محي الدين الألوسي، تجارة العراق البحرية مع أندونيسيا، المرجع السابق، ص72، 73 –76

[3]– نعيم زكي فهمي، المرجع السابق، ص120، 121.

كانت قديما فرضة الهند وقيل كانت قصبة كورة أردشير خره من أعمال فارس والتجار يسمونها شيلاو[1]. وهي بمثابة المركز الدولي للتجارة البحرية، وقد إزدهرت بعد تحول التجارة العالمية من البحر الأحمر إلى الخليج العربي في العصر العباسي بعد بناء مدينة بغداد، وقد إمتاز ميناء سيراف بسكون الموج فيه مما ساعد على زيادة الحركة التجارية، كما أنه يعتبر مخزنا ضخما لمختلف السلع والبضائع[2]، حيث جاء وصفها على لسان المقدسي بقوله: "... دهليز الصين دون عمان، وخزانة فارس وخراسان وعلى الجملة مارأيت في الإسلام أعجب من دورها ولا أحسن..."[3]، لذلك فإن رحلات التجار إلى مدينة سيراف كانت بشكل دائم [4].

وفي ضوء ذلك إشتهرت مدينة سيراف بالعديد من السلع والبضائع الشيء الذي أدى إلى فائض في إنتاجها فعملت على تسويقه إلى جميع الأنحاء منها مايوجه إليها من أمتعة البحر مثل: العود، العنبر، الكافور، الجواهر، الخيزران، العاج، الأينوس، الفلفل، الصندل وسائر الطيب، بالإضافة إلى الأدوية والتوابل وأهلها أغنى الناس والتجار إستغنوا من تجارة البحر بعد أن سيطروا عليها[5]، وكانت تصدر الكثير من السلع والبضائع منها: الفوط ، اللؤلؤ آزر الكتان، الموازين[6] وجاء وصف مدينة سيراف على لسان الإصطخري بقوله: "... وهي الفرضة العظيمة لفارس وهي مدينة عظيمة... وهي أغنى بلاد فارس..."[7].

وبرع تجار مدينة سيراف في ركوب البحر وكانوا أخبر الناس بالبحار وأعلمهم بالأنواء وإتجاه الرياح أثناء الهبوب والمد والجزر، وقد كانت لهم سجلات يسترشد بها

---

[1]- السيرافي. أبو زيد الحسن "ت203ه"، **رحلة السيرافي**، تحقيق عبد الله الحبشي، ط1، المجمع الثقافي، الإمارات 1999، ج1، ص24.

[2]- لمياء بنت عبد الرحمان عثمان الصالح، **المرجع السابق**، ص19.

[3]- المقدسي، **المصدر السابق**، ص426.

[4]- لمياء بنت عبد الرحمان عثمان الصالح، **المرجع السابق**، ص19.

[5]- الإصطخري، **المصدر السابق**، ص67.

[6]- المقدسي، **المصدر السابق**، ص442.

[7]- الإصطخري، **المصدر السابق**، ص17، 18.

التجار في عرض البحار، وكان البحارة يستأجرونهم بأغلى الأثمان لأنهم على دراية واسعة بالمسالك البحرية المؤدية إلى الصين وصار الجانب الرئيس في الطريق البحري الموصل إلى الهند والشرق الأقصى بحوزتهم ودليل ذلك البضائع المتنوعة التي كانت تغزوا أسواق مدينة بغداد في القرنين 3-4ه/9-10م [1].

- خامسا: مدينتي البحرين وعمان ودورهماالتجاري:

مدينة البحرين هي المنطقة الشرقية من شبه الجزيرة العربية الممتدة على الخليج العربي من البصرة شمالا حتى عمان جنوبا والتي كانت تسمى "بهجر" إلا أنها إشتهرت في زمن العباسيين بالبحرين، وترجع مكانة مدينة البحرين كميناء تجاري مهم وذلك لعدة أسباب منها طول ساحلها، إستواء أرضها، موانئها العديدة على الخليج إلى جانب مهارة أهلها في ركوب البحر وصناعة السفن، وبذلك ذيع صيتهم بين التجار لمهارتهم الملاحية وشجاعتهم أمام العواصف والأنواء [2].

ومواني البحرين بمثابة همزة الوصل بين الخليج العربي ومدينة بغداد والمراكز التجارية الأخرى التي تليها خاصة وأن الدولة العباسية قد إتجهت في عصرها الأول نحو الشرق الأقصى. وتميزت هذه الموانئ كونها مركزا هاما من مراكز صيد اللؤلؤ وقاعدة كبرى تقصدها السفن لنقل هذه البضاعة النفيسة التي أصبحت تشكل جزءا كبيرا من قائمة صادرات الخليج العربي [3].

وإشتهرت بعض مدن البحرين بعمل المنسوجات التي صدرتها إلى موانئها بإقليم العراق والأقاليم الأخرى وأشهرها البرود القطرية ذات اللون الأحمر التي عرفت بها قطر، ومن صادرات الخليج العربي كذلك الخيول العربية الأصيلة التي كانت تشحن من مواني

---

[1]- الإصطخري ، المصدر السابق ، ص28.

[2]- لمياء بنت عبد الرحمن عثمان الصالح، المرجع السابق، ص15.

[3]- نفسه ، ص15، 16.

عمان وتوجه إلى بلاد الهند والصين، وكذلك ماء الورد والمنسوجات الغالية من القطن، الصوف السجاجيد الصغيرة والمصنوعات المعدنية وخام الحديد [1].

ومدينة البحرين هي من المراكز الرئيسية للتجارة والملاحة في الخليج العربي، فهي تعتبر مرفأ ومرسى لجميع السفن التي تتاجر مع الهند، حيث كان التجار يعبرون بسفنهم بمحاذاة سواحلها أو يفرغون السلع فيها ثم ينقلونها عبر الطريق البري، ونتيجة لذلك إكتسبت البحرين أهمية تجارية بارزة وقام سكانها وخاصة الداريين منهم بدور مهم في هذا النوع من التجارة خاصة مع الهند [2]، وإشتهرت دارين بصناعة المسك إذ كان التجار الداريون يصدرونه إلى البصرة ومدن شرقي الجزيرة وحتى إلى الحجاز، وكان لهم في المدينة المنورة جالية كبيرة يبلغ عددها أربعمائة شخص[3].

إزدهر النشاط التجاري في العصر العباسي خاصة في إقليم السواد والأقاليم الشرقية على عكس الأقاليم الغربية التي شهدت إضمحلال، الشيء الذي شجع الخلفاء العباسيين إلى الإهتمام بالخليج العربي لتأمين طرق التجارة الدولية وضمان سيطرة الدولة على منطقة الخليج لذلك عملت على تهيأة الظروف السياسية الملاءمة لرقي مثل هذه العلاقات بين البلدين، كما أن البحرين بدأت تتراجع مكانتها التجارية تدريجيا خاصة بعد تشييد مدينة البصرة التي أخذت مكانها بعد أن أتخذت كقاعدة للفتوحات الإسلامية في بلاد فارس[4].

وكانت مدينة البحرين مركزا رئيسيا للتجارة والملاحة في الخليج العربي، حيث كانت سفن التجارة الهندية والتي تسلك طريق الخليج العربي تفرغ حمولتها أحيانا في البحرين عند ميناء كرة ثم تنقل منها عبر الطرق البرية إلى العراق أوبلاد الشام ولاشك أن هذا

---

[1]– لمياء بنت عبد الرحمان عثمان الصالح ، **المرجع السابق** ، ص23، 24.

[2]– عبد الرحمن عبد الكريم العاني، **عمان في العصور الإسلامية الأولى**، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت، 2001، ص130.

[3]– قصي الحسين، **المرجع السابق**، ص17.

[4]– فاروق عمر فوزي، **الوسيط في تاريخ الخليج العربي في العصر الإسلامي الوسيط**، ط1، دار الشروق، دب 2000، ص 168، 169.

الطريق يفضل على الطريق الآخر الذي يمر عبر البحر العربي فالبحر الأحمر لينتهي إلى الموانئ المصرية أو ميناء العقبة ثم إلى مواني‌ء البحر المتوسط كونه أقصر وأقل كلفة، ويبدو أن أهل البحرين لم يعتمدوا في تجارتهم على مايصلهم من سفن الهند فحسب بل إنهم إمتلكوا بعض السفن الكبيرة[1].

ومدينة عمان من أهم المراكز التجارية لأنها تقع على الطريق التجاري البحري مع إفريقيا والهند وبلاد الشرق الأقصى، ولها تأثير في تأمين سلامة الملاحة في الخليج العربي بالإضافة إلى أنها أصبحت تسيطر على هذه التجارة، وإهتم الخلفاء العباسيون الأوائل بالأقاليم الشرقية وفي مقدمتها السند، وإهتموا بالتجارة البحرية، لذلك إزداد إهتمامهم بعمان التي تعتبر ممر الطريق البحري بين البصرة وجنوبي شرق آسيا، وذلك من أجل تأمين سلامة المواصلات العسكرية والتجارية، وظلت عمان تابعة لمدينة البصرة التي كان واليها يشرف على تسيير الأقاليم الأخرى الواقعة على الخليج العربي[2].

وإحتكر العمانيون تقريبا التجارة مع إفريقيا وكانت تجارتهم النشطة مع سواحل إفريقيا الشرقية تصل إلى جزيرة قلنبو، سفالة والواق واق، وكانت عمان مركزا مهما لتجارة العاج الذي كان أغلبه يجلب من إفريقيا [3].

وهنا لابد من بيان أن مواني‌ء ساحل عمان لعبت دورا مهما في تجارة المحيط الهندي وذلك راجع للموقع الجغرافي الممتاز الذي تتمتع به، حيث يقع على مدخل الخليج الإسلامي ويتوسط التجارة القادمة من الشرق والغرب ، بالإضافة إلى تجارة الخليج الإسلامي، كما أنه في الوقت نفسه أن خليج عمان يقع على حافتي منطقة الرياح الموسمية ذات الأهمية القصوى للملاحة ، ويعتبر الساحل العماني أول المواني‌ء الذي يقابل الداخل إلى الخليج

---

[1]– حقى إسماعيل إبراهيم، **أسواق العرب التجارية في شبه الجزيرة العربية**، ط1، دار الفكر، عمان، 2002، ص 55-56..

[2]– عبد الرحمن عبد الكريم العاني، **المرجع السابق**، ص 88، 89، 90.

[3]– نفسه ، ص 146، 147.

والخارج منه حيث تتزود منه القوافل التجارية بالمؤن إستعدادا للرحلة الطويلة التي تدوم أكثر من شهر[1] [2].

إشتهرت مدينة عمان كذلك بتصدير اللؤلؤ، حيث إشترى الخليفة هارون الرشيد الدرة اليتيمة بسبعين ألف دينار من تاجر عماني يدعى مسلم وهي من لآليء عمان المشهورة وإشترى فص ياقوت أحمر بثمانين ألف دينار كان وزنه أربعة عشرة مثقال[3] ونصف[4].

وعمان هي إحدى الموانئ المهمة التي كانت ترسوا فيها الكثير من السفن من مختلف الجنسيات وتسافر منها المراكب إلى مختلف البلدان، حيث أسهم أهل عمان في الملاحة البحرية وإتسع نشاطهم بعد ظهور الإسلام حيث كانت لعمان تجارة بحرية مع الهند والصين ووصلت مراكبهم إلى خانفو على بحر الصين، وتعتبر مدينة صحار أحد أهم المدن الساحلية لعمان التي كان لها شأن بالتجارة البحرية وكانت سوقا من أسواق العرب قبل الإسلام[5]، وكانت مدينة صحار أكثر قربا للموانيء العربية لرسوا السفن الآتية من الهند إلى خليج البصرة الأمر الذي ساعدها أن تصبح مركزا تجاريا هاما مع الهند وإفريقية، لذلك فقد نمت فيها الصناعة وخاصة النسيجية منها التي كانت تصدر إلى الحجاز ومختلف الأصقاع العربية الأخرى[6]، ومدينة دبا القريبة من البحر قديما قصبة

---

[1]– شوقي عبد القوي عثمان، **تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية"41-904ه/661-1498م"**، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990، ص176.

[2]– نظرا للموقع الإستراتيجي المهم لعمان خاصة وأنها تمثل همزة وصل بين مفترق الطرق التجارية لذا سعت الخلافة العباسية على ربط العلاقات التجارية مع عمان خاصة بعد تحويل الطريق من البحر الأحمر نحو الخليج العربي، كما أن عمان قبلت هذه العلاقة باعتبار المكانة التجارية التي كانت تتمتع بها مدينة بغداد مركز الخلافة.

[3]– المثقال: جمع مثاقيل وهو مايوزن به ويزن درهم ونصف الدرهم " **أنظر جبران مسعود، الرائد معجم لغوي عصري ص711،712**".

[4]– لمياء بنت عبد الرحمان عثمان الصالح، **المرجع السابق**، ص23.

[5]– حقي إسماعيل إبراهيم، **المرجع السابق**، ص56-58.

[6]– قصي الحسين، **المرجع السابق**، ص17.

عمان وسوقا من أسواق العرب قبل الإسلام وكذلك ميناء مسقط الذي كان يستقبل المراكب التجارية[1].

يتضح لنا أن هذه المراكز التجارية لعبت دورا بارزا في تنشيط حركة التجارة، بالإضافة كذلك أنها تبرز مكانة النشاط التجاري للدولة العباسية وتعتبر أحد مظاهر أبهتها، لذلك سارعت الكثير من الدول لعقد إتفاقيات مع الخلفاء العباسيين الأوائل.

-المبحث 2: طرق التجارة العباسية:

-أولا: الطرق التجارية الداخلية:

-1: الطريق البري نحو المشرق:

هومن الطرق البرية، حيث يبدأ من وسط آسيا ومن الهند عبر جبالها وممراتها إلى نهر الأثيل ويتقابل مع القوافل الوافدة من الصين ثم يسيران معا إلى بخارى وبعد ذلك يتفرع

[1]- حقي إسماعيل إبراهيم، المرجع السابق، ص58.

إلى طريقين. الأول إلى بحر قزوين فنهر الفولجا وبلاد البلغار، والثاني يتجه إلى البحر الأسود وموانئه، أما الثالث غير مسلوك ويمر عبر أرمينيا وآسيا الصغرى برا[1].

وللإشارة فإن نهر إتل[2] "إقليم الخزر" وصفته المصادر التاريخية بمانصه: " أنه بلغني أنه يخرج من قرب خرخير[3] فيجري فيما بين الكيماكية[4] والغرية[5] ثم يتجه غربا على ظهر بلغار ويعود راجعا مما يلي المشرق حتى يجوز على الروس ثم يمر على بلغار ثم على برطاس[6] حتى يقع في بحر الخزر " بحر قزوين"[7].

ولذلك فإن طريق المشرق يمر على بلاد الصين مما يلي الجنوب ثم يمر على شمال سرنديب، ثم يمر وسط الهند وصولا إلى وسط بلاد السند ثم يقطع بحر فارس مما يلي جنوب عمان، ثم يمر على وسط بلاد الشحر، ثم يمر وسط اليمن ثم يقطع بحر القلزم "البحر الأحمر" ويمر وسط بلاد الحبشة ومن ثم يقطع نيل مصر ومن ثم يمر على بلاد النوبة ويعبر وسط بلاد البربر وبلاد البواي، ثم يمر على جنوب بلاد مرطانة وينتهي إلى بحر المغرب[8].

إرتبطت أقاليم المشرق بالمغرب عن طريقين رئيسيين إحداهما جنوبي والآخر شمالي أما الطريق الجنوبي فهو الذي يمر بالبصرة وتأتي من خلاله منتوجات أقاليم جنوب

---

[1]– نعيم زكي فهمي، **المرجع السابق**، ص154.

[2]– نهر إتل: هي مدينة الخزر وقصبتها باب الأبواب، وإتل مدينتان عامرتان من ضفتي النهر المسمى بها " **أنظر الروض المعطار في خبر الأقطار، ص11**"

[3]– خرخير: هو إسم ناحية تجاور الصين " **أنظر الروض المعطار في خبر الأقطار، ص214**"

[4]– الكيماكية: أو كيماك ولاية واسعة في حدود الصين وأهلها ترك يسكنون الخيام ويتبعون الكلأ" **أنظر ياقوت الحموي معجم البلدان، ج4 ص566**"

[5]– الغرية: بالفتح ثم الكسر وتشديد الياء، هي قرية من أعمال زرع من نواحي حوران. أو الغزية وهو موضع قرب فيد وبينهما مسافة يوم " **أنظر ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص 227، 230**"

[6]– برطاس: وتسمى كذلك برداس فيما بين الخزر وبلغار، بينها وبين الخزر 15يوم " **أنظر الروض المعطار في خبر الأقطار، ص88**"

[7]– الإصطخري، **المصدر السابق**، ص91.

[8]– إخوان الصفا، **رسائل إخوان الصفا**، دط، ص60.www-almostafaMcom. topdf

الهضبة الإيرانية وكابل، أما الطريق الشمالي فهو يمر وسط العراق وتأتي عن طريقه بعض سلع الصين وأواسط آسيا وسلع إقليم خراسان والأقاليم التي في وسط وشمال الهضبة الإيرانية وكلها أقاليم غنية قوية الصلة بالعالم الإسلامي[1]. كما أن التجارة البرية مع المشرق كانت أقل عرضة للخطر وأضمن وأكثر للربح من التجارة البحرية [2].

وطريق المشرق هومن الطرق البرية والبحرية، حيث أنه عندما تسلك القوافل التجارية الطريق البحري حيث تنطلق من البصرة إلى عبادان[3] إثنا عشرة فرسخا[4] ثم إلى الخشبات فرسخان ثم تصير إلى البحر، حيث أن الجهة اليمنى للعرب والجهة اليسرى لبلاد فارس... وتواصل القوافل سيرها من الخشبات إلى مدينة البحرين في شط العرب سبعون فرسخا وأهلها لصوص يقطعون الطرق على السفن ومنها إلى الدردور مائة وخمسون فرسخا ثم إلى عمان خمسون فرسخا ثم إلى الشحر مائتين فرسخ ومن الشحر إلى عدن مائة فرسخ وهي من المراكز التجارية الكبرى [5].

والطريق من مدينة السلام إلى أقاصي خراسان خصوصا النهروان أربعة فراسخ ثم إلى دير بارما أربعة فراسخ ثم إلى الدسكرة[6] ثمانية فراسخ ثم إلى جلولاء سبعة فراسخ[7].

-2: طريق بغداد – البصرة:

---

[1]- صالح أحمد العلي، **معالم بغداد الإدارية والعمرانية -دراسة تخطيطية-**، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق 1988، ص284،285.

[2]- صالح أحمد العلي، **التنظيمات الإجتماعية والإقتصادية في البصرة، المرجع السابق**، ص233.

[3]-عبادان: بالعراق بقرب مدينة البصرة بينهما إثنا عشرة فرسخا سمي بعباد بن الحصين بن مرثد بن عمرو وإليه تنسب الحصر العبادانية." **أنظر الروض المعطار في خبر الأقطار، ص407** ".

[4]- الفرسخ: هو مسافة الطريق ويبلغ نحو8 كم" **أنظر جبران مسعود، المرجع السابق، ص598.**"

[5]- إبن خرداذبة، **المصدر السابق**، ص60 61.

- أنظر الملحق رقم2 ص216.

[6]- الدسكرة: هي مدينة فيما بين بغداد وبلاد خراسان، وهي مدينة كبيرة بها قصر من بناء الأكاسرة له سور مشرف له باب واحد ممايلي المغرب."**أنظر الروض المعطار في خبر الأقطار، ص244**".

[7] - إبن خرداذبة، **المصدر السابق**، ص18.

تتصل مدينة البصرة بقناتين يصلانها بمدينة بغداد والخليج الفارسي، حيث تتوفر على سوق كبير، وتحتوي على مستودعات ومخازن للمتاجر الشرقية والغربية وتنتهي عندها بعض طرق القوافل التجارية وقد تميزت بالتطور طوال فترة العصور الوسطى، فهي مخرج تجارة العراق وتتصل بالهند والصين برا وبحرا كما تتصل بالشام وآسيا الصغرى[1]. حيث كانت البضائع تحمل من البصرة ثم تسير السفن في الخليج العربي متجهة نحو الساحل الشرقي عند ميناء سيراف فتأتي السفن الصينية لتشحن البضائع من هذا الميناء ثم تتزود بالماء ثم تتجه إلى الجانب الغربي للخليج مارة بساحل عمان لكي تتزود مرة أخرى بالماء والمؤونة إستعدادا للرحلة الطويلة إلى الهند [2].

والطريق من بغداد إلى المدائن[3] هذه الأخيرة التي قال عنها حميد بن سعيد وهو أحد الشعراء قام بوصفها وأعتبرها من أبهى المساكن ثم إلى دير العاقول[4] ثم إلى جرجرايا[5] ثم إلى جبل[6] ثم إلى فم الصلح[7] ثم إلى واسط ثم إلى نهرابان ثم إلى الفاروث ثم إلى دير العمال ثم إلى الحوانيت ثم تسير إلى القطر ثم في البطائح ثم في نهر أبي الأسد ثم في دجلة العوراء ثم في نهر معقل ثم في فيض البصرة [8].

هذا الطريق يمر بالمدائن فدير العاقول ثم جرجرايا ثم جبل ثم فم الصلح فواسط ويمر بالبطائح حتى يصل معقل فالبصرة، وهناك طريق آخر يسير من البصرة إلى الأهواز

---

[1]– نعيم زكي فهمي، **المرجع السابق**، ص122.

[2]– لمياء بنت عبد الرحمان عثمان الصالح، **المرجع السابق**، ص15.

[3]– المدائن: تقع على سبع فراسخ من بغداد على حافتي الدجلة فبهر سبر هي المدينة الدنيا، وهي أحد جانبيها مما يلي المشرق." **أنظر الروض المعطار، ص526** "

[4]– دير العاقول: هي مدينة النهروان الأوسط وبها قوم دهاقين أشراف وبينها وبين المدائن مرحلة." **أنظر الروض المعطار، ص405** ".

[5]– جرجرايا: بالعراق على شرقي دجيلة بقرب دير العاقول، وهي مدينة النهروان الأسفل وهي ديار الأشراف والفرس."**أنظر الروض المعطار ص157** ".

[6]– جبل: بالعراق عند جرجرايا وهي مدينة بها جوامع وأسواق."**أنظر الروض المعطار، ص156** ".

[7]– فم الصلح: بكسر الصاد، نهر ميسان من أعمال واسط."**أنظر الروض المعطار، ص358** ".

[8]– إبن خرددذابة، **المصدر السابق**، ص59.

ومنها إلى شيراز ثم يتجه نحو الشمال إلى أصبهان ثم الري، ويتجه طريق آخر نحو الجنوب إلى سيراف التي تعتبر من أكبر الموانئ في ذلك الوقت على الساحل الشرقي للخليج العربي وهناك طريق آخر يمتد بين البصرة وعمان مارا بعابادان والعقير[1] وقطر[2].

إنقسمت عن مدينة البصرة طريقان بحريان عظيمان شديدا الأثر في الحياة التجارية الأول إلى الهند والصين ويمر ببعض مواني‌ء ساحل الهند الغربي ثم يعرج على سيلان وخليج البنغال وسومطرة وكمبوديا ثم يصل إلى بحر الصين وينتهي عند مدينة خانفو" كانتون الصينية" حيث كان التجار العرب يحملون إلى الصين العطور، العاج، الكافور، الكهرمان والياقوت، أما الطريق الثاني يسير حول سواحل الجزيرة العربية إلى البحر الأحمر "وهو صالح للملاحة طوال السنة" وكان جزء منه يذهب إلى سواحل إفريقيا الشرقية حتى موزنبيق والتجار يسلكون هذا الطريق بحثا عن الذهب [3].

3-: طريق نهر الفرات:

وهو من أفضل الأنهار وأعذبه ماء وأصحه هواء وأكثره خيرا، حيث أن نهر الفرات يجري إلى بغداد بجميع بلاد الشام وسواحل بحر الروم ومصر وماوراء مصر إلى المغرب كما أنه هو ودجلة يتصلان ببحر الحبشة "بحر القلزم والبحر الأحمر" الذي له ذنب هو الآخر ممايلي العراق من ناحية الأبلة[4]. ومخرج ماء الفرات من داخل بلد الروم من ملطية[5] على يومين فيجري بينها وبين سميساط[6] ويعبر على سميساط وجسر منبج

---

[1]- العقير: "العقر": بأرض بابل من ناحية الكوفة بالعراق بين واسط وبغداد." أنظر الروض المعطار، ص418".

[2]- أحمد عبد الباقي، معالم الحضارة العربية في القرن الثالث الهجري، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1991، ص 137 138.

[3]- صبحي الصالح، المرجع السابق، ص398.

[4]- إبن الفقيه الهمذاني، المصدر السابق، ص330 ،331.

[5]- ملطية: هي من الثغور الجزرية بالشام، وهي المدينة العظمى، وكانت قديمة فخربتها الروم فأعاد بناءها الخليفة العباسي المنصور سنة 139ه."أنظر الروض المعطار، ص545 ".

[6]- سميساط: هي بلد من بلاد العجم."أنظر الروض المعطار، ص323".

وبالس إلى الرقة وقرقيسيا[1] والرحبة وهيت والأنبار، حيث إنقطع حد نهر الفرات ممايلي الجزيرة ثم يعدل حد الجزيرة في سمت الشمال إلى تكريت[2].

ونهر الفرات من الأنهار الملائمة للملاحة ذلك لأن مستواه أعلى قليلا من مستوى نهر دجلة وهذا يجعل سير السفن في الأنهار المتفرعة من الفرات إلى الشرق يسيرا ولا يصعب عليها أن تعود إلى الغرب، حيث كانت البضائع تنقل بكثرة عبر نهر الفرات من بينها خشب البناء من جبال أرمينية وزيت الزيتون من الشام ، وكان الرمان يحمل على الفرات أيضا في مراكب كبيرة تسمى القراقير[3].

ومخرج نهر الفرات من قاليقلا[4] ويدور بتلك الجبال حتى يدخل بلاد الروم ويتجه إلى كمخ وإلى ملطية ومن ثم إلى جبلتا وعيونها حتى يبلغ سميساط فيحمل من هناك السفن ثم يصب إلى الأنهار الفرعية كنهر سنجة، كيسوم ونهر عيسى والصراتين [5]. حيث جاء وصف نهر الفرات على لسان إبن الوردى بمانصه: " مخرج نهر الفرات من أرمينية ثم يمتد إلى قاليقلا قرب أخلاط ومن ثم إلى ملطية فشميصات وإلى الرقة ثم إلى غانة ومن ثم إلى هيت. ويسقي هناك المزارع والبساتين والرساتيق ثم يصب بعضه في دجلة وفرع منه يسير إلى بحر فارس "[6]، وهو أيضا: " نهر عظيم عذب طيب ذو هيبة..."[7]، ويتميز نهر

---

[1]– قرقيسيا: كورة من كور ديار ربيعة بين الحيرة والشام، وفي الجانب الشرقي من نهر الفرات فتحها عنوة عمرو بن مالك بن عتبة."**أنظر الروض المعطار، ص455.**"

[2]– الإصطخري، **المصدر السابق**، ص35.

[3]– آدم متز، **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام**، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريده، ط5، دار الكتاب العربي، بيروت، مجلد2، ص394-395.

[4]– قاليقلا: مدينة من مدن أرمينية مداخلة لبلاد الروم وهي ثغر لأهل أذربيجان وأرمينية."**أنظر الروض المعطار ص447.**"

[5]– إبن الفقيه الهمذاني، **المصدر السابق**، ص211.

[6]– إبن الوردى، **المصدر السابق**، ص252.

[7]– نفسه، ص252.

الفرات بالصلابة وأصله من بلد الروم[1]، وهو يتصل بالكوفة ثم ينحدر إلى غربي واسط فيتبطح في بحيرة عظيمة تحيط بها قرى عامرة ولا يجاوزها وتجري فيه السفن من الرقة[2].

ونهر الفرات يعتبر أحد الأنهار الستة الكبار، حيث يخرج من داخل بلاد الروم ومن جبال متصلة بقالي قلا من ثغور أرمينية ثم يمر ببلاد الروم ويمتد حتى يصير إلى ملطية حتى يكون منها على ميلين ثم يمتد إلى سميساط فيحمل من هناك السفن إلى بغداد، ثم يمتد من سميساط مارا في جهة الجنوب مائلا إلى الشرق إلى ساحل جرجان ثم إلى الرافقة ويجتاز الرقة إلى قرقيسيا وهناك يصب في نهر الخابور إلى غاية إلى هيت إلى الأنبار ومن هناك ينزل إلى نهر عيسى إلى بغداد ثم يصير خلجانا أربعة وتتفرق في البطائح [3].

حيث أن طريق نهر الفرات هو الذي يربط حاضرة الخلافة العباسية بمدن الولايات الغربية وهي بلاد الشام، مصر وإفريقيا، حيث أن هناك طريق يربط بين حلب والثغور الشامية حيث يبدأ من حلب إلى قنسرين[4] ومنها إلى المصيصة[5] وعين زربة[6] والهارونية[7]،

---

[1]– كما ورد في كتاب إبن العديم "**بغية الطلب في تاريخ حلب**" أن مخرج نهر الفرات من قاليقلا حتى يمر بأرض الروم ويستمد من عيون حتى يخرج على ميلين من ملطية ثم يبلغ إلى سميساط فيحمل من هناك السفن والأطواف ثم يبلغ إلى الكوفة وإلى دجلة من هناك أيضا ومصابه في دجلة " **إبن العديم. كمال الدين عمر بن أحمد بن أبو جرادة بغية الطلب في تاريخ حلب، تحقيق وتقديم سهيل زكار، ط1، دار الفكر، بيروت، ج1، ص359**".

[2]– المقدسي، **المصدر السابق**، ص124.

[3]– محمد بن عبد المنعم الحميري، **المصدر السابق**، ص439.

[4]– قنسرين: بالشام وهي الجابية وبينها وبين حلب إثنا عشرة ميلا، وكان فيها قبر هشام بن عبد الملك بن مروان."**أنظر الروض المعطار ص473.**"

[5]– المصيصة: هي من ثغور الشام بالقرب من أنطاكية والمصيصة مدينتان بينهما نهر عظيم يقال له جيحان."**أنظر الروض المعطار، ص554**"

[6]– عين زربة: هي مدينة في الثغور الشامية بناها الخليفة المهدي بن المنصور وأتقنها."**أنظر الروض المعطار ص422**".

[7]– الهارونية: أو الهاروني قصر على دجلة بناه هارون، وكان قد نزله جعفر المتوكل بن المعتصم وآثره على جميع قصور المعتصم."**أنظر الروض المعطار، ص591**".

ثم إلى أدنة ومنها إلى طرسوس[1] ثم البدندون[2] ولؤلؤة [3]. كما أن هناك طريق بين دمشق وبيت المقدس يمر بطبرية ومنها إلى الرملة "مدينة فلسطين" ثم إلى بيت المقدس[4] وهناك طريق آخر يبدأ من الرملة إلى الفسطاط ويمر بغزة، رفح والعريش ومنها إلى الفرما وبلبيس فالفسطاط[5].ويمتد طريق من الفسطاط إلى القيروان مارا بالإسكندرية ومنها إلى برقة وأجدابية[6] ثم إلى سيرت ومنها إلى أطرابلس ثم إلى قابس فالقيروان [7].

وفي ضوء ذلك توجد عدة أنهار صغار تتفرع عن نهر الفرات تجري في أماكن غير بعيدة عن المدن الشامية الكبرى منها "حلب، حماه، حمص ودمشق"، حيث كان بإمكان القوافل التجارية المنطلقة من هذه المدن أن تلتقيه عند مصبه حيث يكون صالحا للملاحة وبعد ذلك يمكن الوصول إلى مدينة بغداد عن طريق نهر دجلة وذلك بسلوك قناة نهر عيسى التي كانت تصل بين نهر الفرات ونهر دجلة [8].

نهري دجلة والفرات يعتبران أهم ممرين يصلان إلى عاصمة الخلافة العباسية حيث يربطان الأقسام العليا من العراق بالخليج العربي عن طريق مدينة بغداد ولذلك طفقت السفن التجارية عبر هاذين النهرين بالإضافة إلى نهر عيسى وهي محملة بمختلف البضائع قاصدة مدينة بغداد الشيء الذي ساهم في تنشيط الحركة التجارية في أسواق مدينة بغداد

---

[1]– طرسوس: هي مدينة بالشام حصينة كثيرة المتاجر والعمارة والخصب الزائد."أنظر الروض المعطار، ص388".

[2]– البدندون: هي على طريق طرسوس."أنظر الروض المعطار، ص85 ".

[3]– أحمد عبد الباقي، **المرجع السابق**، ص 138.

[4]– إبن خرداذبة، **المصدر السابق**، ص78،77.

[5]– ابن خرداذبة ، **المصدر السابق** ، ص80،79.

[6]– أجدابية: هي مدينة في حيز برقة، وهي آخر ديار لواتة وهي في صحصاح من حجر مستو."أنظر الروض المعطار ص11 ".

[7]– إبن خرداذبة، **المصدر السابق**، ص 85-87.

[8]– جاك ريسلر، **الحضارة العربية**، ترجمة خليل أحمد خليل، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1993، ص138.

وبينها وبين مواني الخليج العربي والشرق الأقصى، وكان لإختراع العرب للبوصلة البحرية الأثر المهم في القيام برحلات طويلة طلبا للتجارة[1].

-4: طريق بغداد- الموصل:

يبدأ هذا الطريق من بغداد إلى البردان أربعة فراسخ ثم إلى عكبرا خمسة فراسخ ثم إلى ياخمشا ثلاث فراسخ ثم إلى القادسية سبعة فراسخ ثم إلى سرمن رأى ثلاث فراسخ ثم إلى الكرخ فرسخان ثم إلى جبلتا سبعة فراسخ ثم إلى السودقانية خمسة فراسخ ثم إلى بارما خمسة فراسخ... وصولا إلى مدينة الموصل [2].

وللإشارة فإن طريق بغداد- الموصل يعتبر من الطرق الشمالية، حيث يمتد طريق من الموصل نحو الشمال إلى آمد[3] ويتفرع من هناك طريقان يذهب أحدهما إلى ميافارقين[4] وأرزنجان والآخر إلى سميساط، ويوجد طريق آخر يبدأ من الموصل ويتجه غربا إلى قرقيسيا على الفرات مارا ببلد وتلعفر[5] ثم سنجار[6] فقرقيسيا [7].

-5: طريق الحج:

وهو من الطرق التجارية الموسمية وذلك لما يرافق موسم الحج من نشاط تجاري كبير، حيث يبلغ طول الطريق من بغداد إلى مكة عن طريق الكوفة مائتين وخمسة وسبعون

---

[1]- غازي جاسم الشمري، **لمحة عن النشاط الإقتصادي في الدولة العباسية**، مجلة عصور، المجلد1، العدد2، الجزائر، ص119-128.

[2]- إبن خردذابة، **المصدر السابق**، ص93.

[3]- آمد: هي مدينة من كور الجزيرة من أعمال الموصل، والجزيرة مابين دجلة والموصل."**أنظر الروض المعطار ص3**".

[4]- ميافارقين: بلد معروف من أرض أرمينية بين حدود الجزيرة وأرمينية."**أنظر الروض المعطار، ص567**".

[5]- تلعفر: هي مدينة ملاصقة لسنجار منها الموفق التلعفري مظفر بن محمد كان متفننا في العصور القديمة والحديثة."**أنظر الروض المعطار ص134** ".

[6]- سنجار: هي برية الثرثار، ومدينتها الحضر وهي كلها من الجزيرة، وفي سنجار فوهة نهر الخابور."**أنظر الروض المعطار، ص326**".

[7]- أحمد عبد الباقي، **المرجع السابق**، ص 138.

فرسخا ما يعادل ثمانمائة وسبعة وعشرون ميلا[1]، أما طول الطريق من البصرة إلى مكة فيقرب سبعمائة ميل، والطريقان مقسمان إلى منازل تتوفر فيهم المياه سواء من البرك المتجمعة من الأمطار والسيول أو من الآبار والعيون عذبة الماء، حيث يبلغ عدد منازل طريق الكوفة ثلاثون منزلا ومنازل طريق البصرة خمسة وعشرون منزلا [2].

بالإضافة إلى هاذين الطريقين هناك طرق أخرى يسلكها الحجاج إلى مكة، وهي تبدأ من بعض المدن مثل: دمشق، اليمامة، صنعاء، عمان ومصر وكان التجار يستخدمون هذه المسالك في رحلاتهم [3]. حيث كانت طريق قوافل الحج التي تعبر بلاد الشام في الطريق المحاذي لبادية الشام وهو الذي يمر شرقي نهر الأردن[4].

ولذلك فإن طريق القوافل الكبرى التي يعبرها الحجاج الشاميون يبعد عن البحر بعض الشيء لأنه كان يمر شرقي نهر الأردن خارج فلسطين، حيث أن الحجاج كانوا يزورون المسجد الأقصى، بيت المقدس وقبر سيدنا إبراهيم الخليل بعد آداء فريضة الحج فيتقابلون مع حجاج الغرب المسيحيين وبذلك أتيحت الفرصة للتجار لتبادل مختلف السلع والبضائع[5].

وكان في كل عام يقام سوق كبير في بيت المقدس يرد إليه مختلف التجار من كل حدب وصوب وكان أكثر الحجاج يجتمعون في دمشق التي كانت ملتقى عدة طرق مهمة ثم يسيرون في جماعات كبيرة إلى مكة ومنها يتفرقون بعد آداء فريضة الحج [6].

---

[1]– الميل: له عدة معان في اللغة منها القطعة من الأرض بين الجبلين، ومنها الميل أي مد البصر ومقداره عند الحنفية4000 ذراع مايساوي 1855متر" **أنظر علي جمعة محمد، المكاييل والموازين الشرعية، ط2، القدس للإعلان والنشر والتسويق، القاهرة، 2001، ص53."**

[2]– أحمد عبد الباقي، **المرجع السابق**، ص 138، 139.

[3]– أحمد عبد الباقي، **المرجع السابق**، ص 139.

[4]– أمينة بيطار، **المرجع السابق**، ص369.

[5]– حمدي حسين علوان التميمي، **الحياة الإقتصادية في الدولة العربية الإسلامية في العصر العباسي**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلد7، العدد22، 2015، ص313.

[6]– حمدي حسين علوان التميمى، **المرجع السابق**، ص 313.

حيث أن خدمة قوافل الحجيج من خلال التزويد بالطعام والماء والسكن كانت فرصة إستثمرها الخلفاء العباسيون وزوجاتهم ومحظياتهم بكثافة من خلال الجراية على الحجاج وعمار البيت والمجاورين ، وعملت الدولة على توفير فرص العمل للعديد من الناس على طول الطرق التجارية من الشمال والجنوب والشرق والغرب وقد كانت هذه المرافق مفيدة للتجار وكذا الحجاج الذين يمرون على نفس الطريق وبشكل مستمر[1].

ومن مظاهر ذلك أن الخلفاء إهتموا بتنظيم الطرق التجارية للوصول إلى الحجاز فبنوا المنازل والقصور على طول الطرق الموصلة إلى مكة وذلك طلبا لراحة الحجاج، حيث قام الخليفة هارون الرشيد ببناء السرادقات وفرشها بالأثاث وزودها بمختلف الأطعمة والأشربة وقامت زوجته زبيدة بإنشاء المرافق على طول طريق الحج لتيسير رحلة وفد الحجيج إلى البقاع المقدسة وذلك من خلال إيصال الماء إلى مكة من عين كانت تبعد عنها بنحو ثلاثين ميلا وحددت معالم الطريق بالأميال ليعرف الحجاج المسافات التي سلكوها وحفرت خلالها الآبار والعيون[2].

وطريق الحج من بغداد إلى الكوفة يخرج من باب الكوفة في المدينة المدورة متجها نحو الجنوب حيث يجتاز محلة الكرخ إلى صرصر ومنها إلى قصر إبن هبيرة بعدها يمر الطريق على نهر الفرات على جسر السفن وصولا إلى مدينة الكوفة، ومن الكوفة يتجه طريق الحج نحو الجنوب الغربي إلى القادسية[3].

ويوجد أيضا طريقان للحج من العراق إلى الحجاز الأول يبدأ من الكوفة والثاني من البصرة ويلتقيان عند منطقة ذات عرق وكانت هذه الأخيرة على مسافة يومين من شمال شرقي مكة حيث كان الطريق من الكوفة يمر بفيد على مسافة قليلة من الحائل، أما طريق

---

[1]– amira k. bennison. the great caliphs. the golden age of the abbasid empire. yale university press new haven. london. 1992. p140

[2]– أسامة أبو طالب، **الدولة العباسية**، ط1، البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2014، ص223.

[3]– كي لسترانج، **بلدان الخلافة الشرقية**، ترجمة بشير فرنسيس وكوركين عواد، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت 1985م، ص112،111.

البصرة فيمر على ضرية ، وتفرعت عن طريق الحج الآخذين من الكوفة والبصرة طرق فرعية تخرج عن يمينها وصولا إلى المدينة[1].

وللإشارة فإن طريق الحج يعتبر من الطرق البرية، حيث أن الحجاج لم تمنعهم آداء فريضة الحج من ممارسة التجارة الشيء الذي إنعكس إيجابا على نشاط الحركة التجارية خاصة البضائع التي يحملها الحجاج أو التي يحملها التجار أنفسهم الذين أصبحوا ينضمون إلى قوافل الحجيج لما تتمتع به من خفارة جيدة الشيء الذي يحفظ لهم أمنهم وتجارتهم[2].

وكان الحجاج يمرون بجانب المدن التي تحوي العديد من المهن والصناعات فيستفيدوا من خبراتهم المهنية والحرفية، ومن أهم البضائع التي كانت تحويها القوافل التجارية: الأحجار الكريمة، القهوة، المنسوجات والتوابل، ومن أشهر قوافل الحجيج التي تتوجه إلى مكة هي قوافل بلاد الشام، مصر واليمن[3].

-ثانيا: الطرق التجارية الخارجية:

-1: طريق الفرنجة الغربي:

وهو من الطرق البرية، وهو طريق التجار الروس حيث يبدأ من بلاد الفرنجة أو الأندلس ويتجه إلى السوس الأقصى ثم إلى طنجة وبعد ذلك يعبرون إفريقيا ومصر ثم يواصلون طريقهم إلى الرملة في فلسطين ومنها إلى دمشق وبعدها إلى الكوفة ثم إلى بغداد ومنها إلى البصرة ثم إلى الأهواز ثم إلى فارس فكرمان ثم إلى السند ومنها إلى الصين[4].

-2: طريق الفرنجة – أنطاكية:

---

[1]- نفسه، ص112.

[2]- حنان قرقوتي، الزراعة والصناعة والتجارة، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 2006، ص96،97.

[3]- نفسه، ص97.

[4]- إبن خرداذبة، المصدر السابق، ص153-155.

وهو من الطرق التجارية الخارجية حيث ينزل التجار بأنطاكية ويسيرون برا إلى الجابية[1] ثم يركبون نهر الفرات إلى بغداد ثم يركبون من الدجلة إلى الأبلة ومنها إلى عمان فالسند، الهند والصين [2].

ومن أوروبا إلى المشرق عن طريق أنطاكية يبدأ تجار اليهود الراذانية من بروفانس بحرا إلى أنطاكية ومنها ينقلون السلع على الدواب إلى الفرات إلى أن يبلغوا بغداد عن طريق هذا النهر وجداوله ثم يركبون في دجلة إلى الأبلة ثم إلى عمان والهند والصين[3].

-3: طريق بحر قزوين:

هذا الطريق نقطة إنطلاق القوافل التجارية، حيث كان يجتمع تجار المراكز التجارية الكبرى "دمشق، بغداد وسمرقند..." ويسيرون من أستراخان مع نهر الفولجا ومن ثم إلى مدينة بلغار[4]، وهو يعتبر من الطرق الشمالية، حيث يمر ببلاد الروس ومن ثم إلى بحر قزوين ثم مرو وسمرقند ومنها إلى الصين [5].

ويمر طريق بحر قزوين من بلاد الروس الشمالية إلى المشرق ثم إلى مرو فبلخ وبخارى وسمرقند ببلاد ما وراء النهر ومنها إلى الصين، ويحمل هؤلاء التجار معهم جلود الخز، فرو الثعالب، السيوف والشمع وكان المسلمون يعاملونهم معاملة حسنة ويأخذون منهم الجزية بإعتبارهم من أهل الكتاب[6].

-4: الطريق البري:

---

[1]- الجابية: هي مدينة بالشام."أنظر الروض المعطار، ص153 ".

[2]- إبن خردذابة، المصدر السابق، ص154.

[3]- حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي، الديني، الثقافي والإجتماعي، ط14، دار الجيل، بيروت، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1996، ج3، ص334.

[4]- غوستاف لوبون، حضارة العرب، ترجمة عادل زعيتر، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ،ص577. 2012

[5]- إبراهيم أيوب، التاريخ العباسي. السياسي والحضاري، ط1، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1989م ص245.

[6]- حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي، الديني، الثقافي والإجتماعي، المرجع السابق، ص334.

يبدأ هذا الطريق من الفرنجة فيمر إلى طنجة ثم إلى إفريقية-تونس- ثم إلى مصر ومنها إلى دمشق ثم إلى بغداد فالبصرة فالأهواز ومنها إلى كرمان ومن ثم إلى السند والهند والصين[1]، حيث أن وعورة الطريق البري الموصل إلى السند وصعوبة إختراق مسالكه ومفاوزه في جبال أفغانستان وضرورة عبور المناطق التي تقطنها قبائل التتر للوصول إلى الصين جعلت رحلات التجار إلى هاذين البلدين تتم عن طريق البحر، الشيء الذي أكسب البحارة العرب خبرة واسعة عن البحار التي يمرون بها للوصول اليهما، حيث أن النشاط التجاري للعرب في الخليج العربي والمحيط الهندي قد مهد الطريق للمستكشفين الأوروبيين الذين جاءوا فيما بعد [2]. ولذلك فإن الطريق البري هو الطريق الذي يمر عبر شمال إفريقية ومصر والعراق وفارس ومنها إلى الهند والصين[3].

والملاحظ أن طريق القوافل لا تسير وفق خط طولي مستقيم فهي على الأغلب تتجه حيث السهول والأراضي التي تقل فيها العقبات كالطرق الضيقة شرط أن يكون الطريق المسلوك بمحاذاة مصدر مائي سواء آبار أو مجاري مائية، وعلى الرغم من أن ذلك يطيل الرحلة إلا أنه يوفر الأمان لسير القوافل التجارية، كما أن بعض الطرق البرية لا تصلح لحركة التجارة الدائمة لاسيما عند سقوط الأمطار"أي بمعنى أنها طرق فصلية"، وساهمت الطرق التجارية البرية منها والبحرية في ربط العلاقات الإقتصادية بين الأسواق التجارية في غربي البحر الأبيض المتوسط وبين الأسواق التجارية في مناطق الشرق الإسلامي خاصة في العصر العباسي الأول [4].

---

[1]- إبن خرداذبة، **المصدر السابق**، ص155.

- أنظر الملحق رقم3 ص217.

[2]- أحمد عبد الباقي، **المرجع السابق**، ص140.

[3]- إبراهيم أيوب، **المرجع السابق**، ص245.

[4]- عبد الباسط مصطفى مجيد الرفاعي، **طرق التجارة والتبادل السلعي من خلال الواردات والصادرات في العصر العباسي الأول**، مجلة آداب الفراهيدي، العدد2، السنة1، ص400، 404.

إرتبطت بلاد بحر الروم "البحر الأبيض المتوسط" ببلاد الهند والصين بطرق برية وأخرى بحرية، فأما الطريق البري هو الذي يأتي من الصين ويخترق خراسان والهضبة الإيرانية حتى يصل إلى العراق فموانئ البحر المتوسط، حيث يسير هذا الطريق من الصين إلى سمرقند فبخارى ومنها إلى مرو فنيسابور فالري فقزوين ومنها إلى همذان فبغداد ويتفرع عن هذا الطريق البري عدة طرق منها طريق يتجه من بخارى إلى بحر الخزر "قزوين" فنهر الفولجا وبلاد البلغار، وطريق آخر يتجه إلى البحر الأسود وموانئه ثم القسطنطينية فأوروبا [1].

وترتبط الهند أيضا بطريق بري يسير من السند إلى خراسان أو يسير موازيا للساحل الشرقي من الخليج العربي إلى العراق، حيث يسير عبر السند وصولا إلى كرمان ثم فارس فالأهواز ومنها إلى البصرة فبغداد. وللإشارة فإن الطرق البرية تتميز بقصر المسافة وأمن سير القوافل التجارية أكثر من الطرق البحرية، غير أن الطرق البرية توجد فيها بعض العراقيل منها أنها تخترق مناطق صحراوية وعرة وجرداء قليلة المياه إضافة إلى اللصوص وقطاع الطرق الذين يتواجدون في تلك الجهات [2].

وكانت التجارة البرية في الطريق الشرقي مع بلاد فارس وماوراء النهر وشرقي أوروبا وفي الطريق الجنوبي والطريق الغربي مع الحجاز والشام ومصر وبلاد المغرب الإسلامي، حيث أن التجارة بين الجزيرة و العراق مع بلاد الشام كانت قوية ومنتظمة وخير دليل على ذلك أن الخضروات كانت تجلب أحيانا من الشام إلى العراق، كما أن التجارة مع الجزيرة العربية كانت نشطة في موسم الحج بصفة خاصة وكان للتجار العراقيين علاقات تجارية جد مربحة مع البربر في المغرب الإسلامي وأهم طلباتهم الذهب، وفي الغرب كانت في سجلماسة جالية تجارية من أهل البصرة والكوفة جد نشطة[3].

---

[1]– عبد الرحمن عبد الكريم العاني، المرجع السابق، ص 127، 128.

[2]– نفسه، ص128.

[3]– عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الإقتصادي، المرجع السابق، ص ص174، 177، 178.

ومن أهم وسائل نقل البضائع عبر الطرق البرية هي البغال حيث إستخدمها الأندلسيون بكثرة وذلك لقدرتها على تحمل مشاق السفر والسير في الطرق الجبلية الوعرة، بالإضافة إلى سرعتها وحسن سيرها، كذلك الحمير والخيول أستعملت كوسيلة لنقل البضائع الإقتصادية بين الأندلس وبلدان المشرق الإسلامي، ومن أهم السلع التي تنقلها هذه الوسائل: الحرير، القطن والتوابل...، ومن أهم الإجراءات التي إتخذها مالكي وسائل النقل هي تدوين إسم المؤجر والمستأجر في العقد ونوعية السلع المنقولة والبلد المتجه إليه والطريق المسلوك وتحديد نوع الدابة [1].

كذلك تعتبر الجمال من أهم وسائل النقل البري خاصة الجمال ذات السنام الواحد التي تسير على شكل قوافل طويلة يصل عددها تقريبا إلى أربعة آلاف وسبعمائة جمل، وأثناء نقل مختلف السلع والبضائع يأخذ بعين الإعتبار معرفة أوقات إنطلاق الرحلة التي يجب أن تكون في فصل الخريف أو الربيع لأن في هذه الفصول تكون الأجواء مناسبة للسفر، لذلك يجب على التجار أن يصطحبوا معهم دليل لمعرفة أسهل الطرق للسير فيها والخانات المتوزعة عبر هذه الطرق من أجل إستراحتهم وإستراحة دوابهم، كما أنهم يسعون لتقديم بعض الهدايا والسلع التجارية التي سيتاجرون بها إلى القبائل التي تمر بها قوافلهم التجارية ومن أهم وسائل النقل البحري هي السفن على إختلاف أنواعها كالطريدة[2] البغلة، البارجة والأهورة[3] [4].

وكانت هناك أخطار تعترض سير القوافل التجارية عندما يسلكون الطريق البحري منها كثرة الخلجان على موانيء الخليج العربي وإندفاع المياه إليها أثناء المد ثم إنخفاض

---

[1]– عصام كاظم داود الشويلي ووجدان عبد الزهرة عبود، **أنواع طرق المواصلات الإقتصادية بين الأندلس وبلدان المشرق الإسلامي**، جلمعة البصرة، العراق، ملحق العدد24، 2018، ص9، 10.

[2]– الطريدة: هي السفن المخصصة لحمل الخيل للأسطول." **أنظر عبد الفتاح عبادة، سفن الأسطول الإسلامي وأنواعها ومعداتها في الإسلام**، ط1، مطبعة الهلال، مصر، 1913، ص6

[3]– الأهورة: أو الهرهور: هي ضرب من السفن. " **أنظر عبد الفتاح عبادة، سفن الأسطول الإسلامي، ص19.**"

[4]– عصام كاظم داود الشويلي ووجدان عبد الزهرة عبود، **المرجع السابق**، ص10، 14.

المستوى الملائم فيها للملاحة عند الجزر مما يهدد السفن من الإصطدام بالأرض، إلا أن التجار أدركوا هذا الخطر وحاولوا الإبتعاد عنه، بالإضافة إلى التيارات البحرية التي عرفت باسم "الدردور" وهي عبارة عن موضع في البحر يدور فيه الماء يؤدي إلى غرق السفن وتلفها وكانت تشكل خطورة على التجار في رحلاتهم إلى الشرق الأقصى وشرق إفريقيا، ظف إلى ذلك الصعوبات الطبيعية التي كانت تعيق الملاحة والتجارة عبر موانيء الخليج العربي خاصة العواصف والأعاصير[1].

وإنتشر القراصنة في الخليج عند مدينة البحرين وكانوا يهاجمون السفن المارة إلى البصرة أو القادمة منها، ويبدو أنه كان للقراصنة قوة بحرية كبيرة حيث يذكر أحد الربابنة أنه أثناء إبحاره من كله إلى عمان هاجمتهم سبعون بارجة للقراصنة فحاربهم ثلاثة أيام إلى أن إستطاع التخلص منهم [2].

اِقتسم العرب مع تجار مدينتي جنوة والبندقية الإيطالية طرق التجارة بين الشرق الأقصى وأوروبا، حيث كان العرب ينقلون التوابل والمجوهرات النادرة من الصين والهند وجزر الملايو إلى البحر الأحمر صعودا إلى خليج العقبة أو خليج السويس ثم تفرغ في البر وتحملها الجمال إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط ومن هناك كانت تحمل إما بالسفن الإيطالية وأحيانا بالسفن العربية المتواجدة في هذا البحر، هذا مما دفع الخليفة هارون الرشيد يفكر في فتح قناة تربط البحر الأحمر" القلزم" بالبحرالمتوسط" بحر الشام" [3].

وأثناء الرحلات البحرية كان يجب على التجار ورؤساء القوافل التجارية أخذ بعض الأدوات التي يحتاجونها في رحلتهم منها: خريطة للطريق "راه نامك"، الحقة "البوصلة" آلات تحديد إرتفاع النجوم، أدوات تحديد خطوط العرض الجغرافية، أحجار الصيد، آلة

---

[1]– لمياء بنت عبد الرحمان عثمان الصالح، المرجع السابق، ص34، 35.

[2]– بزرك بن شهريار، المصدر السابق، ص98.

[3]– عبد الجبار الجومرد، المرجع السابق، ص305.

لقياس عمق المياه تسمى "بلد"، فانوس لإعطاء الإشارات، أما عن ساعة إبحار السفن فيحددها المسؤول عن الرحلة حسب النظام البحري والجوي [1].

وإحتوت الطرق التجارية على الكثير من المعالم التي كانت ترشد التجار على الدروب وتبين لهم الطريق، حيث أنه في المناطق الجبلية إنتشرت الجسور المصانة بمحاذاة المجاري المائية كجسر **قارون** في منطقة سوسة الذي يبلغ طوله كيلومتر ويبلغ عدد قناطره إثنان وسبعون قنطرة [2].

المبحث 3: علاقة السلطة بأهل السوق:

تميزت العلاقة بين التجار والسلطة المركزية بالتداخل إلى حد كبير، حيث أن الخلفاء كانوا يأخذون البيعة لمن يريدون توليته من التجار كغيرهم من العامة، حيث يذكر اليعقوبي في كتابه أن الخليفة هارون الرشيد بايع لإبنه المأمون بعد محمد الأمين بولاية العهد سنة 183ه-800م وأخذت البيعة من جميع الناس و من أهل الأسواق، وهي إشارة واضحة على الإعتبار الذي كان يوليه خلفاء بني العباس للتجار للمشاركة في إتخاذ قراراتهم السياسية[3].

فكان التجار على قمة النظام الإجتماعي للمجتمع العباسي في تلك الفترة، الأمر الذي أتاح لهم التواجد والمشاركة في إدارة شؤون الدولة على المستوى الإداري والإقتصادي والإجتماعي[4].

ونظرا لما كانت تتمتع به هذه الفئة من الثروة والأموال فقد كانوا يقرضون الأموال للخلفاء والوزراء في أوقات الأزمات والشدائد، فمثلا أن الوزير علي بن عيسى كان

---

[1]- شوقي عبد القوي عثمان، **المرجع السابق**، ص101.

[2]- جاك ريسلر، **المرجع السابق**، ص136.

[3]- اليعقوبي ، **المصدر السابق**، ص 361-362.

[4]- وديعة طه النجم، **المرجع السابق**، ص58 - 59.

يقترض من التجار كلما تعرضت خزانة الدولة للعجز ويعطيهم مقابل ذلك سفاتج[1] تصرف حين يحل موعدها كضمان للدين و كان التجار في كثير من الأحيان لايقرضون الدولة خاصة إذا كان المقترض لايؤدي ماعليه ، كما حدث للوزيرأبي جعفر بن شيرزاد سنة232-234ه/847-849م حيث رفض التجار إقراضه لأنه ضيق عليهم وأساء لهم وصادر أموال بعضهم، وكان التجار يأخذون فوائد على ديونهم[2].

ولعب التجار دورا بارزا في مجال الجهبذة[3] والمعاملات المالية حيث كانوا يحققون حركية كبيرة للأموال نتيجة منح صكوك مالية للخليفة لصرفها من أموالهم في بيوتاتهم ببغداد ومن خلال هذا الدور البارز سعى التجار إلى الإشراف على مالية الدولة، لكن على الرغم من كل هذه المكانة والتأثير الذي بلغه التجار في علاقتهم بالسلطة إلا أنهم كانوا في كثير من الأحيان يتعرضون لمصادرة أموالهم وأرزاقهم الأمر الذي يؤدي بهم في كثير من الأحيان إلى الإفلاس[4].

وكانت أهم جالية يهودية عراقية في حي الكرخ ببغداد المركز التجاري وكان المسؤول الأول على هذه الطائفة هو"راس الجالوت" أو رئيس المنفى وكانت له مكانة مرموقة في بلاط الخليفة وكانت هذه المرتبة محددة في الحفلات الرسمية، كما لعب التجار دورا بارزا في تأمين بعض الخدمات الإجتماعية فقد كانوا يساهمون بأموالهم في تحسين دور العبادة من مساجد وكنائس كل حسب ديانته وكذا تشييد المؤسسات الخيرية كالمدارس وسبل

---

[1]- السفاتج: ج م سفتجة، كقرطقة وهي أن يعطي مالا لآخر "لآخذ وللآخذ" وللآخر مال في بلد المعطي فيوفيه إياه ثم فيستفيد أمن الطريق."أنظر الفيروز آبادي. مجد الدين محمد بن يعقوب"ت817ه"، القاموس المحيط، محمد نعيم العرقسوسي، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2005، ص193."

[2]- أحلام يوسف، الحياة الإجتماعية بالدولة العباسية بالعراق132-447ه/749-1055م، أطروحة دكتوراه في التاريخ العام، إشراف كمال بن مارس، جامعة8 ماي 1945م، قالمة، 2018، ص118.

[3]- الجهبذة: ج م جهبذ: وهو عبارة عن كاتب يرسم إستخراج المال وقبضه وكتابة الوصولات بذلك وعليه عمل المخازيم والرزنمجات والختمات وتواليها."بن مماتي أسعد "ت606ه"، قوانين الدواوين، تحقيق عزيز سوريال عطية ، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، ص304 ".

[4]- موريس لومبارد، الجغرافية التاريخية للعالم الإسلامي، المرجع السابق، ص200.

الشرب وكان التاجر يؤمن المأوى والغذاء للطلاب والأساتذة وكذا الحجاج و المسافرين بما كانوا يقدمونه من خدمة الطعام والشراب والإقامة بدور الضيافة [1].

وتقلد التجار مناصب عليا في الدولة كالجهبذ وهو صاحب المصرف، حيث كان يقرض الخليفة وكبار الشخصيات في الدولة حيث كان علي بن عيسى إذا حل موعد الأجور ولامال لديه يلجأ للإستلاف من التجار مقابل سفاتج بأرباح باهضة فوجد في هذا الإتفاق مخرجا من إعادة صك النقود وإنقاص عيارها، وكان التاجر يزود القصر بالمؤن التي تحتاجها وخاصة السلع التي تكون أسعارها باهضة[2]، وخير دليل على ذلك أن الوزير محمد بن عبد الملك الزيات كان في بداية أمره تاجرا، فقد كان بدوره يمون مرافق الدولة بمختلف البضائع [3] .

وكان التجار مصدرا مهما لبيت المال بإلتزامهم بدفع الضرائب الواجبة عليهم في وقتها بالإضافة إلى أن فئة التجار اليهود الذين لعبوا دورا مهما في مهنة الصيرفة حيث كانوا يتسلمون حصيلة ضريبة إقليم الأهواز وذلك من خلال نظام الإلتزام أو الضمان[4] الذي كان مطبقا في الدولة العباسية كأحد الأنظمة في تحصيل ضريبة الخراج وكانوا يوظفوها في عقد صفقات السكر الكبيرة أو في تجارة الأقمشة [5].

وشارك أهل السوق الدولة في المناسبات السياسية والحربية ضد المناهضين لها من خلال تقديم الأموال أو الخروج للحرب كمتطوعين في الجيش، بالإضافة إلى مشاركتهم في

---

[1]– نفسه، ص199 200، 274.

[2]– موريس لومبار، **الجغرافية التاريخية للعالم الإسلامي، المرجع السابق**، ص200.

[3]– محمود إسماعيل، **دراسات في الفكر والتاريخ الإسلامي**، ط1، سينا للنشر، القاهرة، 1994، ص29.

[4]– نظام الإلتزام: أو التقبيل يقوم هذ النظام على أساس إلتزام شخص معين يتميز بالغنى بدفع مال سنة من خراج إقليم من الأقاليم أو خراج إحدى المدن والقرى ويقوم على تجميع الخراج لنفسه، إلا أن الصحابة عارضوا هذا النظام وكذلك القاضي أبو يوسف لأنه يؤدي إلى ظلم أهل الخراج "**أنظر قطب إبراهيم محمد، النظم المالية في الإسلام، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1996، ص87-88** ".

[5]– موريس لومبارد، **الجغرافية التاريخية للعالم الإسلامي، المرجع السابق**، ص200.

الإحتفالات التي تقيمها الدولة في بعض المناسبات[1]، وكان للسلطة دورا مهما في حفظ حقوق الرعية ومن بينهم التجار بتقديم المساعدات لهم وتهيئة الظروف وتحقيق الأمن والإستقرار والقرارات المحفزة لهم على الإستثمار والمتاجرة، حيث ورد في بعض المصادر الخبرية مايؤيد ذلك بقولهم: " لولا السلطان لما قدر... التاجر على تجارته..."[2].

ومن مظاهر المشاركة الفعّالة لأهل السوق في التجهيزات العسكرية العباسية ذكر المقدسي أنه في عهد الخليفة المهدي"159-169ه" تم غزو الروم وأوكلت مهمة قيادة الجيش لإبنه هارون الرشيد حيث شارك في هذه الغزوة أهل الأسواق فقتلوا من الروم خمسة وأربعون ألفا بالإضافة إلى الغنائم والأموال وفرضت عليهم الجزية [3]، كما ورد أيضا في المصادر أنه في مدينة قنسرين كان المحتسب ينادي للنفير العام في حالة العدوان أو الحملات من أجل الجهاد، وكان المحتسب يأمر أهل السوق من باعة ومشترين وتجار ويحثهم على المسير وراء الأمير[4].

وبناء على تلك المعطيات يتضح لنا أن علاقة السلطة بالتجار كانت وطيدة وكان التجار يساعدون الخليفة في حالات السلم والحرب، وهي إشارات واضحة على إرتباط التجار بسلطة الدولة من خلال المشاركة السياسية والعملية في التجهيزات العسكرية ودعم إقتصاد الدولة إنفاقا وتموينا في كثير من الأحيان.

وكان للتجار تأثير كبير على الخليفة وخير دليل على ذلك أنه عندما أراد يحي بن خالد البرمكي الإطاحة بعلي بن عيسى والوشاية به إلى الخليفة هارون الرشيد"170-193ه"

---

[1]- عبد الكريم عبد الله سليمان الرفاعي، **التاريخ الإقتصادي للدولة الإسلامية في العهد العباسي الأول132-237ه/749-861م**، أطروحة دكتوراه، إشراف عبد الجبار السبهاني، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الإقتصاد والمصارف الإسلامية، 2015، ص97.

[2]- مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي "ت1033ه"، **المسرة والبشارة في أخبار السلطنة والوزارة**، تحقيق محمد عبد القادر خريسات، ط1، مركز زايد للتراث والتاريخ -العين-، الإمارات، 2002، ص 66.

[3]- المقدسي. المطهر بن المطهر، **كتاب البدء والتاريخ**، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، دس، ج6، ص96.

[4]- إبن العديم. كمال الدين عمر بن أحمد بن أبو جرادة، **المصدر السابق**، ص188.

إستدعى عشرة من كبار تجار الجواهر وقال لهم إن الخليفة يريد شراء مايساوي قيمته ثلاثون ألف ألف من الجواهر فقبلوا بذلك، ومن يوم الغد آتوا بأسفاط الجواهر وإمتثلوا أمام الخليفة فأعجب الخليفة بالجواهر وسلم يحي لهم صكا ب سبعة وعشرون ألف ألف درهم وقد وقع عليه هارون الرشيد، فعندما أراد يحي أخذ الصك من التجار رفض الخليفة هارون ذلك وقال له إنه ظلم، وهناك أخبره يحي بما فعله علي بن عيسى في خراسان[1].

وإلى جانب ذلك فقد كانت الدولة تعتمد على هذه الفئة في مجال البريد و أعمال الجوسسة فقد إستخدم الخليفة أبو جعفر المنصور"136-158ه" حجامة للتجسس، وكان الصراف إبن مقرن عينا في الكوفة للخليفة المنصور، وقد كان نشاط أهل الحرف والصناعات مرتبط بالنوازل والأحداث التي تقع في مختلف أيام الدولة كتزيين المحيط في المناسبات والأعراس والأعياد وعرض أفخر السلع والمنتجات، وإعلان الحزن والحداد في حالة وفاة أحد أعيان الدولة كالأمراء والقادة والعلماء، بالإضافة إلى المشاركة في التظاهرات والمناسبات الثقافية فكانت محلات الأسواق والدكاكين فضاء لها حيث تجرى فيها المناقشات والمناظرات العلمية حيث كان هناك دكان تبان في عهد الخليفة المنصور محلا لإجتماع طائفة من الناس يخوضون الأحاديث وكان سوق الوراقين في بغداد مجلسا للعلماء[2].

ولعب أهل الأصناف والحرف دورا مهما في أوقات الأزمات الإقتصادية لحماية أعضائه المنتمين إليهم ومنع تعسف الدولة ضدهم والوقوف في وجهها إذا لزم الأمر خاصة عند زيادة الضرائب والتعسف في تحصيلها، كما كان السوق مركزا للتشغيب وإثارة الفتن، حيث أنه في سنة 141ه-758م في عهد الخليفة المنصور شارك أهل

---

[1]- البيهقي. أبو الفضل، **تاريخ البيهقي**، ترجمة يحي لخشاب وصادق نشأت، ط1، مكتبة الأنجلو مصرية، دب دس، ص435، 436.

[2]- صباح إبراهيم سعيد الشيخلي، **الأصناف والمهن في العصر العباسي. نشأتها وتطورها بحث في التنظيمات الحرفية في المجتمع الإسلامي**، ط1، بيت الوراق للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص168- 170.

الأصناف السلطة في قمع حركة الراوندية[1]، وإنضم أهل الأسواق إلى جيش الخليفة الأمين"193-198ه/809-813م" الذي جهز لقتال أخيه المأمون"198-218ه"، وكان أهل السوق يساندون الدولة أثناء الحروب والحملات حيث أوقفوا إغارات **البجأة** [2]" **البجعة** ".[3]

وقد كان التجار يطوفون في مختلف الأقاليم وهم بذلك يحتاجون إلى حماية قوافلهم التجارية من النهب والسرقة والسطو، لأن التاجر عندما يكون غني ويكثر تمولًه وعقاره يصبح يزاحم فيه الأمراء والملوك، وبذلك يتعرض لسطوتهم ويصبحون يرغبون إلى أخذ ماعندهم من ثروة خاصة في ظل الحكم الجائر[4]، وكان لهم دور فعال في تنشيط الحركة التجارية من خلال عملية الإستيراد والتصدير بين مدينة بغداد ومختلف أقاليم المشرق الإسلامي، ونتيجة لذلك حافظ التجار على إستمرار العلاقات الإقتصادية بين الدولة العباسية والأقاليم التابعة لها في تلك الجهات[5].

وأمام ماكان للتجار من حظوة إلا أن علاقتهم بالسلطة الرسمية قد شابها في بعض الأحيان عدم الرضا وحسن الإنقياد إن لم نقل التآمر على سلطة الدولة وإحداث الفتن، حيث حاول الوزير التاجر أبو سلمة الخلال بعد مقتل إبراهيم بن عبد الله"97-145ه" في التردد في مبايعة الخليفة السفاح"132-136ه" وإنحرف عن المشاركة في الثورة وحاول الإتصال

---

[1]- الراوندية: لقب جماعة من الملاحدة، واحدهم راوندي قالوا بقدم العالم ونفي خلق الخالق وقالوا أيضا بالتناسخ والحلول ينسبون لأحمد بن يحي بن إسحاق المتزندق الراوندي نسبة إلى راوند من قرى أصبهان وهو من أهل ق3ه/9م **"أنظر مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، ص203"**

[2]- البجأة أو البجاة: وهم نوع من السودان يسكنون بالجبال وصفهم إبن جبير بقوله: "... هذه فرقة أضل من الأنعام سبيلا وأقل عقولا لادين لهم سوى كلمة التوحيد التي ينطقون بها إظهارا للإسلام." **أنظر إبن جبير، رحلة إبن جبير تقديم سليم بابا عمر، موفم للنشر، دب، 1987، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1988، ص 39، 41 ".**

[3]- صباح إبراهيم سعيد الشيخلي، **المرجع السابق**، ص165، 167.

[4]- خالد محمد مصطفى عزب، **تخطيط وعمارة المدن الإسلامية**، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر 1997، ص131.

[5]- إسماعيل أحمد الدردير عبد اللاه، **أثر حركة التجارة في دعم العلاقات الثقافية بين بغداد وبلاد المشرق الإسلامي في العصر العباسي**، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، قسم التاريخ، مصر، ص 262.

بثلاث شخصيات علوية وهم جعفر بن محمد الصادق، عبد الله بن الحسن وعمر بن علي بن الحسين وعرض عليهم الخلافة، لكن مسعاه في تحقيق ذلك باء بالفشل نظرا لقوة التنظيم العباسي، كما أن الخليفة أبو جعفر المنصور كان يأمن مكر التجار ونلمس ذلك من خلال قوله للربيع:" إن هذه العامة تجمعها كلمة وترأسها سفلة... فإن إصلاحها يسير وإصلاحها بعد إفسادها عسير..."[1].

وكان التجار يقومون بإنشاء الصناعات وتأمين فرص العمل وتوفير المواد الأولية وإقراض الأموال وتعهدهم بتصريف المنتجات، كما كانوا يقومون بإنشاء شركات تجارية إنطلاقا من التشارك فيما بينهم، كما أن التجار الذين يشتبه بهم كانوا يتعرضون للتوقيف بغية التحقيق معهم، وكان الخليفة يستضيفهم على مائدته، وكانوا يتعرضون لبعض النكبات كمصادرة ثروتهم إلى أن يصلوا إلى درجة الفقر[2].

وهنا لابد من بيان أن التجار يتعاملون مع البلاط العباسي حيث يجلبون السلع النفيسة التي لايوجد شاري لها غير الخلفاء، حيث يذكر أن هناك تاجر يسمى **مسلم بن عبد الله العراقي** حمل إلى الخليفة هارون الرشيد سلعة من الدر اليتيم كان ثمنها تسعون ألف دينار، كما أن نساء الخلفاء والوزراء كن يرتدين المجوهرات التي يجلبها التجار ولا سيما الفاخرة منها وكان هناك ديوان يسمى "تجار ديوان الخلافة "، حيث أن البلاط العباسي يتبع نظام المتعاهدين كأن يتكفل عدد من التجار بتوفير المأكل والملبس لدار الخلافة وقد كان لهؤولاء التجار مجالس خاصة تشرف على أعمال هذه الفئة تسمى "**مجلس الآزال**"[3].

---

[1]– عمار مرضي علاوي الجميلي، **التجار. مكانتهم ومساهمتهم الحضارية في الدولة العربية الإسلامية "132–447ه/749–1055م"**، إشراف صبري أحمد لافي العزيزي وأمل عبد الحسني السعدي، رسالة ماجيستار، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، بغداد، 2004، ص53 54.

[2]– موريس لومبارد، **الجغرافية التاريخية للعالم الإسلامي، المرجع السابق**، ص 197، 199.

[3]– سعد رمضان محمد بلال الجبوري، **النشاط التجاري في العراق في عصر الخليفة هارون الرشيد "170–193ه/786–809م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الإسلامي، إشراف موفق سالم نوري، جامعة الموصل، كلية الآداب، العراق، 2005، ص 120، 121.

لذلك ذكر أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي في كتابه " الإشارة إلى محاسن التجارة " أصناف التجار وهم كالتالي:

1: التاجر الخزان:

يقوم هذا الصنف من التجار بشراء السلع والبضائع وقت توفرها في الأسواق والمحلات ثم يحكم تخزينها إلى حين وقت إنقطاعها وغلاءها فيخرجها ويبيعها بالسعر الذي يريد، حيث يكون على علم بأحوال البضائع في أماكنها وأمصارها وكثرتها من قلتها ورخصها من غلاءها وتوفر ريعها وسلامته أو نقصانه وإنقطاع الطريق أو أمنها، حيث أن الخليفة المأمون أمر أحمد بن يوسف الكاتب أن يكتب إلى تجار مختلف الأقاليم أن هذه السنة ستتضع الأسعار وترخص، لذلك كتب ليحذر التجار من أجل بيع سلعهم وذلك في إجراءات أخذ الحيطة والحذر[1].

2: التاجر الركاض:

يتميز هذا النوع من التجار على النظر فيما يبتاعه فيحتاط فيه ولا يكون في نفسه بمنزلة من بعده أمله عند وصوله إلى البلد الذي يقصده، كما أنه من المستحب أن يأخذ معه رقعة بأسعار السلع في البلد الذي يريد السفر إليه، فإن أراد شراء شيء رجع إلى الرقعة لينظر الفارق في السعر، كما يجب عليه معرفة قيمة المكس لأن قيمته تختلف من إقليم لآخر لذلك يجب عليه أن يعرف ذلك كله حتى يميز الفائدة[2].

3: التاجر المجهز:

يعمل هذا الصنف من التجار على إختيار الموضع الذي يجهز إليه من يقبض البضائع التي يصدرها إليه ويتولى هذا القابض أمر بيعها وتصريفها، ويجب أن يكون ثقة أمين

---

[1]– الدمشقي. أبو الفضل جعفر بن علي، **الإشارة إلى محاسن التجارة ومعرفة جيد الأغراض ورديها وغشوش المدلسين فيها**، ط1، مطبعة المؤيد، دب، 1898، ص 48.

[2]– نفسه، ص 51.

وعلى دراية واسعة بالتجارة فيكون الحمل إليه وهو المتولي للبيع ولو حصة من الربح وإن كسد شيء من البضاعة خزنها بعد إستشارة صاحبها [1].

ويمكن التمييز بين نوعين آخرين من التجار، أحدهما يشمل كبار التجار وهم باعة السلع الثمينة والمجوهرات وهؤولاء على علاقة وطيدة بالخليفة وحاشيته ورجالات الدولة لذلك إستقروا بالمدن الكبرى مثل **بغداد وسامراء** حتى يكونوا على مقروبة من الخليفة، أما الصنف الثاني فهم صغار التجار وهم الذين يقومون ببيع المواد الإستهلاكية لسد حاجات الناس اليومية ومن ثم أصبحت لهم علاقة وطيدة مع الأسواق[2].

وظهرت طبقة التجار الأغنياء في مدينتي البصرة وبغداد وهي تقابل نظيرتها الطبقة البرجوازية في الغرب، وقد كانت هذه الطبقة متواجدة بكثرة في مدينة البصرة إذ كانت ثغر العراق والمركز التجاري المهم الذي يربط الشرق بالغرب والذي يستقبل تجار الهند وجزر البحار الشرقية[3].

حاول التجار كسب مكانة إجتماعية مرموقة إلى جانب مكانتهم الإقتصادية، لذلك إقتربوا من القصر، حيث أنه عند وثوب إبراهيم بن المهدي على الخليفة المأمون في مدينة بغداد لجأ إبراهيم إلى الإستدانة من التجار وكان التجار يشترون غلة السلطان ويقدمون أثمانها سلفا وبذلك يساعدون البلاط على تجاوز الأزمات المالية[4].

وعملت الدولة العباسية على دعم النشاط التجاري وذلك من خلال تقديم المساعدة لهم وخير دليل على ذلك مساعدة الخليفة المعتصم بالله "218-227ه" لتجار الكرخ بعد حريق الجمل الذي أبرم في سوقهم ومنحهم خمسة ملايين درهم، كما عانى التجار من قطاع

---

[1]- نفسه ، ص 52.

[2]- مليحة محمد رحمة الله، **الحالة الإجتماعية في العراق في القرنين الثالث والرابع بعد الهجرة**، ط1، مطبعة الزهراء بغداد، 1970 ص49.

[3]- الجاحظ، **البخلاء**، تحقيق وتعليق طه الحاجرى، ط5، دار المعارف، القاهرة، دس، ص36.

[4]- فهمي سعد، **العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع للهجرة- دراسة في التاريخ الإجتماعي-**، ط1، دار المنتخب العربي، بيروت، 1993م، ص242.

الطرق واللصوص الذين نهبوا أموالهم وأخذوا يبتزونهم في بيوتهم ومحلاتهم مما إضطروا إلى تخبئة أموالهم وقد بالغوا في الإحتياط عليها فكان أحدهم يخفيها في بيته أو في الأماكن المهجورة[1].

وكان لإجتماع التجار والباعة في منطقة الكرخ دور كبير في التضامن فيما بينهم وقاموا بالتصدي للصوصية العيارين[2] والشطار[3] والعامة، وتميز التجار برغد العيش وكانوا يتمتعون بكل متطلبات الحياة، كما أن بعض التجار كانوا على ثقافة عالية جراء صحبتهم للعلماء والفقهاء[4].

---

[1]– فهمي سعد ، **المرجع السابق** ، ص242، 245.

[2]– العيارين: هم عبارة عن تنظيم سري في شكل عصابات تعمل على نهب الحوانيت والأسواق وبيوت الأغنياء وقطع الطرق."**أنظر عادل محي الدين الألوسي، الرأي العام في القرن الثالث الهجري، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، 1987، ص95** ".

[3]– الشطار: هذه الفئة هي الأخرى إمتهنت اللصوصية وإعتبرتها مكسب حلال بسبب تردي أحوالهم المعيشية نتيجة عدم إخراج الأغنياء للزكاة." **أنظر عادل محي الدين الألوسي، الرأي العام، المرجع السابق، ص97.**"

[4]– مليحة محمد رحمة الله، **المرجع السابق**، ص50.

- الفصل الثاني:

- العلاقات التجارية للعباسيين مع الأقاليم المجاورة-

الفصل الثاني: العلاقات التجارية للعباسيين مع الأقاليم المجاورة:

- المبحث الأول: النشاط التجاري الداخلي:

-أولا: أشهر الأسواق التجارية

إشتهرت العراق وخاصة مدينة بغداد بالعديد من الأسواق[1] من بينها سوق الكرخ جنوب بغداد، سوق دار البطيخ لبيع الفواكه، سوق باب الطاق الذي تباع فيه مختلف السلع ، سوق الصاغة، سوق الطيور في باب الطاق وكذا سوق الجواري وسوق النحاسين، سوق العروس الذي يختص بتجهيز العرائس وسوق الرياحين لبيع الورود، سوق الصباغين لبيع الخيوط والمنسوجات، سوق السلاح لبيع الأسلحة وسوق خضير خاص بالصينيين ، وسوق باب الشام...[2].

ومن أهم أسواق بغداد في الجانب الشرقي: سوق الرصافة هذا السوق الذي تباع فيه مختلف أصناف السلع والبضائع، سوق العطش بناه سعيد الخرسي[3] بإيعاز من الخليفة المهدي ونظرا لأهمية هذا السوق أصبح ينافس أسواق الكرخ وذلك لتوفره على مختلف السلع بالإضافة إلى سوق الثلاثاء[4].

---

[1]– تختلف الأسواق وتتعدد أنواعها منها **الأسواق المحلية أو اليومية** هذه الأسواق تقام داخل المدن والقرى ويكون نشاطها مستمرا وتباع فيه السلع الإستهلاكية التي لها علاقة بالحياة اليومية. **أما الأسواق الأسبوعية** وهي التي يحدد لها يوم معين من الأسبوع وهذه الأسواق تباع فيها البضائع الإستهلاكية، الحيوانات ويؤمها السكان والتجار من المدن والأرياف المجاورة. **أما الأسواق الموسمية** هي التي تقام في مناسبات معينة كأسواق العيدين وجني محصول معين. **أما الأسواق السنوية** هي التي تعقد في أيام من شهر ما مرة في السنة ويأتيها الناس من قريب وبعيد وهي بمثابة المعارض السنوية. " **أنظر إسماعيل سامعي، معالم الحضارة العربية الإسلامية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 139، 140** "

[2]–مروان عاطف ربيع الضلاعين، **التجارة في بغداد في العصر العباسي الأول، المرجع السابق**، ص ص119–123.

[3]– سعيد الخرسي: هو أحد قواد الخليفة المهدي وقد تزعم الجيش الذي جهز لقتال المقنع الخراساني. " **أنظر رفائيل بابو إسحاق، أحوال نصارى بغداد في عهد الخلافة العباسية، ط1، مطبعة شفيق، بغداد، 1960 ،ص31**"

[4]–عبد الكريم عبد الله سليمان الرفاعي، **المرجع السابق**، ص 93.

وإزدهرت العديد من الأسواق التجارية في مدينة الرقة[1]خلال العصر العباسي الأول من بينها سوق الأحد الذي غدا من أهم أسواقها، وفي عهد الخليفة الرشيد أصبح لمدينة الرقة مكانة مرموقة حيث صارت عاصمة للخلافة العباسية التي إمتدت من المحيط الأطلسي غربا إلى أواسط قارة آسيا شرقا وذلك لمدة 13 عاما من سنة 180-193ه/ 796-808م حيث وسع الخليفة الرشيد هذه المنطقة التجارية وأقام بها أسواق الحرف خدمة للطلبات المتزايدة من قبل القصر والحاشية والعامة، كما أقيمت الحوانيت في الرقة على ضفاف الأنهار وتحولت بعض السفن في وسط البحر إلى سوق تجاري تباع فيه مختلف السلع[2].

وشكلت منطقة الرقة سوقا تجاريا للمواد التي صنعت فيها أو نقلت إليها لتباع بها بالإضافة إلى أنها تمثل حلقة وصل بين مناطق الجزيرة الفراتية وأرمينية[3] وبلاد الشام ومصر والعراق، ومن أهم صادرات مدينة الرقة: العسل، الزيتون والزيت إلى مدينة بغداد بالإضافة إلى القمح، الشعير، الدرة، الأرز، الفاصولياء، العدس والسمسم ومن البقول الحمص وكذا منتجات الحيوانات كالسمن والصوف ومن أنواع الحيوانات الخيول، وكذا الصابون والأكواب...، أما وارداتها من الموصل الحبوب، النمسكود، الفحم ، الشحوم ومن سنجار حب الرمان والقصب ومن نصيبين الفواكه المقددة والموازين ومن مصر الحبوب والطحين[4].

وتميزت منطقة العراق بوفرة منتجاتها لذلك سعت لتصريف الفائض منه إلى الأقاليم المجاورة، فمن الموصل الجلود والمنسوجات، الحنطة، الشعير، العسل، الجبن، السمق وحب الرمان. ومن بغداد الثياب القطنية والحريرية والمناديل والعمائم والأواني المعدنية

---

[1]-**الرقة:** مدينة بالعراق مما يلي الجزيرة." **أنظر الروض المعطار في خبر الأقطار، ص270** ".

[2]-علي عبد المحمد، **الرقة في العصر العباسي 132-232ه/750-847م**، رسالة ماجيستار، إشراف نهى فضل الله حميد جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، دمشق، 2010، ص103، 104.

[3]-أرمينية: وهي أمة كالروم، فتحت في عهد الخليفة عثمان وهي من الثغور الجزرية. "**أنظر الروض المعطار في خبر الأقطار، ص25 ،26.**"

[4]-علي عبد المحمد، **المرجع السابق**، ص ص104، 105.

والأدوية ومن الكوفة العمائم والطيب المستخرج من البنفسج. ومن ميسان الوسائد والبسط ، الأرز والسمك، حيث كانت منتجات العراق تشحن إلى الشرق عبر البحر وتوجه إلى الهند والصين عبر ميناء سيراف[1].

وكانت العملة المتداولة في الأسواق من قبل الناس والتجار لإقتناء مستلزماتهم هي أجزاء الدينار كالقيراط[2]، الحبة[3]، الدانق[4]، الطسوج[5] وكذلك الصك والمقايضة[6].

ولا يمكن لعملية التبادل التجاري أن تستقيم دون وجود وسطاء يدخلون بين البائعين والمشترين لتسهيل عملية المبادلات، ونظرا لمتطلبات العصر أصبحت الحاجة ماسة إليهم نظرا لكثرة السلع والخدمات لذلك وجب تصريفها، ويبرز دور الوسطاء التجاريين من خلال إرشاد المشترين إلى السلع وتوضيح الأثمان للبائعين، حيث أن مهنة السمسرة كانت معروفة منذ العهد النبوي كما أن عملية الوساطة التجارية تحتاج إلى ضوابط حتى لا تخرج عن وظيفتها المشروعة وتصبح وسيلة للخداع والإستغلال ومسلكا لإحتكار السلع وبالتالي القضاء على المنافسة التجارية [7].

وظهرت نقابة التجار التي أنشئت على أيديهم، وكانت تحت مسؤولية تاجر له نفوذ ومقام عالي يعرف برئيس التجار، الغرض من هذه النقابة هو مراقبة جميع المعاملات

---

[1]–فراس سليم حياوي وماجد عبد زيد أحمد الخزرجي، **المرجع السابق**، ص من 649–673.

[2]–القيراط: هو جزء من أجزاء الدينار، وقد أختلفت المذاهب في مقداره لكن عند الحنفية هو 20/1 من الدينار. " **أنظر علي جمعة محمد، المرجع السابق، ص23** ".

[3]–الحبة: وهي وزن للنوع من الحبوب التي يتركب منها الدرهم والدينار وباقي الأوزان، حيث أن مقدارها عند الحنفية واحد من مائة دينار." **أنظر علي جمعة محمد، المكاييل والموازين الشرعية، ص22** ".

[4]–الدانق: هو لفظ معرب مأخوذ عن اليونانية ومقداره سدس درهم 0.521غ." **أنظر علي جمعة محمد، المرجع السابق ص24** ".

[5]–الطسوج: مقدار من الوزن يساوي حبتين 0.085غ. "**أنظر علي جمعة محمد، المرجع السابق، ص23** ".

[6]–جهادية القره غولي، **الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في سامراء خلال ق3ه**، رسالة ماجيستار، جامعة القاهرة، كلية الآداب، مطبعة دار البصري، بغداد، 1969، ص113.

[7]–جريبة بن أحمد بن سينان الحارثي، **الفقه الإقتصادي لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب**، أطروحة دكتوراه، إشراف محمد بن علي العقلة، ط1، جامعة أم القرى، دار الأندلس الخضراء، جدة، 2003، ص 542، 543.

التجارية ومنع الإختلاس والغش، ولم يكن لكل مركز تجاري نقابة فحسب بل إن معظم المدن الهامة كان لها مجالسها "ديوان للشورى" مؤلفة من أعيانها يعينها الخليفة برئاسة صدر منتخب، لذلك فقد كانت الدولة تساير الإنفصال بالإقليم طالما تأخذ منه الضرائب[1]. ويتجسد دور هذه النقابات في مراعاة مصالح أعضائها من أهل السوق في حالة حدوث نكبة لأحدهم فمثلا أنه أفلس أحد القصابين فبادر أهل صنعته إلى مساعدته من خلال إفراد السوق له حتى يتمكن من تعويض خسارته ويعود كما كان في السابق[2].

وفي ضوء ذلك يرى الأزدي أنه في سنة 157ه/774م أخرج الخليفة المنصور الأسواق من مدينة بغداد حفظا للأمن ومنعا لإتساخ المدينة إلى الكرخ وباب الشعير هذا الأخير محلة ببغداد كانت ترسوا فيها سفن الموصل والبصرة[3].

إزدهرت تجارة الرقيق كذلك فكان من مظاهر ذلك إنتشار أسواق بيع الرقيق في بغداد والبصرة ونواح أخرى، وقد عرفت مثل هذه الأسواق بسوق النخاسين، حيث أنه في وقعة عمورية سنة 223ه-837م كان ينادى على الرقيق خمسة وعشرة عشرة[4] والمتاع الكثير جملة واحدة[5] لهذا عجت بهم قصور الخلفاء والأمراء وامتلأت بهم قطائع وأماكن بغداد ونسب بعض الرقيق إلى دار الرقيق من جهة باب الشام وباب النخاسين في بداية شارع الكرخ الذي يتجمع فيه باعة الرقيق[6].

---

[1]-سيد أمير علي، **مختصر تاريخ العرب**، ترجمة عفيف البعلبكي، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1967، ص 363.

[2]-إقبال أحمد زكريا العزاوي، **أثر الأسواق في الحياة العامة في العصر العباسي " دراسة في دور السوق السياسي والإجتماعي والفكري"**، رسالة ماجيستار، إشراف خولة شاكر محمد الدجيلي، جامعة بغداد، العراق، 2002، ص 59.

[3]- **تاريخ الموصل** ، تحقيق علي حبيبة، ط1، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة، 1967، ج13، ص226.

[4]- خمسة خمسة وعشرة عشرة يقصد بها خمسة أصوات وعشرة أصوات لترويج عملية البيع"**أنظر الطبري، ص69**".

[5]- الطبري. أبو جعفر محمد بن جرير"ت310ه"، **تاريخ الرسل والملوك**، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف ،مصر، ج9، ص69

[6]-عادل محي الدين الألوسي، **الرأي العام في القرن الثالث الهجري، المرجع السابق**، ص 108، 109.

أما عن الأسعار داخل الفنادق فهي أغلى لما هي عليه في السوق، كما أن الفنادق ليست مفتوحة لعموم الناس مثل الأسواق، حيث أن هناك فنادق مخصصة لبيع المواد الغذائية كالحبوب والفاكهة و الملح والسكر وهي تختلف في نشاطها عن الأسواق وقد كانت هذه الفنادق مثل المؤسسات المعدة للمواد الثمينة لأن التجار يستفيدون من الأمن وشهرة الموضع ولعبت دورا مهما في جمع وتوزيع وتخزين المواد الغذائية وأحيانا تساهم في استقرار الأسعار[1].

وكان لتجار الأسواق دور فعال في مختلف مجالات الحياة العامة منها السياسية، الثقافية والإقتصادية من خلال المشاركة فمثلا المكانة المرموقة التي يحظى بها العلماء عند أهل السوق وإن توفي أحدهم تغلق الحوانيت، كذلك المساهمة في إنشاء ظاهرة الأصناف من خلال تعيين على رأس كل حرفة أو صنعة تنظيم خاص بهم يضم سائر الأعضاء المنتسبين إليها وكان لكل صنف واجباته وأعماله ومراتبه، وكان شيخ الحرفة هو الذي يحدد السعر بالإتفاق مع المحتسب ويدافع عن حقوق التجار[2].

كان بمدينة بغداد أسواق موسمية يجتمع فيها التجار[3]، كما أنها تتميز بموقع جغرافي ممتاز الذي يجمع بين الماء والزرع وأنها تصلها سفن الشام والرقة وجميع منتوجات الصين والهند والبصرة تعرض في أسواقها [4]، حيث أنه لما بنى الخليفة المنصور مدينة بغداد جعل الأسواق بالكرخ وأمر التجار ببناء الحوانيت وألزمهم الغلة ، وإحتوت مدينة

---

[1]–أوليفيا ريمي كونستابل، **إسكان الغريب في العالم المتوسطي. السكن والتجارة والرحلة في أواخر العصر القديم وفي العصر الوسيط**، تر محمد الطاهر المنصوري ومرا محمد ياسين السيد، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2013 ص123، 124.

[2]–عبد الكريم عبد الله سليمان الرفاعي، **المرجع السابق**، ص 97، 98.

[3]–أحمد مختار العبادي، **المرجع السابق**، ص 55.

[4]–السيد عبد العزيز سالم، **المرجع السابق**، ص63.

بغداد على عدة خانات لمبيت التجار منها **خان منيرة** في الجانب الشرقي من بغداد، ومنيرة هذه مولاة محمد بن علي[1].

حيث وصف إبن بطوطة أسواق مدينة بغداد بقوله: " تعتبر الجهة الشرقية من مدينة بغداد حافلة بالأسواق ذات الترتيب المذهل، وأعظم أسواقها سوق يعرف بسوق الثلاثاء، كل صنعة فيها على حدة..."[2].

وشهدت الأسواق الكثير من أعمال الشغب، فمثلا جعل طاهر بن الحسين من سوق الكرخ مكانا يستأمن فيه أهل بغداد إذا أرادوا الأمان وبايعوا الخليفة المأمون، حيث شغب **إبن عائشة**[3] وجماعته في عهد الخليفة المأمون وأتهم بأنه تسبب في حرق سوق العطارين والصيارفة[4]، كما تجسدت أعمال الشغب في الأسواق من خلال فئة العيارين الذين إنتظموا في عصابات تعمل على نهب الحوانيت والأسواق وبيوت الأغنياء فبعد إنتهاء فتنة الأمين والمأمون التي إستمرت لمدة عام وشهرين ظل العيارين على حركتهم الشيء الذي دفع بالقائد طاهر بن الحسين إلى فرض حصار إقتصادي على مدينة بغداد للحد من سطوة هؤلاء العيارين[5].

وفي سنة196ه/811م ثار الجند ضد الخليفة الأمين وثار معهم فئة من الغوغاء والمهمشين أو ما يطلق عليه بالشطار فقال ما نصه:"ووثب الشطار على أهل الصلاح ولم يتغير بعسكر طاهر حال لتفقده حالهم وأخذه على أيدي السفهاء..."[6].

---

[1]– البلاذري. أبو العباس أحمد بن يحي بن جابر"ت279ه/892م" ، **فتوح البلدان** ، تحقيق وتعليق عبد الله أنيس الطباع، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، بيروت، 1987، القسم 4، ص415، 416.

1–**المصدر السابق**، ص 62.

[3]– إبن عائشة: وهو رجل من ولد العباس بن عبد المطلب وإسمه إبراهيم بن محمد بن عبد الوهاب بن إبراهيم الإمام أخ السفاح والمنصور وهو أول عباسي صلب في الإسلام وكان ذو جاه ومال وفهم وبلاغة " **أنظر مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج4، ص30**"

[4]–أحلام يوسف، **المرجع السابق**، ص316.

[5]–عادل محي الدين الألوسي، **الرأي العام في القرن الثالث الهجري، المرجع السابق**، ص 94، 95.

[6]– إبن الأثير، **المصدر السابق، ج5**، ص435،434.

وفئة العيارين أو الشطار بالمعنى السياسي والإجتماعي هي عبارة عن فئة مطحونة جمعت بين الصعلكة والدروشة ظهرت فيما بين أواخر ق2ه/8م وأواسط ق7ه/13م في فارس والعراق ثم بعد ذلك إنتشرت في شمال الأردن، وإنقسمت فرقة العيارين إلى مجموعتين الأولى تجاهد في سبيل الله والثانية كانت تستغل أوقات القلاقل والظروف السياسية المتدهورة لتبرز على مسرح الأحداث وتبث الرعب والخوف في نفوس الأثرياء من خلال عمليات النهب والسلب مثلما حدث أثناء فتنة الأمين والمأمون[1].

عرفت فرقة العيارين كذلك بالصعاليك لفقرهم المدقع، كما أشتهروا بالعراة لقلة لباسهم وسلاحهم، كما ظهر العيارين في خلافة المهدي والرشيد وعرفوا بالزعار وإنتشروا ببلاد الجبل "عراق العجم" التي كانت تنتشر فيها فرقة الخرمية وللتخلص من فتنة هؤلاء الزعار بنى لهم الخليفة مدينة سيسر وأعيد ترميمها من قبل الخليفة الرشيد[2]، وتمثلت أسلحة هؤولاء في الحجارة، المقالع، الآجر المقطع، المخلاة والتراس...[3].

وفي مقابل ذلك ظهرت فئة الشطار هذه الأخيرة إمتهنت اللصوصية وجاهرت بها وإعتبرتها صناعة حلال وسلاحا رادعا بوجه الأغنياء مبررين ذلك بسبب الحاجة والفقر التي تسبب فيها الأغنياء لعدم دفع الزكاة، حيث كان هؤلاء الشطار وعلى رأسهم **إبن حمدون القائد** هذا الأخير لا ينهب أصحاب البضائع القليلة، ولا يفتش إمرأة ولا يسلبها [4]، فئة الشطار هؤلاء برزوا إلى جانب العيارين كقوة مؤثرة في أحداث مدينة بغداد أثناء فتنة الأمين والمأمون ولعبوا دورا كبيرا في عمليات النهب والدمار التي حلت ببغداد، حيث أن الشطار يمثلون التنظيم السلمي أما العيارون كانوا يمثلون حركة التنظيم الحربي [5].

---

[1]– محمد أحمد عبد المولى، **العيارون والشطار البغاددة في التاريخ العباسي**، ط2، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 1992، ص31،32،33.

[2]– نفسه، ص75

[3]–عادل محي الدين الألوسي، **الرأي العام في ق3ه**، المرجع السابق، ص96.

[4]– نفسه، ص97.

[5]– نفسه، ص98.

ولتوضيح ذلك نشير أن فئتي العيارين والشطار يعتبرون من العامة تميزت حركتهم بطابع ثوري خاصة ضد السلطة الحاكمة وأصحاب الأموال، وكانت تحوي بين صفوفها الكثير من الأجناس المختلفة منهم: الأكراد، العرب، الترك، السنة والشيعة فضلا عن أرباب الحرف المختلفة وتميزتا بالتنظيم المدني والعسكري على السواء [1].

ولعل من المناسب ذكر أن كثرة الأسواق في مدينة بغداد يدل على كثرة السكان وحاجياتهم المتزايدة لمختلف السلع والبضائع وهي ليست بالضرورة دلالة على نمو الصناعة وتعدد مراكزها، حيث أنه ليس من الضروري أن تكون مراكز الصناعة متجمعة في بغداد فقط أو قرب أسواقها وهذا ما أدى إلى تبادل السلع بين الجانبين وضرورة تنظيم المواصلات الرابطة بينهما، كما أن الجسر الذي يبنى عادة من الخشب على قوارب ضخمة تثبت بسلاسل وتصف عليها ألواح الخشب ليتيسر السير عليها وعبورها، وننوه إلى أن الأسواق إزدهرت بعد بناء الجسور[2].

ونظرا لأهمية المنطقة الواقعة بين باب البصرة وشاطئ الدجلة وكثرة الأسواق بها عين قاض خاص لفظ النزاعات التي قد تحدث بين أهل السوق وقد أطلق على هذه المنطقة إسم الشرقية وهي مدينة الرصافة التي تحتوي على العديد من الأسواق من بينها سوق يحي كانت الدكاكين فيه عالية وهي على طراز باب الطاق الذي كان معقودا بالآجر والجص وله باب مقوس[3].

وإعتنى الخلفاء ببناء سوق الصاغة حيث لم يشهد أحسن بناء منه، بناء شاهق وأساطين ساج عليها غرف مشرفة، ويعتبر سوق يحي سوق جامعة فيها الدقاقون ، الخبازون والحلاويون، ويرجع سبب إزدهار النشاط التجاري الذي عرفه سوق يحي أنه يقطن به

---

[1]– مليحة محمد رحمة الله، المرجع السابق، ص54، 55.

[2]– صالح أحمد العلي، معالم بغداد الإدارية والعمرانية، المرجع السابق، ص283 284، 294، 303.

[3]– حمدان عبد المجيد الكبيسي، أسواق بغداد حتى بداية العصر البويهي"145–334ه/762–945م"، ط1، منشورات وزارة الثقافة والفنون، العراق، 1979، ص101،91.

– أنظر الملحق رقم4 ص218.

الوزراء والأمراء والرؤساء والميسورين وهؤلاء يمتلكون الثروة الكبيرة، بالإضافة إلى سوق خالد البرمكي وعلى مقربة منه سويقة جعفر، وفي الجزء الأسفل من نهر المهدي يقع سوق نصر وهوسوق صغير[1].

كذلك من أبرز الأسواق التي إحتوت عليها مدينة بغداد سوق الثلاثاء يعد من أكبر الأسواق سعة وإزدحاما ووفرة السلع وسمي كذلك لأنه كان يقوم يوم الثلاثاء أولا لأهل كلواذى[2] قبل بناء مدينة بغداد في كل شهر وكان في هذا السوق كل صنعة لوحدها بالإضافة إلى سوق العطش وهو من أكبر المحال في مدينة بغداد يقع في الجانب الشرقي بين الرصافة ونهر المعلى وكذلك سويقة العباسة تنسب إلى العباسة أخت الخليفة هارون الرشيد[3]

ونشير إلى أهمية سوق المربد الذي يقع في الجنوب الغربي لمدينة البصرة برزت مكانته التجارية في الفترة الممتدة من 17-25ه/634-642م حيث كانت تباع فيه مختلف المنتجات خاصة الصناعات النسيجية كالملابس المتمثلة في: "الخز، البز، الفوط، الملاحف والربط" كما يحتوي على سوق للبزازين، وتباع في هذا السوق كذلك الأواني المنزلية كالأباريق ، الغضائر[4] والسكر... ويحتوي على أسواق متخصصة مثل سوق الدباغين الجلود العطور بالإضافة إلى التوابل والأدوية [5].

ويقع سوق الكلاء قرب ميناء الأبلة وهو من الأسواق المهمة التي ساهمت في تنمية الصناعات في مدينة البصرة، وذلك من خلال عملية إستيراد مختلف المواد الأولية التي

---

[1]- حمدان عبد المجيد الكبيسي، **المرجع السابق**، ص 101، 105.

[2]- كلواذى: تقع في الجانب الشرقي من مدينة بغداد وتتصل المدينتان بجسران مربوطان بالسفن يجتاز عليهما الناس وبينها وبين بغداد ثلاثة فراسخ" **أنظر الروض المعطار في خبر الأقطار**، ص493."

[3]- محمود شكري الألوسي، **أخبار بغداد وما جاورها من البلاد**، تح عماد عبد السلام رؤوف، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2008، ص164، 165، 167.

[4]- الغضائر: وهي الصحاف المتخذة من الغضار وهي الطين الحر" **أنظر الجاحظ، رسائله**، ج1، ص392".

[5]- إبراهيم علي العيساوي، **أثر العوامل الجغرافية في ظهور الصناعات الأساسية وتطورها في مدينة البصرة في العصر الإسلامي**، مجلة دراسات تاريخية، العدد14، جامعة البصرة، كلية التربية للبنات، العراق، 2013، ص322

تستخدم في جميع الصناعات كاِستيراد الخشب من الهند وتصدير المنتجات المحلية إلى الخارج، كما أنه فضلا عن كونه سوق فهو يعتبر من أهم مرافيء السفن ويحتوي على أسواق متخصصة مثل سوق التمور وسوق القيارين "نسبة إلى مادة القير التي تستخدم في صناعة السفن"[1].

ونظرا لأهمية الأسواق في تنظيم النشاط التجاري باعتبار أن السوق آخر مكان تستقر فيه السلع والبضائع الشرقية المصدرة إلى الغرب أو العكس كان لابد من نظام لضبط السوق وذلك منعا لحدوث أي معاملة تجارية مشبوهة أو محرمة من خلال التلاعب في الموازين والأسعار وقد أوكلت هذه المهمة إلى المحتسب[2].

ويمكن تصنيف الأسواق إلى ثلاث أنواع منها المحلية، الموسمية والسنوية، حيث تتمثل الأسواق الموسمية كونها تعقد في مواسم ورود التوابل من الهند والصين لأسواق مصر والشام وجدة ومكة وتخضع في ذلك لمواعيد هبوب الرياح الموسمية وتصل في مواعيد سنوية لا تتغير، أما الأسواق السنوية فهي عبارة عن أسواق محلية وعالمية إشتهرت بها الكثير من المدن والموانئ عامة في الشرق والغرب وتعقد في مناسبات معينة [3].

إشتهرت كذلك مدينة بغداد بالعديد من الأسواق المنسوبة إلى مختلف المهن والتجارات منها درب الزعفران الذي ينزله أهل البز والعطر ومحلة سور الحلاويين، ومن أسواق مدينة بغداد في الجانب الشرقي سوق الداية الذي يقع وراء بستان الزاهر، محلتي سوق السلاح والمخرم الذي أختص ببيع سلع وملابس الأطفال الصغار، سوق المأكولات الذي ضم باعة خبز الأرز "**الخبزارزين**" والقصابين، سوق السلاح وهو عبارة عن محلة لبيع السيوف في باب الطاق، سوق العلافين والدواب المتواجد على طول الأنهار والقنوات، أما

---

[1]– إبراهيم علي العيساوي، **المرجع السابق**، ص323.

[2]– نعيم زكي فهمي، **المرجع السابق**، ص281، 283.

[3]– نفسه، ص 281، 282، 283، 284.

أسواق بغداد في الجانب الغربي منها أسواق البزازين، الجزارين، أصحاب الصابون والقصب وأصحاب الطعام[1].

وعن أسواق الكرخ فهي عبارة عن أسواق متخصصة إختصت كل صنعة على حدى، حيث قام عند ربض وضاح سوق غلب عليه الوراقون، وعند نهر كرخايا كانت هناك منازل التجار وبها فرع يسمى نهر الدجاج لأنه كان يباع عليه الدجاج، سوق البزازين القائم في قطيعة الربيع من الكرخ وأغلب تجاره من خراسان، سويقة أبي الورد القائمة بين الكرخ ونهر الصراة تحتوي على جميع السلع والمنتجات، بالإضافة إلى الكناسة حيث مرابط دواب العامة وتجار الدواب، وكذلك أسواق باب الشام وباب البصرة عند القنطرة الجديدة[2].

-ثانيا: المنشآت التجارية:

عرفت مدن العالم الإسلامي في العصر الوسيط العديد من المنشآت المدنية وفي مقدمتها المنشآت التجارية المتمثلة في الوكالات، الخانات والقيساريات، وكانت المكان الذي يجتمع فيه التجار لإبرام مختلف العقود التجارية وعمليات البيع والشراء وكان ذلك قبل بناء الأسواق[3].

-1: الوكالات:

لعبت المنشآت التجارية دورا مهما في تنمية الحياة الإقتصادية وأصبحت تؤدي مهمة الأسواق وفي مقدمة هذه المنشآت الوكالات حيث تطورت من مراكز للتخزين والبيع والشراء إلى مجموعة أبنية تؤدي معنى الحي[4].

---

[1]- فهمي سعد، المرجع السابق، ص 251، 252، 253، 254.

[2]- نفسه، ص 251.

[3]- قصي الحسين، المرجع السابق، ص36،37.

[4]- نعيم زكي فهمي، المرجع السابق، ص287،292.

وكانت الوكالة توجد داخل المدينة بالقرب من المنطقة التجارية لإستضافة التجار القادمين من المناطق المجاورة ويتكون مبنى الوكالة عادة من ثلاث إلى أربعة طوابق ويكون الإنتماء في المبنى إلى الداخل حيث تفتح جميع الغرف على الصحن "الحوش"، أما الطابق الأرضي فهو مكون من فناء محاط بحجرات من الحجارة المقببة تستخدم كمخازن للسلع ومن الفوق طابق يحتوي على حجرات تتم فيها المقايضة بين التجار الغرباء والمحليين تعلوها وحدات سكنية كل منها ذات طوابق ثلاثة قائمة بذاتها، حيث أعد الطابق العلوي منها للنوم وبه المشربيات التي تطل على الصحن المكشوف وكان يلحق بالوكالة الخدمات اللازمة لها[1].

وكان للوكالات دورا مهما في تنشيط العمل التجاري وفي السير الحسن في إبرام مختلف الصفقات والعقود التجارية، حيث يقول الجاحظ دفاعا عن الوكلاء: " إعلم أن الوكيل والأجير والأمين والوصي في جملة الأمر يجرون مجرى واحد... ولو بهرجنا جميع الوكلاء وخونا جميع الأمناء وأتهمنا جميع الأوصياء وأسقطناهم... لظهرت الخلة وشاعت المعجزة وبطلت العقد وفسدت المستغلات وإضطربت التجارات وعادت النعمة بلية والمعونة حرمانا والأمر مهملا والعهد مربحا."[2]

2-: الخانات:

أما الخان فهو من المنشآت التجارية وهو عبارة عن مبنى ضخم يضم عدة حوانيت كبيرة وصغيرة ومستودعات للبضائع ويتوسط الخان فناء ضخم في هيئة رواق مغطى حيث يحفظ التجار بضائعهم ويجدون في الخان المأوى لهم ولدوابهم خلال رحلتهم [3].

- أنظر الملحق رقم5 ص219.

[1]- قصي الحسين، المرجع السابق، ص37.

[2]- نقلا عن وديعة طه النجم، المرجع السابق، ص33.

[3]- نعيم زكي فهمي، المرجع السابق، ص 287، 292.

لذلك فإن الخانات هي عبارة عن أماكن مخصصة لراحة التجار والمسافرين حيث أنه بعد المرور على عشار الموانئ ينزلون بالخانات وهي منشآت متواضعة كانت تتوفر على آبار للمياه ومستودعات وأفران وحمامات، وكانت هذه المراكز جد نشطة في فصل الصيف أما في فصل الشتاء يقل نشاطها وتصبح تحوي إلا جماعة سكانية صغيرة من المغتربين[1] ويعتبر خان الطيالسة الموجود عند باب قطيعة الربيع قبل بناءها مكانا مخصصا للحوانيت التي يباع فيها الكاغد الخراساني [2].

وهنا لابد من بيان أن هناك نوعين من الخانات أحدهما دائمة والأخرى مؤقتة، فأما الدائمة فهي موزعة على الشوارع والأسواق والقيساريات التي تباع فيها مختلف البضائع القيِّمة وكانت الخانات تتركز بالأخص حول المسجد الجامع، وبجوار الحمامات العامة وأبواب الأسوار ذلك لأن تلك الأماكن هي التي يجتمع فيها الناس وأهل المدينة بكثرة[3].

أما الخانات المؤقتة حيث كان التجار يبيعون سلعهم على مناضدهم وفي المراكز المؤقتة المرتجلة والمتاجر المتجولة، وكان أصحاب المناضد والمراكز التجارية المؤقتة يبحثون كغيرهم من أصحاب المتاجر الدائمة عن أماكن قريبة من المسجد الجامع حيث إجتماع الناس [4]، وللإشارة فإن الخانات والمعامل كانت مخصصة بصورة شبه مطلقة لممارسة التجارة والصناعة الصغيرة أو لكلى القطاعين، وكانت تلك الأماكن مستقلة تماما عن مساكن التجار وكان هؤلاء يفاوضون ويديرون أعمالهم في مساكنهم مع أنها كانت تقع في أماكن أخرى ومن المحتمل أنهم كانوا يتناولون طعام إفطارهم في الخانات وأنهم كانوا

---

[1]– هنري لورنس وآخرون، **أوروبا والعالم الإسلامي. تاريخ بلا أساطير**، تر بشير السباعي، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016، ج1، ص117.

[2]– إبن الفقيه الهمذاني، **المصدر السابق**، ص 293.

[3]– ليوبولدوتورس بالباس، **المدن الإسبانية الإسلامية**، ترجمة إليودورودي لابانيا ومراجعة نادية محمد جمال الدين وعبد الله بن إبراهيم العمير، ط1 مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2003، ص452.

[4]– جاك ريسلر، **المرجع السابق**، ص 461.

يقيلون[1]، لكن عند حلول الليل يذهبون وينامون في منازلهم [2]، ووجدت في مدينة بغداد عدة خانات للتجار على دجلة يطرح فيها المتاع الوارد من الموصل، وكانت تحتوي على خانات للصفاريين[3].

وهناك خانات أسست في مدينة بغداد تزامننا مع بناء هذه المدينة المدورة، وكان الخان يتألف من صحن مستطيل تحف به أروقة تشتمل على حجرات وتضم هذه الأروقة التجار والبضائع والحيوانات حتى لا يبقوا في العراء وخصص الطابق الأرضي للمتاجر والإسطبلات أما الطابق العلوي فيشتمل على حجرات للنازلين ويضم أيضا مخازن للتجار[4].

وأستخدمت سطوح الخانات لينام عليها المسافرون الذين يختلطون جميعا وتخص العائلات بزاوية معينة وكان بعض النازلين يطيلون مدة إقامتهم في الخانات وربما عقدوا فيها حلقات تدريس أو جلسات سمر. والجدير بالذكر أن هناك خانات كانت تعرف بأسماء أصحابها مثل **خان أبي زياد** الذي كان في عهد الخليفة المنصور[5] وكذا **خان وردان** يقع شرقي مدينة بغداد ينسب إلى وردان بن سنان أحد قواد الخليفة المنصور[6].

وللإشارة فإن الخانات بنيت في الأصل على الطريق للمسافرين يستخدمها المسافر مع وسيلة إنتقاله للإستراحة والمبيت وقد كثر وجودها في الطرق خاصة الطريق الذي بين

---

[1]– وهنا لابد من بيان أن الخانات تعتبر من أهم المنشأت التجارية حيث أقيمت في المناطق الصحراوية الكثير منها حتى يتسنى للبائم ومرشديها أن يستريحوا ويتزودوا بالمؤونة، كما أن الخانات كانت تستعمل كملاجيء ومالذات أثناء هبوب العواصف الرملية الشديدة التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى غمر قافلة بحالها بالرمل." **أنظر جاك ريسلر، المرجع السابق، ص 135–136** ".

[2]– جاك ريسلر ، **المرجع السابق** ، ص456.

[3]– صباح إبراهيم سعيد الشيخلي، **المرجع السابق**، ص43.

[4]– فهمي سعد، **المرجع السابق**، ص342،341.

[5]– نفسه، ص341–342.

[6]– محمود شكري الألوسي، **المرجع السابق**، ص305.

بلاد الشام ومصر أقيمت على هيئة قلاع أو حصون لأنها كانت تقع خارج المدن مما يجعلها عرضة لغارات اللصوص وقطاع الطرق[1].

وأقيمت خانات داخل المدن لإستقبال قوافل التجار الغرباء وأضيف إلى الخان الحمامات المساجد "مصلى" والعيادات لعلاج المرضى من المسافرين والحضائر العديدة لدواب الركوب بالقرب من مداخلها[2].

وتعتبر الخانات من الأبنية الإقتصادية الهامة في المدينة الإسلامية، حيث كان يأوي إليها التجار الغرباء وبخاناتها يخزنون سلعهم قبل توزيعها، وكان الفندق في غالب الأحيان عبارة عن بناء متواضع يحتوي على غرف خالية من الآثاث ولم يكن يوجد فيها إلا غطاء وحصير أما عن الدواب فكانت تربط في ساحة الفندق أو الخان[3].

ووجدت عدة خانات في معظم مدن وموانئ بلاد الشام منها خان البندقية بدمشق الذي كان يستقبل الحجاج مثل فنادق الإسكندرية وله مفتاح وباب يغلق على سكانه ليلا وأوقات الصلاة يوم الجمعة[4].

3-: القيساريات:

القيسرية مشتقة من كلمة قيسري أي بمعنى سوق القيسر وتتكون هذه المنشآت من مبنى به عدة ممرات مسقوفة توجد حول صحن كبير ويكون له عدة مداخل متقابلة حتى أن مسقطه العام يشبه مسقط الوكالة، وقد كانت القيسرية تحتوي على محلات للبيع ومخازن وورش، أما غرف النوم فتوجد في الطابق العلوي وغالبا ما كان يشغلها أصحاب المحلات

---

[1]- قصي الحسين، المرجع السابق، ص.38.

[2]- قصي الحسين ، المرجع السابق ، ص38.

[3]- شحادة الناطور وآخرون، مدخل إلى تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، ط1، دار الأمل، إربد، 1989م، ص 218-219.

[4]- نعيم زكى فهمي، المرجع السابق، ص295.

بالطابق الأرضي، وقد أهمل مصطلح القيسرية فيما بعد وظلت تطلق في القاهرة على الميدان أو السوق أمام بولاق[1].

أما القيسيريات إقتصر مفهومها في بداية الأمر على أنه المكان المخصص لبيع الحرير ذو الجودة العالية، حيث أن القيسرية إستقرت بمكان أو بحي منعزل يغلق ليلا توجد فيه متاجر متنوعة يباع فيه الحرير الخام أو الحرير الملفوف في رزم ولا يباع فيه أي نوع آخر من البضائع غير الحرير[2].

أما في المفهوم العام للقيسرية لدى المسلمين هو مركزا تجاريا عاما واسعا كان الموقع والغرض فيه يختلفان قليلا من مدينة إلى أخرى على مرور الأعوام فأحيانا كانت عبارة عن صحن واسع مطوق بأروقة أو ممرات مغطاة فيها المحلات، الورش المخازن وحتى الغرف كمبيت للتجار وفنادق "**خانات**" للقوافل التجارية ذوات الإمتياز الخاص من حيث الخدمات المقدمة للتجار في هذه القيساريات، وأحيانا أخرى كانت عبارة عن شارع مغطى أو غير مغطى بالأروقة والمحلات المطلة عليها[3].

وفي بعض الأحيان كان يطلق على القيسرية بحي تجاري صغير مؤلف من حارات ضيقة أو على رحيبة محاطة بالمراكز التجارية، ومن أهم السمات التي تتميز بها القيساريات أنها كانت ملكا للحاكم، مساحتها أكبر من مساحة الفنادق والأسواق لأنها يمكن أن تستوعب عدة أسواق، وكانت أساسا مبنى مغلقا ذا بوابة واحدة أو عدة بوابات تفتح في ساعات الحركة التجارية وكانت تحرس بمساعدة مراقبين مخصصين لها، لذلك خصصت القيساريات لتخزين المنتجات الفاخرة الغالية وبيعها [4].

---

[1]- قصي الحسين، المرجع السابق، ص37-38.

[2]- ليوبولدوتورس، المرجع السابق، ص506.

[3]- نفسه ، ص 506.

[4]- نفسه، ص507.

وهذا النوع من المنشآت التجارية هي عبارة عن دكاكين تقوم الدولة بإنشائها على نفقتها في محل مربع الشكل يحيط به سور من كل الجهات ويدخل إليه من باب واحد فيجتمع به أرباب الصناعات ويؤدون مقابل ذلك مبلغ معين في الشهر أو السنة وذلك حسب الإتفاق المبرم، والهدف من وراء إنشاء هذا النوع من المنشآت هو مراقبة أصحاب الحرف والصناعات مباشرة تحت رعاية أمناء لمنع تسرب الغش هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر هذه المنشآت أحد موارد دخل الدولة ولا تسمح لغيرها بإنشاء هذا النوع من القيساريات[1].

-ثالثا: السلع المصدرة والمستوردة:

-1: السلع المستوردة:

من أبرز المنتجات والبضائع التي تستوردها مدينة بغداد هي كالتالي:

أواسط آسيا: حيث يجلب من خوارزم: المسك الجيد، فرو الثعالب، السنجاب، القاقم[2] ، الفنك "الرصاص"، أما سمرقند فيجلب منها: الكاغط، البغال، الثياب السمرقندية، القدور الكبيرة الحجم، ومن تركستان: الثياب، ويجلب من الشاش: السروج الرفيعة، الجلود بعد دبغها والمصال[3]، ومن فرغانة: يرد منها الثياب البيض، السيوف، الرماح، النحاس ، الحديد والرقيق، ومن التبت: يجلب منه أفضل أنواع المسك وأحسنه رائحة، ومن **مرو** يجلب الجياد الطنافس[4] و الثياب المروية، ومن جرجان: حب الرمان، الإبرسيم الفاخر

---

[1]- جمال أحمد طه، مراقبة الأسواق الإفريقية وتنظيمها وطرق التعامل المختلفة بها خلال العصر الأغليبي"184ه/800م-297ه/909م"، مجلة العصور، المجلد15، ج1، 2005، ص58.

[2]- القاقم: هو حيوان على شكل الفأرة إلا أنه أطول منها وهو يأكلها وتفوح منه رائحة كريهة تصنع من جلوده فراء." أنظر جبران مسعود، الرائد. معجم لغوي عصري، ص616".

[3]- المصال: شرك أو فخ يستخدم للصيد، أو مصول بالضم هو نوع من الأدوية السائلة تحقن في الجسم للتغذية" أنظر جبران مسعود، المرجع السابق، ص745".

[4]- الطنافس: ج م ط نفسه وهو البساط أو الحصير أو الثوب " أنظر جبران مسعود، المرجع السابق، ص526".

ومن **الري:** الخوخ الزئبق، الأسلحة، الثياب الرقاق، القلانس والكتان، ومن **خراسان** العمائم،والثياب الخراسانية[1].

وتتميز مدينة طبرستان بالمياه والثمار والأشجار الجبلية والسهلية وترفع منها العديد من السلع والمنتجات منها: الإبرسيم الذي يحمل إلى الأقاليم المجاورة، الخشب الصلب، وتشتهر بصناعة الثياب الكثيرة خاصة الحرير، الصوف، الفرش والأكسية [2]. كما يجلب من مدينة **الري** كذلك البرود، القطن، القصاع، المسال والأمشاط، ومن قزوين: الأكسية والجوارب ومن همذان: البز، الزعفران، الثعالب، السمورالخفاف[3] والأجبان، ومن **سر من رأى:** الطيالسة[4] الرفيعة والأكسية الحسنة [5].

ويجلب من مدينة نيسابور: الثياب البيض الخفية، العمائم الشهجانية، المقانع، الملاحم بالقز، الحلل وثياب الشعر والغزل والحديد، ومن **مرو:** الملاحم، مقانع القز، الإبرسيم القطن، البقر، الجبن، البزر[6]، الشيرج[7] والنحاس، ومن سرخس: الحبوب والجمال ، ومن سجستان: التمور، الزنابيل[8]، الحبال من الليف والحصر، ومن بلخ الصابون، السمسم الأرز، الجوز، اللوز والزبيب، ومن بخارى: الثياب الرخوة، البسط وثياب الفرش الفندقية ومن برقة: يرفع ثياب الصوف و الأكسية ومن صقلية: يجلب الثياب المقصورة الجيدة

---

[1]– مروان عاطف الضلاعين وآخرون، **المرجع السابق**، ص 19 – 20.

[2]– الإصطخري، **المصدر السابق**، ص87

[3]– السمور: ج سماميرهي الناقة النجيبة السريعة، أو هو حيوان بري لحوم يتخذ من جلده فرو ثمين." **أنظر جبران مسعود، المرجع السابق، ص451".**

[4]– الطيالسة: وهو كساء أخضر لحمته أو سداه من صوف يلبسه الخواص من العلماء والمشايخ والقضاة." **أنظر ميخائيل عواد، حضارة بغداد في العصر العباسي، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2010م، ص59."**

[5]– المقدسي، **المصدر السابق**، ص 395، 396.

[6]– البزر: هو نوع من القدر، أو هو الثوب، أو الحب الذي يلقى في الأرض للزراعة." **أنظر جبران مسعود، المرجع السابق، ص172."**

[7]– الشيرج: هو دهن السمسم " **أنظر جبران مسعود، المرجع السابق، ص484** "

[8]– الزنابيل: وهي الوعاء أو القفة." **أنظر جبران مسعود، المرجع السابق، ص421."**

ومن إفريقية: الزيت، الفستق، الزعفران، اللوز، البرقوق، المزاود والأنطاع، ومن الأندلس: البز الكثير، السفن الذي يتخذ منه مقابض السيوف [1].

ويجلب من الصعيد: الأرز، الصوف، التمور، الخل والزيت، ومن تنيس: يرفع الثياب الملونة، ومن دمياط: القصب، ومن الفيوم: الأرز والكتان، ومن الفرما **الحبتان** وهو بلد التجارات. ويرفع من الموصل: الحبوب، العسل، النمسكود[2]، الفحم، الشحوم ، الجبن، المن[3]، السماق[4]، حب الرمان، القير، الحديد، الأسطال، السكاكين، النشاب والسلاسل، ومن سنجار: تصدر فرك اللوز، حب الرمان، القصب والسماق، ومن نصيبين: يجلب شاه بلوط "وهو شيء أكبر من البندق وأطيب"، الفواكه المقددة، الدوايات[5] ومن حران: يجلب القبيط، عسل النحل والقطن، ومن الجزيرة: يجلب الجوز، اللوز ، السمن والخيل الجياد، ومن آمد: ثياب الصوف، الكتان الرومية على عمل الصقلي ومن فلسطين: يجلب الزيت، القطين، الزبيب الخرنوب، الملاحم، الصابون والفوط، ومن بيت المقدس: يجلب الجبن وزبيب العينوني [6].

ومن أبرز السلع المستوردة من الصين: الحرير، الفرند[7]، الكيمخا، المسك، العود السروج...، مصنوعات الخزف، النقود النحاسية، الذهبية والفضية والأدوات الحديدية حيث أن الإنتشار الواسع للمنتجات الصينية على هذا النطاق الذي شمل جميع بلدان

---

[1]– المقدسي، **المصدر السابق**، ص239، 323 – 324.

[2]– النمسكود: هي كلمة فارسية الأصل مكونة من شقين نمك وسود ومعناه لحم مجفف من غير تقديد." **أنظر رينهارت دوزي، تكملة المعاجم العربية، تر جمال الخياط، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2000، ص316."**

[3]– المن: ندى ينعقد على شجر عسلا ويجف جفاف الصمغ، وقد يمون كيل يزن بين180–280مثقال." **أنظر جبران مسعود، المرجع السابق، ص770."**

[4]– السماق: شجر كالبطم له ثمر كالعناقيد يستعمل حبه كتابل في بعض الأطعمة وتتخذ أوراقه للدباغة." **أنظر جبران مسعود، ص449."**

[5]– الدوايات: ج م الدواية قشرة تعلو اللبن أو نحوه."**أنظر جبران مسعود، ص367."**

[6]– المقدسي، **المصدر السابق**، ج1، ص145، 205.

[7]– الفرند: بكسر الفاء والراء هو السيف." **أنظر الفيروز آبادي، المصدر السابق، ص306 ".**

المحيط تقريبا يدل على تنوع هذه السلع وأهميتها بالنسبة لتلك المناطق يعبر كذلك عن مدى قوة النشاط التجاري [1].

وكان المسلمون يستوردون المنسوجات الحريرية والديباج من الصين على الرغم من أنهم كانوا ينتجونه بجودة كبيرة، لأنهم كانوا يستعملونه بسبب النقوش والصور الموجودة عليه وجودته الرفيعة بالإضافة إلى إستيراد مناديل الغمر والمماطر المشمعة [2].

ومن واردات **إيران** المنسوجات الصوفية من بسط، طنافس وسجاجيد، فواكه وسكر ومن بلاد ماوراء النهر: القطن، المنسوجات الحريرية والصوفية، فرو السمور، السنجاب ، الفنك الرقيق التركي، الأسلحة والكاغط، ومن بلاد الشام: زيت الزيتون، السكر، الزجاج والفواكه ومن اليمن: الآدم، الزرافات، الجواميس، العقيق، ومن شمال إفريقيا: اللبود[3] البرود[4] الثياب الصوفية الرقيق، الجواري، السيوف و البزاة السود [5].

ومن بلاد الصقالبة يجلب الرقيق الذي يتخذ منه الخصيان، الفراء، العسل وشمع العسل **ومن** الغرب المسيحي في عهد الأسرة الكارولنجية يجلب السيوف، الخيول والجلد البلغاري المدبوغ. ومن بيزنطا: الأقمشة الرفيعة التي أحتفظ البيزنطيون بسر صناعتها مثل الأقمشة الحريرية التي تتغير ألوانها بإنعكاس الضوء وتسمى "هيبوكلامون" بالإضافة إلى الكتان والمواشي المستوردة من أرمينية البيزنطية [6].

2-: السلع المصدرة:

---

[1]- شوقي عبد القوي عثمان، **المرجع السابق**، ص52.

[2]- عبد الرحمان عبد الكريم العاني، **المرجع السابق**، ص 122 -123.

[3]- اللبود: ج ألباد، لبود ولبد وهو الشعر أو الصوف المتلبد، أو هو البساط من صوف مايوضع تحت السرج على ظهر الفرس، أو هو القطعة من القماش يرفع بها صدر القميص." **أنظر جبران مسعود، المرجع السابق، ص683.**"

[4]- البرود: هو عبارة عن ثوب مخطط يلتحف به." **أنظر جبران مسعود، المرجع السابق، ص169.**"

[5]- حمدي حسين علوان التميمي، **المرجع السابق**، ص 319.

[6]- موريس لومبار، **الإسلام في مجده الأول، المرجع السابق**، ص340، 345.

على الرغم من السلع التي كانت تستوردها الدولة العباسية إلا أنها كانت تصدر العديد من المنتجات إلى الخارج منها:

الأقمشة بأنواعها: القطنية والحريرية، المناديل والآزر، العمائم، الستور، المسوج ، البسط التكك، الوسائد، الطيالسة، الثياب الموشية والمقارم، ومن أشهر المنسوجات العراقية الموصلى الذي عرف في أوروبا الوسطى بالموسلين العتابي المعروف بالتابي.

أدوات الزينة: الحناء، ماء الورد والصابون.

الأدوية والأبازير: الدهون، المعاجين، الأدوية، الملح ودهن البنفسج.

الأطعمة والفواكه: الزيت، الرمان، التين، الكامخ[1]، الفواكه المجففة، التمر، الحنطة، الشعير والعسل.

المعادن والآلات والمصنوعات: الخزف، الموازين، الأقلام والحصر.

الحيوانات: الخيل الأصيلة، الدراج والسماني [2]، وقد أتخذت لهم مراكز تجارية مهمة داخل العراق للقيام بأعمال التجارة أهمها مدينة البصرة التي كانت تعتبر مدينة الدنيا ومعدن تجارتها وأموالها، حيث كانت تصدر عن طريقها كافة السلع والبضائع إلى سائر أقطار الأرض، وكانت تأتيها المراكب التجارية المحملة بمختلف السلع، ونشطت الحركة التجارية في مدينة الأبلة وهي ميناء صغير تقع عند فم نهر البصرة الذي يتفرع منها نهر الأبلة حيث كانت السفن التجارية ترسو فيه[3].

---

[1]– الكامخ: ج كوامخ مايجعل مع الخبز فيطيبه وخص بالمخلالات." أنظر جبران مسعود، المرجع السابق، ص655."

[2]– إبراهيم سلمان بكروي، طبقات مجتمع بغداد في العصر العباسي الأول، ط1، مؤسسة المحيط الإعلامية، الكويت 1983، ص78.

[3]– نفسه، ص78.

ومن أبرز المنتجات التي تصدرها الدولة العباسية إلى الأقاليم المجاورة وخاصة **الصين** هي: العاج، الكندر[1] والفصوص الصقليبية حيث كانوا يتحلون بها ويعتقدون أنها تقي من شر الحسد [2].

وفي العصر العباسي الأول كان المسلمين يصدرون الشعير، الحنطة، الأرز،الفاكهة زهور مازندران المشهورة، السكر، الزجاج، الحرير، الأقمشة الصوفية والكتانية والحريرية الزيت، العطور "كماء الورد"، الزعفران، ماء السوسن "، زيت البنفسج...[3].

إشتهرت مدينة **البصرة** بإنتاج المنسوجات القطنية خاصة البز والخز وكانا هاذان النسيجان يصدران إلى مختلف الأقاليم وتميزت كذلك بصناعة العطور الجميلة كالبنفسج والماورد وإختصت مدينة **الأبلة** بصناعة العمائم الجيدة [4].

وللإشارة فإنه لا توجد إحصائيات دقيقة حول الفارق بين قيمة الصادرات والواردات، إلا أنه مايمكن قوله أن التجارة في العالم الإسلامي في الفترة الممتدة من ق2-8ه/5-11م هي تجارة متكافئة ومتوازنة بين قيمة الصادرات والواردات لأنه في ذلك الحين جميع بلدان العالم متقاربة في التطور الإقتصادي [5].

ويرجع سبب إزدهار حركة الإستيراد والتصدير بين الدولة العربية مع الدول الأخرى إلى[6]

1: سهولة المواصلات بين حاضرة الخلافة العباسية "بغداد" وبين بلدان الشرق والغرب.

---

[1]- الكندر: هو ضرب من العلك نافع لقطع البلغم." أنظر الفيروزآبادي، المصدر السابق، ص472".

[2]- شوقي عبد القوي عثمان، المرجع السابق، ص53.

[3]- حمدي حسين علوان التميمي، المرجع السابق، ص 314.

[4]- عبد الجبار ناجي، المرجع السابق، ص135.

[5]- عبد الحكيم غنتاب الكعبي، التجارة في العصر الإسلامي الوسيط. رؤية منهجية في الإشكاليات والمصادر، مجلة دراسات تاريخية، العدد14، جامعة الموصل، كلية التربية، قسم التاريخ، العراق، 2013، ص141.

[6]- عبد الباسط مصطفى مجيد الرفاعي، المرجع السابق، ص 405.

2: ثراء الخلفاء العباسيين وإمتلاكهم للأموال ورغبتهم في الحصول على أجود السلع والبضائع.

3: حب العراقيين وشغفهم بالأسفار والمغامرة وخاصة أهل البصرة.

4: الفتوحات الإسلامية ساهمت في تطور الدولة الإسلامية التي إمتدت من أواسط آسيا حتى المحيط الأطلسي.

ويعتبر المجتمع العربي الإسلامي الواسطة التجارية بين أهم مركز للإنتاج التجاري وهو"الشرق" وأهم مركز للإستهلاك وهو "الغرب"، حيث كانت مختلف السلع والبضائع تأتي من الهند وجزرها ومن الصين ومن شرقي إفريقيا عبر المحيط الهندي الذي كانت تسيطر عليه العرب ثم تسير عبر طرق ثلاث، أما الطريق الأول الخليج العربي فبلاد العراق فسوريا فالساحل الشرقي للبحر المتوسط وصولا إلى أوروبا ومدنها التجارية [1].

أما الطريق الثاني يمر عبر بلاد اليمن فالطريق التجاري المتجه شمالا مارا بمكة إلى بلاد الشام نحو موانيء شرقي البحر المتوسط، والطريق الثالث عبر البحر الأحمر فصحراء مصر الشرقية فنهر النيل ثم البحر المتوسط فمدن أوروبا التجارية وموانئها، وهذه الطرق التجارية الثلاث هي أحد مسالك تجارة العالم [2].

-المبحث2: نظام الحسبة ودورها في ضبط العملية التجارية:

عملية الرقابة على الأسواق من أهم الوسائل التي ساهمت في تنظيم حركة التجارة بها، من خلال تلك المهمة التي يقوم بها المحتسب بإعتبار أن نظام الحسبة كان له دور فعّال في فرض القواعد الأساسية للتعامل في الأسواق وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ومنع أي معاملة مشبوهة أو محرمة، هذه الإجراءات كان من نتائجها أن جعلت من الأسواق مركزا فعالا في تنشيط التجارة الداخلية، كما أصبحت الأسواق فضاءا واسعا ومسرحا رحبا

[1]- برهان زريق، **الحضارة العربية الإسلامية**، ط1، وزارة الإعلام السورية، سوريا، 2016، ص285.

[2]- نفسه، ص286.

لمختلف السلع والبضائع التي تتوفر فيه، وقد كانت مدينة بغداد بأسواقها مركزا تجاريا مهما في العصر العباسي الأول تستقبل مختلف البضائع التي تأتيها من الأقاليم المجاورة وكانت بمثابة سوقا عالميا نظرا لما تتوفر عليه من منتجات منها المحلية وكذا مما يرد إليها مع مختلف القوافل التجارية التي تتوجه إلى أسواقها لتصريف بضائعهم، وذلك نظرا للمكانة التجارية التي حازت عليها مدينة بغداد. ومن أبرز العوامل التي جعلت من أسواق بغداد قبلة لمختلف التجار هو التنظيم المحكم والنظام السائد فيها بفضل المحتسب الذي كان يراقب ويعزر ويؤدب كل مخالف في السوق.

مفهوم الحسبة والسوق:

1-مفهوم الحسبة:

أ. لغة: الحسبة بالكسر: الأجر. وإسم من الإحتساب ج كعنب؟، ويقال شخص حسن الحسبة. أي حسن التدبير[1].

وتعني كذلك عند بعض اللغويين الإنكار والإحتجاج. كأن يقال مثلا إحتسب فلان على فلان أي إحتج عليه[2].

وفي المحكم: أحتسب فلان، أي أنكر عليه قبيح عمله، وأنه يحسن الأمر أي جيد التدبير والنظر[3].

ب.اصطلاحا:

[1]-الفيروز آبادي، المصدر السابق، ص74.

[2]-أحمد صبحي منصور، الحسبة. دراسة أصولية تاريخية، ط1، مركز المحروسة، الجزائر، 1995، ص 7.

[3]-عبد الحي الكتاني، نظام الحكومة النبوية " التراتيب الإدارية "، تحقيق عبد الله الخالدي، ط2، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، دس، ج1، ص 239.

يعرفها الماوردي بقوله: "هي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه، ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله". لأن موضوع الحسبة كما يرى الماوردي هو إلزام الحقوق والمعونة على إستيفاؤها[1].

ومن مهام المحتسب على الأسواق هي: "... وينهى عن الخيانة وتطفيف المكيال والميزان والغش في الصناعات والبياعات، ويتفقد أحوال المكاييل والموازين وأحوال الصناع الذين يصنعون الأطعمة والملابس والآلات فيمنعهم من صناعة المحرم... ويمنع صاحب كل صنعة من الغش في صناعته، ويمنع من إفساد نقد الناس وتغييرها... وإذا حرم السلطان سكة أو نقد منع من إختلاطه بما أذن في المعاملة به"[2].

ويكمن دور المحتسب على الأسواق كذلك في مراعاة تعاليم الشريعة الإسلامية، ويشرف على نظام الأسواق ويحول دون بروز الحوانيت حتى لايعيق حركة المارة ويستوفي الديون من المدينين، كما يعاقب كل من يخالف أحكام الشرع و يرفع الأثمان ويمنع التعدي على حدود الجيران[3]، لأن الهدف من وراء اتخاذ وظيفة الحسبة هي من أجل تحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها وأنها ترجح خير الخيرين وتدفع شر الشرين[4].

ومن الشروط الواجب توفرها في الشخص الذي يتولى مهمة الحسبة. هي أن يكون المحتسب حرا عادلا ذا رأي وصرامة، وأن يكون على علم بالمنكرات الظاهرة. لذلك لا يتولاها إلا شخص وجيه في دينه ودنياه[5]، لأن وظيفة الحسبة تعتبر من الوظائف الدينية تقوم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث أن المحتسب يحول دون حدوث أي

---

[1]–الماوردي. أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب "ت450ه"، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تحقيق أحمد مبارك البغدادي، ط1، دار إبن قتيبة، الكويت، 1989، ص 315، 317.

[2]– ابن القيم الجوزية . أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب"ت751ه/1350م" ، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، تحقيق نايف بن أحمد الحمد، دار عالم الفوائد، دط، مجلد 2، ص627، 628.

[3]–حسن إبراهيم حسن وعلي إبراهيم حسن، **النظم الإسلامية**، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، دس، ص 298.

[4]–إبن تيمية، **الحسبة**، دط، ص 3.

[5]–أبو زيد شلبي، **تاريخ الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامي**، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 2012، ص 119.

معاملة محرمة يمكنها أن تحدث في الأسواق، فمثلا يمنع التجار من أهل السوق من تجاوز وزن الحمولة المعتادة في السفن وحتى على الدواب، وكل هذه الأعمال منوطة بشخص وعمل المحتسب الذي وكلت له مهمة مراقبة كل ما يحدث في الأسواق"[1].

وكان للمحتسب أعوانا يساعدونه وينوبون عنه في المدن والأعمال ويطوفون على أرباب الحرف والمعايش ويضبطون النظام في الأسواق[2]، ويستمر في المراقبة لمنع الغش والتدليس ويجب أن يكون خبيرا بحيل وتصرفات أهل الصنائع المشبوهة ولا يحق له التسعير[3] كما جاء في قوله صلى الله عليه وسلم عندما طلب منه الصحابة التسعير في السوق قال: "إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق وإني لأرجوا أن ألقى ربي وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال ".

وكان للحسبة دار خاصة بها حيث يطلب إليها التجار لإختبار مكاييلهم وأوزانهم وإن ثبت في حق تاجر خلل في مكياله ألزمه المحتسب بإصلاحه أو شراء غيره[4]، ومن مهام الإمام تعيين محتسبين غير ممنوعين ولا مدفوعين، ويحق له أن يختبر الموازين والمكاييل لكل من يتهم بالتطفيف ويحق له الردع والعقوبة[5].

ويجب على المحتسب أن يتميز بالإخلاص والتجرد وأن يطبق حدود الله فيمن ثبت في حقه مخالفة، وأن يكون ذا رفق وحلم، لأن المحتسب ليس مهمته الإنتقام ولا غايته إيذاء

---

[1]–إبن خلدون عبد الرحمن "ت808ه "، **كتاب العبر**، مراجعة سهيل زكار، ط1، دار الفكر، بيروت، 2001، ج1 ص 280، 281.

[2]–أبو زيد شلبي، **المرجع السابق**، ص 119.

[3]–محمد عبد القادر أبو فارس، **القاضي أبو يعلى الفراء وكتابه الأحكام السلطانية**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، دس ص417، 418، 485.

[4]–أبو زيد شلبي، **المرجع السابق**، ص 119.

[5]– الجويني . إمام الحرمين أبو المعالي"ت478ه/1085م" ، غياث الأمم في التيات الظلم ، تحقيق مصطفى حلمى وفؤاد عبد المنعم أحمد، ط1 دار الدعوة، مصر، 1979، ص 177.

فاعل المنكر وإنما غايته ومهمته حفظ حدود الله[1]، حيث يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: " ان الرفق لايكون في شيء إلا زانه ولا نزع من شيء إلا شانه "[2].

2- مفهوم السوق:

لغة: هو موضع البياعات[3] وهو لفظ عام يدل على المكان الذي تحدث فيه عملية البيع والشراء شرط أن يكون المبيع مباح شرعا أي بمعنى بيع مشروع قائم على تقوى الله وحكم شريعته لا يشوبه أي معاملة غير مشروعة كالربا وغيرها[4].

والسوق هو مركز المدينة الاقتصادي مع عامة أهله التقليديين من حرفيين وأيد عاملة حرة أو عبيد، وكذا الدلالين الوسطاء والحمالين..."[5] لذلك كانت الأسواق تمثل منذ القدم المكان الذي يجتمع فيه الناس بغية تبادل مختلف السلع والبضائع[6].

الحسبة في العهد الإسلامي:

كانت أغلب القوافل التجارية العالمية تمر عبر بلاد العرب لأنها تربط مناطق الإنتاج " **المنطقة الاستوائية** " ومناطق الإستهلاك " **بلاد ما بين النهرين" وبلاد الشام وشمال إفريقيا وأوروبا،** وإشتهرت الجزيرة العربية بالعديد من الأسواق لعل أبرزها: **دومة الجندل والمشقر وصحار "عمان".** ونظرا للإرتباط العرب بمكة كانت أسواقها من أشهر الأسواق التي يجتمع فيها العرب وغير العرب، وعند هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة إتسع نشاط الأسواق بتوسع النشاط التجاري وظهرت العديد من الأسواق من بينها

---

[1]-إبن تيمية، الحسبة، دط، ص 13، 14.

[2]-رواه مسلم، باب البر والصلة والآداب 2594، أبو داود، باب الأدب 4808، رواه أحمد 125/6.

[3]-الزبيدي محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس، تحقيق مصطفى حجازى، وزارة الإعلام، الكويت، 1987 ،ج25 ص482.

[4]-أبو بكر أحمد بن محمد الخلال "ت311"، الحث على التجارة والصناعة والعمل والإنكار على من يدعي التوكل في ترك العمل والحجة عليهم في ذلك، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1995، ص46.

[5]-موريس لومبارد، الجغرافية التاريخية للعالم الإسلامي، المرجع السابق، ص200.

[6]-أمين عبد الله الشقاوي، التجارة والأسواق. نصائح وأحكام، شبكة الألوكة، الرياض، 2015، ص29.

سوق بنو قينو قاع حيث تذكر المصادر التاريخية أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يتردد عليه مع أبي هريرة[1].

وبظهور الإسلام وقيام الدولة الإسلامية برز دور الأسواق كوسيلة مهمة في الحياة العامة لذلك لم يكتف المسلمون بأسواقهم القديمة بل سعوا إلى بناء عدة أسواق في الأمصار المفتوحة. حيث كان الرسول صلى الله عليه وسلم يقوم بمهمة الإشراف على الأسواق بنفسه فكان كثير التردد عليها ليتفقدها ويتابع أحوال الناس فيها، وكان صلى الله عليه وسلم على علاقة طيبة بأهل السوق تميزت بالود والتسامح[2]، ومارس الرسول صلى الله عليه وسلم الحسبة تنفيذا لقوله تعالى: " ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون" [3].

حيث روى مسلم عن أبي هريرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم مر على صبرة طعام فأدخل يده فنالت أصابعه البلل فقال: ما هذا يا صاحب الطعام؟ قال: أصابته السماء يا رسول الله. قال: أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس. من غش فليس منا ". وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يعين من ينوب عنه في الإشراف على الأسواق، حيث عين سعيد بن العاص على سوق مكة وعين عمر بن الخطاب على سوق المدينة [4].

وعند إنتقال الخلافة إلى العباسيين إهتمتوا بالأسواق ولم يدعوا أمر مراقبتها وفرض الأمن والنظام للمحتسب فحسب بل إن الخلفاء كانوا يباشرون مهنة الإحتساب بأنفسهم، فقد كان الخليفة المنصور"136-158ه" يتابع بنفسه الأخبار الواردة عن الأسواق والأسعار في كل يوم[5].

---

[1]-سحر يوسف القواسمي، **التجارة ودولة الخلافة منذ فترة الرسالة حتى أواخر الدولة الأموية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، إشراف جمال جودة، كلية الدراسات العليا، قسم التاريخ، فلسطين، 1999، ص111، 112.

[2] إقبال أحمد زكريا العزاوي، **المرجع السابق**، ص 23، 27، 28.

[3]-**سورة آل عمران، الآية 104.**

[4]-أبو زيد شلبي، **المرجع السابق**، ص119.

[5]-مروان عاطف ربيع الضلاعين، **المرجع السابق**، ص156،157.

وهنا لابد من بيان أن وظيفة المحتسب تبلورت معالمها في عهد الخليفة المهدي"159-169ه" بعدما إنتظمت أحوال المدن الإسلامية الأمر الذي أدى إلى توسع الأسواق وتخصصها وإزدهرت بذلك التجارة وظهرت النقود الزائفة بفضل مراقبة المحتسبين وأصبح المحتسب يتقاضى راتبا شهريا، ولم يقتصر الخليفة المهدي على المحتسب فحسب بل إتخذ له أعوانا يساعدونه، وكان الخليفة هارون الرشيد"170-193ه" يطوف في الأسواق متنكرا بزي التجار لمعرفة مايدور فيها وأمر بإمتحان شيوخ البزازين والعطارين والنحاسين لمعرفة مدى أهليتهم للحرفة ومن لم يثبت جدارته عزل وعين غيره [1].

أما الخليفة المأمون"198-218ه" لم يكن هو الآخر أقل إهتماما من غيره من الخلفاء بأمر السوق حيث أمر بإتخاذ كيل القفيز[2] يسع 8 مكاكيك[3] وأجبر التجار على إستخدامه عندما علم أن بعض التجار يغشون في الكيل ويأخذون أموال الضعفاء، وبلغ من إهتمام الخلفاء العباسيين بمؤسسة الحسبة أن جعلوا لها جهازا ضخما قدرت نفقاته بأربعمائة وثلاثين ألفا وأربعمائة وتسعة وثلاثين دينار وغدا المحتسب يتقاضى مائتين دينارا شهريا[4]، لأن القرآن الكريم حث على ضرورة إيفاء الناس حقهم وعدم بخسهم أشياءهم وحذر من التطفيف في المكاييل والموازين حيث قال عز وجل: "ويل للمطففين. الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون. وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون. ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ليوم عظيم"[5]

---

[1]- نفسه ، ص 157، 158.

[2]-القفيز: هو من المكاييل التي أختلف الناس في تقديرها حيث تبلغ 24.480كغ. " أنظر علي جمعة محمد، المكاييل والموازين الشرعية، ص39-40 ".

[3]-المكوك: إسم لمكيال أختلف في مقداره، لكن الراجح عند الحنفية يبلغ 4570.5غ "أنظر علي جمعة محمد، المرجع السابق، ص43-44 ".

[4]-مروان عاطف ربيع الضلاعين، المرجع السابق، ص 158.

[5]-سورة المطففين، الآية 1-4.

وقال أيضا: " أوفوا الكيل. ولا تكونوا من المخسرين"[1].

وكانت الأسواق في العهد العباسي لها أماكن مخصصة وجعلت لكل حرفة أو صنعة سوق يختص بها، وشيدت بالمدينة مباني عمرانية ذات نشاط تجاري كبير وضع أساسه بين نهر الرصافة ونهر عيسى، لأن الهدف الأساسي من وراء تنظيم الأسواق هو من أجل ضبط التعامل فيها ولخلق جو المنافسة من خلال العرض والطلب، وبذلك تتحقق مصالح البائعين والمشترين في الأسواق[2].

لأن من أهم مظاهر تقدم أي مجتمع إنساني هو التخصص في العمل والمعرفة الذي ظهر في بداية بناء المجتمع الإسلامي وما صاحبه من تقدم مادي وفكري، لكن بلغ أوج تطوره في العصر العباسي وخاصة في مدينة بغداد وظهر هذا التطور في التخصصات الحرفية ومختلف الصناعات وكذا الأعمال التجارية المختلفة [3].

حيث يروي الجاحظ قصة تبين مدى التخصص في الصناعات حيث جلب الجاحظ نجارا ليثبت له بابه الخشبي فأعجب الجاحظ بعمله في تعليق الباب وأوصى النجار الجاحظ بأن يحضر رجل عارف بصنعته لكي يعلق الرزة فقال: "... قد جودت الثقب ولكن أنظر إلى نجار يدق فيه الرزة، فإنه إن أخطأ بضربة واحدة شق الباب..."، وهنا علق الجاحظ قائلا: "... فعلمت أنه يفهم صناعته فهما تاما..."[4].

وسبب نقل الخليفة المنصور الأسواق من مدينة بغداد إلى باب الكرخ هو أن الخليفة عين رجلا على حسبة أسواق بغداد يدعى أبو زكرياء يحي بن عبد الله وكان ذلك سنة 157 ه/774م وفي ذلك الوقت كان الخليفة يلاحق من خرج مع محمد وابراهيم بن عبد

---

[1]-سورة الشعراء، الآية 181.

[2]-جريبة بن أحمد بن سينان الحارثي، المرجع السابق، ص535.

[3]-وديعة طه النجم، المرجع السابق، ص44.

[4]-نفسه ، ص44.

الله وكان أبو زكرياء يحرض السفلة للتشغيب وإثارة الفتن في المدينة فأرسل الخليفة المنصور إليهم أبو العباس الطوسي فأخمد تمردهم وحبس أبو زكرياء [1].

وبلغ من إهتمام الخلفاء العباسيين بالأسواق أن قاموا بتطوير النشاط الزراعي من خلال إقامة المشاريع الإصلاحية لصالح الزراعة والمزارعين من خلال شق القنوات ورفع الضرائب حيث كانت المحاصيل والمنتوجات الفلاحية تتدفق إلى الأسواق بكثرة منها: القمح والشعير الأرز، البلح، السمسم و التفاح...[2].

والجدير بالذكر أن نظام الحسبة في فترة الحكم العباسي الأول يشبه نظام أمانة العواصم والبلديات اليوم مع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[3]، لأن الحسبة كانت تعرف بالشرطة البلدية حيث كانت برئاسة ضابط يعرف بالمحتسب وهذا المنصب المهم الذي أنشأه الخليفة المهدي ظل قائما منذ ذلك الحين في البلاد الإسلامية مع الإختلاف في التسمية، وكان المحتسب هو المسؤول الأول على الأسواق والإحصاء العام حيث كان يطوف المدينة مع أعوانه كل يوم للتأكد من تنفيذ أوامر الشرطة ويفتش الأرزاق ويختبر المكاييل والموازين[4]،حيث كانت الحسبة من مهام القاضي وبتطور الدولة العباسية أصبحت وظيفة الحسبة وظيفة مستقلة لوحدها يعين عليها من يكون أهل لها [5].

لأن إزدهار أي نشاط تجاري يرتبط في الغالب على عملية المواصلات لإيصال مختلف السلع والبضائع إلى الأسواق، بالإضافة إلى ضرورة وجود محطات وخانات لإستراحة المسافرين وتوفير المبيت والمأكل والملبس، وتتميز هذه الخانات التي توجد في المحطات

---

[1]–الطبري، المصدر السابق، ج7، ص653،654.

[2]–محمد صديق حسن، الحياة الإجتماعية والإقتصادية للطبقة العامة في المجتمع العراقي في العصر العباسي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، العدد4، قسم التاريخ، العراق، مجلد 5، ص1061–1068.

[3]–إبن الساعي "ت674ه"، الجامع المختصر في عنوان التواريخ وعيون السير، ط1، المطبعة السريانية الكاثوليكية بغداد، 1934، ص33.

[4]–سيد أمير علي، المرجع السابق، ص362،363.

[5]–أحمد القطان ومحمد طاهر الزين، هارون الرشيد. الخليفة المظلوم، ط1، دار الإيمان، الإسكندرية، 2001 ص128.

على طول الطرق التجارية في الشرق وكذا الخانات الموجودة في المدن لنزول التجار كما هو الحال في مدينة شهرستان[1] التي تتميز بوفرة كبيرة في الخانات التي تحتويها، وكذا خانات الصحراء مثل خان آزاذمرد [2].

ولعبت الأسواق في العصر العباسي دورا مهما في الدخل وأصبحت أحد عائدات الدولة حيث أمر الخليفة المهدي بجباية أسواق بغداد وفرض عليها الأجرة وعين سعيد الحرشي على رأس هذه الوظيفة فكان أول من جبى ضريبة أسواق بغداد للخليفة المهدي[3]، كما برز دور الأسواق في العصر العباسي كعنصر فعال في تنشيط حركة التجارة الداخلية [4].

وكانت المعاملات التجارية في العصر العباسي الأول تقوم وفق نظام النقدين الدينار الذهبي والدرهم الفضي، كما أن أوزان الدنانير الذهبية إختلفت إلا أنها لم تزيف رغم الأزمات المالية حيث أن الرعية كانوا شديدي الحرص في فحص هذه الدنانير لأنهم يدخرونها، وكان الدينار المغشوش سرعان مايقل من السوق، وفي الأندلس ومصر كان الدينار الذهبي أساس المعاملات التجارية وكانت الدراهم الفضية أكثر عرضة للغش من الدنانير، لأن الفضة كثيرا ما كانت تخلط بالنحاس والبرونز وكان المشرفون على السكة ينقصون من قيمة الفضة في الدراهم أحيانا لذلك إختلفت قيمة الدراهم الفضية عن الدنانير[5].

والجدير بالذكر أن مهمة من يشرف على الأسواق هو منع الغش والتدليس وله أن يعاقب من ثبت في حقه مخالفة، ومن الوسائل التي يستعملها المحتسب لمعاقبة المخالفين هي **السوط** حيث يجب أن يكون متوسطا بين الغلظ والرق ولا يؤلم الجسم ويكون من الجلد

---

[1]–شهرستان: هي إحدى مدن أصبهان، وهي 12مدينة وشهرستان من مشاهيرها. " أنظر الروض المعطار في خبر الأقطار، ص351 ".

[2]–عبد الرحمان الجبر، المرجع السابق، ص341–342.

[3]–اليعقوبي ، المصدر السابق، ص343.

[4]–عبد العزيز الدوري، العصر العباسي الأول. دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي، المرجع السابق، ص97.

[5]–محمد عبد الله عودة وآخرون، مختصر التاريخ الإسلامي، ط1، دار هومة، عمان، 1989، ص 108.

بالإضافة إلى **الدرة** التي تصنع من جلد البقر أو الجمل وتملأ بنوى التمر وتستخدم للضرب أما **الطرطور** يكون من اللبد المنقوش بالخرق البالية مكللا بالودع والأجراس وأذناب الثعلب أما أساليب العقاب التي يستعملها المحتسب فكانت التعزير بالقول، وكذا التوبيخ والضرب بالسياط دون تجاوز الحدود والضرب بالدرة والتشهير بالأسواق والنفي[1].

وهنا لابد من بيان أن حركة الأموال في الأسواق هي التي ساهمت بدورها في تنشيط وتحفيز الوضع الاقتصادي العام وبهذا عم النفع على الكل بما فيهم البائعين والمشترين كذلك أن حركة الأموال في الأسواق لها تأثير كبير في عملية العرض والطلب إما بالزيادة أو بالنقصان على حسب كمية التدفق وبالتالي يؤثر في الأموال[2]، حيث يقول الجاحظ في هذا الصدد في كتابه "التبصر بالتجارة" ما نصه: " وقالت الفرس: الرابح في كل سوق هو البائع لما ينفق فيها[3]

بعض النماذج عن الأصناف التجارية التي تمارس عليها الحسبة:

ومن مهام المحتسب هي: " من تسند اليه لايكون الا من وجوه المسلمين وأعيان المعدلين لأنها خدمة دينية... ويطوف نوابه على أرباب الحرف والمعايش وغيرها ويأمر نوابه بالختم على قدور الهراسين ونظر لحمهم ومعرفة من جزاره وكذلك الطباخين..."[4].

إنطلاقا مما سبق ذكره يتضح لنا أن الإشراف على أصحاب الصناعات والمعايش المختلفة التي تدار في الأسواق هي من مهام المحتسب وفي هذا الصدد سوف نتعرض لذكر بعض الأصناف التجارية التي تمارس عليها الحسبة:

أ-الحسبة على الحبوبيين والدقاقين:

---

[1]-مروان عاطف ربيع الضلاعين، **المرجع السابق**، ص 173، 174.

[2]-رفعت فيصل إبراهيم العزي، **الجاحظ وآراؤه الإقتصادية في ضوء كتابه التبصر بالتجارة**، رسالة ماجيستير، إشراف عبد الباسط عبد الرزاق حسين، جامعة ديالى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2014، ص129.

[3]-الجاحظ، **التبصر بالتجارة، المصدر السابق**، ص2.

[4]-إبن الطوير "ت617ه"، **نزهة المقلتين في أخبار الدولتين**، تحقيق أيمن فؤاد سيد، ط1، دار صادر، بيروت 1992، ص116،117.

حيث يحرم المحتسب إحتكار الغلة ويمنعهم من تخليط رديء الحنطة بجيدها ولا عتيقها بجديدها فإنه تدليس على الناس، واذا دعت الحاجة إلى غسل الغلة جففت بعد غسلها تجفيفا بليغا ثم بيعت منفردة، كما أن المحتسب يلزم الدقاقين بغربلة الغلة من التراب وتنقيتها من الزوان وتنظيفها من الغبار قبل طحنها[1].

ب-الحسبة على الخبازين:

يكتب المحتسب في فترة أسماء الخبازين وأماكن محلاتهم فإن الحاجة تدعوه لمعرفتهم حيث يأمرهم بنظافة أوعية الماء وتغطيتها وغسل المعاجن ونظافتها وما يغطى به الخبز وما يحمل عليه، ويمنع العجان من العجن بركبتيه ولا بقدميه ولا بمرفقيه لأن في ذلك مهانة للطعام وربما يقطر شيء من عرق إبطيه وبدنه، كما يجب أن يشد على جبينه عصابة بيضاء حتى لايعرق فيقطر منه شيء في العجين ويجب حلق شعر ذراعه[2].

ت-الحسبة على الجزارين والقصابين:

يستحب أن يكون الجزار مسلما بالغا عاقلا يذكر إسم الله على الذبيحة وأن يستقبل القبلة حيث أن المحتسب يلزم الجزار عند الذبح بقطع الودجين والمريء والحلقوم ولا يشرع في السلخ مباشرة بعد الذبح حتى تخرج روح الذبيحة، كما يمنع المحتسب النفخ على لحم الشاه بعد السلخ لأن نكهة الآدمي تغير اللحم وتزفره. أما القصابون فيمنعهم المحتسب من إخراج توالي اللحم من حد مصاطب حوانيتهم لما فيه آذية للمارة[3]، وفي هذا الصدد يقول إبن الديبع مانصه:"من المنكرات المعتادة في الأسواق... منع وضع الأسطوانات

---

[1]-الشيزري عبد الرحمان بن نصر، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ط1، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة، 1946، ص21.

[2]-نفسه، ص22.

[3]-نفسه ، ص27، 28.

والدكات..."[1]، كما أن المحتسب يأمر القصابين بعزل لحوم الماعز عن لحوم الضأن ولا يخلطون بعضها ببعض ولا اللحم السمين باللحم الهزيل[2].

ث-الحسبة على صناع الزلابية:

يجب أن يكون مقلى الزلابية من النحاس الأحمر الجيد، ويكون ثلث دقيق الزلابية ناعما وثلثاه سميذا خشكنانيا[3] لأن إذا كثر فيه السميد زادت الزلابية بياضا وخفة في الوزن ونضجا غير أن السميد يشرب من الزيت أكثر من الناعم فلهذا يكرهونه، وأما سواد الزلابية فقد يكون من وسخ المقلى أو من دقيقها الناعم الذي لاسميذ فيه، لذلك يجب على المحتسب أن ينكر عليهم ذلك [4].

كذلك يجب على المحتسب مراقبة أصحاب الصناعات الذين يغشون في النقود والجواهر والعطر وغير ذلك، بالإضافة كذلك أنه يمنع تلقي السلع قبل أن تدخل إلى السوق وهو ما يعرف بتلقي الركبان وقد نهى عنه الرسول صلى الله عليه وسلم لما فيه من تغرير للبائع كما أن من مهام من يتولى وظيفة الإشراف على الأسواق منع إحتكار السلع وخزنها إلى وقت إنقطاعها فيخرجها ويبيعها بالسعر الذي يريد، حيث يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "الجالب مرزوق والمحتكرملعون"[5]، ويأمر المحتسب أهل السوق بكنس الأرض وتنظيفها من الأوساخ والطين المجتمع وغير ذلك مما يضر بالناس[6].

---

[1]- **بغية الإربة في معرفة أحكام الحسبة**، تحقيق طلال بن جميل الرفاعي، ط1، جامعة أم القرى، السعودية، 2002، ص73.

[2]-الشيزري، **المصدر السابق**، ص 28.

[3]- خشكنانيا: أو خشكنانج: هو دقيق الحنطة إذا عجن وبسط وملئ بالسكر واللوز والفستق وماء الورد وجمع وخبز قطايف أو بقلاوة وأهل الشام يسمونه المكفن." **أنظر الصابي. أبو الحسن الهلال بن المحسن، تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتب الأعيان، دب، دس، ص452** ".

[4]- الشيزري، **المصدر السابق**، ص25، 26.

[5]-إبن تيمية. أحمد بن عبد الحليم، **الحسبة في الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية**، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، دس، ص20، 30.

[6]-الشيزري، **المصدر السابق**، ص 14.

-المبحث3: النشاط التجاري الخارجي:

-أولا: التجارة مع الهند والصين:

-1: الهند:

كان لتطور البحرية الإسلامية في المحيط الهندي دورا كبيرا في توسيع النشاط التجاري حيث أتاح هذا التطور ولوج تجارة الهند إلى أسواق العراق[1] وتعتبر مادة الساج من أهم المواد التي تستعمل في تسقيف البيوت في مدينة البصرة، وهذه المادة تستورد من الهند ويعاد تصديرها بكميات ضخمة إلى الأقاليم المجاورة لمدينة البصرة. كما أن هذه المادة تستخدم لتسقيف بيوت الأثرياء، وفي صنع الأبواب وإزارة الحيطان وعمل الآثاث أو لبناء المساكن وهناك نوعين من الساج، الأول يستخدم في صنع الأبواب ويسمى سليجة والثاني يستخدم للتسقيف، وللإشارة فإن الساج المستورد من الهند هو مربع الجوانب[2].

وكان يخرج من البحر اليماني المسمى ببحر هركند "خليج البنغال حاليا" بلغة أهل الهند العنبر الوفير ذو الرائحة الطيبة[3]، وتعتبر مدينة بلهاري أحد أبرز وأكبر مدن الهند في رواج التجارة بها، حيث كان يرتادها تجار الهند، خراسان والعراق و كانت تحتوي على المسك بكثرة [4].

---

[1]- إيناس حسني البهجي، **تاريخ الدولة العباسية**، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2017، ج1، ص182.

[2]- زاجية عبد الرزاق حسن الإبراهيم، **البيت البصري في العصر العباسي**، مجلة دراسات البصرة، العدد31، جامعة البصرة، كلية الآداب، العراق، 2019، ص233-274.

[3]- الإدريسي، **المصدر السابق**، ص65.

[4]- مؤلف مجهول، **المصدر السابق**، ص55.

وكان أحد ملوك الهند يقال له **الجرز** كانت العرب تدخل إلى بلاده بغية التجارة، وكان هؤولاء التجار يطلبون منه خفارا لحراسة قوافلهم من قطاع الطرق واللصوص وتعهد لهم بأنه الضامن لأموالهم إن حل بها شيء وتميز عهده بإنتشار العدل والأمن في مملكته[1].

تذكر المصادر التاريخية أن الخليفة المهدي أرسل سفراء إلى ملوك الهند يدعوهم للإسلام فأسلم كثير منهم وكان من بينهم ملك يقال له **مهراج**[2]، حيث وضح إبن خردذابة أن مهراج هو ملك جزائر البحر الشرقي للهند[3]، كما أن ملوك الهند أرسلوا وفودا إلى الخليفة الرشيد محملين بالهدايا منها قضيب زمرد أطول من ذراع وعلى رأسه تمثال طائر من ياقوت أحمر قدر ثمنه بمائة ألف دينار كما أهدى له سيوف قلعية[4] وكلاب سيورية نسبة إلى مدينة في الهند[5].

وتوالت السفارات في عهد الخليفة المأمون "198-218ه" حيث أرسل ملك الهند رسالة مع وفوده نصها كالتالي: " من دهمي ملك الهند وعظيم أركان المشرق وصاحب بيت الذهب... فأخبارك ترد علينا بفضيلة لك في العلم لم نجدها عند غيرك ونحن شركاؤك في المحبة والرهبة..."، وكانت الهدية جام ياقوت أحمر ووشى ومصليات ومائة مثقال عود هندي وكان عنوان كتابه "صفوان الأذهان"، وفي مقابل ذلك رد عليه الخليفة المأمون في كتابه" ديوان الأدب وبستان نوادر العقول": " إلى ملك الهند... وصل كتابك فسررت لك

---

[1]- البكري . أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد"ت487ه/1097م" ، **المسالك والممالك** ، تحقيق جمال طلبة ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 2003، ج1، ص200 ،201.

[2]- المباركبوري. القاضي أبو المعالي أطهر، **رجال السند والهند**، ط1، دار الأنصار، القاهرة، 1958، ص247.

[3]- إبن خردذابة، **المصدر السابق**، ص17.

[4]- السيوف القلعية: نسبة إلى القلعة التي أستخرج منها الرصاص وهي مدينة باليمن بوادي ظهر به معدن الحديد وإليه نسبت السيوف القلعية " **أنظر ضيف الله بن ذعار العتيبي، الكنى والألقاب على المسكوكات الإسلامية في الجزيرة العربية**، ط1، وزارة الثقافة، هيئة التراث، الرياض، 2021، ص49"

[5]- فينوس هيثم علي، **دور الخلافة العباسية في تقوية النشاط التجاري مع القارة الهندية وتطويره**، مجلة التراث العلمي العربي، العدد1، ص295.

بالنعمة التي ذكرت..."[1]، ونتيجة لهذه السفارات التي تحمل عبارات المودة والإحترام فقد ساهمت في توثيق العلاقات التجارية بين الهند وبغداد، حيث يذكر سليمان التاجر أن معظم ملوك الهند كانوا يقدرون ويحترمون العرب الوافدين إليهم بهدف التجارة وإذا شاهدوا رجل سجدوا له ويقولوا هذا رجل من مملكة بنيت بالتمر[2].

ومن أجل ربط العلاقات التجارية مع الهند أسس الخلفاء العباسيون مراكز تجارية تابعة للساحل الغربي "المالابار"[3] والشرقي من بلاد الهند، كما صار بعض التجار وكلاء في بعض المدن الهندية التي بناها العباسيون كالمنصورة نسبة للخليفة المنصور في بلاد السند[4] وساعد هذا الإجراء على نشوء جاليات إسلامية كبيرة بالهند[5]، حيث ذكر الجاحظ في كتابه "التبصر بالتجارة" أنه كان يجلب من الهند: الببور، النمور، الفيلة، جلود النمر والياقوت الأحمر[6].

وعمد الخلفاء العباسيين الأوائل على عقد إتفاقيات دبلوماسية مع الهند وفرغانة على أساس المنافع والمصالح المشتركة وخاصة النشاط التجاري، فجاءت وفود وسفارات من الجانبين لتزيد من توثيق تلك العلاقات، حيث تذكر المصادر التاريخية أن الخليفة المنصور قام بإرسال سفارات إلى ملك فرغانة مع مولاه الليث وملك فرغانة في تللك الفترة هو فران بن إفراكفون فحاربهم في وقعة كبيرة فاضطر هذا الأخير إلى طلب الصلح فصالحه مولى الخليفة على مال كبير[7]، وعلى مايبدوا أن عهد الخليفة المنصور كان زاخرا بالوفود

---

[1]– ذي النسبين دحية والحسين. أبو علي حسن بن علي سبط الإمام أبي البسام الفاطمي"ت633ه/1234م"، **النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس**، تعليق عباس العزاوي، ط1، مطبعة المعارف، بغداد، 1946، ص50-53.

[2]– فينوس هيثم علي، **المرجع السابق**، ص296.

[3]– المليبار: هو إقليم كبير يشتمل على مدن كثيرة وهي في وسط بلاد الهند" **أنظر ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5 ص227.**"

[4]– السند: هي بلاد كبيرة بين فارس والهند" **أنظر الروض المعطار في خبر الأقطار، ص327.**"

[5]– فينوس هيثم علي، **المرجع السابق**، ص297.

[6]– الجاحظ، **التبصر بالتجارة، المصدر السابق**، ص 6.

[7]– اليعقوبي، **تاريخه، المصدر السابق**، ص328.

لكثرة الصوافي والشواتي والمعروف عنها أنها كانت لإثبات وجود الدولة والعودة بالغنائم لا للتوسع والإستقرار[1].

وننوه إلى أنه في هذه الفترة إزداد نفوذ المسلمين من الإستقرار بساحل مليبار منذ ق 2ه-8م ورحبت بهم الهند كتجار وسهلت لهم السبل للمكوث والتملك، بالإضافة إلى إعطائهم الحرية الدينية [2]، وكانت هناك علاقات تجارية مع الهند والعراق حيث كان يرفع التمر من العراق إلى الهند، ويرفع من بلاد الشام ثياب الحرير والكتان وثياب الصوف باعتبار أن غنم الهند جرداء لاصوف فيها، بالإضافة إلى قليل من زيت الزيتون والقمح يوجه إلى الهند[3].

حيث يذكر أندري كلو أن قوافل التجار المسلمين كانت تتوجه إلى ساحل مليبار أو تسير على طول سواحل السند ومكران وهي محملة بعدة منتوجات منها الملح، أطباق النحاس والفضة، أقمشة القطن والحرير، الطرز وآفاوية العراق وخضاره، وفي الإياب تعود بمنتوجات الهند كالأخشاب، العود، الصندل، أعشاب الصباغة والتداوي كالداذي والورس والقسط والصيلبنج والدار صيني وتعود أيضا بالعنبر والحديد والأسلحة[4].

وهنا لابد من بيان أن علاقة العرب التجارية بالشرق الأقصى وخاصة الهند هي أول محطة وصلتها أقدام العرب برا وبحرا، حيث عرفها أهل العراق منذ القدم، وفي ظل الفتوحات الإسلامية أصبحت الهند جزء من دائرة النفوذ الإسلامي[5]، وكانت التجارة البحرية نشطة مع الهند وذلك لقربها من مدينة العراق، حيث كان بعض الأمراء الهنود أمثال البلهرة أمير الساحل الغربي يشجعون التجارة مع العرب، ومن أهم مراكز التجارة العربية

---

[1]- محمود اللهيبي وإيمان عبد الجبار محمود، **المرجع السابق**، ص179.

[2]- عبد المنعم النمر، **تاريخ الإسلام في الهند**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشروالتوزيع، بيروت، 1981 ص96.

[3]- الزهري، **المصدر السابق**، ص31.

[4]- أندري كلو، **المرجع السابق**، ص287.

[5]- عادل محي الدين الألوسي، **تجارة العراق البحرية مع أندونيسيا**، المرجع السابق، ص51.

في الهند **الديبل** وهو ميناء يبعد بمسافة أربعون كيلو متر تقريبا إلى الجنوب الغربي من مدينة **تاتا** الحالية والمنصورة على نهر السند، وكانت **المولتان**[1] مركزا مهما للتجارة مع الأقسام الداخلية من الهند لأن بها معبدا يقصده الحجاج الهنود من داخل البلاد، وكان التجار يتبادلون السلع مع جزيرة سيلان فيشترون منها الأحجار وخاصة العقيق و التوابل وفي المقابل يأخذون منها البضائع وخاصة النبيذ العراقي[2].

وتميزت العلاقات التجارية بين مدينة البصرة والهند بالحركية والنشاط وذلك نتيجة كثرة وصول السفن الهندية إلى مدينة البصرة حتى سميت ب "أرض الهند"[3]، وإشتهرت الهند كذلك بالعود الذي يضرب به المثل في أمهات الأطياب، ووصفت بأن "بحرها در وجبلها ياقوت وشجرها عود وورقها عطر"، ويعتبر عود المندلى من أحسن أطياب الهند وكلما كان أصلب كان أفخر وأجود وإذا وضع على الثوب بقيت رائحته أسبوع أو أكثر، كما أن سيوف الهند كان يضرب بها المثل في الجودة والصفاء [4].

وتركزت العلاقات التجارية بين العراق والهند في المواد الكمالية الغالية كالبهارات والأفاوية والعاج والأخشاب الصلبة وبعض المنسوجات الحريرية، وللإشارة فإن العملات الخارجية التي كانت تقدر بسعر السوق تعتبر رصيد التجارة الهندية لذلك يجب ألا يغالى في كميتها لأن رصيد التجارة الهندية وهي أعظم إقليم يتاجر مع مدينة البصرة وكان دائما بجانب الهند، حيث كان على البصرة أن تصدر النقود الذهبية إليها الشيء الذي سمح

---

[1]– المولتان: هي ثغر من ثغور المسلمين مما يلي بلاد السند" **أنظر محمد بن عبد المنعم الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، ص564.**"

[2]– عبد العزيز الدوري، **تاريخ العراق الإقتصادي، المرجع السابق**، ص170.

[3]– إبراهيم علي العيساوي، **المرجع السابق**، ص316

[4]– الثعالبي النيسابوري. أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل "ت429ه"، **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب** تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1965، ص533.

بتوسع أعمال الصيرفة في البصرة وزاد الطلب على الذهب، وزادت أهمية الصرافين الذين كانوا يقررون سعر السوق الحر في صرف الذهب والفضة[1].

وكان إرتباط العرب بالهند كان قائما منذ القدم وقد توطدت أواصر الصداقة في القرون اللاحقة، حيث إرتبطوا ببلاد الهند بثلاث طرق رئيسية إحداهما برية والباقيتان منهما بحرية حيث كانت الطرق البرية تصل أهم مراكز الشرق المتمثلة في "سمرقند، دمشق وبغداد " بالهند بواسطة القوافل مارة ببلاد فارس وكشمير، والتجار الذين يفضلون الطرق البحرية يأتون من بلاد الهند إلى موانيء الخليج العربي كميناء سيراف أو كانوا يدورون حول بلاد العرب ويبلغون موانيء البحر الأحمر خاصة عدن[2].

وكانت مختلف البضائع والسلع تصل إلى الخليج العربي ومن ثم ترسل إلى مدينة بغداد ومن ثم ترسلها هذه الأخيرة إلى الأقاليم المجاورة عن طريق القوافل، أما البضائع التي تنزل بعدن ترسل إلى السويس ومن ثم إلى الإسكندرية فإلى جميع مدن سوريا الساحلية، وكان تجار جنوة، فلورنسة وبيزة يجيئون ليبحثوا عن هذه السلع ويرسلونها إلى أوربا، حيث أن السلع المنقولة عبر هذه الطرق كانت تبادل في عدن منتجات الصين والهند بمنتجات بلاد الحبشة ومصر[3].

وبمجرد قيام الدولة العباسية أدى ذلك إلى تغير طرق التجارة تدريجيا عن البحر الأحمر وصارت تسير على طريق الخليج العربي فالبصرة وبغداد وكان هذا التغيير في صالح تجار بلاد الشام الذين تمكنوا من توسعة نشاطهم التجاري في عدة مجالات، كما نشطت التجارة البحرية مع الهند وذلك لقربها من بلاد الشام نسبيا لأن بعض الهنود كانوا يشجعون التجار العرب على تطوير وتوسعة نشاطهم التجاري، أما الطريق البري مع الهند كان

---

[1]– صالح أحمد العلي، التنظيمات الإجتماعية والإقتصادية في البصرة، المرجع السابق، ص229، 266.

[2]– غوستاف لوبون، المرجع السابق، ص571 ،572.

[3]– نفسه، ص572.

طويلا وشاقا حيث إشتهرت بلاد الهند بخيراتها الكبيرة[1] ومن أهم السلع التي تتميز بها: جوز الهند القرنفل، النارجيل والثياب الفاخرة المخملية [2]. إشتهرت مدينة القس[3]كذلك بأنواع الثياب الفاخرة والمآزر الملونة وهي أجود أنواع الثياب التي تصل من الهند وسرنديب "**سيلان**"[4] وكان يجلب الياقوت بمختلف أنواعه وأشكاله، الدر، البلور، السبادج وهي مادة تستعمل لعلاج الجواهر[5].

وأرسل ملك الهند إلى الخليفة هارون الرشيد بسيوف قلعية وكلاب سيورية وثياب من ثياب الهند فلما قدم الوفد بالهدايا قدم له الخليفة مثيلات الهدايا كانت أكثر حسنا ورونقا من حيث الثياب والسيوف إلا الكلاب السيورية فقد أعجب بها الخليفة وقبلها وكانت أقوى من الأسد وفي المقابل أعجب الوفد الهندي بالسيوف وطلبوا من الخليفة أن يهديهم إياها فرفض ذلك لأنه ليس من عادات الخلفاء المسلمين التودد بالسيوف وبذلك رجع الوفد الهندي إلى بلاده وهو معجب بحسن الضيافة والإستقبال وحمل معه الهدايا الثمينة إلى ملك الهند[6].

2-: الصين:

ترجع علاقة العراق مع دول الشرق الأقصى إلى عهد قديم، حيث أوردت المصادر الصينية التي وصفت مياه الأبلة "البصرة" بالمياه الدافئة والمهمة لنشاطاتها التجارية، كما أن سفن الهند والصين كانت تجيء للحيرة عن طريق نهر الفرات وهي محملة بأصناف التجارات المشرقية ونشطت هذه التجارة مع أوائل ق 6 م بعد إندثار تجارة البحر

---

[1]- مروان عاطف الضلاعين وآخرون، **السلع التجارية في أسواق بلاد الشام في العصر العباسي الأول 132-247ه/749-861م**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 19، العدد1، 2012، ص18. من17-36.

[2]- إبن خردذابة، **المصدر السابق**، ص70.

[3]- القس: بالفتح هو موضع بمصر تنسب إليه الثياب القسية، أو قس الناطف بضم القاف موضع معروف بالعراق" **أنظر الروض المعطار في خبر الأقطار**، ص480."

[4]- ياقوت الحموي، **المصدر السابق**، ج4، ص394.

[5]- إبن خردذابة، **المصدر السابق**، ص70.

[6]- بن عبد ربه. أحمد بن محمد الأندلسي"ت328ه"، **العقد الفريد**، تحقيق مفيد محمد قميحة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، دس، ج2، ص73،74.

المتوسط وتحولها تدريجيا إلى المحيط الهندي، وللإشارة فإن السفارات التي تبعث إلى البلدان المجاورة لم تكن مرسلة من قبل السلطة العباسية وإنما يقوم بها التجار أنفسهم الشيء الذي ساهم بدوره في تحسين العلاقات مع تلك الدول[1].

ويذكر الدكتور إبراهيم رفعت باشا أن المصادر الصينية والإسلامية أوردت أن العلاقات السياسية التي كانت بين الدولة الصينية والإسلامية تعود إلى عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه"23-35ه"، حيث إستعان الإمبراطور الصيني هسوان تسنج بالخليفة المنصور عندما ثار بعض رعيته ضده وأغتصبوا منه العرش فاستجاب الخليفة المنصور لذلك وأرسل له جيشا وإستقر هؤلاء الجنود هناك وبذلك إنتشر الإسلام بالصين، كما أن العلاقات التجارية بين العرب والصين كانت منذ القدم وهي تعتبر أحد الأسباب في إستيطان التجار المسلمين بالثغور الصينية وعند هجوم التتار على البلاد الإسلامية في ق7ه-13م نزح عدد كبير من الصناع والتجار المسلمين إلى بلاد الصين[2].

ووجدت بعض آثار الفخار والخزف الصيني الذي يرجع إلى فترة حكم أسرة tang الصينية "618-907م" ومعها قطع أخرى من صنع الفخارين في سامراء نفسها مصنوعة على نسق القطع الواردة من الصين[3]، وكان في مدينة بغداد أحياء خاصة لأقليات من شعوب مختلفة وفي مقدمتهم الأسر الصينية التي تعمل في صناعة الورق وتتبادل التجارة بين عاصمة الخلافة بغداد ووطنها الأصلي، وقد قيل إن الذي يمر بأسواق بغداد في ذلك العهد كان يسمع لغات كثيرة بين الباعة الصناع[4].

---

[1]- ناصر حسين كاظم القرشي وجواد كاظم حسن اللامي، دور العراق التجاري مع دول الشرق في العصر العباسي مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد71، 2019، ص328، 330.

[2]- إبراهيم رفعت باشا، مرآة الحرمين في الرحلات الحجازية والحج ومشاعره الدينية محلاة بمئات الصور الشمسية ط1، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1925، ص176.

[3]- جهادية القره غولي، المرجع السابق، ص105.

[4]- عبد الجبار الجومرد، المرجع السابق، ص193.

يتضح لنا مما سبق على وجود علاقات تجارية بين الدولة العباسية والصين متمثلة في مختلف السلع والبضائع المتبادلة، بالإضافة إلى تبادل الخبرات في مجال الصناعات.

ولعب التجار المسلمين دورا مهما في نشر الدين الإسلامي في الأماكن والأقاليم التي يرتادونها للمتاجرة بها، وبذلك أصطبغ النشاط التجاري بصبغة الدين الإسلامي، الشيء الذي أكسب جاليتهم الموجودة في المراكز التجارية أن يتمتعوا بإمتيازات هامة وتمكنوا من الحصول على مكانة مرموقة، فمثلا كانت الأحوال التجارية في مدينة خانفوا[1] تقوم على أسس منظمة الأمر الذي يدل على النظام المحكم الذي ساد هذا الطريق البحري[2].

وإحتوت بلاد الصين على الكثير من معدن الذهب، الحرير، الفرند، الخاوخير الصيني الديباج، الغضائر والدار الصيني، بالإضافة إلى الختو الذي تصنع منه مقابض السكاكين كما تحتوي على الفيلة والذئاب كذلك. كل هذه المواد والسلع التي تنتج في الصين ذكرها الجاحظ في كتابه "التبصر بالتجارة" وهي من جملة السلع التي كانت تستوردها بلاد العراق من الصين [3].

ويرجع سبب نشاط العلاقات التجارية بين الصين وبغداد إلى أمن الطرق نسبيا، حيث كان العباسيون يستوردون منها السلع بكميات كبيرة، كما أن السلطات الصينية عينت شخص من العرب ليرعى شؤون مواطنيها في الصين، أما عن العلاقات التجارية البرية بين البلدين تكاد تكون معدومة بسبب طول الرحلة حيث أن الصين لجأت إلى غلق الطرق البرية لمنع التغلغل الأجنبي وكانت السلع الصينية المتواجدة بأسواق بغداد غالية الثمن بسبب طول المسافة وأخطار الطريق مما يؤدي إلى تحطم السفن أو تعرضها للقرصنة، كما أن العلاقات الصينية العباسية كانت موجودة منذ وقوع عدد من صناع الورق

---

[1]– خانفوا: مدينة عظيمة في الصين على نهر كبير أكبر من نهر الدجلة أو نحوها يصب إلى بحر الصين" أنظر **الروض المعطار في خبر الأقطار**، ص210."

[2]– إبراهيم أحمد العدوى، **الإمبراطورية البيزنطية والدولة الإسلامية**، ط1، مكتبة نهضة مصر، مصر، 1951، ص 113، 114.

[3]– مؤلف مجهول، **المصدر السابق**، ص 50.

الصينيين كأسرى في أيدي المسلمين وعن طريقهم قاموا بإدخال هذه الصناعة إلى العالم الإسلامي ثم إنتشرت بعد ذلك بفضل العرب إلى أوروبا [1].

يذكر الدكتور عبد العزيز الدوري أن المصادر الصينية أشارت إلى أنه كانت هناك سفارات بين بغداد والصين، حيث أرسلت سفارة عربية إلى الصين خلال ق1-2ه/7-8م مرسلة من قبل الخليفة السفاح والمنصور وكانت هذه الوفود محملة بالهدايا القيمة لإبراز مكانة الدولة العباسية، وبلغت هذه العلاقات ذروتها في عهد الخليفة الرشيد نتيجة توسع الحركة التجارية وإنتشار الرخاء الإقتصادي في المجتمع العباسي[2]، ومن السلع التي كانت تجلب من الصين: الفرند، الحرير، الكاغط المداد، الطواويس، السروج واللبود... بالإضافة إلى أواني الفضة والذهب الخالصة القيسارانية، العقاقير، الديباج والجواري[3].

ونتيجة الإضطرابات السياسية التي هزت إمبراطورية الوسط "الصين" باتت الطريق المؤدية إلى بلاد سين كيانج قليلة الأمن ورغم تحالف ملك الصين وهو من سلالة تنج مع هارون الرشيد سنة 182ه-798م فإن النشاط لم يعود إلى طريق آسيا الوسطى إلا بعد أمد طويل حيث كان يأتي العرب إلى الصين بالأقمشة الرفيعة، أعلاق النحاس، الذهب والفضة وجواهر الجنوب الشرقي لآسيا وكذا قرون الكركدن والعاج ويعودون بالكاغط الصيني[4].

حيث أوردت المصادر التاريخية ما نصه: "... وكذلك لا يدرون التين ولا العنب ولا التمر إلا ما يجلب إليهم من أرض فارس وأرض أدنة وبلاد العراق... ". هنا إشارة

---

[1]- عبادة كحيلة، العقد الثمين في تاريخ المسلمين، ط1، دار الكتاب الحديث، الكويت، 1996، ص77.

[2]- عبد العزيز الدوري، العصر العباسي الأول. دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي، المرجع السابق ص116.

[3]- الجاحظ، التبصر بالتجارة، المصدر السابق، ص6.

[4]- أندري كلو، المرجع السابق، ص288، 290.

واضحة على أن السلع كانت ترفع من العراق إلى الصين وفي مقدمتها التين والتمر في إطار عملية التبادل التجاري[1].

ولتوضيح ذلك نشير إلى أن الطريق المسلوك من قبل التجار المسلمون الذين يتوجهون إلى الشرق الأقصى يبدأ من البصرة وسيراف على الخليج العربي في ق3ه-9م، وكانت السفن الصينية الكبيرة تصل إلى ثغر سيراف وتحمل بالسلع القادمة من البصرة ثم تتجه إلى ساحل عمان وتعبر المحيط الهندي مارة بسرنديب وجزائر البحار الجنوبية وصولا إلى مدينة خانفو التي تقطن بها جالية إسلامية كبيرة ولها شأن عظيم[2].

و يذكر عادل محي الدين الألوسي أن المصادر الصينية وصفت ميناء الأبلة ونشاطاته التجارية، الشيء الذي يؤكد أن هذه العلاقات قد سلكت طريق البحر وأن سفن الهند والصين كانت تصل إلى الفرات[3]، وأكدت المصادر العربية على أن العلاقات العراقية مع الشرق الأقصى حيث أنه لم تمضي سوى سنوات على بناء مدينة بغداد حتى راجت تجارات الشرق وتداول الناس إستعمالها كسوق خضير الذي خصص لبيع تحف وطرائف الهند والصين[4].

وكانت مدينة **كانتون** من أهم الموانئ الصينية، وكان العرب يجدون في العاصمة الكثير من مواطنيهم المستقرين هناك ونظرا لسماحة الإمبراطور الصيني كان هناك قاض من العرب يصدر أحكامه إستنادا للقرآن الكريم ويقيم الصلوات وفق شعائر الإسلام، وكانت مدينة كن جسي تمنح تسهيلات خاصة لبيع بضائع العرب بل كان الإمبراطور نفسه يأمر بشراء بعضها لحسابه الخاص وكانت حوانيت العرب وحوانيت كبار التجار الصينيين

---

[1]- الزهري، **المصدر السابق**، ص18.

[2]- زكي محمد حسن، **الرحالة المسلمون في العصور الوسطى**، ط1، دار الرائد العربي، بيروت، 1981، ص21.

[3]- عادل محي الدين الألوسي، تجارة العراق البحرية مع أندونيسيا، المرجع السابق، ص35و37.

[4]- إبن الأثير، **المصدر السابق**، ص133.

تزود التجار العرب بمنتجات البلد ومصنوعات الحرفيين البارعين لشحن سفنهم عند عودتهم[1].

وجاء في التواريخ الصينية أن الوزير "ليمي" أشار على الإمبراطور الصيني بضرورة إقامة علاقات أمتن مع العرب فقال له الإمبراطور: ولم. فأجاب الوزير: أن العرب هم أقوى الأمم هذه الأيام[2]. هنا إعتراف واضح على القوة التي كانت تتمتع بها الدولة الإسلامية منذ بداية تأسيسها على عهد الرسول صلى الله علية وسلم إلى غاية بلوغ أوج تطورها على العهد الأموي ومن ثم العهد العباسي.

وبناء على ذلك بيّن فيصل السامر أن المصادر الصينية "تاريخ تانغ" الذي إعتمد عليه المؤرخون المعاصرون أكدت أن هناك سبع عشرة سفارة عربية إسلامية وصلت إلى الصين في العهد الأموي وخمسة عشرة سفارة على أيام العباسيين "خاصة في عهد كل من الخليفة المنصور، المهدي ، الهادي والرشيد"، والجدير بالذكر أن السنوات الأولى من حكم الدولة العباسية شهدت علاقات عدائية مع الصينيين رغبة من الدولة العباسية في التوسع وإخضاع البلاد الصينية الغنية الواسعة الأرجاء، حيث أرسل أبو مسلم الخراساني بجيش يقوده زياد بن صالح سنة 134ه/751م ضد القائد الصيني كاوشيان جي في موضع يسمى تالاس إنتهت المعركة بفوز ساحق للعباسيين [3].

وظلت السفارات العباسية تتردد على عاصمة الصين ومن أهمها تلك التي أرسلت أيام المنصور، المهدي والرشيد وهذا الأخير سماه الصينيون **ألون**، ذلك أن بناء مدينة بغداد ساهم في إنتعاش الحركة التجارية مع الشرق الأقصى، حيث إرتبطت مدينة بغداد إرتباطا وثيقا بالطرق التجارية البرية والبحرية مع تلك الجهات ويظهر ذلك من خلال الرحلات

---

[1]– هايد، **تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى**، مراجعة وتقديم عز الدين فودة، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985، ج1، ص47.

[2]– فيصل السامر، **السفارات العربية إلى الصين في العصور الوسطى الإسلامية**، مجلة الجامعة المستنصرية، العدد2 السنة 2، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، 1971، ص340.

[3]– فيصل السامر ، **المرجع السابق** ، ص345، 354.

كرحلة سليمان السيرافي. حيث أرسل الخلفاء العباسيون في سنة 210ه/825م قوة بحرية كبيرة من البصرة لمطاردة القراصنة الذين كانوا يتعرضون للسفن التجارية القادمة من الشرق الأقصى[1].

وأدرك الخلفاء العباسيون حقيقة أن التغلغل المدني في بلاد الصين ضرورة لابد منها لزيادة واردات بيت المال، حيث وصلت سفارة عباسية إلى بلاد الصين سنة 139ه/756م مكونة من خمسة وعشرون عضوا يترأسها أحد زعماء العرب، كما أرسلت سفارة أخرى سنة 141ه/758م مكونة من ستة أعضاء من أجل تقوية العلاقات بين البلدين[2].

وتذكر المصادر أن رجلا من أهل خراسان قدم إلى العراق فقام بشراء بعض السلع والبضائع وتوجه إلى الصين ليتاجر بها وقصد مدينة خانفو مجمع العرب بالصين حيث قامت مشاجرة بينه وبين خصي الملك الذي كان يشرف على خزائن أموال الملك ومن أجلِهم وكان الخلاف بينهما حول أمتعة العاج ورفض التاجر بيعها فقام الخصي بأخذ أهم الأمتعة قصرا من التاجر فتوجه هذا الأخير إلى **أنمو** وهو مركز سلطة الملك وأخبر الملك بمظلمته فأنصفه الملك وعزل الخصي من منصبه وجعله خادما لمقابر الملوك[3]، وهذا التصرف يدل على المكانة المهمة التي كان يتمتع بها التجار العرب لدى ملوك الصين.

حيث أكد سليمان التاجر أنه بمدينة خانفو الصينية وهو مجتمع التجار أن رجلا مسلما يوليه صاحب الصين الحكم بين المسلمين الذين يتوجهون إلى تلك النواحي، وكان يصلي العيد بالمسلمين ويخطب ويدعوا لسلطان العرب، حيث أن التجار العراقيين لا ينكرون من ولايته شيئا في أحكامه وعمله بالحق وبما يوجد في كتاب الله وأحكام الإسلام[4]، كما كان التجار العرب يصدرون إلى الصين البضائع التالية: العاج، الكهرمان الفصوصي الصقلبي

---

[1]- نفسه، ص355-356.

[2]- نفسه ، ص355، 356.

[3]- المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، المصدر السابق، ج1، ص109،110.

[4]-يوسف الشارونى، أخبار الصين والهند لسليمان التاجر وأبي زيد حسن السيرافي في ق3ه/9 م، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص37.

الكندر "وهو عبارة عن عطر"، الكافور، الياقوت، درق السلاحف، الختو "وهو قرن عرفت بالكركدن" وهو من أنفس البضائع المحمولة إلى الصين[1].

يتضح لنا من خلال هذا العرض وجود علاقات تجارية بين الدولة الإسلامية في العصر العباسي الأول والصين ظف إلى ذلك وجود دلالة على أن ميناء سيراف والبصرة كان من أعظم المراكز التجارية ومحطتان لمختلف السلع الواردة والصادرة.

وبرز تأثر التجار العراقيون ببلاد الصين بوجود بلدة تقع جنوب مدينة واسط عرفت ب"الصينية أو صينية الحوانيت" وفيما يبدو أنهم أطلقوا عليها هذا الإسم لأنها مشابهة للمدن الصينية من حيث التخطيط، توزيع السكان، بناء المحلات وشكل الأسواق ، كما أن أهمية بلاد الصين التجارية إزدادت تطورا وإتساعا في العصر العباسي وذلك نتيجة التنمية الإقتصادية والإزدهار العمراني وكثرة الرحلات التجارية من العراق إلى الصين أصبح الكثير من التجار يلقبون بالألقاب الصينية أمثال: أبو عمرو حميد بن محمد بن علي الشيباني المعروف بحميد الصيني، ومن أهم المدن والموانئ الصينية التي يستقر بها التجار العراقيون لوقين، الزيتون، حمدان وسوسة...[2].

واتصل العرب ببلاد الصين بطرقين إحداهما بري والآخر بحري، وكانوا ينتقلون إلى الصين بحرا من شواطئ بلاد العرب أو من موانئ الخليج العربي فيصلون على جنوبها في حينها أما الطريق البحري فلم يكن محبذا من قبل التجار وذلك بسبب وعورة مسالكه والأخطار المحدقة به[3].

- ثانيا: التجارة مع البيزنطيين:

---

[1]- المروزي. شرف الزمان طاهر، **أبواب في الصين والترك والهند**، خزانة محمد نزار الدباغ، دط، ص5.

[2]- عادل إسماعيل خليل، **العلاقات السياسية والإقتصادية والثقافية بين العراق وبلاد الصين منذ صدر الإسلام حتى نهاية ق4ه**، مجلة دراسات تاريخية، العدد17، 2014، ص170، 171، 172.

[3]- غوستاف لوبون، **المرجع السابق**، ص572.

كانت هناك علاقات تجارية متبادلة بين المسلمين والروم في أوقات السلم والحرب فقد كان بعض التجار عبارة عن جواسيس للدولة الإسلامية من أجل مراقبة ومعرفة تحركات الروم ومن الطرق التي يسلكها تجار الروم لإيصال السلع للمسلمين هي طريق نجران[1] إلى طرابزون وصولا إلى القسطنطينية ثم يتولى التجار المسلمين نقلها عبر الجبال إلى ملطية[2].

ومدينة طرابزون أحد أهم المدن البيزنطية ومركز فعال في النشاط التجاري بين الدولة الإسلامية والدولة البيزنطية خلال العصر العباسي الأول، حيث أن هذه المدينة تعتبر من أهم الأسواق التي إرتادها التجار المسلمون وعادوا محملين بالسلع البيزنطية وكانت الحركة التجارية جد نشطة في هذه المدينة، حيث كانت ترد إليها من القسطنطينية المنسوجات الصوفية والكتانية التي إستوردها المسلمون بكثرة، وإشتهرت بيزنطا بالديباج الذي عرف بجودته على غيره من المنسوجات الأخرى، وفي المقابل رفع إليهم التجار المسلمون منسوجاتهم وبضائعهم، وكان البيزنطيون لايسمحون للتجار المسلمين للإقامة في بلادهم أكثر من ثلاثة أشهر، وإذا تبقى شيء من بضائعهم تحفظ في عهدة حاكم المدينة الذي يتولى تصريفها وبيعها ويحفظ ثمنها إلى أن يعود التجار في العام التالي[3].

حازت مدينة طرابزون كذلك على موقع جغرافي مهم فقد كانت بمثابة المدخل الرئيسي إلى بلاد الروم ومنها يدخل التجار المسلمون إلى بلادهم للتجارة ومنها يخرجون، ولها العديد من الأسواق المفتوحة طوال السنة ويقصدها الكثير من التجار سواء من المسلمين

---

[1]- نجران: هي موضع بحوران بدمشق" أنظر ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص312."

[2]- المهدي عيد موسى الرواضية، جند قنسرين في العصر العباسي حتى قيام الدولة الحمدانية 132-333ه/749-944م أطروحة دكتوراه، إشراف محمد عبد القادر خريسات، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، الأردن، 2012 ص237.

[3]- إبراهيم أحمد العدوى، المرجع السابق، ص126، 127.

أو الروم أو الأرمن، وبذلك غدت مدينة طرابزون المنفذ المهم لدخول التجارة العربية وخروجها في بيزنطا وإليها كانت تجارتها تمر بالثغور[1].

كانت كل طائفة من التجار تقيم في قسم من سوق المدينة الإسلامية أو البيزنطية وتعيش في ظل نظام خاص أختلف من مدينة إلى أخرى، إلا أن العادة جرت أن التجار كانوا ينزلون في فنادق وكان الفندق يتكون من مبنى تعرض فيه السلع من الأسفل والغرف من الأعلى كمبيت للتجار، كما إستخدم المسلمون الأقفال البيزنطية لإغلاق أبواب فنادقهم حيث كان للتجار البيزنطيين غرفا بمدينة بغداد تسمى " دار الروم "[2].

عندما فتح الأغالبة جزيرة صقلية سنة 210ه-827م وظهروا في جنوب إيطاليا عملوا على تشجيع النشاط التجاري بين دول غرب أوروبا والبحر المتوسط، حيث أصبحت مدينة **بارى** الإيطالية بعد سيطرة الأغالبة عليها سنة 227ه-842م الميناء الرئيسي الذي تبحر منه السفن إلى مصر والشام، حيث تنقل إليها الصادرات الغربية وتعود محملة بالمتاجر والسلع الشرقية[3].

ووجهت الدولة العباسية حملات عسكرية لفتوحات إسلامية في آسيا الصغرى وكان ذلك في عهد الخليفة المهدي من أجل إخضاع الإمبراطورية البيزنطية، وعين على رأس الجيش إبنه هارون الرشيد حيث فتح خليج القسطنطينية فاضطرت الملكة إيريني إلى طلب الصلح فاشترط عليها هارون مقابل **ذلك أن** تقيم له الأدلاء" أي الأشخاص العارفين بالمسالك والطرقات" وتنشأ له الأسواق، وإستمر هذا الصلح لمدة 32 شهرا وعندما اعتلى الإمبراطور تقفور سدة الحكم "802-811م" قام بنقضه[4].

---

[1]- سناء عبد الله عزيز الطايي، **إقتصاديات الثغور في القرنين 3-4ه/9-10م**، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية مجلد9، العدد3، ص508.

[2]- إبراهيم أحمد العدوى، **المرجع السابق**، ص128.

[3]- إبراهيم أحمد العدوى ، **المرجع السابق** ، ص125.

[4]- سليمان الرحيلي، **السفارات الإسلامية إلى الدولة البيزنطية** "سفارات الدولة العباسية والفاطمية والأموية في الأندلس "، ط1، مكتبة التوبة، الرياض، 1986، ص66.

وفي عهد الخليفة المأمون سيطر الجيش العباسي على حصن **لؤلؤة**[1] الهام سنة 217ه – 834م وتأكد الإمبراطور البيزنطي تيوفيل ميل كفة الإنتصار للمسلمين حينها كتب للخليفة المأمون قائلا: " أما بعد فإن إجتماع المختلفين على حظهما أولى بهما في الرأي مما عاد بالضرر عليهما... لنضع أوزار الحرب عنا ونكون كل لكل واحد وليا وحزبا مع إتصال المرافق والفسح في المتاجرة... وأمن الطرق... "[2].

الواضح من هذه السفارة هو رغبة الإمبراطور في إنهاء الحرب وعودة السلم والدعوة لإقامة علاقات قوية فيما بينهم وخاصة في الجانب التجاري.

لذلك ما يمكننا قوله أن العلاقات التجارية بين مدينة بغداد وبيزنطا كانت تتميز بالعداء والحرب تارة وبالهدنة تارة أخرى الشيء الذي أثر على العلاقات التجارية، وللإشارة فإن العباسيين ورثوا هذا الصراع عن الدولة الأموية، وترجع أسباب الصراع بين الدولتين إلى الرغبة في الحصول على الغنائم والمكاسب المادية، الصراع على الممرات والطرق التجارية بين الشرق والغرب[3]، بالإضافة إلى المصالح الإقتصادية المتعارضة بين الطرفين من خلال الإشراف على التجارة العالمية من الشرق إلى الغرب، وهناك طريقين تجاريين بين الهند والصين وآسيا الوسطى وبين أوروبا الشرقية يمر بالبصرة وبغداد والموصل، بمعنى أن التجارة تمر بالأراضي الإسلامية ويجب أن تدفع المكوس للخليفة[4].

لذلك فإن الدولة العباسية طوال فترة حكم الخليفة الرشيد كانت هي المسيطرة على التجارة وبخصوص علاقاتهم مع البيزنطيين إذا كانت هناك علاقات فهي هامشية تتمثل في تبادل الهدايا بين التجار فقط[5].

---

[1]– لؤلؤة: هي عبارة عن قلعة قرب طرسوس" أنظر ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص31."

[2]– الطبري، المصدر السابق، ج8، ص629.

[3]– محمود اللهيبي وإيمان عبد الجبار محمود، المرجع السابق، ص181، 182.

[4]– عبد العزيز الدوري، العصر العباسي الأول. دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي، المرجع السابق ص73.

[5]– محمد إلهامي، العباسيون الأقوياء، ط1، مؤسسة إقرأ، القاهرة، 2013، ص419.

عقب إنتصار الخليفة المعتصم بالله في وقعة عمورية سنة 223ه/837م على الإمبراطور البيزنطي تيوفيل وصلت سفارة إلى الخليفة من قبل البطريق **باسيل الخرشي**[1] حيث جاء نص الرسالة كالتالي: " إن الملوك لم تزل تغزو بعضها بعضا ويعلو بعضها على بعض... وأنا أسألك بالطينة المباركة التي أنت منها أن تنعم علي بإطلاق بطارقتي... وقد وجهت مع رسولي من الثياب الديباج المذهبة أربعين ثوبا طول كل ثوب منها أربعون ذراعا في عرض عشرين " [2].

من خلال نص هذه الرسالة يتضح لنا محاولة الإمبراطور البيزنطي وضع أوزار الحرب والتودد للخليفة المعتصم بالله بهذه الهدية وذلك من أجل بقاء العلاقات سلمية هذا من جهة ومن جهة أخرى محاولة الإمبراطور التعريف بسلع ومنتجات بلده في محاولة منه لربط علاقات تجارية بين القسطنطينية وبين مدينة بغداد.

وكانت هناك سفارات بين العراق وبيزنطا تمثلت في تبادل الهدايا، فمثلا عندما قدم السفير البيزنطي إلى مدينة بغداد قدِّم له الوزراء أفخم الهدايا من عند الخليفة منها مائة جواد أصيل مجهزة وثياب فاخرة له ولحاشية الإمبراطور وهذا للتعبير عن قوة ومكانة الدولة العباسية[3] وأهدى بعض ملوك الروم كذلك إلى الخليفة المأمون بالله هدية. فقال الخليفة المأمون: أهدوا له ما يكون منه ضعف لها ليعلم عز الإسلام ونعمة الله علينا به. ففعل ذلك فقال وقد كملت الهدية "ما أعز الأشياء عندهم؟ قالوا: المسك والسمور، فقال المأمون: زيدوهم مائتي رطل مسكا ومائتي جلدا سمورا "[4].

---

[1]– باسيل الخرشي: نسبة إلى مدينة خرشنة في آسيا الصغرى التي كان بطريقا عليها في تلك الفترة" **أنظر سليمان الرحيلي، المرجع السابق، ص60**".

[2]– إبن الفراء. أبو علي الحسين بن محمد، **رسل الملوك ومن يصلح للرسالة والسفارة**، تحقيق صلاح الدين المنجد، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1947، ص34،35.

[3]– بنت بطوطة، **من تاريخ هارون الرشيد والبرامكة**، تر خليل مطران، دط، 1944، ص90.

[4]– القاضي الرشيد. إبن الزبير "ت ق5ه"، **كتاب الذخائر والتحف**، تحقيق محمد حميد الله ومراجعة صلاح الدين المنجد ط1، التراث العربي، الكويت، 1959، ص28.

وعلى الرغم من العلاقات العدائية التي كانت بين الدولة العباسية والإمبراطورية البيزنطية إلا أن هذا لم يمنع من وجود علاقات تجارية فيما بينهما واستقر الكثير من التجار البيزنطيين في مدينة بغداد وخاصة أهلي تستر وذلك من خلال أنه كان في مدينة بغداد محلات متخصصة في صناعة من الصناعات منها محلة التستريين نسبة إلى مدينة تستر[1] في الجانب الغربي من بغداد كان يسكنها تجار مدينة تستر البيزنطية وتحمل منها الثياب التسترية [2].

وإشتهرت مدينة تستر كذلك بالكثير من الصناعات الحرفية من بينها الطنافس التي تكسى بها حوائط الكعبة بمكة، لذلك عمد الخلفاء العباسيين على نقل هذه الصناعة إلى العاصمة بغداد حيث أحضروا مجموعة من النساجين من تستر ومع ذلك إحتفظت المنسوجات الحريرية في هذه المدينة بشهرتها حتى أواسط ق 8ه/ 14م، وكان الأمراء العرب يحبون الآثاث المصنوعة من المعادن الثمينة من ذهب وفضة ومن الخشب ذو الرائحة الزكية وخير دليل على ذلك الجواهر التي يمتلكها الخلفاء العباسيين في بغداد[3].

وتعتبر مدينة تستر من أهم المدن الرومية فهي كثيرة الفواكه والأعناب، الأترج والثمار التي تحمل إلى الأهواز والبصرة، وهي معدن كل ماهر في عمل الديباج والقطن ، وبها أسواق عامرة يرحل إليها من المشرق والمغرب، يوجد عندهم الجسر موضع نزيه به القصابون وإشتهرت مدينة تستر بالعديد من السلع والبضائع لذلك توجهت نحو تصديرها إلى أطراف العراق، اليمن والأعاجم ومن هذه السلع: الديباج الحسن، الأنماط، الثياب المروية الحسنة وفواكه كثيرة[4].

---

[1]– تستر: هي مدينة بالأهواز بينها وبين عسكر مكرم ثمانية فراسخ فتحها أبو موسى الأشعري" **أنظر الروض المعطار في خبر الأقطار، ص140."**

[2]– سمير حسين خلف العبادي، **مستوى المعيشة في بغداد149–449ه/766–1055م**، إشراف سولاف فيض الله حسن، رسالة ماجيستير، جامعة بغداد، العراق، 2018، ص211–212.

[3]– هايد، **المرجع السابق**، ج1، ص56،57.

[4]– المقدسي، **المصدر السابق**، ص405، 409، 416.

وهنا لابد من بيان أن الصلات التي تربط العالم الإسلامي ببزنطا هي من نوع العلاقة التي تربطها بالصين وذلك من خلال أنها علاقات بين عالمين متقدمين والتجارة بين الدولتين تخضع لمعاهدات وتوجيه ومراقبة، حيث أن القواعد التي تضبط التجارة تضمن مثلا للتجار المسلمين تسويق جميع سلعهم مهما كانت درجة جودتها وكمياتها وإذا رفضت البيوت التجارية البيزنطية شراء جزء من السلع التي يعرضها عليهم التجار المسلمون فإن والي المدينة مضطر إلى أن يأمر بحمل تلك السلع المتبقية إلى الأسواق لتباع بطريقة مناسبة[1]. ومن أهم السلع المتبادلة بين العالم الإسلامي وبيزنطة هي: الحرير، الديباج، الأحجار الكريمة، اللؤلؤ، العاج، التوابل، العطور والطيب... كل هذه البضائع يصدرها العالم الإسلامي إلى أوروبا [2].

- ثالثا: التجارة مع الفرنجة"فرنسا" وروسيا:

-1: التجارة مع الفرنجة " فرنسا ":

تميزت العلاقات بين الدولة العباسية والمتمثلة في شخصية الخليفة هارون الرشيد وبين إمبراطور الدولة الرومانية المقدسة شارلمان"768-814م" بالودية[3]، حيث أسفرت هذه الصداقة عن تبادل الهدايا والسفارات خلال الفترة الممتدة بين 797-806م وكان الهدف من وراء هذه السفارات والتفاهم هي المصالح السياسية، حيث أنشأ شارلمان أسطولا في البحر المتوسط وبسط حمايته على الجزر الشرقية أو جزر البليار في شرق إسبانيا "ميورقة منورقة ويابسة" مهددا بذلك السواحل الأندلسية الشرقية، وللإشارة فإن السفارات بين هارون الرشيد وشارلمان قد ذكرت في المصادر الأوروبية فحسب ولا وجود لها في المصادر العربية حيث ذكر كل من المستشرقين بارتولد وبروكلمان أن بعض التجار

---

[1]- موريس لومبار، **الإسلام في مجده الأول، المرجع السابق**، ص338 -339.

[2]- نفسه ، ص339.

[3]- شارلمان: هو إمبراطور إعتلى سدة العرض الفرنجي شريكا لأخيه كارلومان سنة768م وإستولى على العرش سنة771م وظل في الحكم حتى وفاته سنة814م" أنظر إينهارد، سيرة شارلمان، تر وتع عادل زيتون، ط1، دار حسان دمشق، 1989م، ص55."

العراقيين الذين ذهبوا إلى مدينة إكس لاشابال عاصمة شارلمان كانوا منتحلين صفة السفراء بإسم الخليفة هارون الرشيد[1] دون تفويض منه[2].

وورد في الحوليات الملكية الكارولنجية أنه خلال الفترة الممتدة بين 797-806م أن شارلمان أرسل ثلاث سفارات متنوعة إلى البلاط العباسي في بغداد، وفي المقابل أرسل الخليفة هارون الرشيد وفدان تجاريان على الأقل إلى أوروبا[3]، حيث أرسل شارلمان بهدايا قيمة إلى الخليفة هارون الرشيد تتمثل في أقمشة ملكية فاخرة الهدف من وراءها تصدير المنتجات خارج حدود فرنسا، كما أرسل هارون الرشيد إلى شارلمان العطور، الأقمشة الفيلة ولوحة الشطرنج وساعة مائية[4].

وعرض الخليفة هارون الرشيد على الملك شارلمان بأن يكون حاميا للأماكن المسيحية في بيت المقدس[5]، ورغب شارلمان بتعزيز التجارة في مملكته من وراء تلك الهدايا، حيث

---

[1]- كيف يمكن لتجار أن يقوموا بمقابلة ملك الفرنجة دون إذن أو دعوة رسمية من قبل الخليفة هارون الرشيد أو الملك شارلمان وأن يأخذوا معهم الهدايا لتقديمها للملك إذا لم تكن هناك سفارة رسمية مرسلة من قبل الخليفة لتعزيز أواصر الصداقة وتقوية العلاقات بينه وبين الملك شارلمان التي إبتدأت منذ زمن بعيد بين الخليفة المنصور والملك بيين القصير والد شارلمان والتي إستكملها الخليفة الرشيد والملك شارلمان، وعليه فإن وفود التجار على الملك منتحلين صفة سفراء الخليفة هو مستبعد لايمكن الأخذ به.

[2]- أحمد مختار العبادي، **المرجع السابق**، ص89، 90.

[3]- يرى المستشرق كارل بروكلمان في كتابه "**تاريخ الشعوب الإسلامية**" أن رواية إرسال شارلمان بسفراء إلى الخليفة لايعدوا أن يكون خبرا عن عدد من التجار اليهود الذين كانوا يحملون الهدايا ويدخلون بها إلى بلاط الخليفة، أما السفراء الذين يرسلهم الخليفة العباسي إلى بلاط شارلمان فهي أيضا على أيدي تجار عاديين." **أنظر يوسف العش، محاضرات في تاريخ الخلافة العباسية، ط1، جامعة دمشق، سوريا، 1977، ص70-71."**

[4]- أيناس حسنى البهجي، **المرجع السابق**، ص41.

[5]- أكد المستشرق كارل بروكلمان في كتابه"تاريخ الشعوب الإسلامية" أن خبر تسليم الخليفة هارون الرشيد مفاتيح بيت المقدس ومنيسة القيامة لشارلمان فالظاهر فيه الوضع ولايعقل بحال من الأحوال أن يعطي الخليفة الدين التقي مفاتيح بلدة مقدسة إلى رجل غير مسلم، ومن الغريب الذي لايصدق أن يعهد الخليفة هارون الرشيد وهو من أعظم الخلفاء لرجل مسيحي لحماية الأماكن المقدسة في بيت المقدس. "**أنظر يوسف العش، المرجع السابق، ص70-71**".

أن حسن العلاقات بين العباسيين والفرنجة أدت إلى توسع النشاط التجاري في غرب أوروبا وشمالها الغربي[1].

والجدير بالذكر أن العلاقات التجارية بين العباسيين والفرنسيين في بداية الأمر كانت في شكل بعثات دبلوماسية وتبادل للهدايا بين الخليفة المنصور وبين بيين القصير[2] سنة 148ه/765م وبعد وفاة بيين القصير أكمل إبنه شارلمان ما قد بدأه والده فربط أواصر الصداقة مع الخليفة هارون الرشيد حيث أرسل الخليفة هدية إلى شارلمان تتمثل في فيل حتى يتزين به بلاط الملك، كما توجه وفدين إلى شارلمان أحدهما مرسل من الخليفة هارون الرشيد والآخر مرسل من قبل والي القيروان إبراهيم بن الأغلب أعظم ولاة الشمال الإفريقي حيث أكرم الملك وفادة الوفدين بعد أن قدما له الهدايا متمثلة في عديد القردة وكميات بلسم ناردين، مروخ، عطر، بخور وأدوية متنوعة، ونظرا لوفرة هذه الهدايا علق الراهب سان غال قائلا: "وكأنها أفرغت الشرق والغرب" وهي ردا على السفارة التي بعث بها شارلمان سنة 181ه/797م[3].

إستأنف الخليفة هارون الرشيد علاقاته مع الغرب الأوروبي سنة 189ه-806م من خلال إرسال وفد إلى بلاط شارلمان محملا بالهدايا منها قطع لا تحصى من الأقمشة المطرزة بالذهب والفضة والدمقس والحرير وآلات موسيقية وثريات وكؤوس ذهبية وساعة مائية قيمة مختلفة الألوان من الكتان المصري، بالإضافة إلى المنتجات الطبية والبخور والتوابل والروائح العطرية[4].

وكان للمسلمين شغف كبير بالأسلحة المصنوعة في أوروبا الكاثوليكية، وكان الجرمانيين من خيرة من يصنع السيوف، وكان المسلمين يبتاعون من الغرب المعادن، الفراء

---

[1]- إيناس حسنى البهجى، المرجع السابق، ص 182.

[2]- بيين القصير: دامت فترة حكم هذا الإمبراطور أكثر من16عاما من751-768م" أنظر إينهارد، المرجع السابق، ص52."

[3]- أندري كلو، المرجع السابق، ص152، 153، 158، 160.

[4]- بنت بطوطة، المرجع السابق، ص207.

والأخشاب لبناء سفنهم، أما أوروبا فلم تكن تملك أي شيء لتقايض به مع الشرق غير المواد الكمالية كالمنسوجات منها الحرير المطروز بالذهب ولا يقدر على شراءه إلا الطبقة الثرية[1] وقد أكدت المصادر التاريخية على ذلك وذكرت ما نصه: " فالذي نشاهد من تجار الأمم النصرانية الواردين على المسلمين بالمغرب في الرِّقة وإتساع الأحوال أكثر من أن يحيط به الوصف وتجار أهل المشرق فيما يبلغ عنهم "[2].

وكانت أول السفارات التي أرسلها الملك الفرنسي شارلمان إلى البلاط العباسي سنة 181ه/797م تتكون من شخصين هما: كموند ولانتفريد ومعهما اليهودي إسحاق المترجم لترجمة الحوار الذي كان يدور بين الخليفة هارون الرشيد وسفيرا شارلمان[3]، وقد قابل الخليفة هارون الرشيد هذه السفارة بسفارة مثلها حيث أنه في سنة 183ه/799م وصلت سفارة إلى بلاط شارلمان في إكس لاشابال تحمل معها منسوجات من الكتان، الحرير، عطور، توابل ساعة جدارية برونزية، شمعتان من البرونز وحيوانات غرائبية من بينها فيل[4].

وفي سنة 186ه/802م أرسل الخليفة هارون الرشيد سفيرين أحدهما فارسي والآخر من إفريقيا حيث وصلا إلى بلاط شارلمان ولحق بهما إسحاق اليهودي حاملا فيلا أهداه هارون الرشيد إلى شارلمان[5]. وفي سنة 212ه/831م كذلك أرسل الخليفة عبد الله المأمون إلى لويس الورع[6] في تيونقيل في مبادرة منه لتقوية العلاقات مع الدولة الكارولانجية التي بدأت منذ عهد جده الخليفة المنصور وقويت أواصر هذه الصداقة في عهد أبيه الرشيد وعلى

---

[1]– أندري كلو، **المرجع السابق**، ص292، 293.

[2]– إبن الأزرق، **بدائع السلك في طبائع الملك**، دط، ج2، ص67.

[3]– عبد المنعم عبد الحميد سلطان، **العرب والفرس–قراءة جديدة لدور القوميتين في سقوط الدولة الأموية وأحداث العصر العباسي الأول–**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، دط، 2010، ص180.

[4]– هنري لورنس وآخرون، المرجع السابق، ص104.

[5]– عبد المنعم عبد الحميد سلطان، **المرجع السابق**، ص104.

[6]–لويس الورع: أو لويس التقي إبن الإمبراطور شارلمان توج إمبراطورا سنة 813م" **أنظر إينهارد، المرجع السابق ص116.**"

الرغم من أن هذه السفارات لم تؤدي إلى نشوء علاقات إقتصادية تجارية إلا أنها تشير بالفعل أن المصالح الجيوسياسية للكارولنجيين والعباسيين أهم بكثير من التضامن الديني[1].

وكان الطريق التجاري البحري بين الشرق والغرب مفتوحا لأن التجارة كانت تنشط بين سكان السواحل الأوروبية الجنوبية وسوريا ومصر وشمال إفريقيا، كما أن قوافل الحجاج المسيحيين من أوروبا إلى فلسطين كانت مستمرة بشكل دائم ومن خلالها تنقل أخبار الخليفة هارون الرشيد إلى فرنسا، وفي هذه الفترة نقلت بعض آثار المسيح عيسى عليه السلام من فلسطين إلى بلاد الغرب منها " قطع الصليب الذين يزعمون أن المسيح صلب عليها وبعض الشوك من الإكليل الذي وضع على رأسه قبل صلبه كما يزعم الغرب" [2].

وكان التجار اليهود الذين يأتون من مقاطعة بروفانس بفرنسا يسمونهم المسلمين ب"**مجرد هو**" أي تجار البحر وكانوا يحملون التجارة بين الشرق والغرب، حيث يحملون من بلاد الفرنجة الخدم، الغلمان، الجواري، الديباج، الخز الفائق والفراء ويمرون به عبر بحر القلزم ثم يتوجهون إلى السند، الهند والصين [3].

2-: التجارة مع روسيا:

لم تكن التجارة الإسلامية خلال القرنين 2و3ه/8و9م متجانسة مع شمال أوروبا وروسيا حيث كانت الطرق البحرية في المحيط الأطلسي والبحر المتوسط تنقل السلع ذات الحجم الكبير مثل الأخشاب، بينما لم يكن ذلك في الطرق البرية إلى إسبانيا وآسيا الوسطى[4].

ويرجع سبب تركز التجارة مع المشرق في حين أن المغرب لايخلو من أغلب هذه البضائع إلى: [1]

---

[1]- هنري لورنس وآخرون، **المرجع السابق**، ص43.

[2]- عبد الجبار الجومرد، **المرجع السابق**، ص360.

[3]- نادية حسني صقر، **السلم في العلاقات العباسية البيزنطية في العصر العباسي الأول "دراسة تحليلية لعهد الخليفة الواثق بالله"**، ط1، دار الندوة الجديدة، بيروت، 1985، ص171.

[4]- جوزيف شاخت وكليفورد بوزورث، **تراث الإسلام**، ترجمة محمد زهير السمهوري. حسين مؤنس وإحسان صدقي العمد تعليق وتحقيق ومراجعة شاكر مصطفى وفؤاد زكريا، ط1، عالم المعرفة، الكويت، 1990، ج1، ص254.

1: تمكن الدولة العباسية من إحكام سيطرتها على هذه المناطق الواقعة تحت نفوذها عكس سيطرتها على المناطق الأخرى، الشيء الذي يضمن سلامة الطريق وأمن القوافل التجارية بالإضافة إلى إمكانية الرجوع إلى القضاء عند التنازع.

2: كان الفرس يمثلون الغالبية العظمى من التجار وهم بدورهم خبراء بالمتاجرة مع هذه البلاد.

3: قرب هذه المناطق نسبيا من العراق على خلاف بلدان المغرب العربي، بالإضافة إلى وجود وسيلة النقل المائي التي تضمن نقل البضائع من الهند والصين وأندونيسيا.

وكانت الحركة التجارية بين الدولة العربية الإسلامية ودول شمال أوروبا كانت تجلب في بعض الأحيان مع النقود الفضية حليا من الفضة إما بمثابة سلع أو أنها تعتبر أحد الوسائل لدفع ثمن البضائع المشتراة، لأن الكثير من الحلي توجد مقسمة إلى قطع شأنها في ذلك شأن النقود، حيث أنه أثناء الحركة التجارية للتجار ذهابا وإيابا كثيرا ماتكون قيمة السلع أكبر من حاجة الناس إليها وبتقسيمها إلى أجزاء يحدث تجزئة وتقسيم النقود[2].

ولتوضيح ذلك نشير إلى أنه وجدت كميات معتبرة من النقود في روسيا وفي حوض بحر البلطيق منها نقود فضية في منطقة البحيرات الروسية الكبرى قرب" نوفوكرود، بساكوف " وفي روسيا الوسطى وفي حوض الفولجا قرب ياروسلافه، فلاديمير وقازان، وعلى القسم الشمالي للذيبير، فيتبسك وخليج فنلندة، وفي جزيرة جتلند فسبي على البلطيق وأقدم هذه النقود تعود إلى ق2ه/8م، لذلك يتضح لنا أن شعوب شرقي أوروبا قبلت النقود العباسية في معاملاتها التجارية، وهناك دلالة واضحة على وجود علاقات تجارية بين الطرفين[3].

---

[1]– رفعت فيصل إبراهيم العزي، المرجع السابق، ص124.

[2]– هايد، المرجع السابق، ص82، 83.

[3]– عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الإقتصادي، المرجع السابق، ص176، 177.

وقد عثر علماء الآثار على الكثير من النقود الفضية شرقية الأصل في شمال أوروبا حيث وجدت في أقاليم البلطيق كميات كبيرة من النقود العربية، حيث عثر على أكثر من ثلاثة عشرة ألف قطعة، وساهمت جزيرة أولاند الصغيرة في هذه الحفريات، ووجدت ألف ومائة وإثنان وعشرون قطعة نقدية نادرة الوجود في حفرية واحدة، حيث أكد تورنبرج أن تاريخ هذه النقود يرجع البعض منها إلى سنة 81ه/698م أي خلال فترة العصر الأموي، كما حدد نفس المؤرخ أن عدد النقود التي عثر عليها بين سنتي178-199ه/ 795-816م كثيرة العدد[1].

وردت شهادة عن وصول التجار الروس الإسكندنافيين إلى بغداد، ووجود تجار مسلمين على طول الدروب التي تربط العالم الإسلامي بشبكة الأنهار الروسية فانطلاقا من خوارزم[2] كان هناك طريق يصلهم عبر السهب ببلغار عند إلتقاء نهر الفولغا بنهر الكاما وهي عاصمة بلغاريا الكبرى، وكانت مدينة بلغار تحوي جالية إسلامية لها مسجدها ودار سكة نقود على طراز وأسماء الخلفاء العباسيين في ق3ه-9م[3]. وكان هناك طريق آخر يصل التجار المسلمين إبتداءا من جرجان وأذربيجان مرورا ببحر قزوين أو بالطريق البري المار بباب الأبواب يصلهم بالعاصمة الخزرية إتل[4].

وهنا لابد من بيان أن التجار الروس هم جنس من الصقالبة، حيث يحملون جلود الخز والثعالب السود والسيوف من أقصى صقلية إلى البحر الرومي وهناك يؤدون ضريبة العشر على سلعهم ثم يتوجهون بتجارتهم إلى جرجان حاملينها على الإبل وصولا إلى مدينة بغداد وكان الخدم الصقالبة يترجمون عن التجار ويدعون أنهم نصارى من أهل

---

[1]- هايد، المرجع السابق، ص74، 75.

[2]- خوارزم: من بلاد خراسان، وتعتبر مدينتي سمرقند وخوارزم كور منقطعة من خراسان ومما وراء النهر" أنظر الروض المعطار في خبر الأقطار، ص224-225."

[3]- موريس لومبارد، الجغرافية التاريخية للعالم الإسلامي، المرجع السابق، ص301.

[4]- نفسه، ص301.

الذمة فيدفعون الجزية [1]، وكانت بلاد الروس منذ العصر العباسي إلى مابعد الحروب الصليبية الطريق الرابط بين شمال أوروبا وبين الشرق [2].

ويذكر الدكتور محمد حبش أن العلاقات التجارية بين العالم الإسلامي وروسيا تعززت خلال العصر العباسي الأول بعملية التبادل التجاري، حيث كانت الدولة الإسلامية تستورد من بلاد الروس الفراء، الورق وجلود الثعالب وفي المقابل تصدر لهم مدينة بغداد ما فاض عن حاجاتها من الشعير، الحنطة، الأرز، الفاكهة، السكر، الزجاج، الحرير، المنسوجات الأقمشة، الزيت والعطور[3]. وانتشرت اللغة العربية في ناحية الشمال حتى بلغت الأنهار الروسية الكبيرة[4] ودخلت مدنها مثل: أتل، بلغار، كييف والقسطنطينية نفسها واشتملت على مسجد يضم جماعة من المسلمين الذين يعيشون فيها [5]، وكانت توجد عدة جاليات عراقية خاصة التجار منهم في بلاد البلغار وبعض الصناع العراقيين[6] وكان التجار الروس يأخذون النقود الذهبية والفضية لقاء ما يبعونه للمسلمين من بضائع في إطار عملية البيع والشراء[7].

-رابعا: التجارة مع المغرب والأندلس:

إتصل عرب المغرب بصلات تجارية بأقسام إفريقيا الغربية على الخصوص، وكان لعرب مصر صلات بأصقاع إفريقية، وكانوا يذهبون إلى بلاد السودان بعد أن يقطعوا

---

[1]- إبن خردذابة، **المصدر السابق**، ص154.

[2]- آدم متز، **المرجع السابق**، ص373.

[3]- محمد حبش، **المسلمون وعلوم الحضارة**، ط1، دار المعرفة، دمشق، 1992، ص77-78.

[4]- السر وراء وصول اللغة العربية إلى روسيا هو بفضل التجار الذين ينتقلون بتجاراتهم إلى مختلف الأمصار لبيع بضائعهم وفي نفس الوقت ينقلون ثقافة الإسلام والمسلمين، وبالتالي تكونت طائفة من التجار المسلمين هناك عملت على ربط أواصر العلاقات التجارية بين العالم الإسلامي وروسيا.

[5]- موريس لومبار، **الإسلام في مجده الأول**، **المرجع السابق**، ص147.

[6]- غازي جاسم الشمري، **المرجع السابق**، ص125.

[7]- عبد العزيز الدوري، **تاريخ العراق الإقتصادي**، **المرجع السابق**، ص179.

الصحراء طلبا للذهب، العاج والأرقاء[1]. وإشتهرت بلاد المغرب والأندلس بالعديد من السلع والبضائع فكان من جملة صادراتها: التمور، البزاة، اللبود[2]، العنبر المغربي الذي يؤتى به من بحر الأندلس فيحمله التجار إلى مصر ومن ثم إلى بلاد الشام[3].

وكان يجلب من مدينة قرطبة الدواب وخاصة البغال، ومن مدينة لبله كانت تجلب الجنطيات"هو نوع من العقاقير" ومن جميع أنحاء الأندلس كانت تجلب الجواري الأندلسيات[4] والزيت الإشبيلي[5]، وتعتبر مدينة البيرة أحد أهم المدن الأندلسية حيث تتميز بحرير ذو جودة عالية يفضل ويقدم على غيره، ويوجد بالأندلس معادن كثيرة من الذهب والفضة بناحية البيرة، مرسيه وبناحية طليطلة سمور كثيرة [6].

وأصبحت مدينة قرطبة عاصمة الدولة الأموية الناشئة بالأندلس ذات ثراء كبير الشيء سمح لها بشراء العبيد الصقالبة الذين يجري توزيعهم فيها وتوجيههم إلى مختلف أنحاء العالم الإسلامي في مقابل الدنانير الذهبية الشرقية، وكذلك تكون في هذا الطرف من العالم الإسلامي مثلما تكون في الطرف الآخر في إمارة السامنيين حيث ذكر إبن بسام في مقطوعة نثرية ساخرة أن حاشية الأمراء الأمويين بالأندلس كانوا دائما يترصدون التغييرات التي تطرأ في حياة القصور في المشرق ليقلدوها [7].

ونظرا للمكانة المرموقة التي تميزت بها مدينة بغداد من حيث التطور والإزدهار الحضاري ربطتها علاقات مع الدولة الأموية بالأندلس حيث أنه في عهد الأمير عبد الرحمن بن الحكم"206-238ه" كان إعتماده على العراق ذلك لأن العطاء الحضاري يأتي

---

[1]- غوستاف لوبون، المرجع السابق، ص574.

[2]- الجاحظ، التبصر بالتجارة، المصدر السابق، ص27.

[3]- مروان عاطف الضلاعين وآخرون، السلع التجارية في أسواق بلاد الشام، المرجع السابق، ص23.

[4]- إبن خردذابة، المصدر السابق، ص92.

[5]- مروان عاطف الضلاعين وآخرون، السلع التجارية في أسواق بلاد الشام، المرجع السابق، ص23.

[6]- الإصطخري، المصدر السابق، ص22.

[7]- موريس لومبار، الإسلام في مجده الأول، المرجع السابق، ص125-126.

دائما من الأكثر حضارة وثقافة إلى من هو أقل منه لأن الأندلس في تلك الفترة تتمتع بالهدوء والإستقرار والإنفتاح الحضاري على العراق[1].

وتميزت بلاد المغرب بالكثير من الخيرات ووفرة في المنتجات والبضائع، حيث كان يرفع منها: الخدم السود من السودان، الخدم البيض من الأندلس والجواري المثمنات، بالإضافة إلى اللبود المغربية، البغال للسرج، المرجان، العنبر، الذهب، العسل، الزيت، السفن ، الحرير والسمور[2]. كما كان يرد منها إلى مركز الخلافة العباسية: التمور، البزاة، والعنبر المغربي حيث ينقله التجار إلى مصر ومنها إلى مدينة بغداد، بالإضافة إلى الزئبق وأنواع من اللبود والأكسية، البسط الرقيقة، الفرش، الصوف والخز [3].

اِشتهرت كل من بلاد المغرب والأندلس بصناعة السفن وذلك لتوفر الخشب، الزيوت الورق، الجلود والمعادن لاسيما الحلي وأدوات الجراحة صنعوا منها حوالي مائتان وثمانين آلة، وبرع العرب كذلك في الصيدلة وصناعة الأدوية والعطور[4].

وكانت لبلاد المغرب وجهة طبيعية متميزة أهلتها للقيام بدور بحري مهم، حيث أن السواحل المغربية تمتد بمحاذاة ساحل البحر الأبيض المتوسط على المحيط الأطلسي الشيء الذي دفع بسكان المنطقة منذ القدم بالتوجه نحو ممارسة النشاط التجاري البحري، كما أن سيطرة المسلمين على كثير من الجزر في البحر المتوسط جعلت بلاد المغرب تتفوق في التجارة البحرية [5].

---

[1]– رياض أحمد عبيد العاني، **بغداد وأثرها في الأندلس من الناحية الفكرية**، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد20 الجامعة العراقية، كلية الآداب، العراق، ص50–51.

[2]– الإصطخري، **المصدر السابق**، ص23.

[3]– عبد الباسط مصطفى مجيد الرفاعي، **المرجع السابق**، ص410.

[4]– إسماعيل سامعي، **المرجع السابق**، ص136.

[5]– سحر السيد سالم، **أضواء على بعض المراكز التجارية في المغربين الأوسط والأقصى في القرن 3ه**، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006، ص145.

ربطت الطرق التجارية العلاقات بين العباسيين وبلاد المغرب من خلال الطريق الذي يربط العراق والشام بمصر ثم شمال إفريقيا حتى أقصى الغرب ثم يعبر المضيق شمالا إلى الأندلس فأوروبا، وتطورت العلاقات بين العالم الإسلامي وشرق إفريقيا وزاد إهتمام الدولة بالبحر الأحمر وموانئه، حيث كانت السفن تسير بجانب الساحل الإفريقي إلى الزنج طلبا للذهب، الرقيق، العاج والعنبر [1].

ولعب المغاربة دورا فعالا في حركة التجارة العالمية في العصور الوسطى إلا أن التفكك السياسي والفتن والثورات الداخلية هي التي حجبت دور المغاربة في حركة التجارة العالمية ونتيجة لذلك أدى إلى هجرة المغاربة إلى أقاليم المشرق الإسلامي وساهموا بشكل فعال في حركة التجارة بمصر وذلك لما نقلوه معهم من مختلف الحرف والزراعة وغيرها من الأنشطة التجارية والمهنية [2].

وكان لهؤلاء المغاربة وسطاء تجاريين عن طريق عمليات الإستيراد والتصدير بين الموانئ المصرية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط مثل رشيد ودمياط أو الموانئ الواقعة على البحر الأحمر مثل السويس والقصير، وكان المغاربة من رواد حركة التجارة بين الموانئ الإسلامية والأوروبية[3].

كانت العلاقة بين العباسيين والدولة الأموية الناشئة بالأندلس هي علاقة عداء وتربص خاصة بعد تمكن عبد الرحمن بن معاوية من الفرار من بطش العباسيين إلى الأندلس وأسس الدولة الأموية الثانية هناك وعاصمتها قرطبة سنة "138ه-755م" ومنذ ذلك الحين حاولت الخلافة العباسية فرض سيطرتها على بلاد الأندلس والقضاء على الدولة الأموية هناك من خلال تدبير المؤامرات وإحداث الفتن والثورات، حيث دبر الخليفة المنصور ثورة العلاء بن مغيث الجذامي في مدينة باجة الأندلسية سنة 146ه-763م، كما قام الخليفة

---

[1]- نادية حسني صقر، المرجع السابق، ص170.

[2]- رابح أولاد ضياف، المرجع السابق، ص69، 70.

[3]- نفسه، ص70.

المهدي بمساعدة ودعم الثورات الداخلية التي كانت تقوم لحساب الدولة العباسية ضد الأمويين بالأندلس لكن جميع هذه الجهود باءت بالفشل [1].

ويذكر الدكتور علي إبراهيم حسن أنه لم تتوقف محاولات الخلفاء العباسيين للقضاء على سلطان الأمويين بالأندلس وبسط سلطانهم عليها هذا من جهة ومن جهة أخرى إتبع الخليفة المنصور سياسة المهادنة مع عبد الرحمن الداخل لإستمالته فعمد إلى إرسال الهدايا إليه وكان يشيد بجليل صفاته وعظيم قدرته فيقول:"... إقتحم جزيرة شاسعة المحل، نائية المطمع عصبية الجند، ضرب بين جندها بخصوصيته وقمع بعضهم ببعض بقوة حيلته وإستمال قلوب رعيتها... إن ذلك لهو الفتى كل الفتى الذي لا يكذب مادحه " [2].

وهنا لابد من بيان أن مدينة تاهرت عاصمة الدولة الرستمية سميت ب"البصرة الصغرى" حيث كانت حاضرة بلاد حاذقة وشريفة في المعاملات والتي نهضت بمبدأ مذهب مغلق إلى مستوى وأبعاد دولة وكان لها وكلاء وأخوة وعلاقات جماعية، وبالواقع يمكن نسبة ذلك لإستمرار مؤثرات وافدة من الطوائف اليهودية البربرية والصحراوية[3].

ولعل من المناسب أن نشير إلى الآثار الإيجابية للعلاقات الإقتصادية للدولة العباسية في المجالات التالية:

تنشيط حركة الموانئ الإسلامية، إزدهار بعض المدن وخاصة الساحلية منها وبعض الثغور، توسع المؤسسات المصرفية، زيادة إيرادات الدولة، التنوع في عناصر التركيبة السكانية للمجتمع العباسي، إنتشار الدين الإسلامي في الكثير من البقاع والأصقاع عن طريق النشاط التجاري الكبير الذي مارسه التجار المسلمون [4].

---

[1]- بدر عبد الحميد هميسه، **سيرة الإسلام**، دط، 2008، ص87.

[2]- علي إبراهيم حسن، **التاريخ الإسلامي العام "الجاهلية، الدولة العربية، الدولة العباسية"**، ط3، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص360.

[3]- موريس لومبارد، **الجغرافية التاريخية للعالم الإسلامي، المرجع السابق**، ص283.

[4]- ضيف الله يحي الزهراني، **بواعث إزدهار النشاط الإقتصادي خلال العصر العباسي الأول 132-232ه/749-847م** مجلة المؤرخ العربي، العدد3، المجلد1، القاهرة، 1995، ص115.

مما تقدم يتضح لنا أن العلاقات التجارية الخارجية للعباسيين مع الدول الأخرى قد تميزت بالإستقرار وتبادل المصالح المشتركة، ضف إلى ذلك أن هذه العلاقات تميزت بالتوتر، إلا أن الغالب عليها هو المصلحة المشتركة، كما أن الأمر الذي عزز نجاح العلاقات التجارية هو النجاح في البداية للعلاقات السياسية التي تمثلت في تبادل الهدايا إلا أن العلاقات التجارية لم تكن متميزة إلى حد كبير وإنما غلب عليها تبادل السفارات والهدايا وإستيراد وتصدير بعض السلع التي يحتاجها كل طرف كمادة أولية في صناعاته المختلفة أو لإشباع رغبات أفراد دولته.

- الفصل الثالث:

- المعاملات المالية المتداولة في النشاط التجاري خلال العصر العباسي الأول-

- الفصل الثالث: المعاملات المالية المتداولة في النشاط التجاري خلال العصر العباسي الأول:

يقوم النشاط التجاري على مجموعة من المعاملات التي تسهل سبل ممارسة التجارة في الأسواق بصفة خاصة باعتبارها مركز يحوي مختلف السلع والبضائع الصادرة والواردة وتتمثل هذه المعاملات في المقايضة، السفتجة، الصكوك وعشور التجارة.

- المبحث 1: المقايضة:

هي مبادلة العين بالعين[1]، حيث كانت تجرى المقايضات أحيانا بواسطة تبادل الرقاع وقد كان الدين يشمل ما قد سبق من الأموال لإتمام صفقة أو عدة صفقات ينوي عقدها بعض كبار التجار ممن لا يطعن في كفاءتهم ولا في أمانتهم، وخلال القرنين 3-4ه/9-10م كانت مفعمة بالنشاط التجاري، وظهرت في المعاملات التجارية عدة أشكال من الإقراض وكانت تتكيف مع جميع الحالات فهي تفسر إلى حد بعيد التفوق الإقتصادي الذي بلغته الدولة الإسلامية خلال العصر الوسيط [2].

ونشير إلى أن المقايضة والمقابلة هما المبادلة مثل نقيل فلان آباه وتقيضه إذا نزع إليه في الشبه وهما قيلان وقيضان أي مثلان، والمقايضة شرعا تعني معاوضة غرض بغرض أي مبادلة مال بمال كلاهما من غير النقود[3].

حيث أوردت المصادر التاريخية أن هناك تاجر يحب السفر فقصد البلاد البعيدة حاملا معه متاع ليتاجر به فبلغ منطقة معينة لا يتعاملون بالورق ولا بالعين فقام ذلك التاجر بمقايضة

---

[1]- رفعت السيد العوضي، موسوعة الإقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية، تقديم علي جمعة محمد ط1 المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار السلام، مصر، 2009، مجلد1، ص225.

[2]- أندري كلو، المرجع السابق، ص285.

[3]- محمود عبد الرحمن عبد المنعم، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، ط1، دار الفضيلة، القاهرة، دس، ج3 ص331.

ثوب مقابل عدد كبير من رؤوس الغنم، وبالتالي قام بمقايضة ثوب بالغنم وجنى مالا وفيرا وراء عقده لهذه الصفقة بعدما باع الغنم [1].

وهنا لابد من بيان أن المقايضة تعتبر من المعاملات التجارية التي تحدث في الأسواق من خلال إستبدال سلعة بسلعة هذا في بداية الأمر كأن يستبدل الصياد مثلا بالفراء والجلود واللحوم الفائضة لديه بالحبوب والخضروات والفواكه والحطب الفائضة عن حاجة المزارع إلا أن عملية المقايضة أصبحت صعبة في ظل النمو السكاني خاصة عندما يكون رجل لديه قمح يريد مقايضته بالغنم إلا أن صاحب الغنم يرغب في الشعير هنا يدخل وسيط ثالث في عملية المقايضة وبالتالي تظهر ثلاث صعوبات: الأولى صعوبة تحقيق التوافق بين رغبات المتعاملين والثانية صعوبة تقدير نسبة المقايضة والثالثة عدم قابلية بعض السلع للتجزئة [2].

ومن أجل تجاوز تلك الصعوبات تم الإتفاق على السلعة القياسية الوسيطية وذلك حسب كل مجتمع، ففي الهند مثلا أتخذت الماشية كمقياس لتحديد قيمة السلع، حيث كان رأس الماشية يساوي أردب قمح أو أربعين دجاجة أو رأس غنم، وفي الصين فقد أتخذت المدى والسكاكين كوسيلة للتبادل ويقال أنهم إتخذوا المحار بدل المدى والسكاكين، وبمرور الزمن تطور نظام المقايضة وبدل إستبدال سلعة بسلعة أصبح يتم أستبدال النقود بالسلع [3].

حيث كان التجار يقومون بمقايضة ذهب السودان بالملح والسلع ذات القيمة الزهيدة وهذا الذهب ينقله التجار إلى شواطيء المحيط الهندي وإلى بلاد السند عن طريق البحر ثم يبيعونه بأضعاف ثمنه ويشتري سلع أخرى يسوقها إلى مدينة البصرة في عمليات تضمن له أرباح كبيرة [4].

ومن الصعوبات التي واجهتها هذه الوسيلة في المعاملات التجارية هي:

---

[1]– التنوخي. أبو علي المحسن بن علي"ت384ه/994م ، **نشوار المحاضرة** ، تحقيق عبود الشالجي، ط2 دار صادر، بيروت 1995، ج2، ص360.

[2]– محمد باقر الحسيني، **تطور النقود العربية الإسلامية**، ط1، دار الجاحظ، بغداد، 1969، ص 6،7.

[3]– نفسه، ص7، 8.

[4]– موريس لومبار، **الإسلام في مجده الأول**، المرجع السابق، ص221.

صعوبة التوافق المزدوج للرغبات، فلن يتيسر مثلا لمنتج سلعة أو صاحب مال أن يجد من يرغب فيها بشرط أن يكون عنده السلعة التي يطلبها مساوية لها في القيمة، بالإضافة إلى صعوبة تجزئة بعض السلع ليتيسر تبادلها مع ما هو أقل منها وقد يضر ذلك بالسلعة أو بتلفها وكذلك صعوبة التعرف على نسب التبادل بين العديد من السلع وهذا يتعذر تحقيقه أو حسابه مما يصعب معه معرفة القيم النسبية بين السلع والخدمات، ضف إلى ذلك صعوبة تخزين السلع العينية والحية حيث يؤدي ذلك إلى تكاليف تخزين فضلا عن إحتمال الفساد والهلاك، كما أن هذه المعاملة تحتاج إلى ضبط من أجل مراعاة أحكام الشرع الإسلامي المتعلقة بالبيع والشراء والمبادلات بشكل عام[1].

وتعتبر عملية المقايضة من أهم الوسائل والأساليب التي إستعملها العرب المسلمون في عمليات البيع والشراء وهي عبارة عن تبادل بضاعة ببضاعة أخرى مثل مبادلة الحبوب بالأغنام أو شراء فرس مقابل أرض أو ملابس مبادلة مع سلاح أو غير ذلك[2]، لذلك فإن نظام المقايضة هو يعتبر من الأنظمة القديمة قدم الإنسان ظل يستعمل كوسيلة متعارف عليها عبر مختلف العصور وهناك إشارات تدل على وجود هذا النوع من التعاملات التجارية في عهد الأمير الأندلسي عبد الرحمن الناصر"200-251ه"، وكان هذا النظام يستخدم في القرية المصرية إلى عهد ليس بالبعيد رغم وجود نظام مالي دقيق وثابت وسبب وجود هذا النوع من التعاملات إلى اليوم راجع إلى قلة النقد المتداول في الأسواق التجارية[3].

وكانت عمليات البيع والشراء تتم في أسواق شبه الجزيرة العربية عن طريق نظام المقايضة والنقد معا إلا في الحالات التي لا يمكن فيها مقايضة سلعة بسلعة أخرى لعدم إمكانية تجزئتها فيضطرون إلى التعامل بالنقود لإتمام عملية البيع والشراء، أما الإتجار مع الأسواق الخارجية فكان يتم بطريقتي المقايضة والنقد معا[4]، حيث أستعمل نظام المقايضة

---

[1]- رفعت السيد العوضي، **المرجع السابق**، مجلد1، ص 225-226.

[2]- فخري خليل النجار، **تاريخ الحضارة العربية الإسلامية**، ط3، دار صفاء، عمان، 2015م، ص154.

[3]- ضيف الله بن ذعار العتيبي، **المرجع السابق**، ص31.

[4]- حقي إسماعيل إبراهيم، **المرجع السابق**، ص143.

في التجارة الدولية وكان يتعامل بها مع زنوج شرقي إفريقيا ووسطها ومع جزر المحيط الهندي وأحيانا مع الصين[1].

والتعامل بنظام المقايضة لم يقتصر على الأسواق فحسب بل كان يتم كذلك بالوكالات التي هي عبارة عن منتديات تجارية، حيث كان الطابق الأرضي منها يستخدم كمخازن لحفظ السلع، أما الطابق العلوي تتم فيه عملية المقايضة بين التجار الغرباء والمحليين في إطار عملية البيع والشراء[2].

ورد في كتاب عجائب الهند قصة لتجار ساروا في تجارة لهم نحو مدينة فنصور فكان من أخطار البحر أن ألقاهم الريح إلى جزيرة أخرى غير التي كانوا قاصدينها فقاموا بمقايضة الأرز الكثير، الدجاج، الغنم، العسل، السمن، الأدم وأشياء كثيرة من المأكولات والفواكه بما عندهم من الحديد، النحاس، الكحل والثياب، كما قاموا بشراء الرقيق من أهل تلك الجزيرة التي وصلوا إليها دون سابق إنذار ولا تخطيط مسبق[3].

حيث أن ظهور النقود لم يكن نتيجة لإختراع فرد واحد ولم يكن تداولها نتيجة لعقد إجتماعي بين الأشخاص لأن نظام المقايضة هو نظام يقوم بمبادلة غرض بغرض آخر فمن يملك شيئا لا يحتاجه ويريد شيء بحوزة شخص آخر يقوم بالمقايضة مع هذا الشخص[4].

عمد التجار المسلمون إلى إستبدال الملح والمسابح والأواني النحاسية والسلع الرخيصة الأخرى بالذهب والعبيد[5]، لذلك ما يمكننا قوله عن عملية المقايضة أنها في كل الأحوال تتم لصالح التجار وخاصة إذا علمنا أن المقايضة هي عبارة عن مبادلة سلعة بسلعة لذلك ففي

---

[1]- عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الإقتصادي، المرجع السابق، ص178-179.

[2]- قصي الحسين، المرجع السابق، ص37.

[3]- شهريار، المصدر السابق، ص23-24،

[4]- أنور محمود زناتي، معجم مصطلحات التاريخ والحضارة الأسلامية، ط1، دار زهران، الأردن، 2011، ص375.

[5]- آ. آشتور، التاريخ الإقتصادي والإجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى، ترجمة عبد الهادي عبلة، مراجعة أحمد حسان سيانو، ط1، دار قتيبة، دمشق، 1985م، ص119.

الغالب تكون الصفقة رابحة لكلا التاجرين وخاصة حاجة كل منهما إلى البضاعة التي يريد أن يقايض بها[1].

وكان يطلق على عملية المقايضة بالتجارة الصامتة في إفريقية،حيث كان يتم التفاهم بين الغرباء إنطلاقا من لغة الإشارات، وكان يتم التعامل بالمقايضة في جزر المحيط الهندي وشرقي إفريقيةووسطها والصين[2].

-المبحث 2: السفتجة " الحوالة":

هي لفظ فارسي معرب، وهي أن يعطي شخص مالا لآخر عن طريق شخص له عنده مال في بلد آخر ليأمن خطر الطريق[3]، والسفتجة تشبه الحوالة باعتبار أن المعطي يحيل المعطى إليه إلى شخص ثالث فينقل المبلغ من ذمته إلى ذمة المحال إليه، والحوالة لا تخرج عن كونها نقل الدين من ذمة إلى ذمة [4]، ويسمى المدين محيلا والدائن محالا وغريما وطالبا والملتزم بدفع الدين بدلا عن المدين محالا عليه والدين محالا به[5].

وهنا لابد من بيان أن العالم "جرسهوب" أكد أن أول من عرف نظام الحوالات المالية هم العرب وعنهم أخذتها أوروبا في ق4ه/10م عن طريق إسبانيا وإيطاليا، حيث قال المستر كراندال ما نصه: " وفي التجارة كان الإسلام رائد العالم الحديث في إنشاء الإتحادات التجارية وإستعمال الشيكات ،... "[6].

---

[1]- يحي محمد الشربيني الفتاوي، **نشاط المسلمين التجاري في الصين وأثره على الحضارة الإسلامية في العصر الإسلامي** إشراف محمد عيسى الحريري وكرم حلمي فرحات، رسالة الماجيستير، جامعة الزقازيق، دس، ص72.

[2]- حنان قرقوتي، **المرجع السابق**، ص113.

[3]- وللإشارة فإن السفتجة هو تحريف لكلمة سفته الفارسية، حيث دخلت قاموس اللغة العربية في العصر الإسلامي للدلالة على نظام مالي إتصل بالسندات والحوالات المالية، وحامل السفتجة مخول بقبض المال المدون فيها من المرسل إليه "**أنظر مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996 ص249.**"

[4]- رفعت السيد العوضي، **المرجع السابق**، ص281.

[5]- أحمد إبراهيم بك، **المعاملات الشرعية المالية**، ط1، المطبعة الفنية، القاهرة، دس، ص199،198.

[6]- أبو زيد شلبى، **المرجع السابق**، ص271.

والسفتجة تعتبر من المعاملات التجارية تقوم على دفع سفتجة أو صك إلى رجل آخر في منطقة معينة على أن تصرف في أجل محدد، وفي هذا الصدد أوردت المصادر التاريخية مانصه: " لايتوكل الطالب للمطلوب، ولكن يضمن غريم المطلوب ما على المطلوب للطالب ويجعل كل واحد منهما ضامنا لجميع المال يأخذ أيهما شاء بذلك..."[1].

وبعد إنتشار معنى السفتجة أصبحت تطلق على المعاني المذكورة إذا وصفوا رجلا بأنه كتب رسالة ينتفع بها قالوا: " كتبه سفاتج" أي بمعنى رائجة مثل رواج السفاتج[2]، وظهر إستخدام السفاتج نتيجة لكثرة التعامل بالمبالغ الكبيرة بين التجار وخطر الطريق الذي يواجههم عند نقل الأموال من بلد لآخر، لذلك فالسفاتج هي عبارة عن رقاع يكتبها الجهابذة والصرافون بقيمة المبالغ التي يأخذونها منهم قابلة للصرف في أي بلد من عملائهم[3].

ولذلك فإن الحوالة التجارية هي أن تعطي مالا لرجل فيعطيك خطا يمكنك من إسترداد ذلك المال من عميل له في مكان آخر، وإذا كان الخط يشترط آداء المال في وقت مؤجل فهي سفتجة بأجل، ومازال هذا الإسم ببغداد إلى وقتنا الحالي وفي القانون التجاري العراقي[4].

والسفتجة أحد المعاملات المستندة إلى الإئتمان، أي أنها وجدت كوسيلة لتجنب أخطار المواصلات وكانت تجرى باتفاق فردي، وتكمن أهمية السفتجة أنها تستعمل من قبل التجار لتصفية حساباتهم بين الأقطار المختلفة بكتابة السفاتج على وكلائهم فكانوا أحيانا يرسلون رسلا خاصة لحمل السفاتج، وأستعملت أيضا لتسوية الديون في المعاملات التجارية في القطر نفسه، فمثلا أرسل رجل من الأهواز إلى العامل سفتجة بألف دينار مع أنهما كانا في

---

[1]– الشيباني. محمد بن الحسن"ت189ه/805م" ، **المخارج في الحيل** ، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1999، ص81.

[2]– محمود عبد الرحمن عبد المنعم، **المرجع السابق**، ج2، ص271.

[3]– يحي محمد الشربيني الفتاوي، **المرجع السابق**، ص68.

[4]– التنوخي. أبو علي المحسن بن علي "ت384ه"، **الفرج بعد الشدة**، تحقيق عبور الشالجي، ط1، دار صادر بيروت، 1978، ج3، ص186.

الأهواز، وأصبح بالإمكان إرسال أي كمية من النقود في أي وقت بسفاتج وكانت تسحب عادة على الصرافين والتجار والباعة ، حيث إستلم بغدادي سفتجة على تاجر في دار القطن بالكرخ [1].

والجدير بالذكر أن إستعمال السفاتج ظهر منذ صدر الإسلام أي منذ قيام الدولة الإسلامية وذلك أن إبن الزبير كان يأخذ بمكة الورق من التجار فيكتب لهم إلى البصرة وإلى الكوفة فيأخذون أجود من ورقهم، وعن إبن عباس أنه كان يأخذ الورق بمكة على أن يكتب لهم إلى الكوفة بها، وحل الصرافون محل البنوك في صرف السفاتج إلى نقود مقابل خصم من المبلغ المحول أو أخذ فائدة الأمر الذي سهل التعامل التجاري في أسواق بغداد وفي بعض الأحيان كان التجار يتولون تصريف هذه السفاتج وأحيانا كان بيت المال يقوم بهذه المهمة[2]. وإنطلاقا من السفتجة يمكن تحويل الدين من شخص إلى آخر وتصفية الحساب بينهما وأصبح بالإمكان تصفية الحساب بين مدن وأقطار مختلفة دون حاجة إلى نقل النقود أو البضائع وكان بمقدور التاجر أن يقترض سفاتج من بيت المال لشراء البضائع من تلك الناحية ثم يدفع ماإقترضه إلى بيت مال في ناحية أخرى[3]، كما إتسع نطاق التعامل بالسفاتج في شراء الجواري والرقيق كذلك حيث إشترى الحسن بن سهل جارية من فسطاطي التاجر بألف دينار فحملت إلى منزل الحسن وكتب للفسطاطي بثمنها فأخذ الكتاب إلى من أحاله عليه بالمال[4].

وشاع إستعمال السفاتج كذلك في الدولة الإسلامية خاصة في الأمور الرسمية، حيث أن الولاة كانوا يرسلون ما زاد عن دخل ولايتهم إلى العاصمة بغداد بسفاتج، لذلك فإن نظام

---

[1]– عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الإقتصادي ،المرجع السابق، ص195 – 197.

[2]– حمدان عبد المجيد الكبيسي، المرجع السابق، ص265،264.

[3]– نفسه، ص264، 265.

[4]– التنوخي، الفرج بعد الشدة، المصدر السابق، ج4، ص352.

التحويل أو السفتجة وجد كوسيلة لتجنب خطر المسالك وما تحويه من صعوبات خاصة اللصوص وقطاع الطرق[1].

وللإشارة فإن السفتجة تشبه في إستعمالها مثل الإعتراف بدين الآن وشاع إستعمالها في ق4ه/10م وذلك نظرا لأهميتها في التحويل حتى أصبحت لها دور مهم في الحياة الإقتصادية، حيث أن إستعمالها لم يقتصر على الولاة فحسب بل شمل جميع الناس، وكانت تنسحب عادة على التجار والباعة وكان لكل سفتجة موعد لإستحقاقها[2] وإذا صرفت السفتجة في موعدها دفعت قيمتها كاملة وإذا صرفت قبل حلول الموعد خصمت منها نسبة معينة ثم أستعملت السفتجة كإستعمال صكوك المسافرين في الوقت الحاضر[3] ويمكن لصاحب السفتجة أخذ النقود دفعة واحدة أو على أقساط، لذلك فإن السفاتج تعتبر من المعاملات المهمة لتجنب خطر الطريق [4].

وتوجد إشارات تدل على التعامل بالسفاتج في زمن الخليفة أبو جعفر المنصور، حيث أن رجال المال من أهالي البصرة وأهل فارس تمركز وجودهم في مراكز التجارة في جدة بالحجاز سجلماسة ببلاد المغرب وفي طرابلس الغرب وبيروت ومصر[5].

وهنا لابد من بيان أن السفتجة هي عبارة عن حوالة خطاب يحوي قيمة معينة من المال قابل للصرف من أي مكان من عملاء وجهابذة للشخص الذي له سفتجة[6]. حيث جاء مفهومها في المصادر ما نصه: " هو كتاب صاحب المال لوكيله أن يدفع مالا قراضا يأمن

---

[1]– ضيف الله يحي الزهراني، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية**، ط1، مكتبة الطالب الجامعي، مكة، 1986، ص462.

[2]– سيدة إسماعيل كاشف، **دراسات في النقود الإسلامية**، المجلة التاريخية المصرية، مجلد 12، المطبعة الفنية الحديثة القاهرة، 1965، ص106، 107.

[3]– عبد العزيز الدوري، **تاريخ العراق الإقتصادي**، المرجع السابق، ص 197.

[4]– سيدة إسماعيل كاشف، **المرجع السابق**، ص107.

[5]– نفسه، ص107.

[6]– عصام الدين عبد الرؤوف، **الحواضر الإسلامية الكبرى**، ط1، دار الفكر العربي، مصر، 1976، ج1، ص151.

به من خطر الطريق" [1]. أي أن هذه السفاتج كانت تستخدم من قبل التجار للتسديد في البلاد الأخرى وتقوم بدور الحوالات وصكوك المسافرين [2].

وكانت النقود تدفع في أي بلد من البلاد ويحصل صاحبها على سفتجة بقيمة ماله ويحملها معه في مختلف رحلاته التجارية وهو مطمئن على ماله لأنه لم يكن يجوز صرف أي مبلغ إلا لصاحب السفتجة، حيث إستخدم التجار هذه الوسيلة لإتمام معاملاتهم التجارية وإنتشر إستخدام هذه الوسيلة حتى أن أموال الجبايات من الولايات العباسية كانت ترسل إلى مدينة بغداد بسفاتج حيث أن هذه الأخيرة كانت لها أوقات محددة لصرفها، والسفتجة التي تحصل في موعدها تصرف مجانا أما إذا تأخرت تصرف بعمولة [3].

التعامل بالسفاتج كان له دورا مهما في تنمية عملية البيع والشراء، حيث تذكر المصادر التاريخية أنه كانت هناك صداقة بين إبن المقفع وعمارة بن حمزة فأراد هذا الأخير بيع ضيعته فلم يشتريها أحد فلما علم إبن المقفع بذلك إنصرف إلى المنزل وإتخذ سفتجة إلى وكيل عمارة بالبصرة بثلاثين ألف درهم كمساعدة لعمارة بن حمزة[4].

وكان التجار يشترون الغلات من الدولة بطريقة السفاتج، وكانت سفاتج التجار تحال على تجار آخرين ويقتضي لذلك أن يكون التاجر ثريا ومعروفا وله إسمه ومكان تجارته، لذلك نرى في قصة عابثة إقترح فيها رجل على أحد الوارثين كان يبحث عن سبيل لإتلاف ماله وهي أن يشتري الوارث أمتعة ويبيعها من الأعراب ويأخذ سفاتجهم إلى الأكراد، وأن يبيع من الأكراد ويأخذ سفاتجهم إلى الأعراب وذلك بهدف خلق الفتنة والشجار بينهما [5].

---

[1]– الصابي، **المصدر السابق**، ص452.

[2]– عبد العزيز الدوري، **مقدمة في التاريخ الإقتصادي العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007 ص58.

[3]– عصام الدين عبد الرؤوف، **المرجع السابق**، ص 151.

[4]– الجهشياري. أبو عبد الله محمد بن عبدوس"ت331ه/942م" ، **الوزراء والكتاب** ، تحقيق الصاوي، ط1، المكتبة العربية بغداد، 1938، ص 75، 76

[5]– حمدي حسين علوان التميمي، **المرجع السابق**، ص318.

وكانت المعاملات التجارية والمالية الضخمة تستدعي وسائل الدفع المأمونة من التلف والضياع خفيفة الحمل وفي مقدمة هذه الوسائل هي السفاتج [1]، حيث يذكر أحد العلماء أنه سافر إلى الأندلس ومعه سفتجة وخمسة آلاف درهم نقدا [2].

من وظائف البنوك الشخصية إستعمالهم للحوالات والصكوك التي سهلت عملية التبادل التجاري بين المدن والأقاليم المتباعدة فخففت من مشاق نقل النقود بين مختلف الأمصار بالإضافة إلى التكاليف المادية. حيث أن إبن عباس كان يأخذ الورق بمكة على أن يكتب لهم إلى الكوفة بها، وللإشارة فإن هذه السفاتج كانت محل تعامل من قبل الناس جميعا[3].

وهكذا أصبحت السفاتج تقوم مقام النقود ولا شك أن بيت مال الدولة الإسلامية كان يقوم بمثل هذا العمل لمجموعة من الناس وخاصة الأغنياء منهم والمقربين من الأمير، إلا أنه لم يحتكر هذه الوظيفة، فظل أصحاب البنوك الخاصة يقومون بهذه الوظيفة خاصة لصغار التجار ولأماكن قد لايكون للحكومة فيها بيت مال وبذلك كان نشاطها يشمل أناس أكثر وبلاد أوسع وكانت تجني من وراء ذلك بعض الفائدة[4].

وأستعملت السفتجة كذلك لتسوية الحسابات وتصفية الديون بين الأطراف المتعاملة بهذه الوسيلة حسب ما يرتبه صاحب المال الذي يجتهد في المحافظة على سلامة حالة التجار وتجنبه مخاطر الطريق وفي هذا الحال عقد ينقل دين من تعهد الدفع عددا ووزنا وعادة تصرف السفتجة لحاملها حيث قام الصرافون والوكلاء مقام البنوك في تحويل هذه السفاتج إلى نقود مقابل خصم من المبلغ المحول أو أخذ فائدة الأمر الذي سهل عملية إجراء التعامل التجاري في أسواق بغداد، كما كان التجار أيضا يتولون تصريف هذه السفاتج[5].

---

[1]– وهنا لابد من بيان أن السفاتج إستعملها التجار لحفظ أموالهم وتسهيل حركتهم التجارية سواء عن طريق تسوية الديون أو تصفية الحسابات وقد وجدت في العصر العباسي الأول منذ عهد الخليفة أبو جعفر المنصور." **أنظر ضيف الله يحي الزهراني، المرجع السابق، ص119**".

[2]– آدم متز، **المرجع السابق**، ص 379.

[3]– صالح أحمد العلي، **التنظيمات الإجتماعية والإقتصادية، المرجع السابق**، ص264–265.

[4]– نفسه، ص265.

[5]– سمير حسين خلف العبادي، **المرجع السابق**، ص304–305.

وفي القرن 3ه وبداية القرن10م أصبح التعامل في الأسواق أو دفع الديون ليس بالنقود فحسب وإنما بالسفتجة أيضا، والهدف من وراء إستعمال هذه الوسيلة في المعاملات المالية هو نقل النقود من مكان إلى آخر بدون تعرضها لمخاطر الطريق فهي وجدت للحيلولة دون إجراء لدفع العملات المعدنية في الأماكن البعيدة، ومن خلال عملية الدفع بوسيلة السفاتج تم تصفية وتسوية حسابات بيت المال المركزي مع بيوت الأموال في الأقاليم الأخرى حيث أن الصرافين كان لهم الأثر الكبير في ذلك وأحيانا كان المسؤولون يمنحون الهبات على شكل سفاتج وبعد ذلك يتم تحويلها وصرفها إلى نقود عند الصرافين[1].

ومن شروط صحة السفتجة للصرف يجب أن يدون فيها مقدار المبلغ المراد نقله من مدينة إلى أخرى أو من إقليم لآخر عددا ووزنا، وتصرف السفتجة عادة لحاملها وباستطاعته أن يقبض المال المدون في الحوالة دفعة واحدة أو على شكل أقساط[2].

حيث أوردت المصادر التاريخية أن الخليفة أبو جعفر المنصور قام بتقليد إقليم أيذج فأخذ أبو جعفر "وهو عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب كان واليا على أصبهان وبعض مدن فارس والأهواز" المال وحمله بسفاتج على يد عبد الرحمن بن عمر إلى مدينة البصرة ولم يحمل إلى إبن معاوية شيئا ثم صار أبو جعفر إلى الأهواز قاصدا مدينة البصرة[3].

ويتضح لنا من خلال رواية الجهشياري أن التعامل بالسفاتج ظهر مبكرا مع قيام الدولة العباسية الشيء الذي يدل على التطور الحاصل في المعاملات المالية كما أن التعامل بالسفاتج لم يقتصر فقط على التعاملات التجارية في الأسواق بل شمل كل مجالات الدولة بما فيها تسوية حسابات الأقاليم بالسفاتج تجنبا لمخاطر الطريق وحفظا للمال وإختصار أعباء نقل النقود عينا لما في ذلك من مشقة النقل.

---

[1]- نفسه، ص308-309.

[2]- سمير حسين خلف العبادي، المرجع السابق، ص309.

[3]- الجهشياري، المصدر السابق، ص66.

أقر الفقهاء المسلمين بأن تحويلات الأموال وصرفها لم تكن محرمة بل كانت تقترب من الربا نتيجة أخذ الفائدة عند صرفها عند الصرافين وبحلول ق2ه/8م كان التجار يعملون بشكل روتيني لترتيبات عملية الإئتمان لأغراض عديدة، وسهلت عملية الإئتمان المعاملات البعيدة المدى وذلك بإعتبارها أكثر ضرورة بالنسبة للتجار لحمل كميات كبيرة من العملات المعدنية معهم[1].

وكان من الممكن حتى لشخص في سوق مثل سوق البصرة الحصول على إشعار دائن في بداية رحلة التسوق التي يمكنه أن يظهر للتجار في جميع أنحاء السوق ثم يدفع لاحقا بطريقة تشبه طريقة بطاقات الإئتمان الحديثة، وكان الإئتمان في الواقع شكلا من أشكال الفائدة المستترة[2].

تعتبر عملية تحويل الأموال التي يستخدمها التاجر أو المسافر في مدينة واحدة أن يدفع للمصرفي مبلغا من المال مقابل حصوله على سفتجة، وهناك وثيقة تفيد أنه يمكنه إسترداد مبلغ محدد من مصرفي أو تاجر محدد في مدينة أخرى ليس فقط التجار وغيرهم من المسافرين يمكنهم إستخدام السفاتج لتجنب حمل كميات كبيرة من النقود وإستخدمتها كذلك السلطات الإقليمية كوسيلة لدفع ضرائب محافظات مدينة بغداد[3].

لأن السفتجة هي عبارة عن كتاب صاحب المال لوكيله أن يدفع مالا قراضا يأمن به خطر الطريق، حيث أن الهدف من التعامل بالسفاتج هو تنشيط عملية التبادل التجاري بين مختلف الأقاليم عن طريق دفع أثمان البضائع، وكان يتم تسديد الدين بموجبها وعدم اللجوء إلى الدفع بالعملات المعدنية مما يسهل عملية نقل النقود من بلد إلى آخر تفاديا لخطر الطريق لذلك فهي تعتمد على الثقة والمصالح المتبادلة بين التجار في مختلف الأقاليم[4].

---

[1] Amirak. bennison. **opsit**. p156.

[2] -amira k . bennison . opsit . p156.

[3] –ibid. p157.

[4]– حقى إبراهيم إسماعيل، **المرجع السابق**، ص156–157.

ونتيجة لتوسع أقاليم الدولة العباسية أصبح التعامل بهذه الوسيلة أساس المعاملات التجارية وكان الصيارفة هم الذين يتولون مهمة تصريف هذه السفاتج مقابل ربح معين قدره دانق ونصف فضة مقابل كل دينار، وهو في الأغلب من الذميين ومهما يكن من أمر فإن إستخدام الصكوك والسفاتج قد ساهما في تنشيط عملية التبادل التجاري في الأسواق[1].

وهناك فرق بين السفتجة والحوالة من حيث الكيفية التي يتم بها الإيفاء بالإلتزامات المالية الواردة فيها، ففي السفتجة يتم إستيفاء المبلغ تبعا للنقود المتداولة في البلد الذي تصرف منه، إلا أنه في حالة الحوالة يجب أن يستوفي المبلغ تبعا لنوعية النقد المحدد في العملة [2].

حيث جاء معنى السفتجة في قاموس "محيط المحيط" مانصه: "سفتج له سفتجة أي بمعنى عجل نقده"، أي أنها تعتبر من أهم الوسائل المستخدمة في التعاملات المالية التجارية من أجل تسهيل عملية الدفع والشراء والبيع، وهي وسيلة مقتصرة للوقت والجهد والمال ومانعة ومحصنة من خطر الطريق كالنهب للأموال وغيرها[3]، لأن إستعمال السفاتج كان يقوم على أن يأخذ الرجل الدراهم والدنانير فيعطيها صاحبه ويقول إحملها لي معك لأمن طريقك أو لمنعتك إلى بلد كذا فادفعها لي هناك، والتعامل بالسفاتج شمل عامة الناس حيث تذكر المصادر أن رجلا توفي بالدينور تاركا ثلثي ثروته إلى إبن عمه في بغداد فباع صديق للمتوفي بعض الإرث وأرسل للوارث سفتجة بالثلثين من ذلك مبلغها سبعمائة دينار[4].

-المبحث 3: الصكوك:

هي من الألفاظ الدخيلة أقره مجمع اللغة العربية حديثا وهو يدل على وثيقة بمال أو مثال مطبوع على هيئة مخصوصة يستعمله المودع في أحد المصارف للأمر بصرف المبلغ

---

[1]- نفسه، ص157.

[2]- أمل عبد الحسين عباس السعدي، **الصيرفة والجهبذة في العراق من ق2ه إلى بداية ق4ه** ، رسالة دكتوراه في التاريخ الاسلامي ، إشراف عواد مجيد الأعظمي ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، العراق ، 1985.

[3]- مؤلف مجهول، **محيط المحيط**، دط، ص414.

[4]- عبد العزيز الدوري، **تاريخ العراق الإقتصادي**، المرجع السابق، ص195-196.

المحرر به[1]. وهو من أهم المعاملات المالية حيث أستعمل الصك كوسيلة في دفع جميع رواتب الموظفين وخاصة رواتب الجيش[2].

ولذلك فإن الصك هو إحدى وسائل الإئتمان، وهو عبارة عن أمر خطي يدفع مقدار من النقود إلى الشخص المسمى فيه. وذلك باعتبار أن الإئتمان له دور مهم في التجارة لأنه يوفر المال للتجار عند الحاجة ويهيئ السبل اللازمة لتشغيل رأس المال الزائد بشكل منتج ويساهم عموما في تنمية النشاط التجاري وخاصة أن التعامل بالإئتمان يكون في التجارات البعيدة [3].

والصك هو عبارة عن أمر خطي يدفع مقابله مقدار من المال إلى الشخص المسمى فيه وكلمة صك هي عبارة عن كلمة فارسية معربة والأصل هو "**جك**" وهي ماتزال معروفة إلى حد الآن باسم chek وكان الصك يطلق عليه أحيانا "سند الدين" وفي هذه الحالة يجب تصديقه من قبل شهود [4].

والصك كذلك هو الكتاب الذي يكتب فيه المعاملات والتقارير ووقائع الدعوى، أما الآن فهو يطلق على وثيقة بمال أو نحوه وعلى مثال مطبوع بشكل خاص يستعمله المودع في أحد المصارف للأمر بصرف المبلغ المحرر فيه[5].

إقتصر العرب المسلمون في بداية تعاملاتهم بالكتابة على الرق وذلك قبل ظهور الورق وبعد أن كثرت رسائل الخليفة وصكوكه ولم يعد الرق يوفي بالحاجة حينها أشار الفضل بن يحي بصناعة الكاغط ودونت فيه جميع رسائل الخليفة والصكوك التي يوقعها[6].

---

[1]– مصطفى عبد الكريم الخطيب، **المرجع السابق**، ص293.

[2]– ضيف الله يحي الزهراني، **المرجع السابق**، ص462.

[3]– عبد العزيز الدوري، **تاريخ العراق الإقتصادي**، **المرجع السابق**، ص ص150 و 198.

[4]– سيدة إسماعيل كاشف، **المرجع السابق**، ص107.

[5]– محمود عبد الرحمن عبد المنعم، **المرجع السابق**، ج2، ص375.

[6]– إبن خلدون، **المصدر السابق**، ج2، ص128.

وهناك إشارات تدل على إستعمال الصك في بداية الدولة الإسلامية، حيث كانت الأرزاق والرواتب تدفع أحيانا بصكوك، حيث توسط الفضل بن يحي البرمكي لدى الخليفة الرشيد أن يعطي لمحمد بن إبراهيم الإمام مائة ألف درهم فلما وافق شكره الفضل وسأله أن يصك بها صكا بخطه[1]، وإشترى الفضل بن يحي ضيعة بمائتي ألف درهم وأرسل إلى صاحبها صكا بالثمن، وأستعملت الصكوك لمختلف المدفوعات حتى الكميات القليلة وكانت تكتب وتصرف في المدينة نفسها [2].

وكانت المنح المالية التي كان يهبها المسؤولون إلى حاشيتهم كانت في بعض المرات يعبر عنها بالصكوك، وفيما يبدو أن الصكوك عندما تمنح لشخص ما تدون في سجلات باعتبارها من نفقات بيت المال، حيث أن بعض الموظفين الماليين كانوا يماطلون في صرف الصكوك إما لعدم توفر المال اللازم لديهم أو حسدا للشخص المعطى له وفي كثير من الأحيان كانت تصرف رواتب من هم في خدمة البلاط بالصكوك، حيث كان يكتب لكل طائفة كالصاغة و الخياطين والقصابين صك مفرد من الديوان، وبعد صرف الصك في السوق توزع الأرزاق الشهرية [3].

وللتوضيح فإن الصك كان يثبت فيه قيمة القرض أو الإستحقاق وموعد صرفه وقد إستخدمه بعض الأفراد في معاملاتهم وكان الجهابذة يصرفون هذه الصكوك لأصحاب الأموال المودعة لديهم نظير مبلغ معين من المال، وكان يشهد على الصك إثنان ثم يختم أو يوقع عليه ضامن يتعهد بدفع قيمة الصك في حالة عجز المدين عن التسديد، وفي بعض الأحيان كانت أرزاق الجند والموظفين تكتب قيمتها صكوكا يوقع عليها رؤساء دواوينهم وأحيانا الخليفة ويصرف الشيك من بيت المال وكذلك الصلات التي يقررها الخليفة في

---

[1]– وفي نفس السياق تجدر الإشارة إلى أن إستخدام الصك يعود إلى عهد الخليفة هارون الرشيد، وقد إتسع التعامل بهذه الوسيلة نظرا لحاجة التجار والصناع والدولة على حد سواء وكان عادة يصرف الصك من بيت المال أو المصارف الخاصة." **أنظر ضيف الله يحي الزهراني، المرجع السابق، ص119** ".

[2]– عبد العزيز الدوري، **تاريخ العراق الإقتصادي، المرجع السابق**، ص199.

[3]– حمدان عبد المجيد الكبيسي، **المرجع السابق**، ص260، 261.

بعض الأحيان يكتب بها صكوكا [1]. ويمكن للصكوك أن تكون مفتوحة المدة كأن يكتب شخص على نفسه مثلا صكا بالمبلغ المدان به لعدم توفر النقود للتسديد فيعطيه صكا مفتوح المدة إلى أن تتوفر لديه النقود فيصرفه[2].

وقد ذكر أن الإمام العلوي محمد بن إبراهيم كان له دين فقصد الفضل بن يحي فقال له: قصرت بنا غلاتنا، وأغفل أمرنا خليفتنا وتزايدت مؤنتنا ولزمنا دين إحتجنا لآدائه إلى ألف ألف درهم فتوسط الفضل بن يحي لهذا الإمام العلوي عند الخليفة هارون الرشيد في فك وتفريج كربة الرجل فكتب الخليفة الرشيد صكا إلى محمد بن إبراهيم بالمبلغ الذي طلبه[3] ، ويعتبر توقيع صاحب بيت المال على الصكوك والأوامر المالية من الأمور التي تدل على صحتها[4].

ونتيجة لإنتشار المصارف أقبل الناس عليها للإيداع أموالهم فظهرت البيوتات المالية والشركات فأقبل التجار على التعامل معهم فكانوا يعطونهم أموالهم ويأخذون بها صكوكا وكان التاجر يقتني كل ما يحتاجه ويحول الثمن على الصراف فلا يستخدم شيئا غير صك الصراف، ولم يقتصر عمل الصيارفة على قبول الودائع فحسب بل تعداه إلى صرف الصكوك كذلك [5]، وهو الأمر الذي أكده الرحالة ناصر خسرو فقال: " أن المبادلات التجارية كانت تتم في الأسواق حيث أن كل من معه مال يعطيه للصراف ويأخذ منه صكا ويشتري كل ما يلزمه ويحول الثمن على الصراف فلا يستخدم المشتري شيئا غير صك الصراف طول مدة إقامته في المدينة" [6].

---

[1]– عصام الدين عبد الرؤوف، **المرجع السابق**، ص 151، 152.

[2]– خالد أحمد سلمي زنيد، **التجارة في بلاد الشام حتى نهاية العصر العباسي الأول**، رسالة ماجيستير، إشراف فالح صالح حسين، الجامعة الأردنية، الأردن، 1992، ص72–73.

[3]– الجهشياري، **المصدر السابق**، ص196،195.

[4]– عصام الدين عبد الرؤوف، **المرجع السابق**، ص 156.

[5]– حمدي حسين علوان التميمي، **المرجع السابق**، ص318.

[6]– سفرنامة ، ترجمة يحي الخشاب، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1993، ص164.

وتخبرنا المصادر التاريخية أنه عند وفاة محمد بن سليمان بالبصرة سنة 173ه/789م قام الخليفة هارون الرشيد باصطفاء جميع ما تركه وأمر بجعله في بيت مال المسلمين ماعدا الأموال فإنه أمر بإصكاك صكوك فكتب للندماء والمغنيين صكاك صغار لم تدون في الديوان، ثم رفع إلى كل رجل صك بما رأى أن يهب له فأرسلوا وكلائهم إلى السفن فأخذوا المال على ماأمرهم به الصكاك أجمع ولم يدخل بيت المال منه درهم واحد [1].

إستفادت الدولة من خدمة الجهابذة المالية فاستعانت بهم لضبط الأمور المالية في الدواوين ويبدو أن خبرة هؤلاء الجهابذة في هذا المجال جعلت بعض رجال الدولة "**وزراء وعمال أقاليم**" بأن يتخذوا جهابذة خاصين لحفظ أموالهم وتوكيلهم بالصرف منها بموجب صكوك موقعة بقيمة المبالغ المسحوبة من رصيدهم المالي [2]، وكان الصك بالعراق أشبه بالشيك الرسمي عندنا وكان للجهبذ مع وجود هذه الصكوك شأن كبير، حيث يذكر انه كان في ق3ه/9م أحد العمال يكتب الصكوك لجهبذه [3].

إزدهر النشاط التجاري بتطور نظام الصيرفة ونمو المؤسسات المصرفية، حيث كان للتجار وكلاء في أهم المدن التجارية يكتبون إليهم عن أحوال السوق في البلاد التي يقيمون فيها ويقرضوهم المال ويكتب التجار للصيارفة صكوكا بديونهم بدل الدفع نقدا[4]، وإنتشرت طريقة الدفع بالصكوك في مدينة البصرة وكان يوقع على الصك أو وثيقة الدفع أو الدين شاهدان أو أكثر[5].

وفي سنة 146ه/762م خلع الخليفة المنصور عيسى بن موسى عن ولاية العهد وبايع لإبنه المهدي من بعده وأعطى في يوم واحد عشرة آلاف ألف درهم، حيث يقول محمد بن

---

[1]– مسكويه. أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب "ت421ه"، **تجارب الأمم وتعاقب الهمم**، تحقيق سيد كسروي حسن، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ج3، ص198.

[2]– غيداء خزنة كاتبي، **الجهبذة في العراق وتطورها حتى القرن الرابع الهجري**، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد26، العدد2، الأردن، 1999، ص379.

[3]– آدم متز، **المرجع السابق**، ص380.

[4]– حسين الحاج حسن، **المرجع السابق**، ص293.

[5]– صبحي الصالح، **المرجع السابق**، ص397.

سلام أنه لم يعطي خليفة قط مثل المنصور عشرة آلاف ألف درهم في يوم واحد وأعطيت صكوكا[1] مقابل ذلك لصرفها وثبتت في الدواوين[2].

فقد كان لصاحب ديوان بيت المال علامة أو ختم يؤشر به على الكتب والصكاك والإطلاقات يتفقدها الوزير أو من ينوب عنه ويراعونها ويطالبون بها كشرط لقبولهم تلك الكتب أو الصكاك، وقد كان حرصهم هذا ضروريا منعا للتلاعب من الناحية المالية أولا بالإضافة إلى تأكدهم من أنها مؤشرة في ديوان بيت المال من أجل ضبط الحسابات فيه وعدم إفساح المجال لإختلال أمر هذا الديوان وتكامل العمل فيه[3].

في بداية أمر نشوء الدولة العباسية وخاصة في عهد الخليفة هارون الرشيد كانت الصكوك تختم بخاتم لثبوت صحتها وكانت أحد وظائف الوزير وكان يختم على الصك في مدان الطين عرف باسم" طين الختم" وكان يجلب من مدينة سيراف فيظهر أنه مخصوص بها وهذا ما أكده إبن خلدون في كتابه المقدمة ما نصه:" قال الرشيد ليحي بن خالد لما أراد أن يستوزر جعفرا ،... ياأبت إني أردت أن أحول الخاتم من يميني إلى شمالي فكنى له بالخاتم عن الوزارة لما كانت العلامة على الرسائل والصكوك من وظائف الوزارة... وكان هذ الطين في الدولة العباسية يعرف بطين الختم "[4].

ونتيجة لإزدياد عدد البنوك وإتساع نشاط عملها على المستوى الإقليمي والخارجي أدى إلى حدوث بعض التحسينات بما فيها كثرة إستعمال الصكوك الشيء الذي سهل عملية التبادل التجاري سواء بين البنوك والدولة أو حتى بين الصرافين والتجار في إطار عملية

---

[1]– يتبين من خلال هذه الرواية التاريخية أن إستعمال الصكوك كان متداولا منذ البدايات الأولى لتأسيس الدولة العباسية ولم يقتصر إستعمالها في المعاملات التجارية فحسب بل تجاوزه إلى إستعمالات أخرى كأخذ البيعة مثلما فعل الخليفة المنصور عندما أخذ البيعة لإبنه المهدي.

[2]– الدواداري. أبو بكر بن عبد الله بن أيبك، **كنز الدرر وجامع الغرر**، تحقيق دوروتيا كراقولكي، بيروت، 1992، ج5، ص38–39.

[3]– حسام الدين السامرائي، **المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية خلال الفترة 247–334ه/861–945م**، تقديم عبد العزيز الدوري، ط2، دار الفكر العربي، مكة، 1981، ص245–246.

[4]– إبن خلدون. ولي الدين عبد الرحمن بن محمد، **المصدر السابق**، ج1، ص451–452.

الإقراض أو الدفع بواسطة الصك بعيدا عن التعامل النقدي لربح الوقت وتجنب خطر النقل والبيع أسرع[1]. وشاع في العصر العباسي حرص المدين على كتابة الدين في صك وعليه ختم المقترض وذلك حفظا للحقوق بين الدائن والمدين[2].

وللإشارة فإن الصكوك هي عبارة عن أوراق مالية متساوية القيمة محددة بمدة زمنية تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية وهي قابلة للتداول والإسترداد عند الحاجة بضوابط وقيود معينة لذلك فإن الصكوك لاتمثل دينا في ذمة صاحبها وإنما تثبت لصاحبها حق ملكية شائعة في موجودات لها عائد، ومن خصائص الصكوك الإسلامية أنها عبارة عن وثيقة تثبت الحق لصاحبها في ملكية بالإشتراك مع الغير[3].

وشاع إستعمال الصكوك في العصر العباسي الأول من قبل الخلفاء حيث أعطى الخليفة هارون الرشيد صكا بمبلغ ثلاثين ألف درهم للشاعر مروان بن أبي حفصة، كما أطلق الخليفة المأمون جملة صكوك لبعض الدهاقين في سمرقند مقابل بضاعة جلبوها له وفي عهد الخليفة المعتصم بالله دفع سنة 220ه/835م صكوكا بمبلغ خمسة آلاف دينار عن نفقات شراء الأراضي لبناء مدينة سامراء التي إتخذها الخليفة المعتصم بالله مقرا لحكمه بعد أن ضاقت مدينة بغداد بالجند الأتراك وبلغ منهم الناس كل مبلغ والذي تولى شراء هذه الصكوك هو وزيره أحمد بن خالد الذي كلفه الخليفة المعتصم بالله بذلك[4].

وفي عهد الخليفة الواثق بالله تقدم أخوه جعفر المتوكل إلى صاحب بيت المال عمر بن فرج بصك يتقاضى رزقا مقررا له وقد إستطاع جعفر أن يقبض المال المدون في صكه المختوم وقدره مائتي ألف درهم[5].

---

[1]– صالح أحمد العلي، التنظيمات الإجتماعية والإقتصادية في البصرة، المرجع السابق، ص268.

[2]– علاء الدين رمضان السيد، صورة المجتمع العباسي في كتاب البخلاء، مجلة جذور، المجلد7، ج14 ،2003 ص454.

[3]– مولاي أسماء وأخريات، دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الإستقرار المالي " الصكوك الإسلامية نموذجا"، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد4، العدد3، ص ص 269–286.

[4]– سمير حسين خلف العبادي، المرجع السابق، ص314،315.

[5]– نفسه، ص314–315.

ويبدو أن إستعمال الصكوك توسع على نطاق أكبر وشمل حتى المبالغ الضئيلة جدا التي كانت تصك لها صكوكا، وأستعملت أيضا في مجال توزيع العطاء حيث كان المسؤلون في الدولة يعطون هؤلاء المستحقين صكوكا بمقدار عطاءهم فيبيعون ما فيها بخصم معين من قبل الصرافين قبل أن يقبضوها مؤجلا فمضى هؤلاء الصرافين ليقبضوا مافيها من أموال من بيت المال، وهذا النوع من الصكوك يصرف عادة لحامله في حين توجد صكوك أخرى لايطلق صرفها إلا للمسمى في التوقيع، وعليه فإن عملية بيع الصك إلى الصيرفي كما هو في الحالة الأولى من شأنها الإسهام في النشاط المصرفي، بالإضافة إلى أنها تدر أرباحا جيدة للصيرفيين الذين يتولون شراء هذا النوع من الصكوك بمبلغ معجل مقابل حصة معينة من المال[1].

ووضعت عدة شروط حفاظا على أموال بيت المال من جراء صرف الصكوك وذلك للمحافظة على مال المسلمين في مجال صرف الصكوك منها عدم صرف الصك المحال إلى بيت المال إلا بعد التأكد من صحة العلامة المثبتة عليه، وأن هذه الصكوك المصروفة من بيت المال تكون لتفقد الوزير لها والتأكد من صحتها، وكانت الصكوك تكتب وتصرف في المدينة نفسها، ولقد خدم نظام الصيرفة طبقتين بصفة خاصة هما طبقة الموظفين وطبقة التجار[2].

فالصرافون كانوا يزودون التجار برؤوس الأموال ويسهلون لهم تجارة الإئتمان حيث لم تستخدم الطبقة العامة صكوكا وذلك راجع لتدني مستواهم المعيشي وعدم إمتلاكهم البضائع التي تقدر بأموال باهضة، كما أنهم لايملكون أموال كثيرة تجعلهم يستعملون الصكوك وإنما إقتصر إستعمال الصكوك على الطبقة الخاصة التي تمتلك الثروة خوفا على أموالهم التي

[1]- سمير حسين خلف العبادي، المرجع السابق، ص315-316.

[2]- نفسه، ص316،317.

كانت أغلبها من الدنانير الذهبية والدراهم الفضية كانت ثقيلة الوزن فالأفضل إستخدام الصكوك للوقاية والأمان[1].

وتذكر المصادر التاريخية أنه لما نكب الخليفة هارون الرشيد بالبرامكة قام بمصادرة أموالهم فكان مالديهم كما قال سهل بن هارون عشرون ألف ألف من جملة جبايتهم منها عشرة ألاف ألف من المال مخصصة لمختلف المعاملات عليها صكوك موقعة كانت مدونة في الديوان ومسجلة بالتاريخ وقيمة المبلغ فكان ديوان إنفاق وفائدة[2]. أي بمعنى أن عمليه صرف الصكوك من قبل الصرافين يكون مقابل فائدة معينة وهو ماإعتبره الشرع ربا.

أوردت المصادر التاريخية أنه روى مخارق عن إبراهيم بن ميمون الموصلي حيث كان لهذا الأخير ضيعة وبجانبها ضيعة أخرى ملاصقة لضيعته يبلغ ثمنها مائتي ألف درهم فأخبر مخارق يحي بن خالد فأرس بثمنها إلى إبراهيم فلم يبتاع الضيعة التي بجانب ضيعته فأرسل إليه يحي بالمال مرة ثانية فلم يبتعها إلى أن وصل الخبر إلى الفضل بن يحي فابتاع الضيعة ووزن ثمنها ووجه إليه بمثل الثمن ضمن صك[3].

إستعمل خلفاء العصر العباسي الأول الصكوك في تسديد رواتب الجند ومنح العطايا خاصة في عهد الخليفة المأمون الذي قدم إلى مدينة دمشق وهو يعاني من ضائقة مالية فشكى ذلك إلى أخوه المعتصم بالله، وبعد مدة حمل إليه المعتصم بالله أموال تقدر ب ثلاثين ألف ألف درهم من خراج ما يتولاه فسلمه للخليفة المأمون فقال هذا الأخير لقاضيه يحي بن أكثم وقع لفلان بألف ألف وللآخر بمثلها فمازال يوزع المال الذي جلبه له أخوه المعتصم بالله حتى نفذ وأعطى مابقي للجند، وهنا دلالة على إستعمال الصكوك عندما قال ليحي وقع لفلان بألف ألف أي بصك، لأن الصك لايصرف ولا يقبل بصحته إلا إذا كان موقعا[4].

---

[1]- نفسه، ص316-317.

[2]- إبن عبد ربه، **المصدر السابق**، ج5، ص320.

[3]- الجهشياري، **المصدر السابق**، ص168.

[4]- محمد ضياء الدين الريس، **الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية**، ط3، دار المعارف، مصر، 1969م، ص481.

ومن مهام القاضي الإشراف على مواصفات الصك حيث كان في العصر العباسي مشرفا عاما على صك النقود وذلك تجنبا للغش والتدليس والتزوير وحفظ أموال المسلمين في بيت المال وهو الشيء الذي دفع بالخليفة المأمون على أمر قاضيه يحي بن أكثم بالإشراف على صكوك الأموال التي منحها للجند والرعية[1].

-المبحث4: عشور التجارة:

الثابت أن ضريبة العشور وضعت في عهد الخليفة عمر بن الخطاب "رضي الله عنه" حيث ذكر أبو عبيد أن أول من وضع العشور في الإسلام هو عمر بن الخطاب وذلك أن أبا موسى الأشعري كتب إليه: أن تجارا من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر. فكتب إليه عمر: فخذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين. والواقع أن العشور أو الضريبة التجارية كانت تمثل جزء لا بأس به من واردات بيت المال في هذا العصر، حيث نشطت المعاملات التجارية في الدولة الإسلامية وخارجها بين المسلمين والذميين والمحاربين[2].

والعشور هي الرسوم التي تؤخذ على أموال وعروض تجارة أهل الحرب وأهل الذمة المارين بهما على ثغور الإسلام، والمكوس ضرائب تؤخذ من التجار في المراصد التي تقام خصيصا لهذا الغرض [3].

ويرى القاضي أبو يوسف أن من يتولى أمر العشور يجب أن يكون من أهل الصلاح ولا يأخذ إلا ما أجازه الشرع، حيث أنه عندما يبلغ مقدار البضاعة **مائتي درهم** فصاعدا يؤخذ

---

[1]- فخري خليل النجار، المرجع السابق، ص154.

[2]- محمد أبو محمد إمام، **نظم الحكم في العصر العباسي الأول**"132-232ه/749-847م"، رسالة ماجيستير، إشراف إبراهيم نجيب محمد عوض، جامعة أم القرى، مكة، 1988، ص193-194.

[3]- فتحي عثمان، **الحدود الإسلامية البيزنطية بين الإحتكاك الحربي والإتصال الحضاري**، ط1، الدار القومية للطباعة والنشر، ج3، ص139، 140.

منه العشر وإذا كانت أقل من ذلك لا يؤخذ شيء، وكل ما أخذ من المسلمين من العشور فهو صدقة [1].

وكان بعض عمال العشور كانوا يأخذون نسبا أكثر من النسب المقررة وذلك نتيجة غياب الرقابة الكافية الشيء الذي أرهق كاهل التجار بهذه الضرائب الفادحة وتعرضهم لمظالم العشار مما أدى إلى تعرقل النشاط التجاري، لذلك نجد القاضي أبو يوسف يوصي الخليفة هارون الرشيد بعمال العشور وأشار عليه أن يضع إلا أهل البر والصلاح، والواقع أن عشور التجارة كانت من أهم مصادر دخل الدولة[2]، فكان التجار القادمون من الهند والصين يدفعون العشر وكانت نسب تلك العشور تختلف من بلد إلى آخر حيث أنه في جدة كان يؤخذ على كل حمل من الحنطة نصف دينار وعلى سفط الثياب ثلاثون دينار وعلى حمل الصوف ديناران[3].

وكانت العشور في عدن أكثر إرتفاعا فقد كانت الدولة تجبي ثلث أموال التجار نتيجة الأرباح الكبيرة التي يحصلون عليها. وفي العراق أقيمت المراصد في البر، البحر والنهر وفي مدينة البصرة كان يجري تفتيش دقيق لجميع السلع والبضائع، حيث كان يؤخذ على السلعة البسيطة أربعة دراهم وفي حي اليهودية "وهو القسم التجاري من أصفهان" كان يؤخذ على كل حمل يدخله التجار ثلاثون درهما وفيما وراء النهر كان يفرض على كل حمل ستة

---

[1]– القاضي أبو يوسف. يعقوب بن إبراهيم"ت182ه"، **كتاب الخراج**، ط1، دار المعرفة، بيروت ــ 1979، ص ص132 - 134.

[2]– تعد ضريبة عشور التجارة أحد أهم إيرادات الدولة وعندما رأى الخليفة هارون الرشيد تجاوز بعض العمال لمن وكلت له ضريبة تحصيل عشور التجارة من السلع والبضائع وتجاوز الحدود التي حددها الشرع الإسلامي لجباية هذه الضريبة حينها طلب الخليفة الرشيد من القاضي أبو يوسف أن يدون له كتاب شامل يحتوي على الأسس الشرعية المؤسسة لتحصيل الضرائب دون تجاوز الحدود حينها ألف أبو يوسف كتابه وسماه الخراج، حيث أنه في عنوانه يوحي للقاريء أنه كتاب مختص فقط في كيفية تحصيل ضريبة الخراج لكن الكتاب أشمل من ذلك حيث يحتوي على مختلف الضوابط الإجتماعية والإقتصادية والفقهية لجباية مختلف إيرادات الدولة على الوجه الذي حدده الدين الإسلامي وعمل به الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة من بعده وقدمه للخليفة فأعجب به وأمر عمال الجباية بالسير على القواعد والضوابط المدونة فيه.

[3]– نادية حسني صقر، **المرجع السابق**، ص167، 168.

دراهم إذا دخل أو خرج وعلى الرقيق إثنا عشرة درهما، وفرضت الدولة عشورا على مختلف الصادرات[1].

ولذلك فإن عشور التجارة هي الأموال الصادرة من البلاد الإسلامية والواردة لها، كما أنها لا تأخذ من مال التجارة إذا نقص عما قيمته من الذهب عشرون دينار مضروبة وغير مضروبة من الفضة مائتي درهم، وهذه الضريبة لا تؤخذ من المال الخاص، ظف إلى ذلك أن ضريبة العشور تحصل نقدا وعينا وكان يعطى لهم جواز بما سددوه حتى يكون حجة لهم حين تنقلهم بين البلدان، وهذه الضريبة تحصل مرة واحدة في السنة [2].

ويقول بن زنجويه مانصه: " أخبرنا حميد. حدثنا أبو نعيم... قال: سألت أباجعفر عن مايؤخذ عن القناطر من العشور أيحتسب به من الزكاة ؟ قال: نعم. ومابقي عندكم فضعوه في موضعه. وقيل: ما أخذ منك العشار فاحتسب به من الزكاة."[3]

ويرى الماوردي أن:" الصدقة زكاة، والزكاة صدقة ،... والأموال المزكاة ضربان ظاهرة وباطنة... والباطنة ماأمكن إخفاؤه من الذهب والفضة وعروض التجارة."[4]

واِجتهد الخلفاء العباسيين في توفير الأمن والإستقرار للتجار الأجانب وسمحوا لهم بمرور تجارتهم مقابل دفعهم العشر ومنحهم إيصال مكتوب صالح لمدة سنة ، حيث يدفع المسلمون 2.5 بالمائة من قيمة بضائعهم ويدفع أهل الذمة 5 بالمائة من قيمة بضائعهم ويدفع التجار الأجانب من هنود وصينيين 10 بالمائة شرط أن تزيد قيمة بضائعهم عن عشرين دينار أو مائتي درهم، حيث أنه يوجد تاجر من البصرة يسمى حسن بن العباس له مراكب تبحر إلى أقصى بلاد الهند والصين حيث يبلغ ما يتحصل من هذه السفن من عشور ما مقداره مائة

---

[1]– نفسه، ص 168.

[2]– قطب إبراهيم محمد، المرجع السابق، ص109–111.

[3]– كتاب الأموال، تحقيق شاكر ذيب فياض، ط1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية السعودية، 1986، ج1، ص1218، 1219.

[4]– المصدر السابق، ص 145.

ألف دينار في العام، وكان بعض التجار يحاولون التملص من دفع العشور لغلائها فكانوا يرشون أصحاب العشور ليتركوهم يمرون دون دفع [1].

وكانت الضرائب المنقولة من منطقة إلى أخرى برا وبحرا قد أنشأت لها دور خاصة في أماكن مختلفة خاصة على ضفاف الأنهار، وكانت ضريبة المكوس في بعض الحالات ثقيلة حيث فرضت على سفينة محملة بالحديد والجرار أن تدفع ثمانية آلاف درهم في واسط، وفي مدينة بغداد كانت المكوس تفرض على البضائع التي يأخذها الحجاج ويأتون بها، وفي مدينة البصرة كانت تفرض الضرائب على السلع المحمولة في السفن والمجلوبة بحرا إليها ولها أماكن خاصة لجبايتها تدعى المراصد[2]، حيث أن مقدار العشور التي كانت تجبيه السلطة من تاجر بصري واحد آنذاك بلغ نحو مائة ألف دينار في السنة، حيث تمر عبر أنهارها الكثيفة العديد من السفن الصغيرة محملة ببعض السلع والمنتجات، حيث بلغ عشر مدينة سيراف الذي يجبى على السفن الداخلية ما قيمته حوالي ربع مليون دينار سنويا[3].

حيث وصف بعض المستشرقين ضريبة عشور التجارة بما جاء في النص:" أن ضريبة الأطيان كانت من مصادر دخل الخلافة مع تطور الحياة المدنية، لأن الشريعة الإسلامية والأفكار العامة تعارض أخذ الضرائب عن التجارة والصناعة، لأن الشريعة كانت تفرض زكاة على رؤوس الأموال وعروض التجارة وتأخذ العشر من السلع الواردة إلى أقاليم الخلافة بغية الإتجار وتختلف قيمتها من تاجر لآخر"[4].

وهنا لابد من بيان أن عشور التجارة هي عبارة عن رسوم تدفع عن قيمة السلع تسمى "العشر"، حيث أن الحاج الذي كان يتجه إلى مكة لآداء مناسك الحج لايؤخذ منه إلا العشر[5]

---

[1]– عادل محي الدين الألوسي، تجارة العراق البحرية مع أندونيسيا، المرجع السابق، ص44.

[2]– عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الإقتصادي، المرجع السابق، ص ص222 – 224.

[3]– عادل محي الدين الألوسي، تجارة العراق البحرية مع أندونيسيا، المرجع السابق، ص68 – 69 و 76.

[4]– بارتولد قاسليي ، الحضارة الاسلامية ، ترجمة حمزة طاهر تقديم عبد الوهاب عزام بك، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، مصر 2013، ص61.

[5]– هنري لورنس وآخرون، المرجع السابق، ص 116.

بالإضافة إلى العشور التي كانت تؤخذ على البضائع التجارية التي يحملها التجار من الهند والصين بحرا إلى الموانئ العربية وتسمى هذه الرسوم البحرية ب"**أعشار السفن**" وكانت قيمتها أخذ العشر من البضائع المتاجر بها وتستوفى نقدا وعينا، وكان من أهم الإيرادات المالية ذات القيمة العالية نظرا لإتساع التجارة بين بلدان الدولة العربية وأقطار العالم الأخرى فكانت السفن كثيرة وأحمالها ثمينة وهو الشيء الذي دفع بالخليفة الواثق بالله إلى إلغاء ضريبة أعشار السفن تشجيعا لحركة التجارة [1].

وتعتبر جمارك الهند والصين من الجمارك التي على إتصال بتجارة شرق البحر المتوسط حيث أن جمارك الصين وخاصة جمرك ميناء خانفو كانت أسماء ربابنة السفن الأجانب تقيد في ديوان التجارة البحرية ويقوم هذا الديوان بتفتيش المراكب قبل السماح لها بإنزال حمولتها إلى البر ويحصلون على رسوم التصدير والتحميل، وقاموا بمنع تصدير السلع النادرة وكل من يعمد إلى التهريب يسجن [2].

ونظرا لأهمية ضريبة عشور التجارة بإعتبارها من أهم إيرادات الدولة العباسية التي تجبى سنويا وكانت نوع ما مرتفعة الشيء الذي أرهق كاهل التجار، وفي هذا الصدد يقول المقدسي في كتابه أحسن التقاسيم ما نصه:" وأما الضرائب فثقيلة كثيرة محدثة في النهر والبر وفي البصرة تفيتش صعب وشوكات منكرة وكذلك بالبطائح تقوم الأمتعة وتفتش ،... حتى أنه يؤخذ على الغنمة الواحدة أربعة دراهم ولا يفتح إلا ساعة من النهار..."[3] .

وقد تعفى بعض السلع والبضائع جميعها من ضريبة العشر اذا كان في جلبها وإدخالها فائدة أو سد حاجة عند المسلمين [4]، وكانت الحكومة العباسية تأخذ ضرائب على التجارات

---

[1]– أحمد عبد الباقي، المرجع السابق، ص 143.

[2]– نعيم زكى فهمى، المرجع السابق، ص 320.

[3]– المقدسي، المصدر السابق، ج1، ص 133، 134.

[4]– عبد الجبار الجومرد، المرجع السابق، ص 336.

والأمتعة على أصول التعرفة الثابتة، وكانت هذه التعرفة تتغير من حين لآخر[1]، حيث يقول الشاعر:

أفي كل أسواق العراق آتاوة وفي كل ماباع إمرؤ مكس درهم [2].

وكان جباة عشور التجارة يجلسون على الطرق التجارية البرية والنهرية، وكانت مدينة العراق كثيرة المراصد في البر والنهر والبحر، كما نظم الخليفة هارون الرشيد المراصد على الحدود وأمر بتفتيش التجار المارين بها تفتيشا دقيقا [3].

وكانت العشور تؤخذ كذلك على السفن المارة بصعيد مصر والإسكندرية، وفي هذا الصدد ذكرت المصادر التاريخية مانصه: " رأيت بساحل تنيس ضرائبيا جالسا قبل قبالة هذا الموضع في كل يوم ألف دينار ومثله عدة على ساحل البحر بالصعيد وساحل الإسكندرية... ويؤخذ بالقلزم من كل حمل درهم "[4].

ولا تمدنا المصادر التاريخية بمعلومات كافية عن حجم واردات بيت المال من هذه العشور كما هو الحال في ضريبة الخراج مثلا، إلا أن الفقهاء كأبو يوسف، إبن سلام، إبن القيم والماوردي قد فصلوا كثيرا في هذه المسألة الشيء الذي يدل على أن الضريبة التجارية كانت تشكل جزء هاما من المصادر المالية للدولة الإسلامية [5].

يتضح لنا من هذه الأقوال المأثورة عن الفقهاء أن عشور التجارة تأخذ منحى الزكاة والصدقة بالنسبة للتجار المسلمين، ومنحى الخراج بالنسبة لتجار أهل الذمة وأهل الحرب.

---

[1]– يوسف رزق الله غنيمة، **تجارة العراق قديما وحديثا " بحث تاريخي إقتصادي"**، ط1، مطبعة العراق، بغداد 1922، ص52.

[2]– وحتى تتضح الرؤية مايمكن أن نستنتجه من خلال هذا البيت الشعري ان الدولة العباسية سعت لتحصيل ضريبة عشور التجارة بإعتبارها أحد إيرادات بيت المال، حيث شملت ضريبة العشور المتاع وحتى النقود أي بمعنى تحصل نقدا وعينا.

[3]– عصام الدين عبد الرؤوف، **المرجع السابق**، ص145.

[4]– المقدسي، **المصدر السابق**، ص 213.

[5]– محمد أبو محمد إمام، **المرجع السابق**، ص194.

ومن الدواعي والأسباب التي شرعت ضريبة العشور هي[1]:

1: إذا دخل التجار المسلمين دار الحرب يفرض عليهم عشر تجارتهم فيسترد جماعة المسلمين هذه الخسارة على سبيل المعاملة بالمثل بأخذ عشر تجارة الوافدين من دار الحرب.

2: التجار الوافدين من الخارج ينتفعون بالمرافق العامة كالشرطة والقضاء، وهذه الأجهزة التي تحافظ عليهم ينفق عليها من بيت مال المسلمين فعلى هؤلاء التجار أن يسهموا بنصيب لتسديد هذه النفقات ما داموا ينتفعون بها.

3: يدفع المسلمون ما يترتب عليهم كالزكاة ومقادير أخرى للصالح العام عند الحاجة فإذا نافسهم في السوق جماعة ليست عليها مثل هذه المسؤوليات المالية انعدم مبدأ تكافؤ الفرص بين أصحاب المهنة الواحدة.

ويدخل ضمن ضريبة العشور كذلك الضرائب من السفن التي تمر ببعض الثغور فعليها أن تدفع عشر ما تحمله عينا ونقدا، حيث كان عمال اليمن يأخذون هذه الضريبة من السفن التي تمر بسواحلهم قادمة من الهند، حيث تحمل الأعواد المختلفة كالمسك،الكافور، العنبر والصندل، حيث بلغت أعشار السفن في عهد الخليفة الواثق بالله مالا طائلا وكان الأندلسيون يضربون العشور على السفن التي تمر ببوغاز جبل طارق في ذهابها وإيابها [2].

وكان التجار الإفرنج وغيرهم إذا مروا بسفنهم أدوا ضريبة العشور في مدينة تقع أقصى بلاد الأندلس جنوبا يقال لها **طريف** وإسمها الآن طريفة، ويزعم هؤولاء الإفرنج في كلمة طريفة التي تدل عندهم على الضرائب أو الرسوم التي تؤخذ على البضائع عند دخولها وخروجها على البلاد، أو هي الكتاب المتضمن بيان لائحة الأثمان إنها تحريف لكلمة طريف المشار إليها لأنهم كانوا يسمون ما يدفعونه من رسوم السفن "**برسوم طريف**" ثم أهمل اللفظ الأول وبقي اللفظ الثاني، مع أن لفظ تعريفة في العربية يدل على نحو معناها في غير

[1]- حسين الحاج حسن، المرجع السابق، ص 274-275.

[2]- حسين الحاج حسن، المرجع السابق، ص275.

العربية فيمكن أن يكون اللفظ غيرعربي منقول عن لفظ تعريفة العربي أو تحريف طريف كما يقولون[1].

والهدف من وراء فرض ضريبة العشور هو النفع الإقتصادي للبلاد الإسلامية لحماية إنتاجها من منافسة السلع الأجنبية وتهدف من وراء تخفيضها لضريبة العشور هو تشجيع الموردين على إستيراد السلع الضرورية التي تحتاجها البلاد الإسلامية، أما السلع التي لا تحتاجها فقد أبقت الرسوم عليها كما هي "العشر" بقصد حماية إقتصاد البلاد الإسلامية[2].

وكان يطلق على أماكن المكوس بالمآصر[3]، حيث إنتشر الكثير منها في العراق برا وبحرا ويعتبر أمير الأمراء "محمد بن رائق" أول من وضع المآصر في الإسلام، وكانت المكوس غير ثابتة في هذه المرحلة فتارة يتم إلغاؤها وتارة تفرض وتحصل فهي متروكة لأمر الخليفة حيث أنه في سنة 232ه/847م أمر الخليفة الواثق بالله بإلغاء المكوس المفروضة على السفن[4].

---

[1]- جرجي زيدان، **المرجع السابق**، ص227.

[2]- أحمد عبد العزيز المزيني، **الموارد المالية في الإسلام**، ط1، ذات السلاسل، الكويت، 1994، ص248.

[3]- هنا لابد من بيان أن هناك ثلاث أنواع من المآصر منها النهرية، البرية والبحرية، أما المآصر النهرية كانت مثبتة في عدة أماكن على نهري الدجلة والفرات لكن أهمها ماكان مثبت في مدينة بغداد وفي أعلاها المأصر الأعلى والحوانيت دير العاقول والكوفة... بالإضافة إلى المأصر الأسفل والمأصر يمد على طريق أو نهر يؤصر به السفن أي يحبس ليؤخذ مهم العشور، أما المآصر البرية فلم يرد عنها الكثير وإنتشر هذا النوع من المآصر عندما بدأت العديد من الأقاليم تنفصل عن جسم الخلافة العباسية فكانت المآصر البرية تقام بين مقاطعة ومقاطعة وفيها يجري التفتيش وأخذ الضرائب من الصادر والوارد، لذلك فإن هذا النوع من المآصر لايستقر في مكان واحد لأن حدود تلك الأطراف في تغير مستمر أما المآصر البحرية إختصت به بعض المدن الراكبة سواحل البحار وهو نوع من المآصر الضخمة تتخذ من سلاسل حديد ويدخل في تركيبها أقفال محكمة الصنع توضع عند أطراف السلاسل تفتح وتغلق عند الحاجة، فإذا أريد إدخال سفينة إلى الميناء أرخيت السلسلة من جانب القفل حتى تغوص في الماء فتمر السفينة من فوقها ثم تشد السلسلة بعد ذلك ولايكون للفلوس أثر في هذا النوع من المآصر لعدم قدرتها على مقاومة عدة أنواع من السفن، ومن أشهر المدن الساحلية ذات المآصر والسلاسل هي باب الأبواب، المهدية، عكة وصور..." **أنظر ميخائيل عواد، المآصر في بلاد الروم والإسلام ط1، مطبعة المعارف، بغداد، 1948، ص ص 21-22، 24.**"

[4]- الطبري، **المصدر السابق، ج9**، ص150.، فوزية محمد المسلم العليمات، **مالية الدولة الإسلامية أيام العباسيين. الموارد والنفقات 232ه-846م/334ه-945م** إشراف محمد عيسى صالحية أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن، 2004، ص54-55.

وهناك قواعد وأسس وضعها العلماء والفقهاء لتحصيل ضريبة العشور وهي كما يلي[1]:

أن أصل وضع ضريبة عشور التجارة حق للدولة الإسلامية وجب عليها إستيفاءها وتحصيلها حتى تؤمن الموارد المالية لتغطية نفقاتها والتخفيف من الأعباء المالية التي تواجهها.

إن إستيفاء ضريبة عشور التجارة يبنى على أساس التعامل بالمثل وذلك من أجل تأمين الحماية اللازمة للتجار في الإنتقال بتجارتهم بأمان في المدن والأمصار الخاضعة لسلطان الدولة الإسلامية.

الإتفاق بين الدولة الإسلامية والدول الأخرى على وضع ضوابط معينة لتنظيم التجارة الخارجية، وهذا الإتفاق هو الذي ينظم حركة إنتقال البضائع التجارية بين البلدين مع مراعاة حقوق التاجر، فضلا عن تأمين الحماية له ولبضائعه وذلك منوط بإجتهاد الخليفة وتقديره للحاجة الفعلية.

يتضح لنا أن المكس كان موجودا في صدر الإسلام وأن ذمه راجع إلى سوء تطبيقه ويختلف المكس عن عشور التجارة بإعتبار أن المكس كان يؤخذ من المبيعات في أسواق المدن ومن بعض الصناعات وربما كان يحصله صاحب السوق" المحتسب" [2].

وفي فترة الصراع على الخلافة التي كانت بين الأمين والمأمون عندما حاول الخليفة الأمين نقض وثيقة عهد الخلافة الذي كتبه الخليفة هارون الرشيد لولده المأمون بعد الأمين بعث هرثمة بن أعين بزهير بن المسيب الضبي من الجانب الشرقي فنزل بالماطرة مما يلي كلواذا وعشر ما في السفن من أموال التجار الواردة من البصرة وواسط[3].

وقام خلفاء العصر العباسي الأول بتوفير مختلف الخدمات الفعالة والمرافق الضرورية للتجار الوافدين من مختلف الأقاليم للتجارة في الأسواق الإسلامية العراقية وذلك بالنظر إلى

---

[1]– صلاح الدين حسين خضير، ضريبة عشور التجارة وآراء العلماء في أحكامها ومقاديرها، مجلة سرى من رأى، المجلد6، العدد20 جامعة تكريت، العراق، 2010، ص153–154 و167–168.

[2]– صالح أحمد العلي، خطط البصرة ومنطقتها، المرجع السابق، ص252.

[3]– المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، المصدر السابق، ج3، ص331.

العوائد المالية التي تعود عليهم من التعريفات الجمروكية والرسوم التجارية وإعتمادهم المنقطع على النقود الصعبة التي كان التجار في وضع أفضل لتقديمها وتتمثل هذه الخدمات في توفير المرافق المادية مثل المستودعات والأسواق ليستخدمها التجار الوافدين والحفاظ على نظام تنظيم السوق والممارسات الجيدة القائمة على الشريعة الإسلامية والتي يتم تنفيذها والسهر على راحة أصحاب السوق من قبل المحتسب[1].

وأخذ عشر البضائع والسلع التي يتاجر بها التجار ضمانا لهم ولسلعهم من النهب والسرقة من قبل اللصوص وقراصنة البحر وذلك حتى يأمن التجار على أموال تجارتهم وهذا ما أكده السرخسي ما نصه: "... العاشر من ينصبه الإمام على الطريق ليأخذ الصدقات من التجار وتأمن التجارة بمقامه من اللصوص..."، والذي يروى من ذم العشار وإنما الذين يأخذون مال الناس ظلما عكس ما يأخذه العشار بوجه حق شرعي وهو يصدق في مقام الصدقة[2].

[1] -amira k bennison. **opsit**. p150-151.

[2]– المبسوط ، ط1، دار المعرفة، بيروت، دس، ج2، ص199.

- الفصل الرابع:

- عوامل تطور النشاط التجاري للدولة العباسية خلال العصر الأول-

– الفصل الرابع: عوامل تطور النشاط التجاري في الدولة العباسية خلال العصر الأول:

من أبرز العوامل التي أدت إلى تطور التجارة في الدولة العباسية خلال عصرها الذهبي الأول والتي كانت مكملة لتنمية الوضع الإقتصادي للدولة بصفة عامة والنشاط التجاري بصفة خاصة هي كالتالي:

–المبحث 1: الإلتزام بمبادئ الدين الإسلامي في المعاملات التجارية:

حرص المسلمون في معاملاتهم الإقتصادية على الإلتزام بالحلال وتجنب الحرام فأعرضوا عن كل ما نهى عنه الشارع، وقامت الدولة بتطبيق أحكام الشريعة ومراقبة النشاط الإقتصادي في الأسواق والمحطات التجارية والمدن، ومن أهم ما حرص الإسلام على تجنبه هو الربا وهو الزيادة غير مشروعة حيث قال الله عز وجل: "وأحل الله البيع وحرم الربا"[1] وقد حرم الربا لعلة في ذاته لما فيه من القسوة وإستغلال ضرورة المعوز وحاجته، وقد عرف التجار اليهود بالربا خاصة فيما يتعلق بصرف النقود وتسعيرها لذلك كان يتم التعامل معهم بحيطة وحذر[2]

والشيء الذي نهى عنه الشارع كذلك هو الإحتكار وهو إحتجاز البضائع بغرض تأخير بيعها حتى يرتفع السعر، والهدف من وراء تحريمه هو كشف الضرر عن عموم الأمة الإسلامية ووقايتهم من المحتكرين في حبس الأقوات وغيرها من ضروريات الحياة ومنع إستئثارهم بتوزيعها دون سائر المنتجين والموزعين للحيلولة دون التحكم في أسعارها كما يشاؤون [3].

على الرغم من حقيقة تأثر الدولة العباسية في عصرها الأول بالعادات الفارسية، وذلك نظرا لسيطرة العنصر الفارسي على مقاليد الحكم العباسي معتبرين بأن لهم الفضل في

---

[1]- سورة البقرة ، الآية274.

[2]– ضيف الله يحي الزهراني، المرجع السابق، ص114.

[3]– نفسه، ص114.

قيام دولتهم التي بدأت بتأسيس كيانها من إقليم خراسان[1] إلا أن المرجعية الدينية كانت تحتكم للقرأن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وذلك من خلال تمتع الخليفة بالسلطة الدينية والدنيوية والدار هي دار الإسلام نفسها وظلت جميع قرارات وأحكام الدولة خاضعة للكتاب والسنة[2].

وظهر نضوج في الفقه الإسلامي وبروز المذاهب الأربعة الحنفي، الشافعي، المالكي والحنبلي وتطور بذلك الفقه خاصة في مجال المعاملات التي مثلت حاجة ذلك العصر وإنكب الفقهاء على إستنباط الأحكام الشرعية[3]، ويرى الدكتور أسامة عبد المجيد العاني أن من أبرز مظاهر تطبيق مبادئ الدين الإسلامي في الدولة العباسية هي:

إهتمام الخلفاء بالقضاء ونشر العدل والمساواة بين الناس، وكان للقاضي منصبه المستقل والرفيع، وزادوا من دخله المادي. حيث تشير المصادر التاريخية إلى أن الخليفة المأمون أجرى على قاضي مصر سنة "198ه-815م" مبلغ قدره 168دينار شهريا وهو مبلغ له قيمة في تلك الفترة، وأصبح جميع الناس تحت سلطة القضاء دون فرق بين عام وخاص حيث تخاصم رجل مع الخليفة المأمون فعهد الخليفة للقاضي **يحي بن أكثم**[4] للفصل بينهم في دار الخلافة وأمام الناس[5].

---

[1]- حيث يعتبر الكثير من مؤرخي العصر الإسلامي الوسيط أ ن العصر العباسي الأول هو عصر النفوذ الفارسي كما قسمه الكاتب إبراهيم أيوب في كتابه " التاريخ العباسي. السياسي والحضاري "، وذلك راجع إلى تغلغل العنصر الفارسي وقام الخلفاء بتقديمهم في أمور الحكم على حساب العنصر العربي الشيء الذي أدى إلى تقوية نفوذهم وتأثر خلفاء العصر العباسي الأول بتقاليدهم الفارسية هذا ما جعل المؤرخين يصلون إلى نتيجة إبتعاد الدولة العباسية عن الصبغة الدينية

[2]- أسامة عبد المجيد العاني، **أسباب النهوض الإقتصادي للحضارة الإسلامية**، دط، ص4.

[3]- نفسه، ص 4

[4]- يحي بن أكثم: هو أكثم بن محمد بن فطن بن سمعان المروزي أبو يحي، القاضي الفقيه حيث قال عنه أحمد: ماعرفناه ببدعة، كما أتهم يحي بسرقة الحديث إلا أن باقي الفقهاء برأوه. " **أنظر حنبل. أحمد بن محمد "ت241ه"، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، ط2 دار الخاني، الرياض، 2001، مجلد2، ص86".**

[5]- أسامة عبد المجيد العاني، **المرجع السابق**، ص5

لم يرتبط نظام القضاء في العصر العباسي بالسلطة والسياسة والإدارة وإنما كان له إرتباط مباشر مع الناس، وبالفقه الذي إكتسب طابعا دينيا كان موضوع إهتمام الفقهاء هو إحقاق الحق وردع الظلم متجاهلين بذلك الإقتراب من السلطة بغرض الجاه[1]. كما أن الخلفاء العباسيون فيما يبدو لم يراعوا في إختيارهم لقضاة بغداد أن يكون القاضي ممن يتبع مذهبا فقهيا معينا، ولذلك تولى قضاء بغداد عدة قضاة مختلفي المذاهب، وهذا يوضح موائمة وتجانس المذاهب الأربعة فيما بينهم[2].

وقام الخلفاء بفرض نظام الحسبة وهو جهاز إداري أسس من أجل فرض الرقابة الشرعية على الأسواق، وأسندت هذه الوظيفة إلى شخص على دراية واسعة بأمور مختلف الصنائع حتى يمنع الإنتهاكات الشرعية التي تحدث في الأسواق، هذه الرقابة لعبت دورا مهما في فرض النظام والنهوض بالأسواق والتبادل التجاري والسلع المعروضة أصبحت خاضعة لسيطرة هذه الرقابة [3].

تطورت وظيفة الحسبة كذلك في العصر العباسي وترسخت قواعدها وحددت معالمها حيث إهتم بها الولاة على طول أقاليم الدولة، وغدت من الوظائف الهامة وأولاها الفقهاء عنايتهم ووضحوا أحكامها وشروط خاصة للقائمين عليها، لأنها تعنى بضبط المعاملات التجارية وفقا لتعاليم القرآن والسنة [4].

---

[1]– يعتبر تطبيق نظام القضاء في الدولة العباسية خلال عصرها الذهبي الأول من أجل ضبط المعاملات التجارية التي تحدث على مستوى الأسواق والحوذ دون قيام أي معاملة تجارية مشبوهة أو محرمة مستندين في ذلك إلى القرأن والسنة وبتعيين الشخص المناسب على رأس هذه الوظيفة التي كانت في مرحلة سابقة منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم عبارة عن وظيفة عارضة على عكس لما آلت إليه في العصر العباسي أصبحت ضمن الجهاز الإداري للدولة، وهنا يتضح لنا على علاقة المحتسب بالقضاء التي كانت في السابق ضمن إختصاصات القاضي قبل أن تصبح وظيفة الحسبة وظيفة مستقلة.

[2]– صالح أحمد العلي، **معالم بغداد الإدارية والعمرانية –دراسة تخطيطية–، المرجع السابق**، ص212،211.

[3]– أسامة عبد المجيد العاني، **المرجع السابق**، ص 6

[4]– فتحية عبد الفتاح النبراوي، **تاريخ النظم والحضارة الإسلامية**، ط1، دار المسيرة، عمان، 2012، ص168.

ومن مظاهر إهتمام الخلفاء العباسيين بنظام الحسبة أنهم مارسوها بأنفسهم، فمثلا أن الخليفة المنصور كان في بداية كل يوم يقوم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكان يطلب من عمال البريد أن يكتبوا له يوميا بكل مايحدث في جميع أقاليم الخلافة ليتفادى حدوث الأزمات والمجاعات، وكذلك أخبار الولاة ومن يقومون على بيت المال[1]. وفي سنة 169ه-786م عين نافع بن عبد الرحمن محتسبا في عهد الخليفة المهدي[2].

-المبحث 2: توفر الأمن والإستقرار المساعد على النشاط التجاري:

مرت الدولة العباسية في مختلف مراحلها بعدد من القلاقل والإضطرابات المذهبية والإجتماعية والسياسية فقد تنوعت تلك القلاقل بتنوع ثقافات الدولة وإتساع نطاقها وقوة حضارتها، ومن الناحية الإجتماعية كانت هناك طائفة من الشعب تؤثر السلامة وتبيح لنفسها التعامل مع كل الطوائف التي تزعزع أمن وإستقرار الدولة وهناك طائفة عكسها تسعى لتحقيق الأمن[3].

لعب الخلفاء العباسيون دورا مهما في توفير الأمن والإستقرار لضمان إنتعاش التجارة وذلك من خلال قمع مختلف الفتن والثورات منها **ثورة إبراهيم بن عبد الله** الذي إستولى على البصرة وكان ذلك سنة 145ه/762م وإمتد نفوذه إلى واسط ثم الأهواز[4]، لكن جيش الخلافة تمكن من القضاء على ثورته بقيادة **حميد بن قحطبة في معركة باخمرا**، بالإضافة كذلك إلى حركة الزط."وهم عبارة عن أقوام هندية هاجرت إلى مناطق الخليج العربي وإستقرت فيه في فترة حكم الخليفة المأمون "198/218ه/815-825م" وثاروا في منطقة كسكر حيث هاجموا القرى وسلبوا الغلات وقطعوا طريق التجارة عبر البصرة إلى بغداد

---

[1]- مروان علي القدومي، **ولاية الحسبة في عهد العباسيين**، حولية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد8 جامعة النجاح الوطنية، كلية الآداب، فلسطين، 1990، ص 529 و 551.

[2]- أبو الفداء. عماد الدين إسماعيل "ت732ه"، **المختصر في أخبار البشر**، ط1، المطبعة الحسينية المصرية، مصر دس، ج2، ص 12.

[3]- علاء الدين رمضان السيد، **المرجع السابق**، ص436.

[4]- الأهواز: وهي مدينة مرتبطة بالجبل فتحها حرقوس بن زهير السعدي في خلافة عمر بن الخطاب، والأهواز هي خوزستان وهي رام هرمز." **أنظرالروض المعطار في خبر الأقطار**، ص61."

وبذلك هددوا إقتصاد الخلافة العباسية وأمن الطرق التجارية، إستعصت هذه الحركة على الخليفة المأمون لكن أخمدت في عهد الخليفة المعتصم سنة 219ه/836م[1] وإمتد نفوذ هذه الحركة إلى البطائح بين البصرة وواسط حيث سير إليهم الخليفة المعتصم بالله أحمد بن سعيد بن سلم بن قتيبة الباهلي فهزموه فأعاد الكرة لقتالهم بقيادة **العجيف** سنة 219ه-836م فطلبوا الأمان فأمنهم الخليفة المعتصم وأدخلهم بغداد وأسكنهم خانقين[2].

ولتوضيح ذلك نشير إلى أن الدولة العباسية بسطت سلطانها نتيجة حنكة وقوة خلفاؤها فامتدت رقعتها الجغرافية على نطاق واسع، وعلى الرغم من الخلافات والإضطرابات والفتن التي عانت منها الدولة العباسية من خلال الثورات المناهضة لحكمها لكن وحدتها كانت أقوى من كل تلك المشاكل والحروب[3].

وشهدت بلاد المغرب الكثير من الفتن والثورات الشيء الذي دفع بإبراهيم بن الأغلب بالتدخل والقضاء على هذه الثورات دفاعا عن سلطان الدولة العباسية وحفظا للأمن، لذلك عزل الخليفة الرشيد محمد بن مقاتل العكمي[4] وعين إبراهيم بن الأغلب على إمارة إفريقيا سنة 183ه-800م، وحظيت إمارة الأغالبة بالدعم المادي والمعنوي من قبل الخلافة ببغداد عندما أحاطت بها الأخطار. وكان للدولة الطاهرية بخراسان دورا جليا في قمع الفتنة التي كانت بين الأمين والمأمون في الصراع على الخلافة، إلا أن قوة وحنكة **طاهر بن الحسين** تمكن من جعل جميع مناطق بغداد تستسلم الواحدة تلوى الأخرى للخليفة المأمون[5]، كذلك

---

[1]- فراس سليم حياوي وماجد عبد زيد أحمد الخزرجي، **المرجع السابق**، ص649 ،650.

[2]- اليعقوبي، **المصدر السابق**، ص431. خانقين: هي من أعمال الجبل قرب شهرزور، حيث سميت بذلك اللإسم لأن النعمان حبس بها عدي بن زيد وخنقه حتى مات." **أنظر الروض المعطار في خبر الأقطار**، ص210."

[3]- إبراهيم الأبياري، **نظرات في التاريخ الإسلامي**، ط1، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1987، ج1، ص358 .359

[4]- **محمد بن مقاتل العكمي**: هو أخ الخليفة هارون الرشيد بالرضاعة قدم مدينة القيروان وتسلم اللإدارة من هرثمة سنة 181ه."**أنظر عبد الجبار الجومرد، هارون الرشيد، ص365** ".

[5]- مسعود أحمد مصطفى، **أقاليم الدولة الإسلامية بين اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية**، تقديم جاد الحق علي جاد الحق، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990، ص201 - 203.

تمكن حكام الدولة السامانية من نشر الأمن والإستقرار في خراسان وبلاد ما وراء النهر ونتيجة لذلك أصبحت القوافل التجارية تسير آمنة في طريقها إلى الصين[1].

ونشير إلى أهمية الأمن والإستقرار في الدولة العباسية، حيث عين الخليفة المنصور عبد الله بن الربيع عامل على المدينة فنازع جنده التجار في بعض ما يشترونه منهم فشكا التجار بالجنود إلى الربيع فلم يستجيب لهم فزاد نفوذ الجند فتعدوا على رجل صيرفي فسلبوه كيسه فاستنجد بالناس فأرجع ماله فشكوا إلى الربيع فلم يستمع لهم مرة اْخرى، ثم جاء أحد الجنود فاشترى لحم من الجزار فلم يدفع ثمنه وشهر السيف على الجزار فضربه الجزار بشفرة في خاصرته فقتله فحدث شغب في المدينة فهرب الربيع وأرسل إلى محمد بن عمران ومحمد بن عبد العزيز فقاموا بفض النزاع وهدأت الأنفس فعاد الربيع وقام بقطع يد رؤساء السودان من بينهم وثيق ويعقل وغيرهم[2].

تبرز لنا هذه الحادثة مدى إنتشار العدل وإهتمام الخليفة المنصور بأمر التجارة والتجار وهذا يدل على مهابة الخليفة المنصور وقوة صرامته على عماله في مختلف الأقاليم عندما قالا محمد بن عمران ومحمد بن عبد العزيز: "... فوالله ان ثيتت علينا هذه البلبلة عند أمير المؤمنين بعد الفعلة الأولى إنه لهلاك البلد وأهله والعبيد في السوق بأجمعهم..."[3].

سار الخليفة هارون الرشيد في تسيير أمور دولته على نهج قويم، حيث أعاد للخلافة مجدها الذي كان على عهد جده الخليفة المنصور وسمى الناس أيامه ب"أيام العروس" وذلك لنضارتها وكثرة خيراتها وخصبها، وكان شديد الحرص على شؤون الحكم ومن أشد الملوك بحثا عن أسرار رعيته، حيث كان كلما ظهرت فتنة أو مشكلة إلا سارع الرشيد لحلها وتجاوزها، حيث قام بإخماد ثورات الخوارج التي تكرر خروجها في عهد بني أمية وبني العباس الشيء الذي أضعف قوتهم وسهل على الرشيد القضاء عليهم، حيث

---

[1]- إبراهيم أحمد العدوى، المرجع السابق، ص116.

[2]- إبن الأثير، المصدر السابق، ج5، ص131 ،132.

[3]- نفسه، ص132.

تمكن من إخماد ثورة الفضل بن سعيد الحروري الذي قتله بعد فترة قصيرة من خروجه [1].

وهنا لابد من بيان أن صلاحية الجهاز السياسي للدولة المتمثل في نظام الحكم والتنظيمات الإدارية وكذا العلاقات التي تربط الرعية بالحاكم تؤدي إلى التنمية الإقتصادية وتتبع صلاحية نظام الحكم من كون الفرد إذا شعر أن هناك مؤسسات تقدم له حقوقه هذا الأخير سيصبح ركيزة في الأمن والإستقرار[2].

ولتوضيح مدى إهتمام الخلفاء بأمر الأمن والإستقرار لتطوير النشاط التجاري نشير إلى قصة تبين ذلك حيث أنه عندما إنتهى الخليفة المنصور من بناء مدينة بغداد ونظم أسواقها قدم عليه وفد من الروم فأمر الخليفة أن يطاف به في المدينة فلما عاد سأله الخليفة عن المدينة فرد الوفد قائلا: رأيت أمرها كاملا إلا في خلة واحدة قال: ماهي. قال: عدوك يخترقها متى شاء وأنت لاتعلم وأخبارك مبثوثة في الآفاق لايمكنك سترها قال: كيف. قال: الأسواق فيها والأسواق غير ممنوع منها أحد فيدخل العدو وكأنه يريد أن يتسوق، وأما التجار فإنها ترد الآفاق فيتحدثون بأخبارك [3]، حينها أمر الخليفة المنصور بإخراج الأسواق من بغداد إلى باب الكرخ وذلك حفظا للأمن والإستقرار[4].

---

[1]– إيناس حسني البهجي، **المرجع السابق**، ص29 ، 30.

[2]– جريبة بن أحمد بن سينان الحارثي، **المرجع السابق**، ص 357.

[3]– توضح لنا هذه القصة على شدة حرص الخلفاء العباسيين في ضبط الأمن والإستقرار في دولته ولم يتجاهل في ذلك حتى نصيحة عدوه بضرورة إخراج الأسواق من المدينة باعتبارها عش الجواسيس والجاسوسية التي يستخدمها الأعداء لجمع الأخبار وإستهداف نقاط الضعف لكل دولة، خاصة كما نعلم أن الدولة العباسية كان لها ثقلها الكبير في المنطقة لذلك كانت هدف للكثير من الأعداء، وبعد هذه الحادثة قام الخليفة المنصور بإخراج الأسواق من مدينة بغداد حفاظا على أمن الدولة.

[4]– إبن الجوزي، **مناقب بغداد، المصدر السابق**، ص13.

ونتيجة للإستقرار السياسي والإدارة الحكيمة للخليفة المنصور ووجود العاصمة بغداد ورواج النشاط التجاري أدى ذلك إلى الرخاء والوفرة وزيادة الثروة، وظهرت معه آثار الغنى سواء بين الرعية أوداخل الدولة[1].

كان لتوفر الظروف السياسية الملاءمة في الدولة العباسية دورا مهما في النهوض بالنشاط التجاري حيث أن نظام الحكم الذي ضبطه كل من الخليفة المنصور، المهدي والرشيد والمأمون كان نظاما مستقرا وراسخا الشيء الذي وفر المناخ لتطور وإزدهار التجارة وساهمت هذه العوامل في إرتفاع سرعة وحيوية التبادل التجاري وكذا زيادة المنتجات الزراعية والصناعية [2].

ونظرا للظروف المتدهورة التي عاشتها مدينة بغداد بعد فتنة الأمين والمأمون" 195-198ه/811-814م" أدى ذلك إلى حالة من عدم الإستقرار السياسي والأمني الشيء الذي أثر في إقتصاديات الدولة العباسية وإنقسام الدولة وتراجع مكانة العاصمة بغداد وإنتشر الإسراف والتبذير خلال سنة 197ه-812م نتيجة صرف أموال ضخمة على الجند، ولم تستقر الأوضاع إلا بعد مقتل الأمين وتولي المأمون للخلافة فانتشر بذلك الرخاء الإقتصادي والتطور الحضاري في شتى المجالات[3].

وفي عهد الخليفة هارون الرشيد كان هناك إستقرار سياسي كبير في مدينة البصرة، حيث أن هذه الأخيرة كانت حافلة بخيرة العلماء الذين إنتهت إليهم رئاسة أكثر العلوم العقلية والنقلية وزادت عمارتها وكثرت ثروتها وعظم شأنها، وفي عهد الخليفة المأمون ولى داود بن مسجود على مدينة البصرة وضم إليه البحرين واليمامة، وفي أيامه ظهرت

---

[1]- محمد ضياء الدين الريس، **الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية**، ط3، دار المعارف، مصر، 1969، ص418 .419

[2]- أسامة عبد المجيد العاني، **المرجع السابق**، ص 9، 10.

[3]- فتحية عبد الفتاح النبراوي، **المرجع السابق**، ص 203.

فتنة الزط في طريق البصرة ونهبوا بعض القرى فقاتلهم حتى أعاد أمن المنطقة وبقي على رأس إمارته إلى غاية سنة 215 ه-832م [1].

إتبعت الدولة العباسية نظام البريد وهو نوع من الجاسوسية للحفاظ على سلامة الدولة وحماية كيانها من الأخطار التي تحدق بها[2]، حيث أنه في عهد الخليفة المنصور ظهرت العديد من الثورات منها ثورة المقنع في فارس والبربر في شمالي إفريقية جميعها تصدى لها المنصور وقام بالقضاء عليها [3].

وللإشارة فإن التجارة المزدهرة هي جزء من التطور الحضاري، حيث أنها تلقى رواجا كبيرا في ظل السلم وإستتباب الأمن، من هنا كان الإرتباط بين القوة العسكرية والسياسية من جانب وبين القوة التجارية من جانب آخر، فالعباسيون يشكلون قوة سياسية وحضارية أدت إلى تطور التجارة البحرية في الخليج العربي[4]، وهنا لابد من بيان أن بناء مدينة الرصافة يعتبر ضرورة سياسية وعسكرية كان لابد منها من أجل إخماد أي تمرد يمكنه أن يحدث ضد الخليفة لذلك بادر المنصور ببناءها، حيث أن الجيش الذي عسكر بالجانب الشرقي كان مستعدا لقمع أي نزاع يمكنه أن يحدث داخل مدينة بغداد، لذلك أصبح الخليفة باستطاعته إن شغب عليه أحد في الجانب الغربي ضربهم بالجانب الشرقي والعكس[5].

وفي أعقاب الفتنة التي كانت بين الأمين والمأمون تدهور النشاط التجاري في مدينة بغداد خاصة بعد أن ضيق المأمون الخناق على أهالي بغداد وبالأخص أهل السوق والتجار وأخذ زهير بن المسيب الضبي بعشر أموال التجار وجبى السفن وبلغ الناس منه كل مبلغ ونتيجة لهذه الفتنة كثر الخراب وإنتشرت الفوضى وتعرقلت التجارة بسبب

---

[1]- علي ظريف الأعظمي، **مختصر تاريخ البصرة**، تحقيق وتقديم عزة رفعت، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، مصر 2001، ص92.

[2]- بنت بطوطة، **المرجع السابق**، ص 22.

[3]- فؤاد صالح السيد، **مؤسسو الدول الإسلامية**، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2011، ص286.

[4]- عادل محي الدين الألوسي، **تجارة العراق البحرية مع أندونيسيا**، **المرجع السابق**، ص37، 38.

[5]- حمدان عبد المجيد الكبيسي، **المرجع السابق**، ص97.

اللصوص وقطاع الطرق والشيء الذي زاد الوضع سوء هو أن حاتم بن الصقر أحد قادة الأمين أباح النهب فعاث الأوباش والرعاع فسادا في عاصمة الخلافة وأسواقها، ومهما يكن فإن الخليفة المأمون بعد أن إستقر له الأمر ورأى حال المدينة إعتنى بها وأعاد الأمور إلى نصابها[1].

كان لنظام البريد دورا مهما في تأمين وحفظ طرق التجارة التي كانت أغلبها برية ، حيث أنه في عهد الخليفة المنصور أوكل لعمال الشرطة والبريد والمحتسبين والفرق العسكرية المنتشرة في الأقاليم دور في المحافظة على الأمن ومراقبة الأسواق ومطاردة المتمردين وقطاع الطرق حتى صارت الطرق التجارية في معظمها آمنة وصالحة لنقل البضائع والمسافرين من بلد لآخر[2]، وقام الخليفة المعتصم بالله بأسر البوارج[3] "وهي مراكب الهند" بعد سيطرتهم على ساحل فارس وعمان وناحية البصرة [4] .

وسارت الدولة العباسية كذلك في عهد الخليفة المعتصم بالله على الحكمة والصرامة والقضاء على جميع الثورات والفتن الداخلية التي من شأنها أن تعرقل السير الحسن للنشاط التجاري فضرب على أيدي العابثين بيد من حديد، وإنتشرت بذلك السكينة والهدوء بين الناس وساد الأمن وصارت الدولة في عهده يحسب لها حساب في الداخل والخارج وذلك بفضل الجيش القوي وسياسته الحكيمة [5].

---

[1]– نفسه، ص150، 151.

[2]– عادل محي الدين الألوسي، **تجارة العراق البحرية مع أندونيسيا، المرجع السابق**، ص41.

[3]– البوارج: أو البارجة وهي كلمة هندية عربها العرب عن كلمة بيره التي هي اليوم في اللغة الهندستانية بيرا، والبارجة هي سفينة حربية عظيمة أكبر من الشونة أو هي الشونة العظيمة." **أنظر عبد الفتاح عبادة، سفن الأسطول الإسلامي ص11**".

[4]– ذي النسبين، **المصدر السابق** ، ص73.

– حيث أن أسر الخليفة المعتصم بالله لمراكب الهند هو بمثابة إجراء إحترازي لحماية طرق التجارة البحرية من القرصنة واللصوصية التي كانوا يمارسونها في عرض البحر.

[5]– السيد أحمد الباز، **المعتصم بالله آخر الخلفاء العظام من بني العباس** "218–227ه/833–841م"، دط، ص575.

وعدم توفر الأمن والإستقرار لسير القوافل التجارية يؤدي بدوره إلى تعرقل النشاط التجاري وذلك من خلال غارات الأعراب سنة 168ه/785م في بادية البصرة، اليمامة والبحرين وقطعهم للطرقات، بالإضافة إلى ذلك أنه في سنة 148ه/765م كانت هناك غارات للصوص البحر "**الميذ**" على مدينة البصرة، وفي سنة 153ه/770م تجددت غارات لصوص البحر على مدينة البصرة وإمتدت إلى جدة فتصدى لهم الأسطول الذي بناه الخليفة أبو جعفر المنصور ودحضهم إلى المحيط الهندي[1].

عمد الخلفاء العباسيون إلى إسترضاء بعض الثائرين خصوصا العلويين منهم بالمال ليكفوا عن محاربة الدولة العباسية، حيث أطلق الخليفة هارون الرشيد من بيت المال أربعمائة ألف دينار ليحي بن عبد الله العلوي، وأوصى الخليفة المأمون آخاه المعتصم بالله بالعلويين خيرا وأن يوصلهم بصلاتهم في كل سنة [2].

وقام الخليفة أبو جعفر المنصور ببناء الأبراج على الأسوار كي يتخذها المكلفون بالأمن والحراسة كمواقع دفاعية لمراقبة الناس ذهابا وإيابا سواء كان داخل المدينة أو قرب أسوارها الخارجية، ومد قنوات مغلقة بالساج داخل مدينة بغداد وتسقي مرافقها العامة والخاصة حتى تتوفر المياه في كل مكان وفي جميع الأوقات والفصول ضمانا لأمن الدولة وعدم فسح المجال للأعداء بإستغلال نقص المياه كوسيلة لزعزعة الوضع الأمني في المدينة وقام بفصل المنطقة السكانية عن الأسواق وذلك راجع لأسباب دفاعية وأمنية إجتماعية[3].

لم يكن الخليفة المهدي هو الآخر أقل شأنا من والده في كل ما تعلق بمسألة أمن الدولة والضرب على يد العابثين بإستقرارها حيث قام بتعيين يعقوب بن داود وزيرا له إرضاءا

---

[1]– عبد السلام الترمانيني، **أحداث التاريخ الإسلامي بترتيب السنين**، ط2، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1988، ج1، مجلد2، ص133 و 914 و 938 و 989.

[2]– عصام الدين عبد الرؤوف، **المرجع السابق**، ص148.

[3]– أحمد عبد العزيز محمود، **في التاريخ العباسي "132-247ه/749-861م"**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2012، ص113.

للعلويين وجعل منه أخا له في الله وأغدق عليه الأموال وأقطعه الضياع فما كان من أمر يعقوب أنه قام باستغلال هذه الحظوة التي لقيها من قبل الخليفة المهدي وتجاوز حدود صلاحياته عندما أطلق سراح الحسن بن إبراهيم العلوي دون إذن الخليفة وهذا الفعل الذي أقدم عليه يعقوب كان متعارضا كليا مع مصلحة السلطة خاصة فيما تعلق بالجانب الأمني الذي شكل تهديدا مباشرا يمس بأمن السلطة[1].

وللإشارة فإن الثورات والمعارضات التي كانت ضد الخلافة العباسية لم تتوقف وتخمد حيث ثار الحسن الهرش ضد الخلفاء العباسيين يدعو إلى الرضا من آل محمد صلى الله عليه وسلم فجبى الأموال وأغار على التجار ونهب القرى والمداشر وإستاق المواشي وكان ذلك في سنة 198ه/813م في عهد الخليفة المأمون الشيء الذي أدى إلى عرقلة النشاط التجاري، فما كان من أمر الخليفة أنه كلف أزهر بن زهير بن المسيب لقتاله وكبح ثورته وغاراته الفاسدة في الأرض فتمكن منه أزهر وقتله في محرم سنة 199ه/814م ولم تدم حركة هذا الثائر أكثر من شهرين وهذه الحركة فتحت المجال أمام الغوغاء لإدعاء نسب كاذب كي ينقاد الناس وراء كذبه وهو إدعاء نسبه لآل البيت[2].

وعندما قام البرامكة بأمر الدولة العباسية بعد أن فوض لهم الخليفة هارون الرشيد النظر في جميع أمورها، حيث قام جعفر بن يحي في النظر في صلاح مدينة بغداد وبث فيها العيون بإمرة عبد الله بن مالك صاحب الشرطة وذلك لمعالجة أي خلل قد يطرأ عليها من وفود الأعراب وإختلاطهم، وأقام نظام العسس بالليل كذلك لحراسة الدروب فانتشر الأمن في أحياءها وخيم السلام على أرباضها[3].

ووجه الخلفاء العباسيون عناياتهم بالجانب الحربي لصد أي عدوان من شأنه أن يزعزع أمن وإستقرار الدولة أو لتأديب قوى المعارضة في أطراف البلاد أو الخارجين عن الحكم

---

[1]– نفسه ، ص139.

[2]– محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي "الدولة العباسية"**، ط5، المكتب الإسلامي، دب، 1991، ج1، ص201–202

[3]– جميل نخلة المدور، **تاريخ العراق في عصر العباسيين المسمى حضارة الإسلام في دار السلام**، ط1، دار الآفاق العربية، دب ،2003، ص113.

عموما حيث قام الخليفة المنصور سنة154ه/771م بتجهيز جيش قدامة عدته خمسين ألف مقاتل وجه إلى إفريقيا لمجابهة الخارجين عليه وقدرت النفقة على هذا الجيش بثلاثة وستون مليون درهم، ووجه الخليفة المعتصم بالله سنة222ه/837م أحد قواده بحملة تدعيمية لمحاربة بابك الخرمي وبلغت النفقة عليه بثلاثون مليون درهم[1].

أسست الدولة العباسية قواعد قتالية لها خارج حدودها وأنفقت عليها مبالغ طائلة ، حيث قام الخليفة المنصور ببناء حاميات في بعض جزر البحر الأبيض المتوسط مثل رودس فكانت عثرة في ظهر البيزنطيين[2]، وكان للخليفة المنصور دورا كبيرا في تطوير نظام البريد وذلك من أجل معرفة أخبار مختلف أقاليم الخلافة العباسية والكشف عن حركات التمرد والثورات التي من شأنها أن تزعزع كيان الدولة والقضاء عليها في المهد، وأصبح صاحب البريد يراقب الولاة وما يدور في المجتمع وكان البريد وسيلة من وسائل إستتباب الأمن وقمع الفتن والثورات[3].

لم يكن الخليفة المعتصم بالله هو الآخر أقل إهتماما من سابقيه من الخلفاء بأمر البريد خاصة في حروبه مع الزط بمدينة البصرة وكان قائد جيشه العجيف بن عنبسة يرسل له بأخبار الحرب في أوانها، لذلك كان للبريد دور فعال في عهد الخليفة المعتصم بالله في حربه ضد الخرمية والمحمرة والقضاء عليهما من خلال سهولة الإتصال بمواقع البابكية عن طريق سكك البريد وذلك في إجراءات تنمية وتطوير النشاط التجاري وتوفير السبل اللازمة لنجاحه[4].

---

[1]– مراد فرجاني، **إنعكاسات الرقابة الإقتصادية على الإصلاح المالي في العصر العباسي الأول 132-232ه/749-847م**، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والإجتماعية، مجلد7، العدد2، الجزائر، 2023، ص316.

[2]– مراد فرجاني ، **المرجع السابق** ، ص316.

[3]– عبد الفتاح رجب حمد، **نظام البريد عند العرب والمسلمين خلال العصر الإسلامي الوسيط**، جامعة عمر مختار، كلية الآداب، قسم التاريخ، ص7، 8.

[4]– نفسه، ص8.

وإستطاع الخلفاء العباسيون بفضل قوة الجيش من قمع الكثير من الفتن والثورات التي قامت ضد حكمهم وتحقيق الوحدة والتلاحم بين مختلف أقطار وأقاليم الدولة العباسية فتكللت جهودهم بالنجاح وأصبحت لهذه الأقاليم وحدة إقتصادية تميزت بالنشاطات الصناعية والتجارية المكثفة تحت إشراف العباسيين[1].

وفي عهد الخليفة المأمون ظهرت فتنة المصريين سنة 210ه/825م فانتدب الخليفة لقتالهم عبد الله بن طاهر لإخماد هذه الثورة حيث سيطر هذا الأخير على الفسطاط وفرض الأمن هناك وتفرغ لإصلاح البلاد غير أن ولاية هذا الأخير على مصر لم تدم طويلا وسرعان ما عادت الثورات إلى ما كانت عليه في السابق وهذه المرة إنتفض القبط وخرج عرب مصر الذين كانوا في صف الخليفة الأمين فجهز لهم الخليفة المأمون قائده الأفشين ولم تهدأ البلاد إلى أن قدم بنفسه وأعاد الأمن إلى ما كان عليه في السابق[2].

إتسم عهد الخليفة المهدي بالهدوء والإستقرار والتسامح والصفح وقام بإطلاق سراح المسجونين السياسيين وإهتم بإقرار العدل بين الناس، وقام كذلك ببث العيون والجواسيس في مختلف أقاليم الدولة لمراقبة أي تحرك من شأنه أن يزعزع أمن الدولة ورغم كل هذه الجهود المبذولة لإقرار الأمن والإستقرار فإن هناك من سولت لهم أنفسهم بالخروج عن طاعة الدولة العباسية ومحاولة إخلال الأمن بها[3]. حيث حاول بعض العلويين أمثال عيسى بن زيد بن علي وعلي بن العباس بن الحسن الثورة ضد الدولة إلا أن الخليفة المهدي تفطن لهذه المكيدة ولحقتهم سيوف الدولة إلى أن قضت على تمردهم[4].

وللإشارة فإن الخلفاء العباسيين لم يسلموا من خطر الخوارج الذين ظل خطرهم العسكري مستمرا، حيث ظهرت ثورة الوليد بن طريف الخارجي وأعلن تمرده في العراق

---

[1]– آ. آشتور، **المرجع السابق**، ص95–96.

[2]– بدر عبد الرحمن محمد، **الدولة العباسية. دراسة في سياستها الداخلية منذ أوائل القرن الثاني الهجري حتى ظهور السلاجقة**، ط1، دار العالم العربي، القاهرة، 2012م، ص90.

[3]– بدر عبد الحميد هميسه، **المرجع السابق**، ص79.

[4]– نفسه، ص79.

وإستولى على عدة أماكن إلا أن الخليفة الرشيد أدركه بإرسال جيش بقيادة يزيد الشيباني وإستطاع هذا الأخير القضاء على هذه الحركة سنة 179ه/795م[1].

وفي سنة 142ه/760م تمرد عيينة بن موسى بن كعب في مدينة البصرة فقدمها الخليفة أبو جعفر المنصور بعساكر كبيرة وعمد إلى بناء جسر عظيم من قوارب أخشاب وعمرً جل مناطقها وأمّنها ثم عاد، وفي سنة 193ه/811م تمرد رد بن الحروري فعمد إلى إحراق مدينة البصرة وأفسد وفتك بأهلها فانتدب له الخليفة الرشيد عسكرا كافيا فهزمه وبدد شمله وقضى على جيشه[2].

-المبحث 3: إزدهار نظام الصيرفة:

لعب نظام الصيرفة دورا فعالا في إنتعاش وتطور النشاط التجاري، لأن لولاه لبقي النشاط التجاري محدودا، حيث أوردت المصادر التاريخيةْ أنه كان هناك وكلاء وعملاء للتجارة في العصر العباسي في المدن الرئيسية يقومون بجباية الضرائب والمستحقات المفروضة على التجار، وكانوا يقرضون التجار فالتجأوا إلى كتابة الصكوك وإنتشرت المعاملة بها في البصرة، وكان الصك يختم بالشمع الأحمر أو بالطين، وكان للجهابذة[3] دور مهم في تنشيط الحركة التجارية في الدولة العباسية خلال عصرها الأول [4].

كان التجار بحاجة إلى الصيارفة من أجل تحويل العملة من الدينار إلى الدرهم أو العكس خاصة إذا علمنا أن الجزء الشرقي من الخلافة العباسية يتعامل بالدرهم والجزء الغربي يتعامل بالدينار. وتميز الصرافون كذلك برغد العيش والسعة في الرزق والكثرة

---

[1]- نفسه، ص81.

[2]- إبن الغملاس، **البصرة. ولاتها ومتسلموها من تأسيسها حتى نهاية الحكم العثماني**، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2008، ص21.

[3]- الجهابذة: ج م جهبذ: وهو عبارة عن كاتب يرسم إستخراج المال وقبضه وكتابة الوصولات بذلك وعليه عمل المخازيم والرزنمجات والختمات وتواليها. " **بن مماتي أسعد "ت606ه"، كتاب قوانين الدواوين، ص 304** ".

[4]- أسامة عبد المجيد العاني، **المرجع السابق**، ص 12.

في الثروة حيث كان لهم فروع في أماكن أخرى مثل مصرف الزبير مركزه في المدينة وفروعه في البصرة، الكلأ والكوفة وكان كل فرع يمثل مصرفا محليا مستقلا بذاته [1].

لذلك يعتبر نظام الصيرفة من العوامل التي ساعدت على تطور النشاط التجاري من خلال الدوافع التي ساعدت على كثرة تداول العملة الأجنبية داخل إقليم الدولة الإسلامية وهذه العملة تصرف من قبل صيارفة الدولة "الجهبذ" أو عند الصيارفة المتواجدين على مستوى الأسواق، بالإضافة إلى ما يأتي به التجار من الخارج من عملة نقدية غير متداولة في الأسواق المحلية، ومن المعاملات التي كان يقوم بها الصرافون قبول الودائع[2] وإئتمان[3] الأموال ، حيث يذكر أن إستوداع الأمانات كان شائعا منذ صدر الإسلام وفي العصر العباسي كذلك كان الصرافون يقبلون الودائع ويعملون على تسهيل عملية الإئتمان في المعاملات التجارية [4].

وهنا لابد من بيان مكانة الصرافون في الدولة العباسية الذين كانوا بمثابة دعامة للأسواق وذلك من خلال الخدمات التي يقدمونها للتجار من صرف النقود وتبديلها، وكذلك صرف الصكوك والسفاتج [5]، كما كان لهم دورا مهما على المستوى الإجتماعي بصفة عامة وعلى المستوى الإقتصادي بصفة خاصة وفي هذا الصدد يقول الدكتور محمود إسماعيل: " وبديهي أن يبرز دور المشتغلين بشؤون المال والصيرفة والجهبذة ليشكلوا شريحة أخرى تخدم البرجوازية التجارية " [6] .

---

[1]– نفسه، ص 13.

[2]– الودائع: ج م وديعة وهي الأمانة أو الأمانات.

[3]– الإئتمان: من أهم السبل الناجعة للسير الفعال للنشاط التجاري لأنه يوفر المال للتجار عند العازة ومن أنواعه السلف المؤجل، الإستلاف المنجم والمضاربة." **أنظر عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الإقتصادي في القرن الرابع الهجري المرجع السابق، ص150**".

[4]– عبد الكريم عبد الله سليمان الرفاعي، **المرجع السابق**، ص 229.

[5]– نفسه، ص228 ،229.

[6]– محمود إسماعيل، **المرجع السابق**، ص20.

لأن حقيقة الأمر كما قال الدكتور محمود إسماعيل أن الصيارفة أصبحوا يمثلون فئة مهمة في المجتمع العباسي تمتلك الثروة والجاه، حيث أنه بغض النظر عن المساعدات التي تحدث بين الصيارفة والتجار من إقراض وقبول الودائع وصرف العملة إلا أن الصيارفة كانوا يقدمون يد العون للخليفة والوزراء عند وقوعهم في ضائقة مالية كعدم القدرة على دفع رواتب الجند وغيرها.

وكان للصرافين مراكز خاصة بهم مثل **محلة درب عون** في جانب الكرخ ببغداد وقلعة أصحاب العينة في البصرة[1]، ونشط اليهود في أعمال الصيرفة والجهبذة وحازوا الريادة فيها حيث تجدر بعض الإشارات تعود إلى القرن 1ه/7م أن اليهود إشتغلوا في دور الضرب والتجارة وإزداد نشاطهم في أواخر العصر الأموي وبداية العصر العباسي[2].

ويعتبر النظام المصرفي من المعاملات المالية الحديثة التي ساهمت في إنعاش الحركة التجارية، حيث أن خوف الرعية من تدخل الدولة في الملكيات الخاصة عن طريق المصادرة وجشع بعض الناس واللصوص جعلهم يلجأون إلى طرق وآيادي آمنة تحفظ أموالهم، حيث أودعوها إلى أناس بارزين أو تجار صيارفة فظهرت البيوتات المالية باتفاق جميع الصيارفة فوسعوا هذه العملية فتعامل معهم التجار، الخلفاء والوزراء وكان التعامل في الغالب يكون عن طريق السفاتج[3].

ولعب النظام المصرفي دورا بارزا في نمو التجارة من خلال تجهيز الصناعة برؤوس الأموال اللازمة للإنتاج، بالإضافة إلى إيجاد طبقة مقتدرة لتوسيع نشاط الطبقة العاملة[4]

---

[1]– ناصر حسين كاظم القرشي وجواد كاظم حسن اللامي، **المرجع السابق**، ص326–347.

[2]– عبد العزيز الدوري، **أوراق في التاريخ والحضارة**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ج1، ص102، 103.

[3]– صباح إبراهيم سعيد الشيخلي، **المرجع السابق**، ص25.

[4]– نفسه، ص 26.

وكان الصيارفة اليهود والنصارى يقرضون مبالغ ضخمة للدولة والتجار ويشتغلون في جميع المعاملات النقدية [1].

وكان لتطور النشاط التجاري دورا كبيرا في نمو النظام المصرفي في الدولة العباسية وخاصة في مدينتي الكوفة والبصرة باعتبارهما من أهم المراكز التي كانت ترسل لها سنويا مبالغ كبيرة، بالإضافة إلى التجارة الخارجية وإحتكاك التجار مع أقرانهم من التجار الأجانب ساهم في إدخال النظام المصرفي، والشيء الذي ساهم في تطور نظام الصيرفة كذلك المبالغ الكبيرة التي كانت ترسل إلى القاعدة الكبيرة وفق نظام النقدين الذهب والفضة [2].

وكان أغلب الصيارفة من أهل الذمة "اليهود والنصارى"، والتجار الوافدين إلى أسواق العراق يجلبون معهم عملات مختلفة غير التي يتعامل بها في العراق، لذلك يقوم الصيارفة بالتعامل معهم، كما أن العديد من الصيارفة كانوا ينتشرون في عدة أسواق على غرار سوقهم الرسمي وذلك من أجل تسيير وتسهيل المعاملات التجارية من بيع وشراء وغيرها [3].

وهنا نشير إلى أهمية الصيارفة، حيث أن علاقتهم لم تكن مقتصرة على التجار فحسب بل شملت عامة الناس كذلك، وإرتبط الصيارفة بالخلفاء كذلك ، حتى أن الصيارفة أنفسهم كانوا يشتغلون بالتجارة، حيث تاجر الكثير منهم بالسبائك وكذلك تجارة الرقيق، وعلى الرغم من الحالة الموسرة التي كان يتمتع بها الصيارفة إلا أنهم كانوا يتعرضون للإفلاس ومصادرة أموالهم من قبل الدولة نتيجة سوء تصرفهم [4].

ومن المهام التي كان يقوم بها الصرافون في بداية أمرهم هي تقييم النقود من حيث الجودة ووزنها وهذا مايتطلبه تعدد العملات وهي مهمة ضرورية للمعاملات التجارية،

---

[1]– فتحي عثمان، المرجع السابق، ص232.

[2]– سعد رمضان محمد بلال الجبوري، المرجع السابق، ص61.

[3]– نفسه، ص62.

[4]– سعد رمضان محمد بلال الجبوري ، المرجع السابق ، ص 63 – 65 و 67.

وكانوا يقومون بتحويل النقود أو صرفها لأغراض التجارة خاصة، حيث أن صرف النقود لم يكن يعتمد على النقود فحسب بل يعتمد على حالة الأسواق والإعتبارات التجارية وسعر الذهب والفضة وبتوسع التجارة تطورت معه أعمال الصيرفة من خلال الإشتغال بالتسليف وقبول الودائع والتوسط بين الناس، أما عن مصدر أموال الصرافين فكان بالدرجة الأولى من الودائع ومعاملاتهم النقدية "الإقراض و الصرف" كانت تجلب لهم أرباحا معتبرة[1].

وذكر الخليفة هارون الرشيد ليحي البرمكي أن والي خراسان أرسل له عشرة ملايين درهم وأن الفضل بن يحي لم يرسل مثلها في ولايته، فأجاب يحي: أن الأموال أخذت ظلما وقال: ولو قصدت درب من دروب الصيارفة بالكرخ لوجدت فيه أضعاف هذه[2].

نتيجة التطور التجاري الذي بلغته الدولة العباسية خلال عصرها الأول دعت الحاجة إلى قيام مؤسسات مصرفية تقوم مقام البنوك في وقتنا الحالي والتي عرفت باسم "بيوت الجهابذة" حيث كانت مهمته محدودة خلال العصر الأموي، لكنه تطور في العصر العباسي بتطور النشاط التجاري وتوسع بما يخدم التجار ويدعم إقتصاد الدولة حتى شمل عمل الجهبذ بعض المقاطعات وإستعان بهم بعض الوزراء لجباية الضرائب، وكان معظم الذين زاولوا مهنة الصيرفة والإئتمان هم من اليهود، وسك الخلفاء العباسيون مضاعفات العملة لتغطية الصفقات التجارية الكبيرة مثل الدنانير التي ضربها الخليفة المأمون التي تبلغ قيمة الواحدة منها ديناران، و كذلك الدنانير التي سكها جعفر بن يحي البرمكي[3].

والمصارف من وسائل الإدخار بتوظيفها وبإقراضها وتوجيهها حيث كانت تسمى المصارف في الدولة الإسلامية ب "حوانيت الصيارفة" وكان مركزها في المساجد في جميع المدن، وكان لنشاط الحياة الإقتصادية في الدولة الإسلامية أثره في تدفق الأرباح على التجار[4].

---

[1]– عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الإقتصادي في القرن الرابع الهجري، المرجع السابق، ص192و194.

[2]– الجهشياري، المصدر السابق، ص228.

[3]– عادل محي الدين الألوسي، تجارة العراق البحرية مع أندونيسيا، المرجع السابق، ص31، 33.

[4]– الخربوطلي.علي حسن، الحضارة العربية الإسلامية، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1994، ص196، 197.

غدت مدينة البصرة مركزا هاما لأعمال الصيرفة نتيجة إزدياد نشاط التجارة الخارجية حيث أن العملات كانت تقدر عند الصرافين حسب قيمة معدنها بصرف النظر عن السعر الرسمي لتلك العملات، الشيء الذي يجعلهم يفضلون النقود الجيدة على الزائفة أو الممسوحة وهو الشيء الذي يجعلهم يؤثرون في تقرير سمعة العملة التي هي أساس للحياة الإقتصادية، كما مكنهم ذلك من التعامل بطريقة مباشرة مع الدولة التي تحرص على الإحتفاظ بقيمة النقود في السوق، وزادت أهمية الصرافيين الذين كانوا يقررون سعر السوق الحر في التبادل بين الصفراء والبيضاء[1].

كذلك كان لنظام الصيرفة نشاط ملحوظ خلال العصر العباسي الأول نظرا للنوعية الجيدة للنقود هذا من جهة، ومن جهة أخرى تطور التجارة الذي أدى إلى تطور أعمال الصيرفة هذا الأخير أدى بدوره إلى توسع التجارة والصناعة بشكل طبيعي ومع مايتطلبه هذا النوع من التعامل مع الصيارفة من الحذر الشديد لتعاملهم بالربا على عكس التجار المسلمين الذين تعاملوا وفق الضوابط الشرعية[2].

وإنعكس التطور الإقتصادي الذي ظهر في العصر العباسي على النشاط المصرفي خاصة في ثراء الصرافين وفي إقراضهم المال للتجار حتى غدى درب عون مركز لهم في الكرخ وعصب الحياة التجارية في مدينة بغداد خلال هذه الفترة، وكان للصيارفة دور فعال في مدينة الكوفة التي لها مكانتها التجارية وبرزت العديد من الشخصيات التجارية في الحياة العامة فمثلا إبن عمار وزير الخليفة المعتصم بالله كان تاجرا للطحين وكان غني ولم يكن من الكتاب[3].

- المبحث 4: الموقع الإستراتيجي لمدينة بغداد محور النشاط التجاري:

[1]- صالح أحمد العلي، التنظيمات الإجتماعية والإقتصادية في البصرة، المرجع السابق، ص266.

[2]- ضيف الله يحي الزهراني، المرجع السابق، ص119.

[3]- عبد العزيز الدوري، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، ط2، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1949م، ص90

إمتدت رقعة الدولة الإسلامية خلال العصر العباسي الأول إمتدادا واسعا وضمت لها الكثير من الشعوب ذات الأصول المختلفة والجذور المتباينة، بالإضافة إلى الأقاليم ذات الموارد الإقتصادية المتنوعة، حيث إمتدت من حدود الصين شرقا حتى سواحل المحيط الأطلسي غربا ومن آواسط بلاد النوبة جنوبا حتى حدود دولة الفرنجة وشاطيء البحر الأسود شمالا[1].

وأصبحت الدولة الإسلامية مركز العالم القديم وحلقة الوصل بين مختلف أقاليمه وغدت العراق تمثل جسرا يربط بين إيران والهند وأواسط آسيا والصين من جانب والجزيرة العربية والشام ومصر والمغرب من جانب آخر، وهذا الموقع الجغرافي الممتاز ساهم في تطور النشاط التجاري للدولة العباسية[2].

وكان لتشييد مدينة بغداد عاصمة الخلافة العباسية من أبرز العوامل التي ساعدت على إزدهار النشاط التجاري للدولة الناشئة، وأصبحت مهيأة بحكم موقعها الممتاز بأن تكون سوقا في الدرجة الأولى من الأهمية [3]، حيث كانت ممرا لكل القوافل التجارية وملتقى طرقها وهذا راجع لحسن موقعها الجغرافي، الشيء الذي جعل جميع السلع والبضائع ترد إلى أسواقها، حيث حملوا آنية السند ومصنوعات خراسان وتوابل الصين وثياب اليمن وحلي فارس وخيزران الهند وتوابلها وياقوت سرنديب ودررها وماسها وفرو أرمينية وبسطها وزجاج الشام ودمقسها وحرير الموصل وعسلها وبدنات مصر وأدويتها... إلخ[4].

والشيء الذي يدل على الموقع الجغرافي الممتاز لعاصمة الخلافة هو أن الخليفة المنصور عندما قام ببناء مدينة بغداد إتبع مجرى نهر دجلة ولم يتبع مجرى نهر الفرات بإعتبار أن موقع نهر دجلة مهم وذلك راجع لخصوبة أراضيها، كما أن نهر دجلة والأنهار المتفرعة عنه كانت تسير فيها السفن إلى الخليج العربي، غير أن نهر الفرات كان النهر

---

[1]- ضيف الله يحي الزهراني، المرجع السابق، ص110-111.

[2]- نفسه، ص111.

[3]- هايد، المرجع السابق، ج1، ص43.

[4]- عبد الجبار الجومرد، المرجع السابق، ص304.

الذي يربط العراق ببلاد الشام وبطريقه التجارة الغربية إلى مصر، وكانت مدينة بغداد مركزا حضاريا مزدهرا ذا مساحة واسعة وكثافة سكانية كبيرة وهي تتكون من عناصر أصغر تتبادل الإعتماد على بعضها وكل منها تحتوي على مؤسساتها الخاصة إلى حد ما[1].

وعند الإنتهاء من بناء مدينة بغداد حفرت قناة للملاحة وصلت بالفرات وتشق العراق فربطت بذلك بغداد بالفرات ومن ثم أصبحت العاصمة الجديدة على صلة نهرية بآسيا الصغرى وسورية[2].

وبناء على ذلك غدت مدينة بغداد مركزا تجاريا عظيما وسوقا رائجا ترد إليها البضائع والأموال من كل ناحية، وبلغت درجة كبيرة من التطور في عهد الخليفة هارون الرشيد وإتسعت إتساعا كبيرا في كل إتجاه وتألفت الأبنية فيها وأصبحت سمعة بغداد وجمالها والثقافة فيها وألوان الملذات والسرور وصنوف الترف والرخاء أصبح ذلك مشهورا في جميع بقاع العالم[3].

وتميزت منطقة بغداد القديمة بموقع جغرافي مهم، حيث كانت تمر بها شبكة من الأنهار مما جعلها من أزهى البقاع وأجملها، السبب الذي دفع بالخليفة المنصور أن يتخذها مقرا لحكمه فعرف جمالها الطبيعي وحصانة موقعها، لذلك أصبحت هذه المدينة مدينة عظيمة ليس لها نظير سعة وعمارة ووفرة مياه وكثرة غلال وذات نشاط تجاري واسع وسكنها من أصناف الناس وأهل الأمصار والكور وإنتقل إليها من جميع البلدان القاصية والدانية وآثرها أهل الآفاق على أوطانهم لأنها أصبحت مركز الخلافة وفيها فرض كثيرة لأهل التجارة وطلاب الجاه والثراء [4].

---

[1]– يعقوب ليسنر، **خطط بغداد في العهود العباسية الأولى**، ترجمة صالح أحمد العلي، ط1، المجمع العالمي العراقي بغداد، 2013، ص230 و 269.

[2]– أحمد شلبي، **موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية**، ط8، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1985 ج3، ص223.

[3]– أحمد شلبي، **المرجع السابق**، ص148، 150، 151.

[4]– حمدان عبد المجيد الكبيسي، **المرجع السابق**، ص 22 و 34، 35.

وذيع صيت مدينة بغداد حيث لم تكن معروفة على المستوى المحلي فحسب وإنما تعدت إلى جميع أقطار العالم الإسلامي في العصور الوسطى، وترجع هذه المكانة إلى ما وفرته هذه المدينة من أوضاع جلبت إليها الناس للإستقرار والعمل والإبداع، وهي تعتبر منبت الحضارة الإسلامية طيلة ثلاث قرون الأولى منذ تأسيسها[1]. حيث وصفت بأنها: "... وكانت مدينة عظيمة زمن العباسيين تضحك على لحى سائر البلاد..."[2] .

ونظرا للموقع الجغرافي المهم للعراق وذلك لإحتواءها على خيرات ومنافع كثيرة فهي تعتبر بمثابة البوابة المطلة على الهضبة الإيرانية وبلاد المشرق الإسلامي، وقد أدرك العباسيون أهمية المدينة منذ إعتلاءهم سدة الحكم باعتبارها منبع القبائل العربية التي هاجرت إلى خراسان وكسبتها الدعوة العباسية وثارت بها ضد الخلافة الأموية [3].

وللإشارة فإن التجارة تعتبر من أقدم الأنشطة الإقتصادية التي مارسها الإنسان في وادي الرافدين وذلك راجع للموقع الجغرافي الممتاز لمدينة العراق، حيث أنها تتوسط العالم القديم بين بلاد الترك، الهند والصين شرقا وبلاد الشام والحجاز والروم غربا، بالإضافة إلى وجود نهري دجلة والفرات وصلاحهما للملاحة شكلا أحد أبرز العوامل التي ساهمت في تشجيع النشاط التجاري للدولة العباسية، وتحولت مدينة بغداد إلى سوق تجاري حر تعرض فيها مختلف السلع والبضائع بأسعار منخفظة وإنعكس هذا الرخاء في تكوين طبقة من التجار تمتلك الثروة وبالتالي ظهور طبقة نشطة تمتلك الثروة والمال في البصرة وبغداد[4].

- المبحث 5: تخصص الأسواق التجارية:

---

[1]- يعقوب ليسنر، المرجع السابق، ص3.

[2]- محمود شكري الألوسي، المرجع السابق، ص44.

[3]- عادل إسماعيل خليل، المرجع السابق، ص155، 156.

[4]- عادل محي الدين الألوسي، تجارة العراق البحرية مع أندونيسيا، المرجع السابق، ص19، 26.

عملت الدولة العباسية على تخصيص الأسواق وأسندت الأمر إلى المحتسب ، حيث جعل لكل صنف سوق خاص به وحدد لهم أماكن معينة، فمثلا كان على بائعي السمك أن يتخذوا مكانا بعيدا عن طريق الناس وذلك تفاديا للروائح الكريهة، وكان المحتسب يوزع الفرانين في كل الأزقة والدروب بحسب حاجة الناس، وإجتمع الصيارفة في سوق خاص بهم حيث إجتمعت حوانيت الصيارفة في الكوفة في ق1ه/7م، وفي درب عون في بغداد في العصر العباسي [1].

ظهر التخصص في الأسواق كذلك حتى يسهل على المحتسب أمر مراقبتها، وسهولة حصول المشتري على حاجته، حيث كان يحدد لكل أصحاب حرفة جانب من السوق سواء في الشارع الأعظم أو الشوارع الفرعية، وسميت بعض المدن بأسماء منتجاتها حيث وجدت أحياء القصابين والخبازين والعطارين. ونظرا للتخصص في كل صنعة وهو ما قامت عليه الأسواق ظهر مفهوم التجاور لأصحاب الصنعة أو السلعة الواحدة، مثلا تجاور أصحاب الملبوسات والمصنوعات المخصصة لغرض معين مثل مستلزمات الخيل ، وكانت هناك أصول وضوابط للتجاور في السوق، فمثلا لايتجاور أصحاب العطارة والبزازين مع الحدادين والخبازين نظرا لعدم التجانس في الصنعة والحرفة [2].

وكان هناك عدة إعتبارات تحكم توزيع الأسواق في المدن الإسلامية وهي من المهام المنوطة للمحتسب لعل أبرزها:

ضرورة وجود أسواق مركزية وأخرى فرعية وذلك حسبما يراعي حاجة السكان من السلع مثل تركز حوانيت الخبازين وأصحاب الحلوى وأسواق العطارين والصاغة، كما أن هناك بعض الحرف يجب أن تكون خارج المدينة أو على أطرافها بالقرب من أسوار

[1]– صباح إبراهيم سعيد الشيخلي، المرجع السابق، ص 154.

[2]–خالد محمد مصطفى عزب، المرجع السابق، ص101،100.

المدينة كالقصابين مثلا إرتبط وجودهم خارج المدينة قرب المذبح وهو مافعله الخليفة المنصور عندما جعل أسواق بغداد في الكرخ وجعل القصابين في آخر السوق [1].

يراعى في إنشاء الأسواق ألا تكون مقابل المنازل الشيء الذي يؤدي إلى إنتهاك الحرمات ويصبح العامة والعاملين في السوق مشدودي الأنضار للداخل والخارج من تلك المنازل ويشترط أن تقام الأسواق على مستوى الشارع العام وتجنب الأزقة الفرعية، كما يجب أن تكون ترتيبات معينة تخص مثل هذه المنشآت مثلا الصوت المزعج وهو يمثل ضررا واضحا إذا زاد عن حده، لذلك من الأجدر أن توضع مثل هذه المنشآت في أماكن مخصصة لها [2].

كانت الأسواق مركزا لعقد الصفقات من جهة وكذلك مركزا لإبرام المؤامرات من جهة أخرى أيضا، ومجالا للإتصال والإختلاط وقد وضعت تحت مراقبة صارمة، فبعد غروب الشمس يحمل التجار بضائعم إلى مخازنهم وتفرغ الأسواق ولا يظل بها إلا الحراس[3]، حيث أنه في سنة 138ه-755م نقلت أسواق الموصل إلى المقابر، ونقلت المقابر بدورها إلى ظاهر المدينة [4].

وإزداد تخصص الأسواق وضوحا في المدن الإسلامية خلال العصر العباسي الأول، حيث أنه في سنة 145ه/762م وجدت أسواق للتمارين في المدينة وأصحاب الأقفاص ، الحطابين والزياتين، وفي سنة 155ه/771م رتب عامل إفريقيا والمغرب يزيد بن حاتم الأسواق حسب كل صنعة[5]، وترجع أسباب التخصص في كل حرفة إلى:

---

[1]- نفسه، ص 98، 99.

[2]- خالد محمد مصطفى عزب، **المرجع السابق**، ص 102، 103.

[3]- فتحي عثمان، **المرجع السابق**، ص 232 ،233.

[4]- الأصفهاني. عماد الدين أبو حامد محمد بن محمد "ت597"، **البستان الجامع لجميع تواريخ أهل الزمان**، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، ط1 المكتبة العصرية، بيروت، 2002، ص143.

[5]- صباح إبراهيم سعيد الشيخلي، **المرجع السابق**، ص79.

تكتل أصحاب الحرفة الواحدة والتشارك والإجتماع في سوق واحد من أجل المصالح المشتركة وحماية أنفسهم والإستفادة من خبرات بعضهم للشعور بروح الجماعة بالإضافة إلى أن سبب التجمع في سوق واحدة راجع إلى الرغبة في إكساب صناعاتهم الشهرة لأن ذلك لقاصدهم أرفق ولصنائعهم أنفق، كذلك سهولة الإشراف الحكومي على المهن والحرف الشيء الذي دفع بالدولة إلى إيجاد أسواق متخصصة لتسهيل عملية الرقابة [1].

يرجع التخصص في الأسواق كذلك إلى ضرورة الفصل بين مختلف الحرف والصناعات حتى لاتختلط الصناعات الرفيعة بالصناعات الرديئة، وخير دليل على ذلك أسواق الكرخ وباب الطاق ببغداد، ظف إلى ذلك التنافس الحرفي بين أصحاب الحرفة الواحدة أدى إلى نشوء الأسواق المتخصصة حتى يسهل مراقبة بعضهم والتعرف على الأسعار التي يشترى ويباع بها، ويرى بعض البحاثة أن ظاهرة التخصص في الأسواق ربما ترجع إلى التراث الحضاري الساساني والبيزنطي ذلك أن بوادر تنظيم الأسواق في كل من الكوفة والقيروان يرجع إلى ق2ه/8م بعد وقوع الكوفة سابقا ضمن نطاق الحضارة الساسانية ووقوع القيروان ضمن السيطرة البيزنطية [2].

إهتمت الدولة الإسلامية باختيار المكان الملاءم لبناء الأسواق حيث طرق المواصلات السهلة فبنيت الأسواق قرب الأنهار والقنوات لأنها طرق سهلة لإيصال السلع، حيث أنه عندما حفر بلال النهر المسمى بإسمه في البصرة جعل على جانبيه الحوانيت والأسواق وكانت أسواق بغداد تنتشر على الأنهار والقنوات كسوق العلافين، سوق الدواب في الجانب الشرقي، وسوق البزازين والجزارين في الجانب الغربي من مدينة بغداد، وكانت الأسواق في بداية الأمر بالحصر، ثم تطورت في ق2ه/8م وأصبحت الأسواق تبنى بالآجر والجص

---

[1]– نفسه، ص 79.

[2]– صباح إبراهيم سعيد الشيخلي، **المرجع السابق**، ص 82، 83.

– لايمكن إرجاع ظاهرة التخصص في الأسواق إلى الحضارة البيزنطية والساسانية ذلك راجع لحداثة بناء عاصمة الخلافة العباسية بغداد من قبل الخليفة أبو جعفر المنصور وهوصاحب فكرة التخصص في كل حرفة وذلك حتى يسهل أمر مراقبة التجارة والحرفيين.

ثم أصبحت أكثر الأسواق بعد ذلك مغطاة، وكانت إما متجمعة في مكان واحد كأسواق الكرخ وإما تمتد على جانبي الشوارع كسوق باب الشام في بغداد[1].

إحتوت مدينة بغداد على العديد من الأسواق منها: أسواق دار البطيخ المتواجدة في درب الأساكفة ودرب زيت ودرب العاج، الشيء الذي يدل على أن دكاكين الباعة وأسواقهم الفرعية كانت منتشرة في دروب وسكك كثيرة تخللت المناطق السكنية داخل مدينة بغداد ، كما أقيمت أسواق الكرخ في الجبهة الجنوبية لمدينة بغداد ما بين نهر الصراة ونهر عيسى لتكون مركزا للنشاط الإقتصادي حتى إذا أخذت مدينة بغداد في الإتساع تصير الكرخ في وسطها حيث أن النشاط التجاري الذي شهدته أسواق الكرخ الجديدة جعلها هي الأخرى لا تفي بالحاجة وأصبحت تعج بالباعة والتجار الذين قدموا لها من كل الأمصار وطلبوا من الدولة السماح لهم بإقامة منشآت تجارية جديدة من أموالهم الخاصة فاتسعوا في البناء والأسواق وإستمرت في الإتساع حتى كونت ثلاث مناطق رئيسية هي: الكرخ، المحول والحربية [2].

وهكذا يمكننا القول أن نجاح أي نشاط إقتصادي يستند إلى مجموعة من العوامل والدوافع التي تجعله يحقق القفزة التطورية، لأن التجارة هي ركيزة الإقتصاد لذلك تهيأت السبل لها في مدينة بغداد في الفترة العباسية الأولى وخاصة تطبيق تعاليم الدين الإسلامي السمحة وكذا الموقع الجغرافي الممتاز للمدينة جعل منها أحد العوامل المشجعة للنشاط التجاري دون أن نغفل عن التخصص في كل صنعة والظروف السياسية الملاءمة التي مهدت السبل لإزدهار التجارة.

---

[1]– نفسه، ص84، 85.

[2]– حمدان عبد المجيد الكبيسي، **المرجع السابق**، ص68، 80، 83.

- الفصل الخامس:

- جهود الخلفاء العباسيين الأوائل في تنمية النشاط التجاري

– الفصل الخامس: جهود الخلفاء العباسيين الأوائل في تنمية النشاط التجاري:

–المبحث1: تمهيد السبل التجارية:

شجع خلفاء العصر العباسي الأول التجارة من خلال حفر قناة للملاحة تأخذ ماءها من الفرات عبر العراق وأوصلوها إلى مدينة بغداد، وهذه القناة كانت تربط الحاضرة بغداد بآسيا الصغرى، سوريا، بلاد العرب ومصر، كما عني العباسيون بتنظيم التجارة وكلفوا المحتسب بمراقبة الأسواق والإشراف على الموازيين والمكاييل، وساعدت طرق التجارة على إنتعاش هذا القطاع وسهلت على التجار نقل بضائعهم[1].

ونظرا لإهتمام الخلفاء بالتجارة، كانت نتيجة ذلك تمهيد السبل للرحالة وتوثيق الصلات بين الأقطار الإسلامية فلا يكاد يخلو ركب التجار من العلماء بغرض طلب العلم في الأمصار الإسلامية المجاورة وخاصة علم الحديث، بالإضافة إلى أن التجارة كانت تغذي الفقهاء بالمسائل الكثيرة التي تعترض التجار.[2]

قام الخلفاء العباسيون بتوحيد النظم المالية وإصدار العملة الموثوق بعيارها، وكانت مدينة بغداد هي التي تتحكم في صرف الدنانير والدراهم، بناء على ذلك تمكن الخلفاء من كبح العديد من الثورات والتصدي للمشكلات، حيث وقف العباسيون في وجه التقدم الصيني المتحالف مع الأتراك الشرقيين في آسيا الوسطى.[3]، وقاموا كذلك بفتح آفاق واسعة للعرب لممارسة التجارة برا وبحرا للبيع والشراء و أقاموا علاقات تجارية مع بلاد الشام مصر، اليمن وإفريقية.[4]

ولذلك فإن الدولة العباسية إهتمت في عصرها الأول بالنشاط التجاري وذلك من خلال نشر الأمن وحماية الطرق والقوافل التجارية، حيث وضعت تدابير محكمة لحراسة الطرق

---

[1]– أمينة بيطار، **المرجع السابق**، ص368، 378.

[2]– نفسه، ص373.

[3]– حسن أحمد محمود وأحمد إبراهيم شريف، **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، ط5، دار الفكر العربي، القاهرة دس، ص 209.

[4]– حسان حلاق، **دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية**، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص93.

البرية والقوافل وأوكل لآداء هذه المهمة بعض العناصر من الأكراد[1]، ومن مظاهر إعتناء الدولة بالطرق التجارية إنشاء الخانات "وهي أماكن مخصصة لراحة المسافرين يتوفر فيها الأكل والشرب والمبيت والمأونة والعلف للدواب"، والدليل على ذلك أن الطريق القصير الذي يخترق صحراء شرق فارس كان فيه بين كل فرسخين أو ثلاثة قباب وخزانات " أحواض" يجتمع فيها ماء المطر وهي إشارة واضحة على أن هذه المسالك كانت آهلة بالعابرين من خلالها[2].

وعنيت الدولة العباسية بالطرق البحرية من خلال إنشاء المنائر والفنارات البحرية التي تمد السفن بالضوء وتحذرهم من الأماكن الخطرة والضحلة، وكذا فرض الرقابة على السفن المعادية وسفن القراصنة، ومثال ذلك المرقب البحري الذي كان قائما بين الأبلة وعبادان لحماية المراكب الواردة من عمان وسيراف [3].

إهتم الخلفاء العباسيين بتأمين طرق النقل البحري لمختلف السلع والبضائع، ففي سنة 210ه/824م أرسل العباسيون قوة بحرية لمطاردة القراصنة في المحيط الهندي والخليج العربي الشيء الذي أدى بدوره إلى إنتظام وتطور العلاقات التجارية بين العباسيين والصين بسبب توفر الأمن والسيطرة على التهديدات التي تعيق النشاط التجاري بالملاحة البحرية.[4]

نظم الخلفاء العباسيون شبكة من القنوات من أجل تسهيل ربط العاصمة بغداد جنوبا عبر مدينة البصرة بمياه الخليج العربي مباشرة، وقد بلغ عدد أنهار البصرة المستخدمة في

---

[1]– الأكراد: هم عبارة عن قبائل رعوية كانوا يقطنون في القسم الأعلى من الجزيرة في الجهات الشرقية والشمالية الشرقية منها وأشهر قبائلهم في ق4ه هم قبائل حميد وهذباني... إلخ." **أنظر عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الإقتصادي في القرن الرابع الهجري، المرجع السابق، ص37، 38 ".**

[2]– عبد الرحمن الجبر، **الحياة الإقتصادية في فارس خلال الفترة من 232–334ه/ 846–945م**، ط1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2004، ص 319.

[3]– نفسه، ص 320.

[4]– عادل إسماعيل خليل، **المرجع السابق**، ص177.

الملاحة النهرية والري فزادت عن مائة وعشرون ألف نهر[1]، كما عملت السلطات العباسية على حماية الموانئ التجارية من خلال إنشاء مراكز للحاميات فيها حفاظا عليها من القراصنة وغارات اللصوص ومداهمات البدو إلى جانب ماقاموا به من وضع حل للقراصنة الذين يقومون بقطع الطريق على الأسطول الإسلامي وملاحقتهم ومنعهم من التعرض للتجار وسفنهم، بالإضافة إلى إنشاء أدراج صخرية على ضفاف نهر الأبلة حتى يسهل النزول إلى مستوى البحر الواطيء وقت الجزر لشحن السفن أو التفريغ منها خاصة أن هذا النهر عرف بإزدحامه بالسفن الصغيرة والكبيرة وقد كلف إنشاء هذه المدرجات أموال ضخمة للدولة العباسية.[2]

قام الخلفاء العباسيون بتنظيم الأتاوات والمكوس المفروضة على مختلف السلع والبضائع وكذا إنشاء الدواوين التي تختص بالتجارة والسفن وإنشاء المراصد لتكون موقعا تجبى من خلالها المكوس منها مرصد الخليج العربي عند عبادان ومصلحة كولم ملي ومصلحة سرنديب، كذلك إهتموا بمختلف العلوم والفنون الشيء الذي إنعكس إيجابا على التجارة وإنتعاشها كإستخدام الإسطرلاب الذي يعتبر من أهم الأجهزة لمراقبة حركة النجوم ومعرفة قوة الرياح وقد إستعان به التجار في رحلاتهم البحرية لمعرفة هذه الأمور قبل خوض غمار البحر وترجمة كتاب السندهند[3] وتحسين عمل البوصلة لتحديد الإتجاهات بأكثر دقة[4]،

---

[1]– لمياء بنت عبد الرحمن عثمان الصالح، **المرجع السابق**، ص9

[2]– لمياء بنت عبد الرحمن عثمان الصالح ، **المرجع السابق** ، ص33.

[3]– كتاب السند هند لمؤلفة الخوارزمي يعتبر من أنفس الكتب التي ألفها العرب في علم الفلك لمعرفة النجوم وخركة الرياح، وكان خير دليل للتجار الذي يعتبر بمثابة خارطة الطريق لهم التي تعينهم وتوجههم في مختلف رحلاتهم البحرية التجارية.

[4]– ناصر حسين كاظم القرشي وجواد كاظم حسن اللامي، **المرجع السابق**، ص333.

سعى الخلفاء العباسيين وراء تنمية التجارة وحرصهم على توسيعها وتيسير طرقها الأمر الذي كان له الأثر الكبير في إزدهارها ونشاطها، الشيء الذي مهد الطرق أمام المكتشفين والرحالة العرب لدرجة تدعو إلى الفخر[1].

وتجدر بنا الإشارة إلى أهمية جهود الخلفاء الذين قاموا بمراقبة التجار منعا للتلاعب والغش في المعاملات التجارية، حيث أسست ولأول مرة نقابة مسؤولة عن هذه الأمور تحت إشراف رئيس التجار، ومن مظاهر إهتمام الخلفاء العباسيين بشأن التجار أن الخليفة أبو جعفر المنصور أمر عند شروعه في بناء مدينة بغداد سنة 145ه-762م أن تقطع لهم بعض الأراضي في الكرخ لينزلوا بها ، كما أمر بأن تكون تجارة الأسواق معلومة بمختلف أنواع السلع في تلك الشوارع والحوانيت.[2]

وعندما أراد الخليفة أبو جعفر المنصور الإنتقال من الهاشمية لبناء مدينة بغداد بعث برواد يختارون له مكان مناسب فأحيل إلى موضع قريب من بارما[3] وخرج بنفسه ليتفحص المكان فلم يعجبه، لأنه كان يريد مكان يرتفق الناس به ولاتغلوا عليهم فيه الأسعار ولاتشتد فيه المؤونة، وكانت نظرته تسهيل جميع السبل لسير النشاط التجاري وجعل مدينته سوقا تجارية عالمية يرتادها جميع الناس والتجار وهو ماحدث بالفعل[4].

إهتمت الدولة العباسية في عهد الخليفة المنصور بإدخار الأموال تحسبا لأي أزمة إقتصادية من شأنها أن تزعزع كيان الدولة، وتطورت هذه العملية بتطور الدولة ومؤسساتها حيث أن الخليفة أبو جعفر المنصور كان يحب صرف الأموال ولم يمنعه

---

[1]- نفسه، ص 334.

[2]- أحلام يوسف، **المرجع السابق**، ص 117.

[3]- بارما: بكسر الراء وتشديد الميم جبل بين تكريت والموصل، وهويمتد على وسط الجزيرة مما يلي المغرب والمشرق حتى يتصل بكرمان وبارما أيضا قرية في شرقي دجلة الموصل. " **أنظر الحموي، معجم البلدان، ج1، ص38.** "

[4]- الطبري، **المصدر السابق**، ج7، ص 615.

الإدخار[1]، حيث يذكر الطبري على لسان أبو جعفر مانصه: " لولا أن الأموال حصن السلطان ودعامة الدين والدنيا وعزهما وزينتهما مابت ليلة وأنا أحرز منه دينارا ولادرهما لما أجد لبذل المال من اللذاذة، ولما أعلم في إعطاءه من جزيل المثوبة " [2].

لذلك أصبح الإدخار أحد أعمدة النظام الإقتصادي المهمة في الدولة العباسية لدرجة أن صاحب بيت المال كان شديد الحرص لمنع الإنفاق وكان ينبه الخليفة إذا أكثر من الإنفاق وعلى سبيل المثال ما فعله أبو حارثة الفهري عندما أعاد مفاتيح بيت المال إلى الخليفة المهدي إحتجاجا على كثرة الإنفاق وقال له ما معنى مفاتيح لبيوت فارغة، لذلك أنشأ بيت مال للعامة والخاصة.[3] وكان الخلفاء يقومون بشراء مختلف السلع والمنتجات من إقليم فارس الشيء الذي إنعكس إيجابا على هذا الإقليم بسبب زيادة نشاطه التجاري.[4]

نتيجة هذه الإجراءات المتخذة من قبل الخلفاء وخاصة الخليفة المنصور إتسع النشاط التجاري في عهده من خلال عملية التبادل التجاري، حيث إهتم بتوسيع نطاق التجارة فشملت المغرب الأقصى، شرق إفريقيا حتى حوض البلطيق والهند والصين، وذلك راجع للموقع الجغرافي الممتاز لإقليم العراق حاضرة الخلافة العباسية الذي يتوسط العالم الإسلامي وتوفر مسالك الإتصال البرية والبحرية.[5]

وعلى الرغم من المشاكل الداخلية التي كانت تعاني منها الدولة العباسية في بداية تأسيسها والتي تصدى لها الخليفة المنصور لحفظ أمن وإستقرار الدولة، لكن هذا لم يمنعه

---

[1]– نايف محمد شبيب المتيوني، **إجراءات الدولة الإسلامية في معالجة الأزمات المالية في العصر العباسي**، جامعة الموصل، كلية الآداب، العراق ص5.

[2]– الطبري، **المصدر السابق**، ج8، ص88.

[3]– المسعودي، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، **المصدر السابق**، ج3، ص259.

[4]– عبد الرحمن الجبر، **المرجع السابق**، ص 319.

[5]– عبد الكريم عبد الله سليمان الرفاعي، **المرجع السابق**، ص 86، 87.

من الإهتمام بالجانب الإقتصادي وخاصة التجارة حيث إهتم بأمن الطرق خاصة طريق مكة وأقام المنازل والرباطات على طول الطريق وذلك تسهيلا لسير القوافل التجارية.[1]

وكان ولاة البريد يكتبون للخليفة المنصور كل يوم بسعر القمح والحبوب والأدم وبسعر كل مأكول، فعندما ترد كتبهم ينظر فيها فإذا رأى الأسعار مستقرة أمسك وإن تغيرت يكتب إلى الوالي يستفسر عن العلة، كما أن الخليفة المنصور ضم القناة الموصلة للبحر الأحمر سنة 146ه-763م لقطع أوصال الفتنة في الحجاز، لكن الأرجح أن الغاية وراء ضمها هي من أجل تحويل التجارة للعراق مركز قوة العباسيين، إتبع العباسيون سياسة الأمويين فيما يخص الرقابة التجارية وتقييد حركة التنقل، الشيء الذي أثر في إغلاق غربي البحر في وجه المسلمين[2].

إهتم الخلفاء ببناء الخانات كمراكز راحة للتجار والمسافرين، منها خان عطشان الذي كان مأوى للتجار والمسافرين والقوافل التجارية وهو يقع في منتصف الطريق الرابط بين الأخيضر والكوفة، وربما يتزامن بناء هذا الخان مع بناء الأخيضر سنة 161ه/778م نظرا لإحتواء كل منهما على عناصر متشابهة مثل الأقبية.[3]

عنيت الدولة العباسية بتمهيد الطرق وتيسيرها الشيء الذي أدى إلى نشاط الحركة التجارية بين بغداد وبلاد المشرق الإسلامي فأخذت القوافل التجارية تجوب هذه الطرق بينهما ذهابا وإيابا، وكان من نتائج السياسة الإدارية الحكيمة للخلفاء هي النهوض بالنشاط التجاري أدى إلى كثرة الرحلات التي قام بها الكشافة والجغرافيون في شتى أقاليم العالم الإسلامي الشيء الذي سمح بظهور نوع جديد من الكتابات التاريخية هو " كتب الرحلة والجغرافيا" برز فيه ثلة من العلماء[4].

---

[1]- علي أكبر فياض، **تاريخ الجزيرة العربية والإسلام**، ترجمة عبد الوهاب علوب، ط1، مركز النشر لجامعة القاهرة مصر، 1993، ص207.

[2]- فتحي عثمان، **المرجع السابق**، ج3، ص233، 244، 247.

[3]- حسن باشا، **موسوعة العمارة والآثار والفنون الإسلامية**، ط1، أوراق شرقية، بيروت، 1999، مجلد1 ص235.

[4]- إسماعيل أحمد الدردير عبد اللاه، **المرجع السابق**، ص247-333.

يعتبر ديوان النفقات من أهم دواوين الدولة العباسية الذي يتولى الإشراف على حاجات الدولة ويتكون من عدة أقسام من بينها "مجلس الأنزال" ومهمته الإشراف على محاسبة التجار الذين يقيمون الوظائف المتعلقة بالخبز، اللحم، الحلوى والفاكهة، وهذا يبين مدى حرص الدولة على الإهتمام بالنشاط التجاري[1].

وبناء على تلك المعطيات يتبين لنا أن من مظاهر إهتمام الدولة العباسية بتطوير النشاط التجاري هي كما يلي:

تمهيد الطرق وبناء المحطات التجارية لإستراحة القوافل وتوفير الأمن والحماية للتجار ولبضائعهم ومعاقبة العابثين وقطاع الطرق واللصوص، كذلك بنوا الأساطيل البحرية لحماية السواحل من قراصنة البحر، وقام الخلفاء بتأمين طرق التجارة البرية، حيث أصبح بإمكان التجار نقل بضائعهم الشرقية إلى الهند والصين عبر طريق آسيا الوسطى الذي يتفرع منه إلى بلاد الروس وصولا إلى القسطنطينية.

وإزدهرت التجارة الداخلية في ظل وجود الصراعات المذهبية التي لم تمنع من تحقيق الوحدة الإقتصادية بين دول العالم الإسلامي، وعملت الدولة العباسية على تأسيس نظما شبه برجوازية من خلال تخفيض ضريبة المكس، والإهتمام بإنشاء الأسواق الموسمية والدائمة بالإضافة إلى تحسين مستوى العملة ومراقبة جودة السلع والأسعار والموازين والمكاييل من خلال المحتسب[2].

قام الخلفاء العباسيين بتشجيع الملاحة النهرية والقضاء على الإحتكار، إنطلاقا من هذه التدابير إزدهرت التجارة الداخلية بين أقطار العالم الإسلامي فمثلا كانت مصر تصدر الحنطة إلى شبه الجزيرة العربية[3].

---

[1]– فتحية عبد الفتاح النبراوي، المرجع السابق، ص 126.

[2]– محمد حسن العيدروس، المرجع السابق، ص112، 113،

[3]– نفسه، ص113.

وقام الخليفة المنصور بإنشاء أسواق محلية في مختلف أرجاء مدينة بغداد وكانت أسواق لبيع مختلف الحاجات الضرورية للأهالي وليست ورشات للصناعة لأن النمو العمراني يتطلب عدد كبير من الحرفيين وأصحاب الصناعات، إلا أنه لم تخصص أسواق لهؤلاء وإنما كانت أسواق للبيع فقط.[1]

ومن أجل تيسير أمر التجارة ألغى الخليفة المنصور ضريبة الحنطة والشعير التي كانت تدفع نقدا وأدخل نظام المقاسمة[2] وكان ذلك من العوامل المنشطة على الإنتاج الزراعي الذي بدوره أدى إلى زيادة النشاط التجاري في أسواق بغداد[3].

كذلك قام الخليفة المنصور بفرض الضريبة على الأسواق حيث ذكرت المصادر التاريخية أن الخليفة المنصور قام ببناء مسجدي مدينة السلام، وبنى القنطرة الجديدة على الصراة... وأمر التجار فابتنوا الحوانيت وألزمهم الغلة"[4]. وبلغ من إهتمام الخليفة أبو جعفر المنصور بالتجارة أنه قام ببناء جسر يربط بين الجانب الشرقي والجانب الغربي لمدينة بغداد، وذلك لتسهيل عبور السابلة والتجار وهو يعتبر أول جسر بني سنة 157ه/773م وبعد فترة معينة من الزمن قام بتشييد جسرين آخرين نتيجة الحاجة المتزايدة لذلك[5].

كانت هناك صحوة من قبل الخلفاء العباسيون وأدركوا قيمة النشاط الإقتصادي في تنمية الموارد المالية لمواجهة مختلف النفقات، حيث عمد الخليفة المنصور إلى إتخاذ عدة إجراءات للنهوض بالنشاط التجاري وزيادة موارد دخل الدولة وذلك من خلال إستحداث نظام المصادرات للإستحواذ على جل الأموال المنهوبة بغير وجه حق لمواجهة مختلف

---

[1]– صالح أحمد العلي، **معالم بغداد الإدارية والعمرانية، المرجع السابق**، ص278، 279.

[2]– نظام المقاسمة: هو من الأنظمة التي طبقتها الدولة العباسية في تحصيل ضريبة الخراج إنطلاقا من كمال الزرع وتصفيته. " **أنظر الماوردي، المصدر السابق، ص191.** "

[3]– حمدان عبد المجيد الكبيسي، **المرجع السابق**، ص121.

[4]– البلاذري، **المصدر السابق**، ص423.

[5]– سمير حسين خلف العبادي، **المرجع السابق**، ص22.

التمردات والثورات التي قامت ضد دولته وأعاد النظر في مقادير الضرائب المفروضة على الأقاليم[1].

وفي عهد الخليفة الرشيد إزدهرت الأحوال الإقتصادية للدولة العباسية وإرتفع مستوى المعيشة بسبب تدفق الأموال على خزينة الدولة في بغداد وتنوعت مصادر الدخل من زكاة وخراج وجزية والرسوم على التجارة الخارجية "مكس"، حيث كان لهذه الموارد دورها في تغطية النفقات العسكرية والأمنية وفي مجال البناء والتعمير وإنشاء المدن مثل بناء مدينة بغداد وسامراء[2].

وتطور المجتمع العباسي في عهد الخليفة الرشيد خاصة إقتصاديا وإتسعت رقعة الدولة وإستتب الأمن بها وإزدهرت بذلك التجارة وأصبحت مدينة بغداد قبلة لجميع الوافدين والراغبين في الترف والثراء، وظهرت بها الأسواق المتخصصة "كسوق الذهب والنحاس والنسيج..." وإجتمع لدى الخليفة الرشيد عدة أصناف من الناس من شعراء وعلماء ومغنيين وغيرهم هذا إن دل على شيء فإنه يدل على الجهود المبذولة من قبل الخلفاء العباسيين في تنمية وتطوير النشاط التجاري[3].

وللإشارة فإن توسع نطاق التجارة في مدن الثغور"عين زربة، الهارونية، مرعش والحدث" والعواصم "أنطاكية، منبج ويافا" نتيجة لتطور الإنتاج الزراعي والصناعي فيها وظهر فائض في الإنتاج مع ظهور الأسواق وتوسعها وذلك راجع للموقع الجغرافي الممتاز الذي تتمتع به منطقة الثغور والعواصم حيث أنها تقع على طريق التجارة العالمية بين الشرق والغرب وعلى طريق التجارة المحلية بين العراق وبلاد الشام وآسيا الصغرى ومصر، وقد إرتبطت هذه الجهات بشبكة من المسالك والطرق سهلت إتصالها بما حولها وأسست لها دورا تجاريا كبيرا[4].

---

[1]– بدر عبد الحميد هميسه، **المرجع السابق**، ص89.

[2]– نفسه ، ص89.

[3]– بدر عبد الحميد هميسة ، **المرجع السابق** ، ص81.

[4]– سناء عبد الله عزيز الطائي، **المرجع السابق**، ص508.

تميز الخليفة المنصور بحسن تدبيره وإدارته وإهتمامه بعمال الأقاليم فاختار لها أفضل رجاله فهما ونبلا وأكثرهم ثقة وعدلا فكان يطلب من الولاة على الأقاليم أن يرسلوا له تقارير مفصلة عن أحولهم وشؤون الأقاليم المعينون عليها وكلف أصحاب البريد بأن يكتبوا له عن أحوال بيت المال وشؤون التجارة والإقتصاد وكل ذلك يدخل ضمن تدابير تطوير النشاط التجاري على مستوى أقاليم الدولة العباسية[1].

وإهتم الرعية كذلك بالنشاط التجاري كما إهتم الأمراء العباسيين وأولادهم وصغار الموظفين بالدولة بأمر التجارة فكانوا يبيعون ويشترون الأراضي ويساهمون في المشاريع التي من شأنها أن تسهم في تنمية إقتصاد الدولة وكانوا يمتهنون الصيرفة كذلك[2].

-المبحث2: الإهتمام بالمنشآت التجارية:

لم يكن الخليفة المهدي هو الآخر أقل إهتماما بتطوير النشاط التجاري وسار على سياسة أبيه المنصور وزاد عليها في اللين والتسامح وروح العمل ولتوضيح ذلك نشير إلى أنه في سنة 161ه-778م أمر الخليفة المهدي يتعبيد وإصلاح طريق الحج وحفر الآبار وبنى الخانات ووسعها خلافا لما كانت عليه في السابق في عهد الخليفة السفاح والمنصور حتى غدت طرق الحج الموصلة للحجاز من أسهل الطرق وأْمنها[3].

وهي إشارات واضحة على أن الخليفة المهدي كان مهتما بإصلاح طريق الحج، وهو يعتبر أحد أبرز العوامل المشجعة للنشاط التجاري من خلال تأمين سير القوافل التجارية.

وفي نفس السنة "161ه-778م" بنيت القصور في طريق مكة واتخذت المصانع في كل منهل منها وحددت الأميال والبرك وذلك بإيعاز من الخليفة المهدي وقد كلف يقطين بن

---

[1]- رحيم كاظم محمد الهاشمي وعواطف محمد العربي شنقارو، **الحضارة العربية الإسلامية. دراسة في تاريخ النظم**، ط1 الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، دس، ص37،38.

[2]- أندريه كلو، **هارون الرشيد ولعبة الأمم**، ترجمة صادق عبد المطلب الموسوي ومراجعة عبد عون الروضان، ط1 دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص165.

[3]- ضيف الله يحي الزهراني، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية**، المرجع السابق، ص422.

موسى بتنفيذ ذلك [1] ، وعين في سنة 162ه-779م يحي بن داود المعروف بأبي صالح الخرسي واليا على مصر فلما قدمها وجد الظروف غير مستقرة بها بسبب كثرة المفسدين وقطاع الطرق فعمل على قمعهم وأبادهم عن بكرة أبيهم فعظمت حرمته وتزايدت هيبته، فكان يمنع الناس من غلق الدروب والأبواب والحوانيت وجعلوا عليها شرائج القصب والشباك حتى لاتدخلها الكلاب، إلا أن الخليفة المهدي عزله حيث إستمرت ولايته على مصر سنة وشهرا إلا أياما[2].

أصبحت مدينة بغداد في عهد الخليفة المهدي مستودعا مركزيا للتجارة مع مختلف أقاليم العالم، حيث قام بتأمين طرق التجارة بالإضافة إلى الأمن والإستقرار الذي شهده عصره أدى إلى رواج النشاط التجاري، وقام بإنشاء الأسواق منها سوق العطش بالري الذي بني في الرصافة، خصص كذلك أماكن للصيارفة فيه لتسهيل المعاملات التجارية[3]، وإهتم الخليفة المهدي كذلك بشؤون التجارة ومسالكها، حيث قام ببناء شبكة من الطرق العامة جعلت من مدينة بغداد مركزا تجاريا عالميا، وإستحدث البريد على طريق الحج وأوصله إلى اليمن وهو يعتبر أول من مد خط بريدي بين العراق، الحجاز واليمن[4].

لعبت الفنادق وغيرها من التجهيزات العمرانية التجارية دورا فعالا في تنشيط التجارة وهي من أكثر المشاريع المربحة وأكثرها جذبا للإستثمار سواء من ناحية الدولة أو من ناحية الخواص حيث أن الأجور التي توفرها الخدمات والضرائب الديوانية ومعاليم الكراء يمكن أن تصرف لناحية الأوقاف أو تدخل خزينة الدولة[5].

---

[1]- إبن الأثير، **المصدر السابق**، ج5، ص226.

[2]- بن تغري بردي. جمال الدين أبو المحاسن "ت874ه"، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ط1، دار الكتب دب، دس، ج2، ص44، 45.

[3]- عبد الكريم عبد الله سليمان الرفاعي، **المرجع السابق**، ص88، 89.

[4]- أحمد مختار العبادي، **المرجع السابق**، ص 68.

[5]- أوليفيا ريمي كونستابل، **المرجع السابق**، ص119.

هذه الفنادق كان لها دور في تمكين أصحاب السلطة من مراقبة حركة التجارة والسلع ومن خلالها يمكن تطوير التجارة على مستوى بعض الطرقات، كما أنهم بذلك يضمنوا جمع الضرائب على المبيعات والواردات ونظرا لأهمية الفنادق فقد كانت محل إهتمام من قبل صاحب الحسبة من خلال الربط بين الربح والتنظيم إنطلاقا من المراقبة التجارية لمختلف السلع والبضائع وتحصيل الضريبة منه[1].

اِحتوت الفنادق كذلك على فضاءات للإقامة ومراكز للتجارة لا تقتصر على أثرياء التجار فحسب كذلك حتى العامة منهم، ووفرت أماكن للعمل والعيش ودكاكين تسد حاجة الحرفيين[2]، كما قام الخليفة المهدي ببناء الأحواض التي تملأ من مياه الآبار حتى يسهل الإستسقاء على رجال القوافل وذلك نظرا لمرورهم الدائم من تلك الجهات[3].

وعندما رأى الخليفة المهدي أن الجباة يبتزون أموال الفلاحين منعهم من التعسف أثناء عملهم وجعل المقاسمة حسب نوع السقي مستهدفا بذلك مصلحة الفلاحين، وفي عهده بدت مدينة بغداد وكأنها مستودع للتجارة مع الهند والشرق الأقصى[4].

وفي سنة 166ه/783م إنتقل الخليفة المهدي إلى قصر السلام وأمر بإقامة البريد من المدينة واليمن ومكة إلى الحضرة بغالا وإبلا وذلك من أجل السير الحسن للقوافل التجارية الآتية أو العائدة من مدينة بغداد، وكذا توفيرها من أجل راحة المسافرين وأستعملت كذلك من أجل جمع الأخبار للخليفة بكل ما يخص أمور الأقاليم بما في ذلك مراقبة وتيرة سير النشاط التجاري في مختلف الأمصار[5].

---

[1]– نفسه، ص119.

[2]– نفسه، ص120.

[3]– محمد الخضري بك، **محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية. الدولة العباسية**، مراجعة نجوى عباس، ط1، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص87.

[4]– حمدان عبد المجيد الكبيسي، **المرجع السابق**، ص121.

[5]– السيوطي. أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن "ت911ه"، **تاريخ الخلفاء**، ط2، دار المنهاج للنشر والتوزيع، لبنان 2013، ص442.

وإهتم الخليفة المهدي بجباية الأسواق كذلك وجعل عليها الأجرة من خلال فرض ضريبة المكوس على البضائع الداخلة والخارجة إلى أسواق بغداد، وعمد إلى نقل الأسواق خارج العاصمة بغداد وذلك حفظا للأمن وتوسيع المدينة ومنعها من الإتساخ كما فعل والده المنصور وكان يشرف على كل مهنة أو سوق رجل مختص يسمى "متولي السوق" حيث أن هذا الأخير يوفر لأصحاب الحوانيت الحراسة لحماية أسواقهم ليلا خوفا من تحركات العيارين أو هجوم اللصوص وملاحقة العابثين بأمن الدولة [1].

-المبحث3: توسيع آفاق التجارة نحو الخارج:

إهتم الخليفة هارون الرشيد بتشجيع التبادل التجاري بين الولايات وكذا حراسة طرق القوافل التجارية بين المدن، حيث شيدً مدينة الرافقة قرب مدينة الرقة على ضفاف نهر الفرات لتكون مقرا صيفيا لحكمه[2]، كما أن الخلفاء العباسيين إهتموا بطرق الملاحة البحرية مع الصين ونتيجة لإزدياد ثروة الخلفاء قاموا بتشجيع هذا النوع من الرحلات من أجل الحصول على مختلف السلع وفي مقدمتها العطور، التوابل والحرير[3].

وللإشارة فإن السياسة الإدارية للعباسيين تميزت بالمركزية خاصة في مدينة بغداد بعد دخول الجهة الشرقية من المدينة تحت إشراف مباشر من قبل الخلفاء، وكان ولاة العراق

---

[1]- أحمد عبد العزيز محمود، المرجع السابق، ص137-138.

[2]- إيناس حسني البهجي، المرجع السابق، ص33.

[3]- إبراهيم أحمد العدوى، الإمبراطورية البيزنطية والدولة الإسلامية، المرجع السابق، ص113.

عبارة عن ولاة مدن كالبصرة، الكوفة وواسط وكانت سلطتهم مقررة على هذه المدن فقط ولم تكن إمارتهم على هذه الأقاليم إمارة إستكفاء لأنها كانت قريبة من مركز الخلافة ببغداد حيث تمثل دور هؤولاء الولاة في تحصين أسوار كل من مدن البصرة، الكوفة وواسط وترتيب حراسها والطوف بطرقاتها وتوزيع أسواقها وتعيين أصحاب الحسبة وعرفاء الأسواق وأمناء الصناعات وشيوخ الدروب والأرباض، وذلك طبعا بإيعاز من السلطة المركزية المتمثلة في شخصية الخلفاء[1].

عمل الخليفة هارون الرشيد على تأمين السبل للقوافل التجارية وتمهيدها لسفر تجاره وحملت تجارة الدنيا إلى العراق، فحملوا من الهند آنيتها ومن أصبهان وشيراز شرابها ومن خراسان حديدها ومن كرمان رصاصها ومن بلاد فارس السلاح والمصوغات هذا بالنسبة لتجارة الشرق فقد حملت إلى العراق، أما تجارة الغرب فلم يتم نقلها نظرا لبعد المسافة[2].

لذلك عمد الخليفة هارون الرشيد إلى فتح البحر عند السويس حتى يقرب المجال من المغرب إلى عمان فسيراف ففارس فأطراف العراق ولاسيما أن البحر الرومي وسواحل إفريقية كانت بلدان كثيرة الخيرات، وافرة الغلات فكان الرشيد يرغب بحمل تجارتها إلى بغداد على مراكب البحر من طريق السويس، إلا أن جعفر البرمكي قد حذره من هذا الأمر وخطورة أن تصل سرايا الروم إلى جدة [3]، وكان كل من الخليفة هارون الرشيد وجعفر يتنكران بزي التجار ويراقبون الأسواق حيث يسيران تحت القباب النادرة أين توجد الحوانيت المكدسة بما في الشرق من ثروات تحملها إليها القوافل دون إنقطاع [4].

قام الخليفة هارون الرشيد ببناء الجسور والقناطر الكبيرة وذلك من أجل النهوض بالنشاط التجاري وحفرت الترع والجداول الموصلة بين الأنهار، قام كذلك بتأسيس ديوانا

---

[1]– مسعود أحمد مصطفى، المرجع السابق، ص 180.

[2]– جميل نخلة المدور، المرجع السابق، ص116.

[3]– جميل نخلة المدور ، المرجع السابق ، ص117.

[4]– بنت بطوطة، المرجع السابق، ص63.

خاصا للإشراف على هذه الأعمال الإصلاحية بالإضافة إلى جهوده بتشجيع التبادل التجاري بين مختلف الولايات والأقاليم وكذا الدول المجاورة في إطار عملية الإستيراد والتصدير وحراسة طرق التجارة بين مختلف المدن[1].

وذكر الخليفة هارون الرشيد بعض من إهتماماته بالجانب التجاري والتجار بإعتبارها تمثل العمود الفقري لإقتصاد الدولة العباسية فقال: "... ولقد يكفي التجار ما أمّنا لهم من السبل في غير الديار العران، وما إحتفرنا لركبهم من الركايا وأوجدنا لهم من المناهل في البلدان العامرة التي نحب أن تكون سوق التجارة فيها دارة..."، تحدث عن خراسان كذلك فقال:" وأما تجار خراسان وما أليها من البلدان النائية فإنا لانحسب زكاة أموالهم كافية لمصلحة الجند ووافية بأرزاقهم"[2].

توسع النشاط التجاري في عهد الخليفة هارون الرشيد على نطاق كبير وذلك نتيجة لإمتداد الطرق التجارية وإصلاحها لسير القوافل التجارية وتوفير الأمن والقضاء على اللصوص وقطاع الطرق الذين كانوا يشكلون تهديدا للمسافرين أثناء رحلاتهم التجارية الشيء الذي ربط غرب الدولة بشرقها وشمالها بجنوبها ويرجع ذلك إلى دواوين البريد المنتشرة على طول الطرق والتي عني بها الخليفة الرشيد[3].

بالإضافة إلى ذلك وجود الشرطة والفرق العسكرية وإنتشارها في مختلف أقاليم الدولة العباسية من خلال نظام العواصم وسعي الولاة على الضرب بأيدي من حديد على يد اللصوص والخارجين عن سلطة الدولة[4]. وإهتم الرشيد بتنظيم المراصد على الحدود وأمر بتفتيش التجار المارين بها تفتيشا محكما في إجراءات حفظ الأمن، ظف إلى ذلك فرضت الدولة ضرائب على الأسواق، الأوزان، المكاييل والطواحين، ولجأ بعض الخلفاء أمثال

---

[1]- أسامة أبو طالب، **المرجع السابق**، ص165.

[2]- جميل نخلة المدور، **المرجع السابق**، ص102.

[3]- عبد الجبار الجومرد، **المرجع السابق**، ص346-347.

[4]- نفسه، ص347.

المنصور والرشيد في كثير من الأحيان إلى فرض ضرائب على مبيعات الحبوب والمنسوجات وعلى جميع الدواب والأمتعة وغيرها [1].

إهتم الخلفاء العباسيون بالنشاط الزراعي وذلك تمهيدا لسبل التجارة والحج إلى جانب بناء المدن الجديدة وذلك لأغراض إقتصادية وسياسية كبناء مدينتي بغداد وسامراء وغيرها وأنشأوا أكبر شبكات للرّي حول هاتين المدينتين، كما فرض الخلفاء العباسيون الرقابة الإقتصادية بأنفسهم على الوزراء والولاة من خلال مصادرة أموالهم إذا ثبت في حقهم تقصير أو إختلاسهم لأموال العامة، كذلك فرضت الدولة ضرائب على الرعية التي كانت تستغلها في المشاريع الإقتصادية لصالحهم وخدمتا للنشاط التجاري[2].

-المبحث4: ضبط النشاط التجاري:

بعد إنتصار جيش طاهر بن الحسين على جيش الخليفة الأمين سنة198ه-815م دخل المأمون مدينة بغداد وأقام بالرصافة وسأل عن أمور الناس وأوضاعهم المعيشية فعلم أن التجار يبخسون الكيل فأمر بقفيز[3] يسع ثمانية مكاكيك[4] وصيّر في وسطه عمودا وسمي

---

[1]- مراد فرجاني، المرجع السابق، ص312-313.

[2]- نفسه ، ص311-312.

[3]- القفيز: هو من المكاييل التي تفاوت الناس في تقديرها، وبعد احتماع رأي الفقهاء قدر ب 24.480كغ." أنظر علي جمعة محمد، المكاييل والموازين الشرعية، ص39".

[4]- المكوك: هو إسم لمكيال يختلف بإختلاف إصطلاح الناس عليه في البلاد، حيث قدر ب 3.06كغ." أنظر علي جمعة محمد، المكاييل والموازين الشرعية، ص 43، 44 ".

ب" الملجم" وأمر التجار أن يتخذوه مقياسا لمكاييلهم وصنجهم فتم إعتماد ذلك وعمم في جميع المعاملات التجارية [1].

وفي سنة 204ه/819م خفض الخليفة المأمون من ضريبة الأرض فأصبح يجبي الخمسين بدل النصف، حيث أنه سنة 210ه/825م أمر بإعدام أربعة أشخاص تسببوا في حرق سوق العطارين والصيارفة والصفارين والفرائين وهذا الإجراء الذي أقدم الخليفة المأمون على فعله يعتبر ردعا قويا لكل من تسول له نفسه المساس بإستقرار وأمن التجارة باعتبارها أحد أعمدة إقتصاد الدولة [2].

وإهتم الخلفاء المسلمون بأمر النشاط التجاري خلال العصر العباسي الأول، حيث قاموا بشق الطرق والجسور وبناء الأسواق وفرض الأمن والإستقرار وكل ذلك من أجل إزدهار التجارة وتحقيق التنمية[3]، وبلغ من إهتمام الخلفاء بالنشاط التجاري أن الدولة العباسية لم تمنع التجار من إستئجار أصحاب السفن التجارية لبعض جنود الدولة كخفارة لحماية أموالهم وبضائعهم من قراصنة البحر[4].

-المبحث5: سياسة المساندة والدعم للتجار:

كانت الدولة العباسية تساعد التجار عند حدوث الجوائح وتتحمل عنهم أعباء الأضرار فمثلا أن الخليفة المعتصم بالله عوّض التجار عندما نشب حريق في أسواق الكرخ سنة 225ه-842م وأعطاهم خمسة آلاف ألف درهم [5].

وعني الخليفة المعتصم بالله كذلك بجلب الجنود الأتراك عن طريق أقاليم بلاد ما وراء النهر أي نهر جيحون مثل:"سمرقند، فرغانة[1] والشاش[2]..." إما عن طريق الشراء من

---

[1]- إبن طيفور. أبو الفضل أحمد بن طاهر الكاتب "ت280ه"، **بغداد في تاريخ الخلافة العباسية -أقدم ماكتب في تاريخ الخليفة المأمون وعصره الذهبي-**، ط1، مكتبة المثنى، بغداد، مكتبة المعارف، بيروت، 1968، ص12.

[2]- حمدان عبد المجيد الكبيسي، **المرجع السابق**، ص121.

[3]- فتحي علي يونس، **أثر العرب والمسلمين في الحضارة الأوروبية**، ط1، دار الكتب الثقافية للراشدين، القاهرة 1996م، ص43.

[4]- صبحي الصالح، **المرجع السابق**، ص396.

[5]- أحلام يوسف، **المرجع السابق**، ص117.

سوق النخاسة للعبيد أو الأسر في الحروب أو عن طريق الهدايا التي يقدمونها ولاة الأقاليم على شكل رقيق إلى الخليفة أو الوزير والتي أصبحت من علامات الولاء وإنقطاعها يندد بقيام ثورات، وسرعان ماصارت أقاليم ماوراء النهر مصدرا هاما للرقيق التركي الذي غدا من أعظم التجارات [3].

وعندما قام الخليفة المعتصم بالله ببناء مدينة سامراء خصص الأسواق لأصحاب الحرف والجنود والقواد وسائر أفراد الشعب، وكانت قطائع الجند بعيدة عن الأسواق وعن أحياء أصحاب المهن[4]، وحصن مدينة أنطاكية على البحر المتوسط حتى غدت من أهم المراكز التجارية في بلاد الشام[5].

عمد الخليفة المعتصم بالله كذلك إلى الإعتناء بالطرق والممرات التجارية الموصلة إلى أسواق سامراء، حيث أنه أنشأ طريقا تمر فيه مختلف القوافل التجارية الواردة من البصرة وسماه بشارع الخليج، وذلك في مبادرة منه لحماية سير القوافل التجارية [6].

وإشتهرت مدينة البصرة بصناعة الزجاج والصابون وخاصة في عهد الخليفة المعتصم بالله، حيث قام ببناء المصانع في كل من بغداد وسامراء وغيرها من المدن، وقام بإنشاء مصنع للورق في عدة مدن مستعينا بخبرات الدول المجاورة من أساتذة وعمال وغيرها، ومن شدة إهتمام الخليفة المعتصم بالله بالعمارة والعمران وتطلعه لتحقيق نهضة إقتصادية كبيرة[7] وهذا ماأكده المسعودي في نقله مقولة عن الخليفة المعتصم بالله مانصه: " إن فيها

---

[1]– فرغانة: هي أحد المدن الخراسانية بناها أنوشروان ونقل إليها من كل بيت قوما، وإسمها بالأعجمية إخشيكت." أنظر الروض المعطار في خبر الأقطار، ص440."

[2]– الشاش: وهي مدينة جليلة من عمل سمرقند وقصبتها بنكث." أنظر الروض المعطار في خبر الأقطار، ص335."

[3]– أحمد مختار العبادي، المرجع السابق، ص117.

[4]– المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، المصدر السابق، ج4، ص 45 ،46..

[5]– محمد حسن العيدروس، المرجع السابق، ص131.

[6]– عادل محي الدين الألوسي، المرجع السابق، ص43.

[7]– أحمد تونى عبد اللطيف، العلاقات الدبلوماسية للخلافة العباسية من عام 132–232ه. رؤية حضارية، ط1، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2004، ص116 ،126.

أمورا محمودة، فأولها عمران الأرض التي يحي بها العالم وعليها يزكوا الخراج وتكثر الأموال وتعيش البهائم وترخص الأسعار ويكثر الكسب ويتسع المعاش ،..."[1].

إهتم الخلفاء العباسيون بتحسين الصناعات في مدينة بغداد وتيسير أمرها للعاملين فيها وذلك خدمتا لتطوير النشاط التجاري، حيث شيّد الخليفة المعتصم بالله مصانع في مدينة بغداد لصناعة الصابون بالدهون والعطور وكانت مدينة بغداد تنتج مختلف أنواع الزيوت وأقام الخلفاء العباسيون مصنعا لصناعة الورق في مدينة بغداد وجلبوا له الصناع والحرفيين من مصر التي إشتهرت بصناعته [2].

وبلغ من إهتمام الخليفة المعتصم بالله أنه عندما قام بتشييد مدينة سامراء وخط المسجد الجامع وخط حوله الأسواق ووسع صفوفها وجعل لكل تجارة سوق خاص بها وكل قوم على حدتهم مثلما فعل الخليفة المنصور في مدينة بغداد[3].

وعمد الخلفاء العباسيون على فتح الحرية الإقتصادية في ممارسة أي نشاط تجاري وبذلك ضعفت المثل البدوية وزاد النشاط في الصناعة والتجارة ومن عوامل ذلك إنتشار الأمن وحرية العمل والتنقل على مستوى أقاليم الدولة بالإضافة إلى قلة الضرائب على الصناعات والتجارات ساعد ذلك على إزدهار المدن وتقدم الحركة الفكرية[4].

وإنعكس التطور في النشاط التجاري على المجتمع من خلال الزيادة في الترف وتوسعه في المأكل والملبس وفي بناء المنازل الكبيرة وتزيينها وزخرفتها الشيء الذي أدى إلى ظهور طبقة متوسطة جديدة لها أهمية إجتماعية غير مسبوقة[5].

---

[1]– المسعودي، **المصدر السابق**، ص40.

[2]– عصام الدين عبد الرؤوف، **المرجع السابق**، ص 135

[3]– نجوى محمد رجاء اللهيبي، **المنشآت العامة في مدينة سامراء في الفترة 221–279هـ/836–892م**، إشراف هشام عطية السيسي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم التاريخ، السعودية، 2015 م، ص115.

[4]– مجموعة مؤلفين، **العراق في التاريخ**، ط1، دار الجيل، بيروت، 1983م، ص372.

[5]– عبد العزيز الدوري، **مقدمة في تاريخ صدر الإسلام**، **المرجع السابق**، ص91.

-المبحث6: التخفيف من الضرائب وإلغاءه ضريبة العشور:

إهتم الخليفة الواثق بالله بالحركة التجارية، حيث حفر الآبار وأصلح الطرقات، وقدم دعما نقديا للتجار من أجل تشجيعهم على ممارسة النشاط التجاري وأعفاهم من الضرائب المفروضة عليهم وقام ببناء ميناء على ضفاف نهر الدجلة قرب سامراء لتسهيل دخول السفن الواردة من بغداد وقام بتعميق المراسي لدخول جميع السفن وذلك لتسهيل حركة الإستيراد والتصدير[1].

[1]- عبد الكريم عبد الله سليمان الرفاعي، **المرجع السابق**، ص90.

قام بزيادة الأسواق في مدينة سامراء حيث تم تصدير الفائض من بعض هذه الصناعات مثل صناعة القاشاني التي إزهرت وتطورت في مدينة سامراء وكان الإنتاج فيها وفير وذو جودة عالية الشيء الذي سمح بتصديره إلى شمال إفريقيا[1].

عقد الخلفاء العباسيين الإتفاقيات التجارية مع الدول المجاورة من خلال إرسال البعوث والسفارات بغية تأمين التبادل التجاري خاصة مع الهند والصين، فمثلا أنه في سنة 139ه/756م وصلت إلى الصين سفارة عربية مكونة من 25 شخصا[2]، كما ركز الخلفاء العباسيين جل إهتمامهم على الطريق البحري الشيء الذي سمح بتطور التجارة البحرية بفضل قوة نهري دجلة والفرات، ونجح الخلفاء من تحويل الطريق التجاري من البحر الأحمر إلى الخليج العربي والمحيط الهندي، الشيء الذي ساعد على ربط علاقات تجارية مع الهند[3].

عمد الخليفة الواثق بالله إلى ترك جباية أعشار سفن البحر سنة 231ه/845م في مساهمة منه لمساعدة التجار وإزالة الضرائب عن كاهلهم حتى تستقيم أمور تجارتهم وبالتالي يقدمون الأفضل وهذا يعود بالنفع على الدولة العباسية من خلال تطور النشاط التجاري بصفة خاصة والنشاط الإقتصادي بصفة عامة [4] وهذا ماأكدته المصادر التاريخية بما نصه: " وفيها أمر الواثق بترك جباية أعشار سفن البحر"[5].

إتبع الخلفاء العباسيون طريقين لتوسيع النشاط التجاري، أحدهما في الشرق وهو طريق الفتح العسكري يرابط به الجنود لحماية طريق القوافل التجارية، والطريق الآخر كان سلميا يقوم على أساس السفارات والبعثات الدبلوماسية بغية التبادل التجاري[6].

---

[1]- نجوى محمد رجاء اللهيبي، المرجع السابق، ص141.

[2]- محمود اللهيبي وإيمان عبد الجبار محمود، المرجع السابق، ص179.

[3]- فينوس هيثم علي، المرجع السابق، ص294 ،295.

[4]- حمدان عبد المجيد الكبيسي، المرجع السابق، ص148.

[5]- الطبري، المصدر السابق، ج9، ص150.

[6]- فينوس هيثم علي، المرجع السابق، ص295.

وخلال الفترة الممتدة من 230-232ه/845-847م قام الخليفة الواثق بالله بتوزيع الأموال على فئة من التجار وكانت أموال كبيرة وذلك من أجل دعمهم وتشجيعهم على التجارة والسفر إلى بلاد الصين رغم المخاطر التي كانوا يواجهونها وذلك من أجل النهوض بالنشاط التجاري بصفة خاصة والنشاط الإقتصادي بصفة عامة بعد الركود الذي أصاب مدينة بغداد خلال فتنة خلق القرآن في عهد الخليفة المأمون بالله أو بغرض إستمالتهم بعد ضجر الرعية من السياسة المالية المنتهجة والتوزيع غير عادل للثروة [1].

وفي عهده إتسع نشاط التجارة الداخلية والخارجية وذلك بفضل جهوده وإدراكه لأهمية التجارة، حيث أنه قام بتوزيع الأموال على بعض التجار ويبدوا أنه كان هناك بعض التجار الكبار لا تتوفر لهم رؤوس الأموال فوفر لهم الخليفة الواثق بالله فرصة العمل في مجال التجارة تشجيعا لها، كما أن هذه المساعدات المالية التي منحها الخليفة لمن يقوم من التجار بعمليات التصدير والإستيراد أي التجارة الخارجية [2].

نتيجة للسلم الذي حققه الخليفة الواثق بالله كان عونا للنشاط التجاري وتشجيعا له وتمكنت التجارة الدولية الإسلامية من التطور في ظل الأمن والسلم ونشطت العلاقات التجارية مع البيزنطيين، إضافة إلى ذلك تمكن الخليفة الواثق بالله من القضاء على جميع الحركات الثورية المناهضة له في مختلف أطراف أقاليم الدولة الشيء الذي ساعد على إزدهار النشاط التجاري [3].

تعاملت الدولة مع الصيارفة وذلك نتيجة حاجتها إلى النقود بشكل كبير خاصة أثناء تجهيز الجيوش للحملات العسكرية، الشيء الذي دفع بالخلفاء إلى الإستعانة بالجهابذة اليهود لتدعيم الوضع المالي للدولة [4]، وإهتم الخلفاء العباسيين بتأمين الطرق البحرية من الأخطار وحماية الموانئ من الغزو والقرصنة وذلك من خلال إنشاء المآصر "وهي عبارة

---

[1]- اليعقوبي، المصدر السابق، ص445..

[2]- نادية حسني صقر، المرجع السابق، ص 166، 167.

[3]- نادية حسني صقر ، المرجع السابق ، ص169.

[4]- صباح إبراهيم سعيد الشيخلي، المرجع السابق، ص26.

عن سلسلة ضخمة من الحديد تعترض الميناء فتحده من جهة البحر ويرسخ أحد طرفيها في صخرة مرتفعة مشرفة على جانب الميناء ويربط طرفها الآخر بقفل محكم الصنع يوضع داخل برج مطل على الميناء به شخص يسمى "صاحب القفل" له الأمر والنهي في دخول وخروج السفن من الميناء عن طريق رفع السلسلة وخفضها، حيث أنه في بعض الأحيان تستبدل السلاسل بالحبال والأبراج بالسفن النهرية " [1].

عملت الدولة العباسية في عصرها الأول كذلك على إقامة الأسواق في المدن الساحلية وذلك من أجل تسهيل عملية الإستيراد والتصدير، فمثلا أن الخليفة المنصور عندما بنى مدينة بغداد جعل الأسواق خارجها في الكرخ حفظا للأمن، وكذلك من أجل الحفاظ على نظافة المدينة من الدخان الصاعد الذي تسبب في سواد الجدران، ولعبت الأسواق دورا مهما في تنشيط حركة التبادل التجاري داخليا وخارجيا الأمر الذي أدى إلى توفر مختلف السلع والبضائع وبأسعار معقولة وإنتشر بذلك الرفاه في المجتمع العباسي وإستغنى جميع الناس[2].

عندما قام الخليفة المعتصم بالله "218-227ه " ببناء مدينة سامراء إهتم ببناء الأسواق في هذه المدينة وأقطع لقائده الأفشين أرضا ليبني عليها الدور وأمره ببناء سويقة تحوي حوانيت التجار[3]، ووسع الأسواق و بنى شارعا على دجلة جعله ميناء للسفن التجارية القادمة من بغداد وواسط وكسكر والبصرة و الأبلة والأهواز وما إتصل بذلك من ناحية الموصل[4].

ويعتبر الخليفة هارون الرشيد أول من أنشأ مصنع للورق سنة 178ه/795م الذي غدا سوقا للوراقين قيما بعد وضم مئات الحوانيت التي تبيع السلع الورقية الفاخرة وكان ورق

---

[1]- عادل محي الدين الألوسي، تجارة العراق البحرية مع أندونيسيا، المرجع السابق، ص45، 46.

[2]-أحلام يوسف، المرجع السابق، ص314-315.

[3]-جهادية القره غولي، المرجع السابق، ص110.

[4]-عبد العزيز الدوري، العصر العباسي الأول. دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي، المرجع السابق ص201.

بغداد يقدر تقديرا عاليا في المنطقة، حيث أن بعض المصادر البيزنطية تسمي ورق بغداد ب: bagdacion في ربط مباشر بينه وبين المدينة [1].

[1]–إيناس حسني البهجي، **المرجع السابق**، ص33.

الخاتمة:

ومن خلال ما سبق عرضه تتضح لنا مجموعة من النتائج لعل أبرزها:

شهدت بداية العصر العباسي الأول للدولة الناشئة أزهى عصورها وذلك من خلال إكتمال معالم نضج الحضارة الإسلامية وتثبيت أركان الدولة في الحكم.

تطورت الدولة الإسلامية خلال فترة حكم العباسيين على جميع الأصعدة وفي مقدمتها الجانب الإقتصادي الذي يشمل النشاط التجاري الذي بلغ أوج تطوره بفضل مساعي الخلفاء العباسيين الأوائل وتطلعهم لتنمية هذا القطاع الهام بإعتباره يمثل عمود إقتصاد الدولة.

شهدت الدولة العباسية نمو في الوضع التجاري نتيجة وجود العديد من المراكز التجارية التي ساهمت بقسط كبير في تطور تجارة الدولة من خلال عملية إستقطاب القوافل التجارية المحملة بمختلف السلع والبضائع التي وردت إلى أقاليم الدولة العباسية وخاصة مدينة بغداد حاضرة الخلافة في إطار عملية التبادل التجاري.

لعبت طرق التجارة دورا بارزا في النهوض بالنشاط التجاري بعد أن عمل الخلفاء العباسيون على فرض الأمن وحماية طرق القوافل التجارية من اللصوص وقطاع الطرق وقراصنة البحر وإرفاقها بالخفارة لحمايتها الشيء الذي سهل ورود وخروج مختلف السلع والبضائع على أقاليم الدولة العباسية.

نتيجة الدور البارز الذي لعبه التجار في المحافظة على إقتصاد الدولة العباسية من التدهور نالوا مكانة مرموقة في المجتمع العباسي وأصبحوا يتمتعون بالحضوة في البلاط من قبل الخلفاء وكانوا خير معين للخليفة والوزير في الأزمات والأوقات الحرجة من خلال إقراضهم المال للدولة وفي كثير من الأحيان كانوا يتعرضون للإضطهاد من خلال مصادرة ثروتهم من قبل السلطة العباسية إذا ثبت في حقهم تجاوز ما.

بعد تمكن الخلفاء العباسيون الأوائل من ضبط النشاط التجاري وتحقيق الإكتفاء الذاتي داخل المجتمع العباسي بفضل وجود الأسواق ورخص الأسعار التي إرتفق بها الناس وبلغ النشاط التجاري ذروة تطوره سعت الدولة إلى توسيع آفاق التجارة نحو الخارج من خلال

ربط علاقات تجارية مع دول أخرى بهدف تحقيق التنمية وفي مقدمتها الهند والصين وذلك في إطار عملية الإستيراد والتصدير لمختلف السلع والبضائع.

ساهمت العديد من الوسائل في المعاملات التجارية من بينها السفتجة والصكوك التي سهلت عملية الدفع والبيع والشراء وأحجمت من سطوة اللصوص على التجار وغدت التجارة تسير في رواق أكثره أمنا وسهولة في مختلف التعاملات.

ساعدت العديد من العوامل في نمو وإزدهار تجارة الدولة العباسية خلال عصرها الأول خاصة من جانب تطبيق تعاليم الدين الإسلامي في مختلف المعاملات التجارية والإبتعاد عن المعاملات المشبوهة أو المحرمة، بالإضافة إلى ذلك توفر الأمن الذي أوجده الخلفاء العباسيون بفضل إجراءاتهم المتخذة للحد من سطوة مختلف الثورات والقلاقل وكل مامن شأنه أن يهدد بأمن الدولة ويعرقل النشاط التجاري.

يعتبر تأسيس مدينة بغداد قطب العالم الإسلامي وحاضرة الدولة العباسية وتطور نظام الصيرفة الذي كان خير معين للتجار من خلال عملية الإقراض وقبول الودائع وتوفير رأس المال لهم لبداية نشاطهم التجاري الراغبين في ممارسته، بالإضافة إلى تخصص الأسواق التجارية من خلال إقامة كل صنعة على حدى ومنع إختلاط الصنائع والحرف مما سهل عمل المحتسب على السوق وقضاءه على كل ما يدلس المعاملات التجارية.

بلغ النشاط التجاري أوج تطوره بفضل سياسة الخلفاء العباسيين الأوائل وجهودهم للنهوض بالتجارة من خلال إقامة مختلف المشاريع ومساعدة التجار وفرض الأمن ومحاربة مختلف الثورات التي تعرقل ممارسة التجارة وتمهيد السبل اللازمة لتطوير إقتصاد الدولة العباسية على الوجه العموم والتجارة على وجه الخصوص.

قائمة الملاحق:

الملحق رقم 01: يمثل مدينة بغداد في عهد الخليفة المنصور[1]

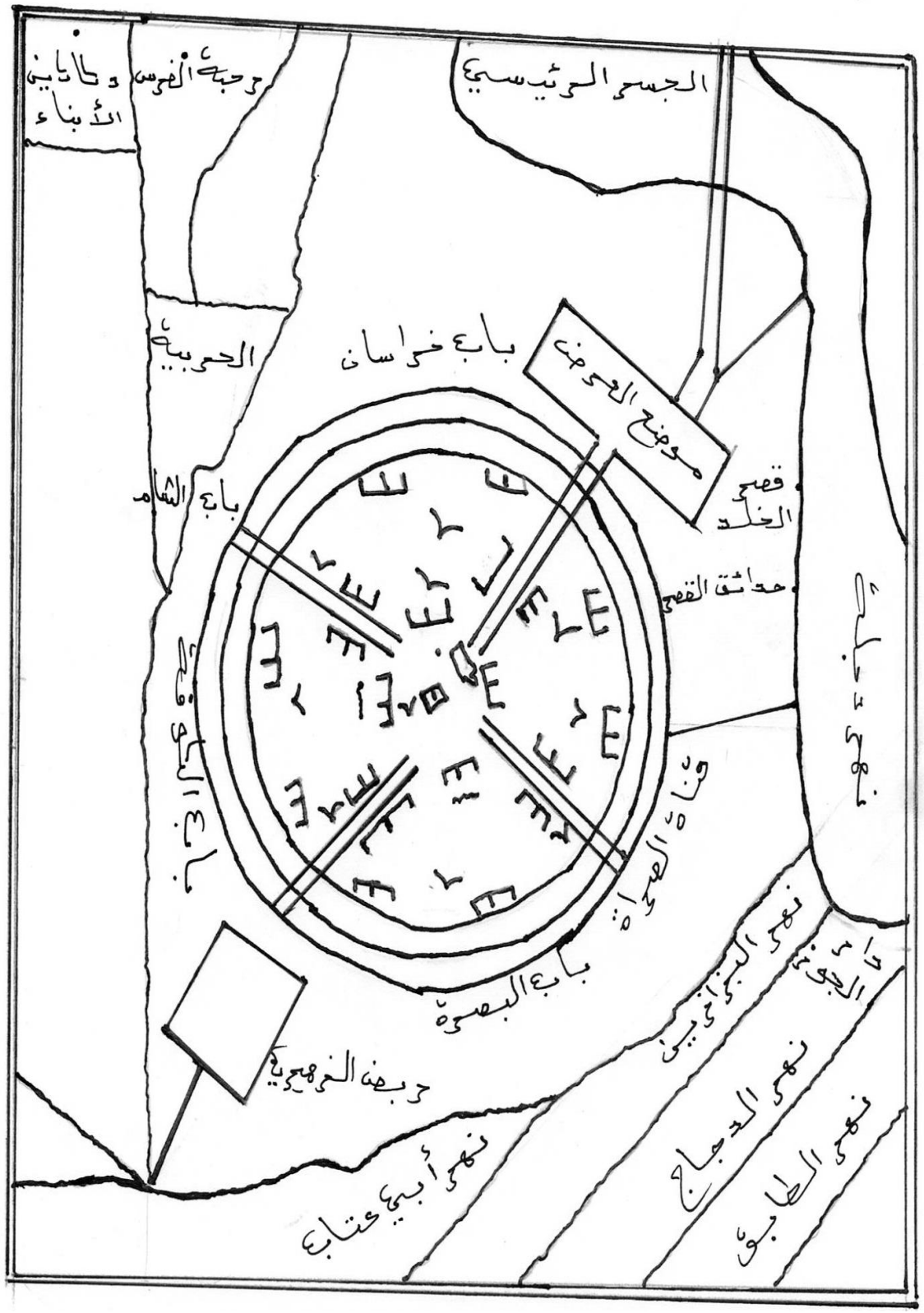

[1]علي إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص 356.

الملحق رقم 02: يمثل طرق التجارة في العالم الإسلامي خلال ق4ه/10م:[1]

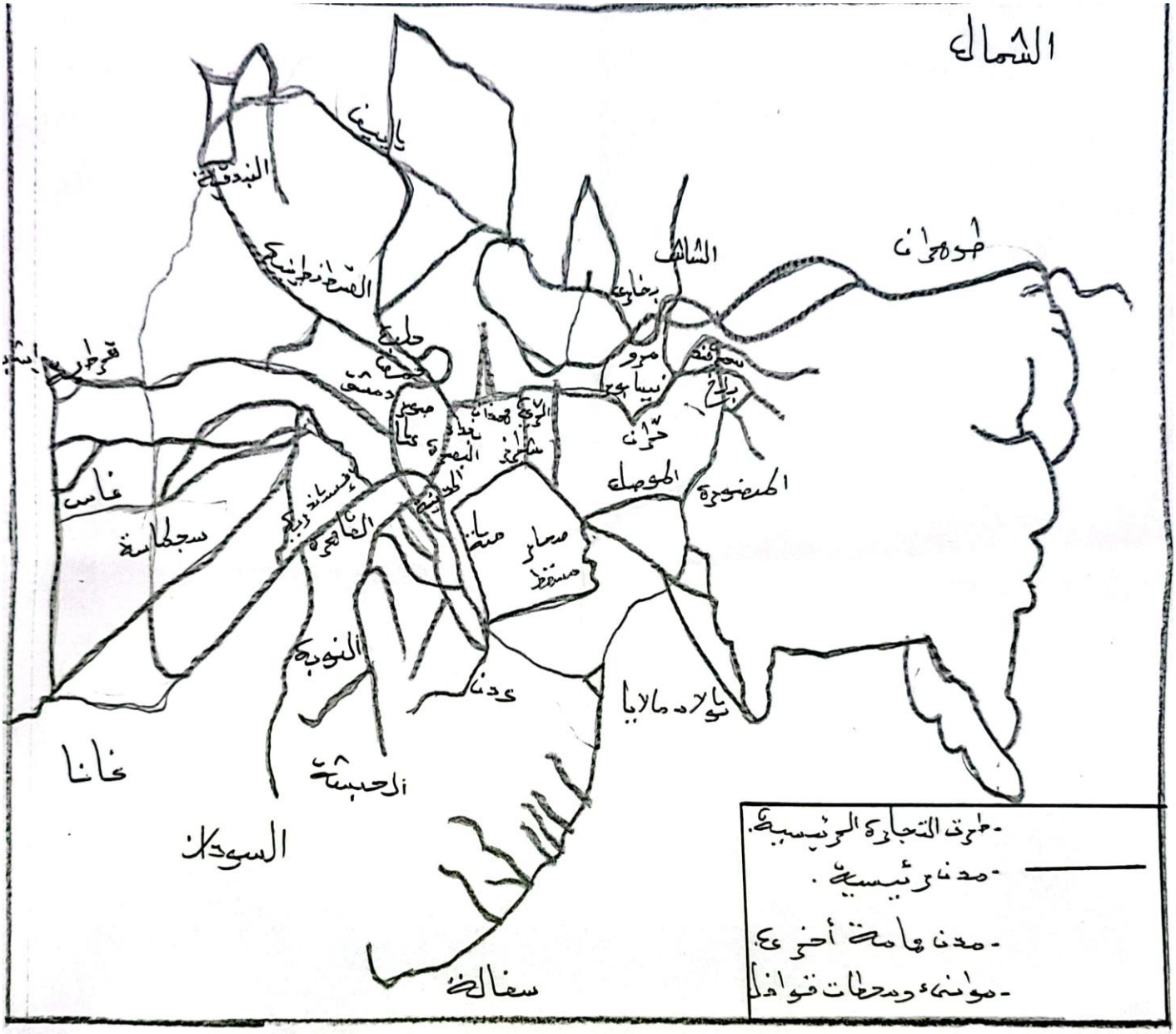

[1] إسماعيل راجي الفاروقي، لوس لمياء الفاروقي، **أطلس الحضارة الإسلامية**، تر ومرا عبد الواحد لؤلؤة، رياض نور الله، ط1، مثبتة العبيكان، الرياض، 1998، ص 320.

الملحق رقم 03: يمثل أهم الطرق التجارية في العصور الوسطى الأولى[1]

[1] إبراهيم العدوي، المرجع السابق، ص238.

الملحق رقم 04: يمثل التوزيع الجغرافي للأسواق في مدينة البصرة في العصر الإسلامي[1]

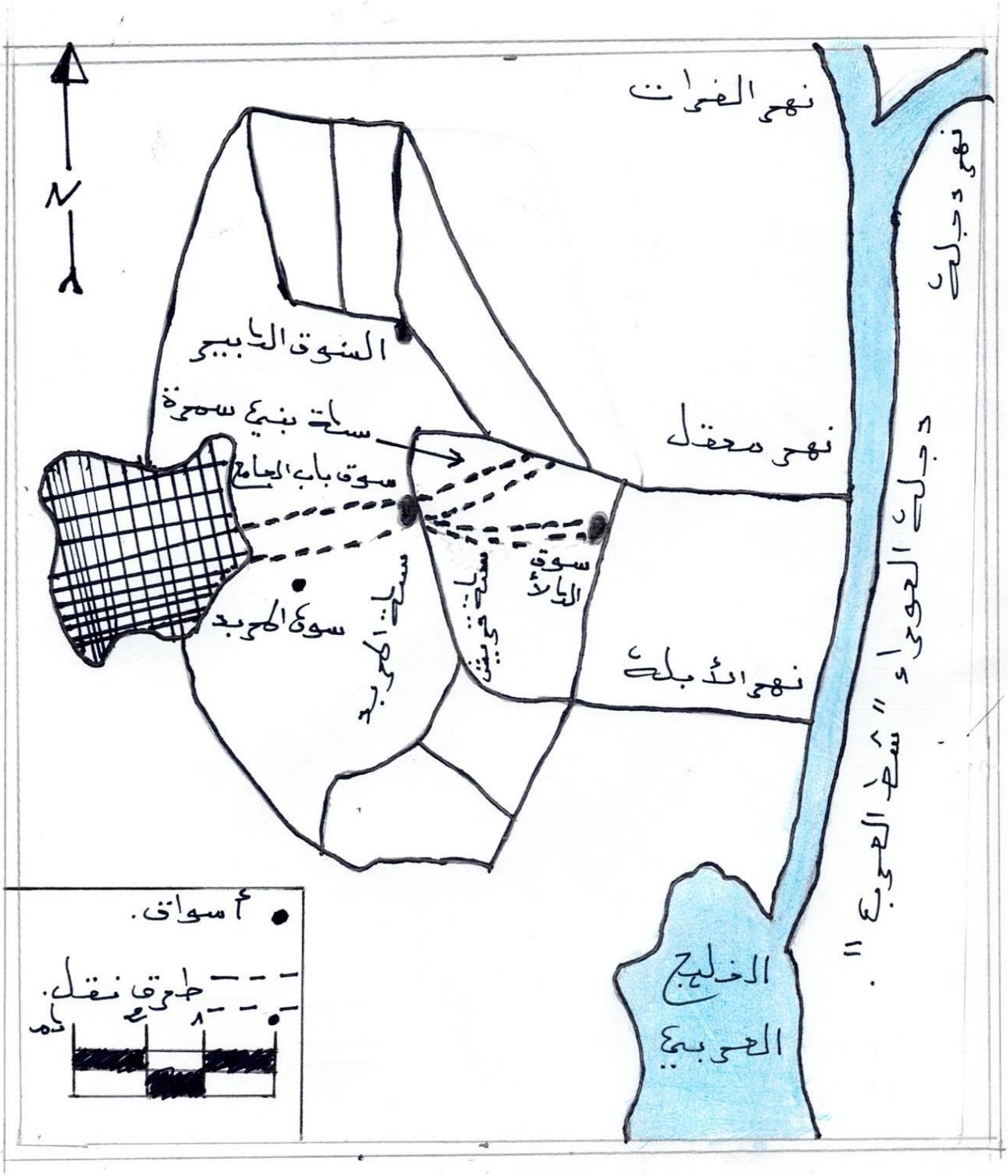

[1] إبراهيم علي العيساوي، المرجع السابق، ص 321.

الملحق رقم 05: يمثل التوزيع الجغرافي للأنهار في مدينة البصرة في العصر الإسلامي[1]

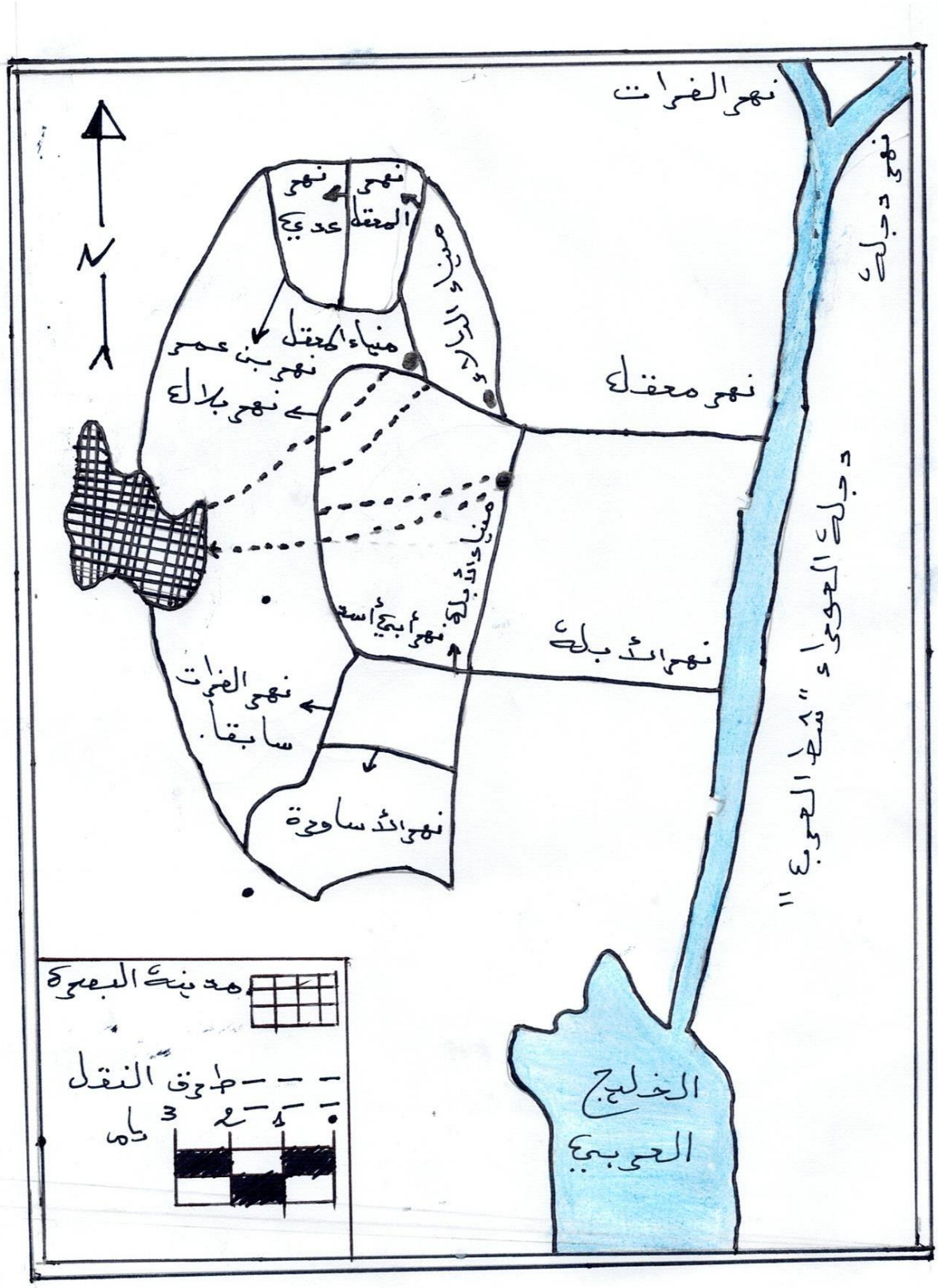

[1] إبراهيم علي العيساوي، المرجع السابق، ص 318.

- قائمة المصادر والمراجع:

- قائمة المصادر والمراجع:

أولا: القرآن الكريم.

ثانيا: الأحاديث النبوية الشريفة.

1: المصادر:

1- إبن الأثير. عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد أبي عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني"ت630ه/1233م"، الكامل **في التاريخ**، تح عمر عبد السلام تدمري دار الكتاب العربي ، ط1، بيروت، 2012 .

2- إسحاق بن حسين المنجم"ت ق4ه"، **آكامر المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان** ، علام الكتب ، ط1 ، بيروت ، 1988.

3- الإدريسي"ت560ه/1166م"، **نزهة المشتاق في إختراق الآفاق** ، مجلد1،مكتبة الثقافة الدينية ، ط1، القاهرة، 2002 .

4- إبن إياس الحنفي. محمد بن أحمد"ت930ه/1523م"، **بدائع الزهور في وقائع الدهور** ج1 ، تحقيق محمد مصطفى ، مكتبة دار الباز السعودية ، ط1، دس.

5- إخوان الصفا، **رسائل إخوان الصفا**، دط.topdf. www-almostafaMcom

6- الأزدي. أبو زكرياء"ت334ه/892م"، تاريخ الموصل، ج 13 ، تحقيق علي حبيبة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ط1، القاهرة، 1967.

7- الألوسي محمود شكري "ت1342ه/1924م"، **أخبار بغداد وما جاورها من البلاد**، تح عماد عبد السلام رؤوف ، الدار العربية للموسوعات ، ط1، بيروت، 2008.

8- إبن الأزرق"ت896ه/1491م"، **بدائع السلك في طبائع الملك** ، ج2، دط.

9- الأصفهاني. عماد الدين أبو حامد محمد بن محمد "ت597ه/1200م"، **البستان الجامع لجميع تواريخ أهل الزمان**، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية ، ط1 بيروت، 2002.

10- البيهقي. أبو الفضل"ت320ه/632م"، **تاريخ البيهقي**، ترجمة يحي لخشاب وصادق نشأت ، مكتبة الأنجلو مصرية ، ط1، دب، دس.

11- إبن بطوطة. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله اللواتي الطنجي"ت779ه/1377م"، **تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، مجلد2 تحقيق عبد الهادي التازي ، أكاديمية المملكة المغربية ، ط1، المغرب، 1997.

12- البلاذري. أبو العباس أحمد بن يحي بن جابر"ت279ه/892م"، **فتوح البلدان** القسم4، تحقيق وتعليق عبد الله أنيس الطباع، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، بيروت 1987.

13-أبو بكر أحمد بن محمد الخلال "ت311ه/623م"، **الحث على التجارة والصناعة والعمل والإنكار على من يدعي التوكل في ترك العمل والحجة عليهم في ذلك**، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية ، ط1، بيروت، 1995 .

14- البكري. أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد"ت487ه/1097م"، **المسالك والممالك** ، ج1 ، تحقيق جمال طلبة ، دار الكتب العلمية ، ط1، بيروت ، 2003.

15- التنوخي. أبو علي المحسن بن علي "ت384ه/994م"، **الفرج بعد الشدة** ،ج3 تحقيق عبور الشالجى ، دار صادر ، ط1، بيروت ، 1978.

16- - ،-، **نشوار المحاضرة** ، ج2، تحقيق عبود الشالجى ، دار صادر ، ط2، بيروت 1995 .

17- إبن تيمية. أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام"ت728ه/1327م"، **الحسبة في الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية** ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، بيروت، دس ، 1923

19- الترمانيني عبد السلام" ت1293ه/1876م" ، **أحداث التاريخ الإسلامي بترتيب السنين**،ج1، طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ط2، دمشق، 1988.

20- بن تغري بردي. جمال الدين أبو المحاسن "ت874ه/1471م"، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** ، ج2 ، دار الكتب ، ط1 ، دب، دس.

21- الثعالبي النيسابوري. أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل "ت429ه/1039م" ثمار **القلوب في المضاف والمنسوب** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف ، ط1 ، القاهرة، 1965 .

22- إبن الجوزي. جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمان بن علي "ت597ه/1200م" **مناقب بغداد**، تعليق محمد بهجة الأثري البغدادي، مطبعة دار السلام، ط1، بغداد، 1342

23- الجاحظ. أبو عثمان عمرو بن بحر"ت255ه/868م"، **التبصر بالتجارة في وصف مايستطرف في البلدان من الأمتعة الرفيعةوالأعلاق النفيسة والجواهر الثمينة**، تعليق حسن حسني عبد الوهاب التونسي ، مكتبة الخانجي ، ط3، القاهرة ، 1994 .

24- -،-، **البخلاء**، تحقيق وتعليق طه الحاجرى ، دار المعارف ، ط5، القاهرة، دس.

25- -،-، **رسائله**، ج1.

26- إبن جبير. أبو الحسن محمد بن أحمد"ت614ه/1217م"، **رحلة إبن جبير**، تقديم سليم بابا عمر، موفم للنشر، دب، 1987،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر 1988.

27- الجويني إمام الحرمين أبو المعالي"ت478ه/1085م"، غياث الأمم في التيات الظلم تحقيق مصطفى حلمى وفؤاد عبد المنعم أحمد ، دار الدعوة ، ط1، مصر، 1979 .

28- الجهشياري. أبو عبد الله محمد بن عبدوس"ت331ه/942م"، الوزراء والكتاب، تحقيق الصاوي ، المكتبة العربية ، ط1، بغداد، 1938 .

29- الحميري محمد عبد المنعم"ت300ه/917م"، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق إحسان عباس مكتبة لبنان ، ط2، بيروت، 1984

30- إبن حوقل. أبو القاسم النصيبي محمد بن علي"ت367ه/977م"، **صورة الأرض**، دار مكتبة الحياة ، ط1، بيروت، 1996.

31- حنبل. أحمد بن محمد "ت241ه/854م"، **العلل ومعرفة الرجال** ، مجلد2، تحقيق وصي الله بن محمد عباس ، دار الخاني ، ط2، الرياض، 2001 .

32- الخطيب البغدادي. أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت "ت463ه/1070م"، **تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها** ، مجلد1، تحقيق وتعليق بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي ، ط1، بيروت ، 2001.

33-إبن خردذابة. أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله"ت300ه/912م"، **المسالك والممالك** مطبعة بريل ، ط1، ليدن، 1889.

34- إبن خلدون عبد الرحمن "ت808ه/1410م "، **كتاب العبر** ، ج1، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر ، ط1، بيروت، 2001.

35- الدمشقي. أبو الفضل جعفر بن علي"ت570ه/1175م"، **الإشارة إلى محاسن التجارة ومعرفة جيد الأغراض ورديئها وغشوش المدلسين فيها** ، مطبعة المؤيد ، ط1، دب، 1898.

36- إبن الديبع. وجيه الدين عبد الرحمن علي الشيباني "ت944ه/1543م"، **بغية الإربة في معرفة أحكام الحسبة**، تحقيق طلال بن جميل الرفاعي ، جامعة أم القرى ، ط1 السعودية ، 2002 .

37- الدواداري. أبو بكر بن عبد الله بن أيبك" ت736ه/1335م"، **كنز الدرر وجامع الغرر** ج5، تحقيق دوروتيا كراقولكي، بيروت، 1992.

38- الذهبي. شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان"ت748م/1347م"، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي ، ط2 بيروت 1991 .

39- ذي النسبين دحية والحسين. أبو علي حسن بن علي سبط الإمام أبي البسام الفاطمي "ت633ه/1234م" كتاب **النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس**، تعليق عباس العزاوي مطبعة المعارف ، ط1، بغداد، 1946 .

40- إبن رسته. أبو علي أحمد بن عمر"ت300ه/912م"، **الأعلاق النفيسة** ، مجلد7 مطبعة بريل ، ط1، ليدن، 1892.

41- الزهري. أبو بكر أبي عبد الله محمد "ت أواسط ق6ه/12م"، **كتاب الجغرافية**، تحقيق محمد حاج صادق ، مكتبة الثقافة الدينية ، ط1، القاهرة، دس.

42- بن زنجويه حميد بن مخلد بن قتيبة"ت251ه/865م" ، **كتاب الأموال** ، ج1، تحقيق شاكر ذيب فياض ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ط1، السعودية، 1986،

43- السيوطي. أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن "ت911ه/1508م"، **تاريخ الخلفاء** دار المنهاج للنشر والتوزيع ، ط2، لبنان، 2013.

44- -،-، **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة** ، ج1، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1968.

45- السيرافي. أبو زيد الحسن "ت203ه/819م"، **رحلة السيرافي** ، ج1، تحقيق عبد الله الحبشي ، المجمع الثقافي ، ط1، الإمارات ، 1999.

46- إبن الساعي الخازن. أبو طالب علي بن أنجب تاج الدين "ت674ه/1275م"، **الجامع المختصر في عنوان التواريخ وعيون السير** ، المطبعة السريانية الكاثوليكية ، ط1 بغداد، 1934 .

47- السرخسي شمس الدين "ت673ه/1274م"، **المبسوط** ، ج2 ، دار المعرفة ، ط1 بيروت ، دس.

48- شيخ الربوة. شمس الدين أبو عبد الله محمد أبي طالب الأنصاري الصوفي الدمشقي"ت727ه/1327م"، **نخبة الدهر في عجائب البر والبحر** ، مكتبة المثنى ، ط1 .

49- الشيزري عبد الرحمن بن نصر"ت590ه/1193م"، **نهاية الرتبة في طلب الحسبة** مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ط1، القاهرة ، 1946 .

50- الشيباني محمد بن الحسن"ت189ه/805م"، **المخارج في الحيل** ، مكتبة الثقافة الدينية ، ط1، القاهرة، 1999.

51- الصابي. أبو الحسن الهلال بن المحسن"ت448ه/1056م"، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء** ، ج9، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتب الأعيان، دب، دس.

52- الطبري. أبو جعفر محمد بن جرير"ت310ه/622م"، **تاريخ الرسل والملوك**، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط2، مصر.

53- إبن الطقطقا. أبو جعفر محمد بن علي بن محمد"ت709م/1309م"، **الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية**، ط1، دار صادر، بيروت، دس.

54-إبن الطوير.أبو محمد المرتضى عبد السلام بن الحسن القيسراني "ت617ه/1216م" **نزهة المقلتين في أخبار الدولتين**، تحقيق أيمن فؤاد سيد ، دار صادر ، ط1، بيروت 1992.

55- إبن طيفور. أبو الفضل أحمد بن طاهر الكاتب "ت280ه/893م"، **بغداد في تاريخ الخلافة العباسية –أقدم ماكتب في تاريخ الخليفة المأمون وعصره الذهبي** ، مكتبة المثنى بغداد، مكتبة المعارف ، ط1، بيروت، 1968 .

56- إبن العماد الحنبلي. شهاب الدين أبو الفلاح"ت1089ه/1678م"، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** ، مجلد2، تحقيق وتعليق محمود الأرناؤوط ، دار إبن كثير ، ط1، بيروت 1988 .

57- إبن العديم. كمال الدين عمر بن أحمد بن أبو جرادة"ت660ه/1261م"، **بغية الطلب في تاريخ حلب** ، ج1، تحقيق وتقديم سهيل زكار ، دار الفكر ، ط1، بيروت .

58-عبد الحي الكتاني"ت1382ه/1962م"، **نظام الحكومة النبوية " التراتيب الإدارية "** ج1، تحقيق عبد الله الخالدي ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، ط2، بيروت، دس.

59- بن عبد ربه. أحمد بن محمد الأندلسي"ت328ه/640م"، **العقد الفريد** ، ج2، تحقيق مفيد محمد قميحة ، دار الكتب العلمية ، ط1، بيروت، دس.

60- إبن الفقيه. أبو عبد الله أحمد بن محمد بن إسحاق الهمذاني"ت186ه/802م"، **كتاب البلدان** تحقيق يوسف الهادي ، عالم الكتب ، ط1، بيروت، 1996 .

61- أبو الفداء. عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر"ت732ه/1331م"، **تقويم البلدان**، دار صادر ، ط1، بيروت، دس.

62- -،-، **المختصر في أخبار البشر** ، ج2، المطبعة الحسينية المصرية ، ط1، مصر دس.

63- إبن الفراء. أبو علي الحسين بن محمد"ت207ه/813م"، **رسل الملوك ومن يصلح للرسالة والسفارة** تحقيق صلاح الدين المنجد، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة، 1947 .

64- القزويني. زكرياء بن محمد بن محمود"ت739ه/1338م"، **آثار البلاد وأخبار العباد** دار صادر ، ط1 ، بيروت، دس.

65- إبن قتيبة الدينوري. أبو محمد عبد الله بن مسلم "ت276ه/889م"، **عيون الأخبار** مجلد1، دار الكتاب العربي، بيروت، دس .

66- القلقشندي. أبو العباس أحمد"تت820ه/1417م"، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا** ج1 ، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1914.

67- إبن القيم الجوزية. أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب"ت751ه/1350م"، **الطرق الحكمية في السياسة الشرعية** ، مجلد2، تحقيق نايف بن أحمد الحمد ، دار عالم الفوائد.

68- القاضي الرشيد. إبن الزبير "تق5ه/11م"، **كتاب الذخائر والتحف**، تحقيق محمد حميد الله ومراجعة صلاح الدين المنجد، التراث العربي ، ط1، الكويت، 1959 .

69- القاضي أبو يوسف. يعقوب بن إبراهيم"ت182ه/798م"، **كتاب الخراج** ، دار المعرفة ط1، بيروت، 1979 .

70- إبن الكردبوس التوزري. أبو مروان عبد الملك بن أبي القاسم"ت في ق7ه/13م" **الإكتفاء في أخبار الخلفاء** ، ج3، تحقيق صالح بن عبد الله الغامدي ، الجامعة الإسلامية ط1، السعودية 2008.

71- مؤلف مجهول "372ه/986م"، **حدود العالم من المشرق إلى المغرب**، تحقيق يوسف الهادي ، الدار الثقافية للنشر ، ط1، القاهرة ، 1999 .

72- المسعودي. أبو الحسن علي بن الحسين بن علي"ت346ه/957م"، **مروج الذهب ومعادن الجوهر** ، ج3، مراجعة كمال حسن مرعي ، المكتبة العصرية، ط1، بيروت 2005.

73- -،- ، **التنبيه والإشراف** ، مطبعة بريل ، ط1 ، ليدن، 1893 .

74- المقدسي البشاري. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد"ت380ه/990م"، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم** ، مطبعة ليدن ، ط2، دب، 1906.

75- المقدسي. المطهر بن المطهر"ت355ه/965م"، **كتاب البدء والتاريخ** ، ج6، مكتبة الثقافة الدينية ، ط1، مصر، دس .

76- مؤلف مراكشي"ق6ه-12م"، **كتاب الإستبصار في عجائب الأمصار**. وصف مكة والمدينة ومصر وبلاد المغرب، تعليق سعد زغلول عبد الحميد ، دار النشر المغربية ، ط1 المغرب، 1985.

77- المقريزي. تقي الدين أحمد بن علي"ت597ه/1200م"، **المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار** ، ج1، تحقيق محمد زينهم ومديحة الشرقاوي ، مكتبة مدبولى ، ط1، القاهرة 1997.

78- بن مماتي أسعد "ت606ه/1206م"، **قوانين الدواوين**، تحقيق عزيز سوريال عطية مكتبة مدبولي ، ط1، القاهرة، 1991 .

79- مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي "ت1033ه/1622م"، **المسرة والبشارة في أخبار السلطنة والوزارة**، تحقيق محمد عبد القادر خريسات ، مركز زايد للتراث والتاريخ – العين- ط1 ، الإمارات، 2002.

80- الماوردي. أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب "ت450ه/1060م"، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تحقيق أحمد مبارك البغدادي ، دار إبن قتيبة ، ط1، الكويت 1989 .

81- مسكويه. أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب "ت421ه/1029م"، **تجارب الأمم وتعاقب الهمم** ، ج3، تحقيق سيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية ،ط3، بيروت 2003.

82- المباركبوري. القاضي أبو المعالي أطهر"ت1353ه/1935م"، **رجال السند والهند** ، دار الأنصار ، ط1 القاهرة، 1958 .

83- المروزي. شرف الزمان طاهر"ت294ه/900م"، أبواب في الصين والترك والهند، خزانة محمد نزار الدباغ، دط.

84- ناصر خسرو. أبو معين الدين القبادياني المروزي"ت481ه/1088م"، **سفرنامة** ترجمة يحي الخشاب الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط2، القاهرة ، 1993

85- هرمزي. بزرك بن شهريار الناخذاه الرام"ت340ه/956م"، **كتاب عجائب الهند. بره وبحره وجزايره** ، مطبعة إبريل ، ط1، ليدن ، 1883 .

86- إبن الوردى. سراج الدين"ت691ه/1291م"، **خريدة العجائب وفريدة الغرائب**، تحقيق أنور محمود زناتى ، مكتبة الثقافة الدينية ، ط1، القاهرة، 2008.

87- اليعقوبي. أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب إبن واضح"ت292ه/905م" **تاريخه** ، مجلد2 ، تحقيق عبد الأمير مهنا ، شركة الأعلمي للمطبوعات ، ط1، بيروت 2010 .

88- -،- ، **البلدان**، دط.

2- المراجع:

أ: العربية:

1- إبراهيم أحمد العدوى، **الإمبراطورية البيزنطية والدولة الإسلامية** ، مكتبة نهضة مصر ط1، مصر، 1951 .

2- إبراهيم الأبياري، **نظرات في التاريخ الإسلامي** ، ج1 ، دار الكتاب المصري ، ط1 القاهرة ، 1987 .

3- إبراهيم أيوب، **التاريخ العباسي. السياسي والحضاري** ، الشركة العالمية للكتاب ، ط1 بيروت، 1989.

4- إبراهيم رفعت باشا، **مرآة الحرمين في الرحلات الحجازية والحج ومشاعره الدينية محلاة بمئات الصور الشمسية** ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ط1، القاهرة، 1925 .

5- إبراهيم سلمان بكروي، **طبقات مجتمع بغداد في العصر العباسي الأول** ، مؤسسة المحيط الإعلامية ، ط1، الكويت ،1983 .

6- إبن الغملاس، **البصرة. ولاتها ومتسلموها من تأسيسها حتى نهاية الحكم العثماني** الدار العربية للموسوعات ، ط1، بيروت، 2008 .

7- أبو زيد شلبي، **تاريخ الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامي** ، مكتبة وهبة ، ط1، القاهرة 2012.

8- أحمد إبراهيم بك، **المعاملات الشرعية المالية** ، المطبعة الفنية ، ط1، القاهرة، دس.

9- أحمد القطان ومحمد طاهر الزين، **هارون الرشيد. الخليفة المظلوم** ،دار الإيمان ، ط1 الإسكندرية، 2001 .

10- أحمد أمين، **ضحى الإسلام** ، ج1 ، مكتبة النهضة المصرية ، ط7، القاهرة، 1933.

11- -،- ، **ظهر الإسلام** ، ج2 ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، ط1، القاهرة، 2013.

12- أحمد تونى عبد اللطيف، **العلاقات الدبلوماسية للخلافة العباسية من عام 132-232ه. رؤية حضارية** ، مركز الإسكندرية للكتاب ، ط1، مصر، 2004 .

13- أحمد صبحي منصور، **الحسبة. دراسة أصولية تاريخية** ، مركز المحروسة ، ط1 الجزائر ، 1995.

14- أحمد عبد الباقي، **معالم الحضارة العربية في القرن الثالث الهجري** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت، 1991 .

15- أحمد عبد العزيز المزيني، **الموارد المالية في الإسلام** ، ذات السلاسل ، ط1، الكويت 1994 .

16- أحمد عبد العزيز محمود، **في التاريخ العباسي "132-247ه/749-861م"** المكتب الجامعي الحديث ، ط1، مصر، 2012 .

17- أحمد مختار العبادي، **في التاريخ العباسي والفاطمي** ، دار النهضة العربية ، ط1 بيروت، دس.

18- أسامة أبو طالب، **الدولة العباسية** ، البداية ناشرون وموزعون ، ط1، عمان، 2014.

19- إسماعيل أحمد الدردير عبد اللاه، **أثر حركة التجارة في دعم العلاقات الثقافية بين بغداد وبلاد المشرق الإسلامي في العصر العباسي**، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، قسم التاريخ، مصر.

20- إسماعيل سامعي، **معالم الحضارة العربية الإسلامية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ط2 ، الجزائر، 2017 .

21- الخربوطلي. علي حسن، **الحضارة العربية الإسلامية** ، مكتبة الخانجي ، ط2، القاهرة 1994 .

22- السيد أحمد الباز، **المعتصم بالله آخر الخلفاء العظام من بني العباس "218-227ه/833-841م"**، دط.

23- السيد عبد العزيز سالم، **دراسات في تاريخ العرب. العصر العباسي الأول** ، ج3 مؤسسة شباب الجامعة ، ط1، مصر، 1993.

24- أمين عبد الله الشقاوي، **التجارة والأسواق. نصائح وأحكام**، شبكة الألوكة، الرياض 2015.

25- أمينة بيطار، **تاريخ العصر العباسي** ، جامعة دمشق ، ط1، سوريا، دس.

26- إيناس حسني البهجي، **تاريخ الدولة العباسية** ، ج1 ، مركز الكتاب الأكاديمي ، ط1 عمان ، 2017.

27- إسماعيل راجي الفاروقي ولوس لمياء الفاروقي ، أطلس الحضارة الإسلامية ، تر ومرا عبد الواحد لؤلؤة ورياض نور الله ، مكتبة العبيكان ، ط1، الرياض،1998.

28- بدر عبد الحميد هميسه، **سيرة الإسلام**، دط، 2008 .

29- بدر عبد الرحمن محمد، **الدولة العباسية. دراسة في سياستها الداخلية منذ أوائل القرن الثاني الهجري حتى ظهور السلاجقة** ، دار العالم العربي ، ط1، القاهرة، 2012.

30- برهان زريق، **الحضارة العربية الإسلامية** ،وزارة الإعلام السورية، ط1، سوريا 2016.

31- بنت بطوطة، **من تاريخ هارون الرشيد والبرامكة**، تر خليل مطران، دط، 1944.

32- جرجي زيدان، **تاريخ التمدن الإسلامي**، مجلد1 ، دار مكتبة الحياة، ط1، بيروت دس

33- جميل نخلة المدور، **تاريخ العراق في عصر العباسيين المسمى حضارة الإسلام في دار السلام** ، دار الآفاق العربية ، ط1، دب ،2003.

34- حسام الدين السامرائي، **المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية خلال الفترة 247-334ه/861-945م**، تقديم عبد العزيز الدوري ، دار الفكر العربي ، ط2،مكة1981 .

35- حسان حلاق، **دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية** ، دار النهضة العربية ، ط2 بيروت، 1999 .

36- حسان حلاق، **مدن وشعوب إسلامية** ، ج1 ، دار الراتب الجامعي ، ط1، بيروت 1992 .

37- حسن إبراهيم حسن، **تاريخ الإسلام السياسي، الديني، الثقافي والإجتماعي** ، ج3، دار الجيل، بيروت، مكتبة النهضة المصرية ، ط14، القاهرة، 1996.

38- حسن إبراهيم حسن وعلي إبراهيم حسن، **النظم الإسلامية** ، مكتبة النهضة المصرية ط1، القاهرة، دس.

39- حسن أحمد محمود وأحمد إبراهيم شريف، **العالم الإسلامي في العصر العباسي** ، دار الفكر العربي ، ط5، القاهرة، دس.

40- حسين الحاج حسن، **النظم الإسلامية** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط1، بيروت، 1987.

41- حسين محمد فهيم، **أدب الرحلات** ، عالم المعرفة ، ط1، الكويت، 1989.

42- حقى إسماعيل إبراهيم، **أسواق العرب التجارية في شبه الجزيرة العربية** ، دار الفكر ط1، عمان، 2002 .

43- حمدان عبد المجيد الكبيسي، **أسواق بغداد حتى بداية العصر البويهي"145-334ه/762-945م"**، منشورات وزارة الثقافة والفنون ، ط1، العراق، 1979 .

44- حنان قرقوتي، **الزراعة والصناعة والتجارة** ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط1، بيروت، 2006.

45- خالد محمد مصطفى عزب، **تخطيط وعمارة المدن الإسلامية** ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، ط1، قطر، 1997 .

46- رحيم كاظم محمد الهاشمي وعواطف محمد العربي شنقارو، **الحضارة العربية الإسلامية. دراسة في تاريخ النظم** ، الدار المصرية اللبنانية ، ط1، القاهرة، دس.

47- زكي محمد حسن، **الرحالة المسلمون في العصور الوسطى** ، دار الرائد العربي ، ط1 بيروت، 1981 .

48- سحر السيد سالم، **أضواء على بعض المراكز التجارية في المغربين الأوسط والأقصى في القرن 3ه** ، مؤسسة شباب الجامعة ، ط1، مصر، 2006 .

49- سعيد الأفغاني، **أسواق العرب في الجاهلية والإسلام** ، مكتبة دار العروبة ، ط4 الكويت ، 1993.

50- سليمان الرحيلي، **السفارات الإسلامية إلى الدولة البيزنطية "سفارات الدولة العباسية والفاطمية والأموية في الأندلس** ، مكتبة التوبة، الرياض ، ط1، 1986 .

51- سيد أمير علي، **مختصر تاريخ العرب**، ترجمة عفيف البعلبكي ، دار العلم للملايين ط2، بيروت، 1967.

52- شحادة الناطور. أحمد عودات وجميل بيضون، **مدخل إلى تاريخ الحضارة العربية الإسلامية** ، دار الأمل ، ط1، إربد، 1989 .

53- شوقي عبد القوي عثمان، **تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية"41-904ه/661-1498م"**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ط1، الكويت، 1990.

54- صالح أحمد العلى، **خطط البصرة ومنطقتها** ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ط1 العراق ،1986 .

55- -،- ، **معالم بغداد الإدارية والعمرانية -دراسة تخطيطية-**، دار الشؤون الثقافية العامة ، ط1، العراق، 1988.

56- -،- ، **التنظيمات الإجتماعية والإقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري** مطبعة المعارف ، ط1 ، بغداد، 1953 .

57- صباح إبراهيم سعيد الشيخلي، **الأصناف والمهن في العصر العباسي. نشأتها وتطورها بحث في التنظيمات الحرفية في المجتمع الإسلامي** ، بيت الوراق للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1، 2010 .

58- صبحي الصالح، **النظم الإسلامية. نشأتها وتطورها**، منشورات الشريف الرضى ، ط1 إيران، 1997 .

59- ضيف الله بن ذعار العتيبي، **الكنى والألقاب على المسكوكات الإسلامية في الجزيرة العربية** ، وزارة الثقافة، هيئة التراث ، ط1، الرياض، 2021.

60- ضيف الله يحي الزهراني، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية**، مكتبة الطالب الجامعي ، ط1، مكة، 1986 .

61- طيبة صالح الشذر، **ألفاظ الحضارة العباسية في مؤلفات الجاحظ**، دار قباء ، ط1 القاهرة ، 1998 .

62- عادل محي الدين الألوسي، **الرأي العام في القرن الثالث الهجري**، دار الشؤون الثقافية العامة ، ط1، بغداد ، 1987 .

63- -،- ، **تجارة العراق البحرية مع أندونيسيا حتى آواخر ق7ه/13م** ، دار الشؤون الثقافية والنشر ، ط1، العراق، 1984 .

64- عبادة كحيلة، **العقد الثمين في تاريخ المسلمين**، دار الكتاب الحديث ، ط1، الكويت 1996 .

65- عبد الجبار الجومرد، **هارون الرشيد. حقائق عن عهده وخلافته**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط2، بيروت، 2002 .

66- عبد الجبار ناجي، **دراسات في تاريخ المدن العربية الإسلامية**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط1، بيروت، 2001.

67- عبد الرحمان عبد الكريم العاني، **عمان في العصور الإسلامية الأولى**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط1، بيروت، 2001.

68- عبد الرحمن الجبر، **الحياة الإقتصادية في فارس خلال الفترة من 232-334ه/ 846-945م**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ط1، الرياض، 2004.

69- عبد العزيز الدوري، **العصر العباسي الأول. دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي**، دار الطليعة ، ط3 ، بيروت، 1997.

70- -،- ، **أوراق في التاريخ والحضارة**، ج1 ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 بيروت 2007 .

71- -،- ، **تاريخ العراق الإقتصادي في القرن الرابع الهجري**، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3، بيروت، 1995 .

72- -،- ، **مقدمة في التاريخ الإقتصادي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 بيروت، 2007.

73- -،- ، **مقدمة في تاريخ صدر الإسلام**، المطبعة الكاثوليكية ، ط2، بيروت 1949.

74- عبد الفتاح رجب حمد، **نظام البريد عند العرب والمسلمين خلال العصر الإسلامي الوسيط**، جامعة عمر مختار، كلية الآداب، قسم التاريخ.

75- عبد الفتاح عبادة، **سفن الأسطول الإسلامي وأنواعها ومعداتها في الإسلام**، مطبعة الهلال ، ط1، مصر، 1913.

76- عبد المنعم النمر، **تاريخ الإسلام في الهند**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشروالتوزيع ، ط1، بيروت، 1981 .

77- عبد المنعم عبد الحميد سلطان، **العرب والفرس -قراءة جديدة لدور القوميتين في سقوط الدولة الأموية وأحداث العصر العباسي الأول**، المكتب الجامعي الحديث ، ط1، دب 2010 .

78- عصام الدين عبد الرؤوف، **الحواضر الإسلامية الكبرى** ، ج1، دار الفكر العربي، ط1 مصر، 1976 .

79- علي إبراهيم حسن، **التاريخ الإسلامي العام "الجاهلية، الدولة العربية، الدولة العباسية"**، مكتبة النهضة المصرية ، ط3، القاهرة.

80- علي أكبر فياض، **تاريخ الجزيرة العربية والإسلام**، ترجمة عبد الوهاب علوب ، مركز النشر لجامعة القاهرة ، ط1، مصر، 1993 .

81- علي جمعة محمد، **المكاييل والموازين الشرعية**، القدس للإعلان والنشر والتسويق ، ط2 ، القاهرة.

82- علي ظريف الأعظمي، **مختصر تاريخ البصرة**، تحقيق وتقديم عزة رفعت، مكتبة الثقافة الدينية ، ط2، مصر، 2001 .

83- فاروق عمر فوزي، **الوسيط في تاريخ الخليج العربي في العصر الإسلامي الوسيط**، دار الشروق ، ط1، دب، 2000.

84- فتحي عثمان، **الحدود الإسلامية البيزنطية بين الإحتكاك الحربي والإتصال الحضاري ج3** ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ط1.

85- فتحي علي يونس، **أثر العرب والمسلمين في الحضارة الأوروبية**، دار الكتب الثقافية للراشدين ، ط1، القاهرة، 1996.

86- فتحية عبد الفتاح النبراوي، **تاريخ النظم والحضارة الإسلامية**، دار المسيرة ، ط1 عمان، 2012.

87- فخري خليل النجار، **تاريخ الحضارة العربية الإسلامية**، دار صفاء ، ط3، عمان 2015 .

88- فراس سليم حياوي وماجد عبد زيد أحمد الخزرجي، **الصلات التجارية بين العراق وساحل عمان والبحرين132-656م"، مركز** بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، العراق دس.

89- فهمي سعد، **العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع للهجرة- دراسة في التاريخ الإجتماعي-**، دار المنتخب العربي ، ط1، بيروت، 1993 .

90- فؤاد صالح السيد، **مؤسسو الدول الإسلامية**، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت 2011 .

91- قصي الحسين، **من معالم الحضارة العربية الإسلامية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط1، بيروت ، 1993 .

92- قطب إبراهيم محمد، **النظم المالية في الإسلام**، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط4 مصر، 1996 .

93- مجموعة مؤلفين، **العراق في التاريخ**، دار الجيل ، ط1، بيروت، 1983.

94- محمد أحمد عبد المولى، **العيارون والشطار البغاددة في التاريخ العباسي**، مؤسسة شباب الجامعة ، ط2، مصر، 1992 .

95- محمد الخضري بك، **محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية. الدولة العباسية**، مراجعة نجوى عباس، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، ط1، مصر، 2003 .

96- محمد إلهامي، **العباسيون الأقوياء**، مؤسسة إقرأ ، ط1، القاهرة، 2013 .

97- محمد باقر الحسينى، **تطور النقود العربية الإسلامية**، دار الجاحظ ، ط1، بغداد 1969.

98- محمد حبش، **المسلمون وعلوم الحضارة**، دار المعرفة ، ط1، دمشق، 1992 .

99- محمد حسن العيدروس، **تطور الحياة الإجتماعية والإقتصادية والفكرية في العصر العباسي**، دار الكتاب الحديث ، ط1 ، الكويت، دس.

100- محمد ضياء الدين الريس، **الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية**، دار المعارف ط3 ، مصر، 1969 .

101- محمد ضياء الدين الريس، **الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية**، دار المعارف ط3 ، مصر، 1969 .

102- محمد عبد القادر أبو فارس، **القاضي أبو يعلى الفراء وكتابه الأحكام السلطانية** مؤسسة الرسالة ، ط1، بيروت، دس.

103- محمد عبد الله عودة. حكمت عبد الكريم فريحات وإبراهيم ياسين الخطيب، **مختصر التاريخ الإسلامي**، دار هومة ، ط1، عمان ، 1989 .

104- محمود إسماعيل، **دراسات في الفكر والتاريخ الإسلامي**، سينا للنشر ، ط1، القاهرة 1994 .

105- محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي"الدولة العباسية"** ، ج1، المكتب الإسلامي ، ط5 دب ، 1991،

106- مسعود أحمد مصطفى، **أقاليم الدولة الإسلامية بين اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية**، تقديم جاد الحق علي جاد الحق، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط1 مصر ، 1990 .

107- مليحة محمد رحمة الله، **الحالة الإجتماعية في العراق في القرنين الثالث والرابع بعد الهجرة**، مطبعة الزهراء ، ط1، بغداد، 1970.

108- ميخائيل عواد، **المآصر في بلاد الروم والإسلام**، مطبعة المعارف ، ط1، بغداد 1948.

109- ميخائيل عواد، **حضارة بغداد في العصر العباسي**، الدار العربية للموسوعات ، ط1 بيروت، 2010 .

110- نادية حسني صقر، **السلم في العلاقات العباسية البيزنطية في العصر العباسي الأول "دراسة تحليلية لعهد الخليفة الواثق بالله"**، دار الندوة الجديدة ، ط1، بيروت1985.

111- نعيم زكى فهمى، **طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب آواخر العصور الوسطى**، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط1، القاهرة، 1973 .

112- وديعة طه النجم، **الجاحظ والحاضرة العباسية**، مطبعة الإرشاد، ط1، بغداد1965.

113- يوسف الشارونى، **أخبار الصين والهند لسليمان التاجر وأبي زيد حسن السيرافي في ق3ه/9 م**، الدار المصرية اللبنانية ، ط1، القاهرة، 2000 .

114- يوسف العش، **محاضرات في تاريخ الخلافة العباسية**، جامعة دمشق ، ط1، سوريا 1977 .

115- يوسف رزق الله غنيمة، **تجارة العراق قديما وحديثا " بحث تاريخي إقتصادي"** مطبعة العراق ، ط1، بغداد، 1922.

ب – المعرّبة:

1- آ. آشتور، **التاريخ الإقتصادي والإجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى**، ترجمة عبد الهادي عبلة، مراجعة أحمد حسان سيانو، دار قتيبة ، ط1، دمشق، 1985.

2- آدم متز، **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام** مجلد2 ، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريده، دار الكتاب العربي ، ط5، بيروت .

3- أندري كلو، **هارون الرشيد وعصره**، ترجمة وتعليق محمد الرزقي، سراس للنشر، تونس 1986.

4- -،- ، **هارون الرشيد ولعبة الأمم**، ترجمة صادق عبد المطلب الموسوي ومراجعة عبد عون الروضان، دار الفارس للنشر والتوزيع ، ط1، الأردن، 2005 .

5- أوليفيا ريمي كونستابل، **إسكان الغريب في العالم المتوسطي. السكن والتجارة والرحلة في أواخر العصر القديم وفي العصر الوسيط**، تر محمد الطاهر المنصوري ومرا محمد ياسين السيد، دار المدار الإسلامي ن ط1، بيروت، 2013.

6- بارتولد قاسليي، الحضارة الإسلامية، ترجمة حمزة طاهر تقديم عبد الوهاب عزام بك عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية ، ط1، مصر، 2013 .

7- جاك ريسلر، **الحضارة العربية**، ترجمة خليل أحمد خليل، منشورات عويدات ، ط1 بيروت، 1993 .

8- جوزيف شاخت وكليفورد بوزورث، **تراث الإسلام** ، ج1، ترجمة محمد زهير السمهوري. حسين مؤنس وإحسان صدقي العمد تعليق وتحقيق ومراجعة شاكر مصطفى وفؤاد زكريا عالم المعرفة ، ط1، الكويت، 1990.

9- دروني مكاي، **مدن العراق القديمة**، ترجمة وتعليق يوسف يعقوب مسكوني، مطبعة شفيق ، ط2، بغداد، 1952 .

10- رفائيل بابو إسحاق، **أحوال نصارى بغداد في عهد الخلافة العباسية**، مطبعة شفيق ط1 ، بغداد، 1960 .

11- رينهارت دوزي، **تكملة المعاجم العربية**، تر جمال الخياط، ط1، دار الشؤون الثقافية بغداد، 2000 .

12- غوستاف لوبون، **حضارة العرب**، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ط1 ، مصر، 2012.

13- كي لسترانج، **بلدان الخلافة الشرقية**، ترجمة بشير فرنسيس وكوركين عواد، مؤسسة الرسالة ، ط2، بيروت، 1985 .

14- ليوبولدوتورس بالباس، **المدن الإسبانية الإسلامية**، ترجمة إليودورودي لابانيا ومراجعة نادية محمد جمال الدين وعبد الله بن إبراهيم العمير، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ط1، الرياض، 2003 .

15- موريس لومبارد، **الإسلام في مجده الأول من ق2-5ه/8-11م**، ترجمة وتعليق إسماعيل العربي، دار الآفاق الجديدة ، ط3، المغرب، 1990 .

16- -،- ، **الجغرافية التاريخية للعالم الإسلامي خلال القرون الأربعة الأولى** ترجمة عبد الرحمان حميدة، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، ط2 ، دمشق 1998.

17- هايد، **تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى**، ج1 ، مراجعة وتقديم عز الدين فودة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط1، القاهرة، 1985.

18- هنري لورنس. جون تولان وجيل قاينشتاني، **أوروبا والعالم الإسلامي. تاريخ بلا أساطير** ، ج1، تر بشير السباعي، المركز القومي للترجمة ، ط1، القاهرة، 2016 .

19- يعقوب ليسنر، **خطط بغداد في العهود العباسية الأولى**، ترجمة صالح أحمد العلي المجمع العالمي العراقي ، ط1، بغداد، 2013 .

20-ألبرت حوراني، **تاريخ الشعوب العربية**، ج2 ، ترجمة ومراجعة نبيل صلاح الدين وعبد الرحمان عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط1، القاهرة، 1997 .

21-إينهارد، سيرة شارلمان، ترجمة وتعليق عادل زيتون، دار حسان، ط1، دمشق، 1989.

ت- الأجنبية:

amira k. bennison. **the great caliphs. the golden age of the abbasid empire**. yale university press new haven. london. 1992

3- الرسائل الجامعية:

1-أحلام يوسف، **الحياة الإجتماعية بالدولة العباسية بالعراق132-447ه/749-1055م** ، أطروحة دكتوراه في التاريخ العام، إشراف كمال بن مارس، جامعة8 ماي 1945م، قالمة 2018 .

2-أمل عبد الحسين عباس السعدي ، الصيرفة والجهبذة في العراق من ق2ه اِلى بداية ق4ه ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الاِسلامي ، اِشراف عواد مجيد الأعظمي ، جامعة بغداد كلية الآداب ، 1985م.

3- المهدي عيد موسى الرواضية، **جند قنسرين في العصر العباسي حتى قيام الدولة الحمدانية 132-333ه/749-944م**، أطروحة دكتوراه، إشراف محمد عبد القادر خريسات الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، الأردن، 2012.

4- جريبة بن أحمد بن سينان الحارثي، **الفقه الإقتصادي لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب** أطروحة دكتوراه، إشراف محمد بن علي العقلة، ط1، جامعة أم القرى، دار الأندلس الخضراء، جدة، 2003 .

5- عبد الكريم عبد الله سليمان الرفاعي، **التاريخ الإقتصادي للدولة الإسلامية في العهد العباسي الأول132-237ه/749-861م**، أطروحة دكتوراه، إشراف عبد الجبار السبهاني جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الإقتصاد والمصارف الإسلامية 2015.

6- فوزية محمد المسلم العليمات، **مالية الدولة الإسلامية أيام العباسيين. الموارد والنفقات 232ه-846م/334ه-945م**، إشراف محمد عيسى صالحية، أطروحة دكتوراه ، جامعة اليرموك، الأردن، 2004 .

7- إقبال أحمد زكريا العزاوي، **أثر الأسواق في الحياة العامة في العصر العباسي " دراسة في دور السوق السياسي والإجتماعي والفكري"**، رسالة ماجيستار، إشراف خولة شاكر محمد الدجيلي، جامعة بغداد، العراق، 2002.

8- جهادية القره غولي، **الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في سامراء خلال ق3ه**، رسالة ماجيستار، جامعة القاهرة، كلية الآداب، مطبعة دار البصري، بغداد، 1969.

9- خالد أحمد سلمي زنيد، **التجارة في بلاد الشام حتى نهاية العصر العباسي الأول**، رسالة ماجيستار، إشراف فالح صالح حسين، الجامعة الأردنية، الأردن، 1992 .

10- رشا السر علي عبيد، **النهضة الحضارية في العصر العباسي الأول "132-232ه/750-879م"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستار في التاريخ الإسلامي، إشراف سلوى إبراهيم عمر علي، جامعة الجزيرة، 2017 .

11-رفعت فيصل إبراهيم العزي، **الجاحظ وآراؤه الإقتصادية في ضوء كتابه التبصر بالتجارة**، رسالة ماجيستار، إشراف عبد الباسط عبد الرزاق حسين، جامعة ديالى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2014 .

12- سحر يوسف القواسمي، **التجارة ودولة الخلافة منذ فترة الرسالة حتى أواخر الدولة الأموية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستار، إشراف جمال جودة، كلية الدراسات العليا قسم التاريخ، فلسطين، 1999 .

13- سعد رمضان محمد بلال الجبوري، **النشاط التجاري في العراق في عصر الخليفة هارون الرشيد "170-193ه/786-809م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستار في التاريخ الإسلامي، إشراف موفق سالم نوري، جامعة الموصل، كلية الآداب، العراق، 2005.

14- سمير حسين خلف العبادي، **مستوى المعيشة في بغداد149-449ه/766-1055م** إشراف سولاف فيض الله حسن، رسالة ماجيستار، جامعة بغداد، العراق، 2018.

15- علي عبد المحمد، **الرقة في العصر العباسي 132-232ه/750-847م**، رسالة ماجيستار، إشراف نهى فضل الله حميد، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ دمشق، 2010 .

16- عمار مرضي علاوي الجميلي، **التجار. مكانتهم ومساهمتهم الحضارية في الدولة العربية الإسلامية "132-447ه/749-1055م"**، إشراف صبري أحمد لافي العزيزي وأمل عبد الحسني السعدي، رسالة ماجيستار، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، بغداد 2004 .

17- محمد أبو محمد إمام، **نظم الحكم في العصر العباسي الأول"132-232ه/749-847م"**، رسالة ماجيستار، إشراف إبراهيم نجيب محمد عوض، جامعة أم القرى، مكة، 1988 .

18- نجوى محمد رجاء اللهيبي، **المنشآت العامة في مدينة سامراء في الفترة 221-279ه/836-892م**، إشراف هشام عطية السيسي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم التاريخ، السعودية، 2015 .

19- يحي محمد الشربيني الفتاوي، **نشاط المسلمين التجاري في الصين وأثره على الحضارة الإسلامية في العصر الإسلامي**، إشراف محمد عيسى الحريري وكرم حلمي فرحات، رسالة الماجيستار، جامعة الزقازيق، دس.

4- الدوريات:

1- أسامة عبد المجيد العاني، **أسباب النهوض الإقتصادي للحضارة الإسلامية**، دط.

2- محمد حمدى المناوى، **التجارة في مصر الإسلامية**، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد3، السنة 3، مكة، دار الكتب الوطنية، تونس.

3- إبراهيم علي العيساوي، **أثر العوامل الجغرافية في ظهور الصناعات الأساسية وتطورها في مدينة البصرة في العصر الإسلامي**، مجلة دراسات تاريخية، العدد14 ، جامعة البصرة كلية التربية للبنات، العراق، 2013 .

4- جمال أحمد طه، **مراقبة الأسواق الإفريقية وتنظيمها وطرق التعامل المختلفة بها خلال العصر الأغليبي"184ه/800م-297ه/909م"**، ج1 ،مجلة العصور، المجلد15، 2005.

5- حمدي حسين علوان التميمي، **الحياة الإقتصادية في الدولة العربية الإسلامية في العصر العباسي**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلد7، العدد22، 2015.

6- رابح أولاد ضياف، **طرق التجارة ومسالكها بالمشرق الإسلامي وأهميتها في حركة التجارة العالمية أواخر العصر الوسيط**، المجلد2 ، مجلة الإبراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية العدد2، جامعة برج بوعريريج، 2021 .

7- رياض أحمد عبيد العاني، **بغداد وأثرها في الأندلس من الناحية الفكرية**، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد20، الجامعة العراقية، كلية الآداب، العراق.

8- زاجية عبد الرزاق حسن الإبراهيم، **البيت البصري في العصر العباسي**، مجلة دراسات البصرة، العدد31، جامعة البصرة، كلية الآداب، العراق، 2019 .

9- سناء عبد الله عزيز الطاءي، **إقتصاديات الثغور في القرنين 3-4ه/9-10م**، مجلد9 مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، العدد3 .

10- سناء عبد الله عزيز الطائي، **البصرة من خلال كتب الرحالة في القرنين الثالث والرابع الهجريين التاسع والعاشر الميلاديين**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل ، العراق.

11- سيدة إسماعيل كاشف، **دراسات في النقود الإسلامية**، المجلة التاريخية المصرية مجلد 12، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، 1965.

12- صلاح الدين حسين خضير، **ضريبة عشور التجارة وآراء العلماء في أحكامها ومقاديرها**، مجلة سرى من رأى، المجلد6، العدد 20، جامعة تكريت، العراق، 2010 .

13- ضيف الله يحي الزهراني، **بواعث إزدهار النشاط الإقتصادي خلال العصر العباسي الأول 132-232ه/749-847م**، مجلة المؤرخ العربي، العدد3، المجلد1، القاهرة 1995 .

14- عادل إسماعيل خليل، **العلاقات السياسية والإقتصادية والثقافية بين العراق وبلاد الصين منذ صدر الإسلام حتى نهاية ق4ه**، مجلة دراسات تاريخية، العدد17، 2014.

15- عبد الحكيم غنتاب الكعبي، **التجارة في العصر الإسلامي الوسيط. رؤية منهجية في الإشكاليات والمصادر**، مجلة دراسات تاريخية، العدد14، جامعة الموصل، كلية التربية قسم التاريخ، العراق، 2013 .

16- عصام كاظم داود الشويلي ووجدان عبد الزهرة عبود، **أنواع طرق المواصلات الإقتصادية بين الأندلس وبلدان المشرق الإسلامي**، جامعة البصرة، العراق، ملحق العدد24، 2018 .

17- علاء الدين رمضان السيد، **صورة المجتمع العباسي في كتاب البخلاء**، مجلة جذور المجلد7، ج14 ،2003.

18- غازي جاسم الشمري، **لمحة عن النشاط الإقتصادي في الدولة العباسية**، مجلة عصور المجلد1، العدد2، الجزائر.

19- غيداء خزنة كاتبي، **الجهبذة في العراق وتطورها حتى القرن الرابع الهجري**، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد26، العدد2، الأردن، 1999 .

20- فيصل السامر، **السفارات العربية إلى الصين في العصور الوسطى الإسلامية**، مجلة الجامعة المستنصرية، العدد2، السنة 2، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، 1971 .

21- فينوس هيثم علي، **دور الخلافة العباسية في تقوية النشاط التجاري مع القارة الهندية وتطويره**، مجلة التراث العلمي العربي، العدد1.

22- لمياء بنت عبد الرحمان عثمان الصالح، **أثر نشأة بغداد على نمو النشاط التجاري في موانيء الخليج العربي حتى نهاية العصر العباسي الأول"145-232ه/762-847م"**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 41، 2015.

23- محمد صديق حسن، **الحياة الإجتماعية والإقتصادية للطبقة العامة في المجتمع العراقي في العصر العباسي**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، العدد4، قسم التاريخ العراق مجلد 5.

24- محمود اللهيبي وإيمان عبد الجبار محمود، **التجارة الداخلية والخارجية في الدولة العربية الإسلامية**، العدد57، 2017.

25- مراد فرجاني، **إنعكاسات الرقابة الإقتصادية على الإصلاح المالي في العصر العباسي الأول 132-232ه/749-847م**، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والإجتماعية، مجلد7 العدد2، الجزائر، 2023 .

26- مروان عاطف الضلاعين. جواد عاطف الضلاعين وهايل مصفني البري، **السلع التجارية في أسواق بلاد الشام في العصر العباسي الأول 132-247ه/749-861م**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 19، العدد1، 2012 .

27- مروان عاطف ربيع الضلاعين، **السلع التجارية في أسواق بغداد في العصر العباسي الأول "145-247ه/762-861م"** العدد3، كلية الكرك، الأردن، 2009، مجلد36.

28- مروان علي القدومي، **ولاية الحسبة في عهد العباسيين**، حولية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد8، جامعة النجاح الوطنية، كلية الآداب، فلسطين، 1990 .

29- مولاي أسماء. بحوصي مجدوب وبن وارث حجيلة، **دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الإستقرار المالي " الصكوك الإسلامية نموذجا"**، مجلة البشائر الإقتصادية المجلد4، العدد3 .

30- ناصر حسين كاظم القرشي وجواد كاظم حسن اللامي، **دور العراق التجاري مع دول الشرق في العصر العباسي**، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد71، 2019.

31- نايف محمد شبيب المتيوني، **إجراءات الدولة الإسلامية في معالجة الأزمات المالية في العصر العباسي**، جامعة الموصل، كلية الآداب، العراق.

32-عبد الباسط مصطفى مجيد الرفاعي، **طرق التجارة والتبادل السلعي من خلال الواردات والصادرات في العصر العباسي الأول**، مجلة آداب الفراهيدي، العدد2، السنة1.

5 – الموسوعات والمعاجم اللغوية:

أ: الموسوعات:

1- أحمد شلبي، **موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية**، ج3 ، مكتبة النهضة المصرية، ط8 ، القاهرة، 1985 .

2- حسن باشا، **موسوعة العمارة والآثار والفنون الإسلامية**، مجلد1 ، أوراق شرقية، ط1 بيروت ، 1999.

3- رفعت السيد العوضي، **موسوعة الإقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية**، مجلد1، تقديم علي جمعة محمد، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار السلام، ط1 مصر، 2009.

ب: المعاجم اللغوية:

1- الأندلسي. أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري "ت487ه/1091م"، **معجم ماأستعجم من أسماء البلاد والمواضع**، ج1 ، تح مصطفى السقا،عالم الكتب، بيروت، دس.

2- الزبيدي محمد مرتضى الحسيني"ت586ه/1189م"، **تاج العروس**،ج25، تحقيق مصطفى حجازى، وزارة الإعلام الكويت، 1987 .

3- الفيروز آبادي. مجد الدين محمد بن يعقوب"ت817ه/1414م"، **القاموس المحيط** محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط8 ، بيروت، 2005.

4- أنور محمود زناتي، **معجم مصطلحات التاريخ والحضارة الأسلامية**، دار زهران ، ط1 الأردن، 2011 .

5- جبران مسعود، **الرائد معجم لغوي عصري**، دار العلم للملايين، ط7 ، بيروت، 1992 .

6-شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الروميالبغدادي"ت626ه/1225م" **معجم البلدان**، ج1 ، تعليق فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، ط1 ، بيروت 1990.

7- محمود عبد الرحمن عبد المنعم، **معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية**، ج3 ، دار الفضيلة، ط1 ، القاهرة، دس .

8- مصطفى عبد الكريم الخطيب، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، مؤسسة الرسالة ط1، بيروت، 1996.

9- مصطفى عبد الكريم الخطيب، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، مؤسسة الرسالة ط1 ، بيروت، 1996 .

10- مؤلف مجهول، **محيط المحيط**، دط.

قائمة الفهارس:

قائمة الفهارس:

1: فهرس الآيات القرآنية:

الآية القرآنية	الصفحة
يقول تعالى:" وأحل الله البيع وحرم الربا" سورة البقرة الآية274	160
يقول الله تعالى:" ولتكن منكم أمة يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر..." سورة آل عمران الآية104.	87
يقول أيضا:" ويل للمطففين..." سورة المطففين، الآية1-4.	90
يقول أيضا:" أوفوا الكيل ولا تكونوا من المخسرين" سورة الشعراء، الآية.181	90

2: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة:

الأحاديث النبوية الشريفة	الصفحة
"مر الرسول صلى الله عليه وسلم على صبرة طعام قال ما هذا".	87
"الجالب مرزوق والمحتكر ملعون".	96
"إن الله هو المسعر القابض الباسط وإني لأرجو أن ألقى ربي وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولامال".	85
"إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه ولا نزع من شيء إلا شانه".	86

3: فهرس الأعلام:

الأعلام	الصفحة
اِبن المقفع	136
اِبن الزبير	133
إبن سيرين	16
إبن مقرن الصراف	54
أبو حارثة الفهري	186
أبي العباس الطوسي	91
أحمد بن يوسف الكاتب	57
الإسكندر الأكبر أبو زياد	14
البلهرة	100
الجرز	97
جرسهوب	132
خالد البرمكي	69
حجامة	54
الخليفة أبي بكر رضي الله عنه	15
الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه	17،149
دهمي	93
مروان بن أبي حفصة	146
يحي بن أكثم	148،146
سعد بن أبي وقاص	17
سعيد الخرس أو الخرسي	60،88
عمارة بن حمزة	136

سفيان بن الأبرد	89
الشفاء بنت عبد الله العدوية القرشية	88
العباسة	90
علاء الدين بن الأثير	11
ليون الأرمني	23
محمد بن بابشاد	25
مسلم بن عبد الله العراقي	56
منيرة مولاة محمد بن علي	65
مهراج	97
نيارجس	14
وردان بن سنان	74
وضاح	71
يحي بن داوود المعروف بأبي صالح الخرسي	192
يقطين بن موسى	192

قائمة الفهارس:

4: فهرس الأماكن والبلدان:

الأماكن والبلدان	الصفحة
" أ "	
أرمينيا	2،8،33،38،62،80،180
آسيا الصغرى	33،85،111،180،188،196
الأهواز	10،14،36،44،45،47،52،114،133،138،163،209
أصبهان	36،138،200
الأبلة	10،11،12،13،14،15،37،44،45،69،81،102،106،189،190،209
الأنبار	37،39
أخلاط	38
إفريقيا	30،31،39،44،171،184
أدنة	39،105
الإسكندرية	22،23،24،40،75،101،154
أطرابلس	24
آمد	41،79
الأردن	39،42،67
الأندلس	19،44،47،78،92،122،123،124،125،136،155
أنطاكية	44،45،196،205
إستراخان	45
إفريقية	11،24،32،45،46،78،122،132،188
أفغانستان	45
إيران	15،26،47،79،179
الأخيضر	193

قائمة الفهارس:

الأكلاك	8
أندونيسيا	15،120
	" ب "
بخارى	33،45،46،78
بحر قزوين	114،116،196
بحر فارس	10،12،14،16،19،24،25،26،27،28،30،33،34،44،46،47،67،1 01 ، 105،135،138،168،169،180،191،200،201
بحر المغرب	8،17،21،34،37،117،122،123،124،135،179،184
البصرة	2،3،6،9،10،11،12،13،14،15،16،17،،19،25،26،27،28،29،30 ،32،34،35،36،41،44،45،47،49،58،64،65،68،69،71،81،82، 96،100،101،106،107،112،،114،126،129،133،135،138،14 3،144،150،151،153،157،153163،164،167،169،172،173،1 ،205،209 ، 74،175،176،178،182،185،189،200.
البحرين	28،29،30،34،49،167،169
بارما	35،41،191
بغداد	2،3،4،5،6،7،8،9،12،15،16،18،19،21،25،26،27،28،35،36،3 7،39،40،41،43،44،45،46،51،54،55،58،61،62،64،65،66،67 ،68،69،70،73،77،82،83،90،91،92،98،101،103،104،105،1 06،107،110،112،113،114،116،121،123،133،134،136،137 ،139،140،146،151،16،163،164،166،167،168،170،171،17 5،179،180،181،183،184 ،185،، 186،188،189،191،193،195،198،200،201،203،205،206،20 9، 212

قائمة الفهارس:

بلاد الشام	2،4،8،24،30،35،37،38،39،42،44،47،61،62،64،65،70،71،74،75،79،82،86،89،99،101،111،122،124،179،180،182،185،188،196،205،
البطائح	38،40
البنغال	36،96
بالس	37
البدندون	39
بيت المقدس	39،42،79،116
بلبيس	39
برقة	40،78
البردان	40
بروفانس	116
بلاد ماوراء النهر	45،47،79،150،164،204
بلخ	45،78
البندقية	49،75
بيزنطا	23،80،110،112،113،114
" ت "	
تكريت	37
تلعفر	41
التتر	45
التبت	77
تنيس	78،154
" ج "	
جرجرايا	36
الجزيرة	37،79

قائمة الفهارس:

جرجان	39،77،121
الجابية	44
جنوة	9،49،101
جدة	70،135،150،169،201
جزيرة العرب	9،10،12،18،20،28،37،47،130،179،194
" ح "	
حلب	39،40
حماه	40
حمص	40
الحجاز	14،24،29،32،43،135،182،192،197،198
حران	79
الحيرة	19
" خ "	
الخزر	33،46
خرخير	33
خراسان	4،14،27،34،35،46،47،54،71،77،97،108،161،164،177،180 ،182،200
خانفو	32،36،104،106،108،153
خوارزم	77،121
" د "	
دجلة	2،5،7،8،11،15،27،37،68،73،180،209
دمشق	19،24،39،40،42،44،45،75،89،101،148
دمياط	78
الديبل	100
ديار بكر	2
دبا	32

قائمة الفهارس:

دارين	10
" ر "	
الروس	33،44،45،121،194
الري	35،36،46،77،198
الرافقة	39،200
الرملة	39،44
رفح	39
الرصافة	4،61،68،69،90،168،198،203
الروم	2،8،37،38،46،53،109،110،113،166،182،201
" ز "	
الزنج	8،124
" س "	
سرنديب	15،33،102،106،180،190
السند	30،33،44،45،47،98،99،100،119،129،180
سامراء	35،40،58،78،103،146،196،202،204،205،206،207،209
سيراف	12،15،25،26،27،28،35،36،63،101،106،145،152،189،201
سيلان	36،100
سومطرة	36
سميساط	37،38،39،41
سرت	40
سنجار	41،62،79
السوس الأقصى	16،44
سمرقند	9،24،45،46،77،101،146،204
سجلماسة	47

قائمة الفهارس:

سوسة	50،109
سيسر	67
سرخس	78
سجستان	78
سوريا	118،180،188
السودان	24،122،123،129،164
سفالة	31
	" ش "
الشحر	33،34
شيراز	26،36،200
الشاش	77،204
شهرستان	92
شرق إفريقيا	187
شمال إفريقيا	9،47،80،86،117،118،124،168
	" ض "
ضرية	43
	" ص "
الصين	2،5،8،11،12،15،17،22،24،25،26،27،28،29،31،32،33،34،35 ،،36 44،45،46،49،63،65،70،79،81،82،101،102،103،104،105،10 ،6 107،108،109،112،114،119،120،129،130،132،150،151،15 ،3،164،179،180،182،189،192،194،200،207
صنعاء	42
صرصر	43
صقلية	78،111،121

قائمة الفهارس:

الصعيد	23،78،154
صحار	10،32،87
الصراة	2،6،185،195
" ط "	
طرسوس	39
طبرية	24،39
طنجة	44،45
طبرستان	77
" ع "	
عمان	10،15،27،28،29،30،31،32،33،34،35،36،42،44،45،49،106، 169، 189،201
عبادان	12،34،36،189،190
عدن	34،101،150
العراق	3،5،6،9،10،11،12،13،14،15،17،18،26،29،30،34،35،37،40، 43،46،47،58،61،62،63،67،81،96،97،99،100،102،104،105، 108،109،113،114،120،123،124،144،150،153،156،173،17 6،179،180،181، 188،192،196،198،200،201
العريش	39
عين زربة	39،196
" غ "	
الغرية	33
" ف "	

قائمة الفهارس:

الفولجا	33،45،47،121
الفسطاط	21،22،23،40،172
الفرما	39،78
فلسطين	39،42،44،79،118
الفرنجة	44،45،116،119،179
فرغانة	16،77،98،204
الفيوم	78
فرنسا	9،116
	" ق "
القلزم	36،46
قرماسين	35
قومس	35
قطر	29،36
قرقيسيا	37،39،41
قاليقلا	38
قنسرين	39،53
القيروان	40،117،185
قابس	40
القادسية	40،43
القسطنطينية	7،24،47،109،110،111،113،122،194
القاهرة	75
قلنبو	31
	" ك "
الكيماكية	33
كابل	34
كمبوديا	36

قائمة الفهارس:

كمخ	38
الكوفة	2،3،17،18،19،20،25،38،41،43،44،47،54،63،133،134،137، 174، 176،179،182،184،193،200
الكرخ	4،7،41،43،51،58،59،61،64،65،66،71،91،133،166،175،177 ،، 179، 183،184،185،186،191،204،209
كرمان	44،45،47،200
كله	49
كلواذى	69،157
	" ل "
لؤلؤة	39،111
	" م "
مصر	2،8،9،11،20،21،22،23،24،25،33،37،39،42،44،45،47،62،70 ،، 74، 92،101،111،118،122،124،125،135،154،161،173،179،180، 188، 194،196،197،205
المدائن	36
موزنبيق	36
ملطية	37،38،109
منبج	37،196
المصيصة	39
الموصل	2،3،7،25،41،62،64،73،78،112،180،184،209
ميافارقين	41
مكة	41،42،43،44،70،82،87،114،133،137،152،192،197،199
مرو	45،46،77،78

قائمة الفهارس:

ميسان	63
المدينة	10،43،87،174،199
المالابار	98،99
المنصورة	98،100
المولتان	100
المغرب الأقصى	187
مرعش	196
مرسيليا	9
المربد	13،69
مسقط	32
" ن "	
النوبة	34،179
النهروان	35
نيسابور	35،46،78
نصيبين	62،79
" ه "	
الهند	2،8،11،12،15،17،20،22،23،24،25،27،28،29،30،31،32،33،3 5،36،44،45،46،47،49،58،63،65،69،70،82،96،97،98،99،10 0،101،102،106،112،119،120،129،150،151،153،155،169،1 79،180،182،192،194،199،200،207،
همذان	35،46،78
هيت	37،38،39
الهارونية	39،196
الهاشمية	191
" و "	

قائمة الفهارس:

الواق واق	31
" ي "	
اليمن	22،33،44،80،82،114،155،180،188،198،199
اليمامة	8،42،167،169
يافا	196

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

العنوان	الصفحة
البسملة	
شكر وعرفان اِهداء	
مقدمة:	أ–ف
الفصل الأول: الوضع التجاري للدولة العباسية في عصرها الأول:2–59	
المبحث 1: أهم المراكز التجارية:	32–2
أولا: مدينة بغداد ودورها التجاري.	9–2
ثانيا: مدينتي البصرة والكوفة ومكانتهما التجارية.	20–9
ثالثا: مصر وأهميتها التجارية.	25–20
رابعا: مدينة سيراف ومدى أهمية تمركزها التجاري.	28–25
– خامسا: مدينتي البحرين وعمان ودورهما التجاري.	32–28
–المبحث 2: طرق التجارة العباسية:	50–33
– أولا: الطرق التجارية الداخلية:	44–33
– 1: الطريق البري نحو المشرق.	35–33
– 2: طريق بغداد – البصرة.	37–35
– 3: طريق نهر الفرات.	40–37
– 4: طريق بغداد – الموصل.	41–40
– 5: طريق الحج.	44–41
– ثانيا: الطرق التجارية الخارجية:	50–44
– 1: طريق الفرنجة في البحر الغربي.	44
– 2: طريق الفرنجة – أنطاكية.	45–44

- 3: طريق بحر قزوين.	45
- 4: الطريق البري.	50-45
- المبحث 3: علاقة السلطة بأهل السوق.	59-50
- الفصل الثاني: العلاقات التجارية للعباسيين مع الأقاليم المجاورة:	126-61
- المبحث 1: النشاط التجاري الداخلي:	96-61
- أولا: أشهر الأسواق التجارية.	71-61
- ثانيا: المنشآت التجارية:	76-71
1: الوكالات.	72-71
2: الخانات.	75-72
3: القيساريات.	76-75
- ثالثا: السلع المصدرة والمستوردة.	82-76
- المبحث2: نظام الحسبة ودورها في ضبط العملية التجارية.	96-83
- المبحث 3: النشاط التجاري الخارجي:	126-96
- أولا: التجارة مع الهند والصين.	109-96
- ثانيا: التجارة مع البيزنطيين.	115-109
- ثالثا: التجارة مع الفرنجة "فرنسا" وروسيا.	122-115
- رابعا: التجارة مع المغرب والأندلس	126-122
- الفصل الثالث: المعاملات المالية المتداولة في النشاط التجاري خلال العصر العباسي الأول:	
- المبحث 1: المقايضة.	132-128
- المبحث 2: السفتجة "الحوالة".	140-132
- المبحث 3: الصكوك.	148-140

فهرس الموضوعات:

- المبحث 4: عشور التجارة.	158-149
- الفصل الرابع: عوامل تطور النشاط التجاري في الدولة العباسية خلال عصرها الأول:	
- المبحث 1: الإلتزام بمبادئ الدين الاسلامي في المعاملات التجارية.	163-160
- المبحث 2: توفر الأمن والإستقرار المساعد على النشاط التجاري.	173-163
- المبحث 3: إزدهار نظام الصيرفة.	179-174
- المبحث 4: الموقع الإستراتيجي لمدينة بغداد محور النشاط التجاري.	182-179
- المبحث 5: تخصص الأسواق التجارية.	186-182
- الفصل الخامس: جهود الخلفاء العباسيين الأوائل في تنمية النشاط التجاري.	
- المبحث1: تمهيد السبل التجارية.	196-188
- المبحث2: الإهتمام بالمنشآت التجارية.	199-197
- المبحث3: توسيع آفاق التجارة نحو الخارج.	202-200
- المبحث4: ضبط النشاط التجاري.	203
- المبحث5: سياسة المساندة والدعم للتجار.	206-204
- المبحث6: التخفيف من الضرائب وإلغاءه ضريبة العشور.	210-207
- خاتمة.	212-211
- ملاحق.	218-214
- قائمة المصادر والمراجع.	245-220
-قائمة الفهارس	258-247
-ملخص الدراسة	.266

ملخص الدراسة

الملخص باللغة العربية:

سعت السلطة العباسية خلال عصرها الأول إلى النهوض بالنشاط التجاري، حيث إتخذ الخلفاء جملة من القواعد والإجراءات في سبيل النهوض بهذا القطاع الهام وذلك من خلال المشاريع الهادفة إلى تطوير التجارة من خلال تسهيل سبل سير القوافل التجارية وتأمين الطرق للتجار ومحاربة اللصوص وقطاع الطرق التي تمثلت في فئتي العيارين والشطار ومساعدة التجار من خلال منح القروض لتسهيل ممارسة أي نشاط تجاري مرغوب فيه وإلغاء الكثير من الضرائب.

وبرزت العديد من المراكز التجارية التي كان لها الأثر الكبير في تنمية النشاط التجاري للدولة العباسية خلال عصرها الأول وعلى رأسها مدينة بغداد الحاضرة الجيوسياسية للعالم الإسلامي خلال فترة الحكم العباسي، وكذا مدينتي البصرة والكوفة وغيرها، كما ظهر الدور المهم للأسواق باِعتبارها المكان الأخير الذي تجتمع فيه مختلف السلع والبضائع ومن خلاله تتم عملية الاِستيراد والتصدير أو ما يعرف بعملية التبادل التجاري مع مختلف الأقاليم والدول، وتباينت وسائل التعامل في الأسواق من خلال المقايضة السفتجة والصكوك وكل ما من شأنه يسهل عملية البيع والشراء التي نظمت من خلال مؤسسة الحسبة التي تقوم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومحاربة كل ما يدنس عملية التبادل السلعي المشروعة في الأسواق وكل ذلك اِرتبط بشخصية المحتسب.

ونتيجة لهذه المجهودات التي بذلها الخلفاء العباسيين الأوائل في سبيل تطوير التجارة ملتزمين من أجل الوصول إلى غايتهم بمنهج الكتاب والسنة وعمل الصحابة والحرص على أن تكون جميع المعاملات التجارية تسير في الطريق الذي رسمه الشرع الإسلامي مبتعدين عن أي شبهة محرمة، وتطور النشاط التجاري كذلك بفضل اِزدهار النظام المصرفي وتوفر الأمن والاِستقرار المساعد على ممارسة التجارة في ظروف آمنة وكذا التخصص في كل صنعة الشيء الذي سمح بتنظيم الأسواق وسهل على المحتسب أمر مراقبتها وتسييرها.

الملخص باللغة الإنجليزية:

During its first era, the Abbasid authority sought to promote commercial activity, as the caliphs adopted a number of rules and procedures in order to advance this important sector through projects aimed at developing trade by facilitating the path of commercial convoys, securing roads for merchants, and fighting thieves and bandits, which were represented by two categories: Al-Ayyarin and Al-Shatar help merchants by granting loans to facilitate the practice of any desired commercial activity and canceling many taxes.

Many commercial centers also emerged that had a significant impact on the development of the commercial activity of the Abbasid state during its first era, most notably the city of Baghdad, the geopolitical metropolis of the Islamic world during the period of Abbasid rule, as well as the cities of Basra, Kufa, and others. The important role of markets also appeared as it was the last place where people gathered. Various goods and commodities, through which the process of import and export takes place, or what is known as the process of commercial exchange with various regions and countries. The means of dealing in the markets varied through barter, bills of exchange, instruments, and everything that would facilitate the process of buying and selling, which was organized through the Hisbah Institution, which is based on enjoining good and forbidding. About the evil and fighting everything that defiles the legitimate process of commodity exchange in the markets, and all of this was linked to the personality of the muhtasib.

As a result of these efforts made by the early Abbasid caliphs in order to develop trade, they were committed, in order to reach their goal, to the approach of the Qur'an and the Sunnah and the work of the Companions, and to ensure that all commercial transactions follow the path drawn by Islamic law, avoiding any forbidden suspicion. Commercial activity also developed thanks to the prosperity of the system. Banking provides security and stability that helps to practice trade in safe conditions, as well as specialization in every profession, which allows the organization of markets and makes it easy for the accountant to monitor and manage them.